الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
جامعة غليزان

Relizane University
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
قسم العلوم التجارية

Section of Commercial Sciences

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر

دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2022

أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب: تحت اشراف :

برابح عزيز أد .عرابش زينة

أعضاء لجنة المناقشة

د.ميموني ياسين	استاذ محاضر أ	جامعة غليزان	رئيسا
أد .عرابش زينة	استاذة التعليم العالي	جامعة غليزان	مشرفا و مقررا
د. ميزوري الطيب	استاذ محاضر أ	جامعة غليزان	مساعد مشرف
د.قارة ابراهيم	استاذ محاضر أ	جامعة غليزان	ممتحنا
أد.طافر زهير	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أد.ايت مختار عمر	استاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
أد.كبداني سيد أحمد	استاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية:2023-2024

الإهـــداء

- الوالــدين الكريمين حفظهما الله
- الزوجة والأبناء وكل العائلة
- كل الأساتذة والمعلمين
- الزملاء والأصدقاء

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة

عرابش زينة على حسن مرافقتها وصبرها طيلة

إنجاز هذا العمل، و بارك الله في جهدها وحفظ عائلتها

كما أشكر الأستاذ بشيكر عابد على نصائحه القيمة

والأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على إثراء هذا الموضوع

والشكر موصول لجميع من ساهم في هذا البحث.

الملخص :

رغم تعدد الأبحاث حول الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه مازال يحظى باهتمام الكثير من الباحثين لما له أهمية بالغة على اقتصاديات الدول، لذلك تسعى هذه الأخيرة جاهدة لتحيين قوانينها الاستثمارية لجلب عدد أكثر من المستثمرين، وفي دراستنا أشرنا إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2022 ، مستخدمين المنهج الوصفي لشرح متغيرات الدراسة والمنهج التحليلي لتحليل العلاقة بينهم وصولا إلى المنهج القياسي بهدف قياس الأثر بين هذه المتغيرات.

وتوصلت نتائج البحث إلى أن وجود أثر ضئيل للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة على المدى القصير، أما على المدى الطويل لا يوجد أثر، أما أثره على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأثره غير معنوي في الأجل القصير، وبالنسبة للتكوين فالاستثمار الأجنبي المباشر يوثر على نفقات التعليم العالي على المستوى القصير، أما نفقات التكوين المهني لا تتأثر.

كلمات مفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ; ترقية التشغيل; البطالة ; المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ;التكوين .

Abstract **:**

Despite the numerous studies on foreign direct investment, it continues to attract significant attention from researchers due to its critical importance to national economies. Therefore, countries are striving to update their investment laws to attract more investors. In our study, we examined the impact of foreign direct investment on employment promotion in Algeria for the period from 1990 to 2022, using the descriptive method to explain the study variables, the analytical method to analyze the relationship between them, and the econometric method to measure the impact among these variables.

The research findings revealed a slight effect of foreign direct investment on unemployment in the short term, while there is no effect in the long term. Its impact on the creation of small and medium-sized enterprises is insignificant in the short term. Regarding education and training, foreign direct investment affects higher education expenditure in the short term, but vocational training expenditure is not affected.

Keywords : *direct foreign investment*; Upgrade operation ; Unemployment ; Small and medium entrprises ; Training.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

اهداء I

شكر وتقدير II

الملخص III

فهرس المحتويات IV

فهرس الجداول والأشكال XVI

المقدمة العامة

الإشكالية ..... ب

الفرضيات ..... ب

أهمية الدراسة ..... ب

أهداف الدراسة ..... ت

الدراسات السابقة ..... ت

منهجية الدراسة ..... خ

حدود الدراسة ..... خ

هيكل الدراسة ..... خ

فهرس المحتويات

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

تمهيد **2**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر **2**

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والإطار التاريخي له 3

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 10

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر **11**

المبحث الثاني: محددات وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له 13

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 13

المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر 16

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 19

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر **21**

المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 22

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 30

المطلب الثالث: مزايا وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 47

المبحث الرابع: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية **51**

المطلب الأول: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر خلاصة الفصل 51

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر وتوزيعها 60

المطلب الثالث: مقارنة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر مع بعض الدول العربية 73

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر

تمهيد 84

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة 85

المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها 85

المطلب الثاني: أسباب البطالة والنظريات المفسرة للبطالة 91

المطلب الثالث: مؤشرات سوق العمل..... 101

المبحث الثاني: أبعاد البطالة والحلول المقترحة لها وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية **103**

المطلب الأول: أثار البطالة 104

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للقضاء على البطالة 106

المطلب الثالث: علاقة البطالة ببعض المؤشرات الاقتصادية 108

المبحث الثالث: جهود محاربة البطالة وترقية التشغيل في الجزائر 112

المطلب الأول: سياسة ترقية التشغيل في الجزائر 112

المطلب الثاني: التكوين في الجزائر 125

المطلب الثالث: المزايا الممنوحة للمستخدمين في إطار محاربة البطالة 129

المبحث الرابع: البطالة في البلدان العربية، وتجارب بعض الدول الرائدة في محاربتها 132

المطلب الأول: البطالة وأسبابها في بعض البلدان العربية 133

المطلب الثاني: واقع البطالة في الوطن العربي 136

المطلب الثالث: تجارب بعض البلدان العربية، والدول الرائدة في محاربة البطالة وترقية التشغيل 143

خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر(1990-2022)

تمهيد 174

المبحث الأول : منهجية نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)..... 172

المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر 1990-2022 باستعمال نموذج ARDL 180

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1990-2022 باستعمال نموذج ARDL 198

المبحث الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين في الجزائر 1990-2022 باستعمال نموذج ARDL 214

خلاصة الفصل **230**

الخاتمة العامة **233**

قائمة المراجع 239

قائمة الملاحق .....

فهرس الجداول والأشكال

أولا) فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.	29
02	مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر	32
03	عوامل ومحاور وعدد مؤشرات تقرير التنافسية العالمية 2019	37
04	توزيع المخاطر السياسية	40
05	توزيع المخاطر الاقتصادية والمالية	41
06	ترتيب الدول العربية بين دول العالم في مؤشر مكافحة الفساد لعام 2021 ومقارنتها بـ 2020-2012	44
07	صادرات الدول التابعة لمنظمة أوبك من النفط	52
08	العاملون في القطاع الصناعي بالجزائر(%)	58
09	ترتيب الدول العربية حسب مؤشرية التنافس الأداء الصناعي 2020	60
10	التدفقات الوافدة إلى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدولار الأمريكي	67
11	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)	69
12	أهم الدول المستثمرة في الجزائر 2013-2017	71
13	أهم 5 شركات مستمرة في الجزائر 2013-2017	72
14	معدلات النمو في ماليزيا	154
15	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) في ماليزيا	156
16	الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، صافي التدفقات الوافدة (الدولار الأمريكي)	158
17	نسب البطالة في ماليزيا	162
18	ترتيب سنغافورة في مؤشر الفساد لسنة 2022	170

19	العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات (غرانجر)	182
20	العلاقة السببية طويلة الأجل	183
21	اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى (0)	185
22	اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى(1)	186
23	اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(0)	186
24	اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1)	187
25	تقدير نموذج ARDL	187
26	إختبار الحدود	190
27	نتائج إختبار الذاتي للأخطاء	192
28	نتائج إختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfre	192
29	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL	193
30	تقدير العلاقة طويلة الأجل	196
31	العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات (غرانجر)	199
32	العلاقة السببية طويلة الأجل	200
33	اختبار السلاسل الزمنية ADFعند المستوى (0)	202
34	اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى(1)	203
35	اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1)	204
36	تقدير نموذج ARDL (2)	204
37	إختبار الحدود (2)	207
38	نتائج إختبار الذاتي للأخطاء (2)	208
39	نتائج إختبار عدم ثبات التباين (2)	209

40	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL (2)	210
41	تقدير العلاقة طويلة الأجل (2)	212
42	العلاقة السببية قصيرة الأجل (غرانجر) التكوين	215
43	العلاقة السببية طويلة الأجل التعليم التكوين	215
44	العلاقة السببية قصيرة الأجل (غرانجر) التعليم العالي	216
45	العلاقة السببية طويلة الأجل التعليم العالي	216
46	اختبار السلاسل الزمنية ADFعند المستوى (1) (3)	218
47	اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1) (3)	218
48	تقدير نموذج ARDL (3) (نفقات التعليم العالي)	219
49	تقدير نموذج ARDL (3) (نفقات التكوين المهني)	219
50	إختبار الحدود(نفقات التعليم العالي)	221
51	إختبار الحدود(نفقات التكوين المهني)	221
52	اختبارات فحص بواقي تقدير النموذج	222
53	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL (3)(نفقات التعليم العالي)	222
54	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL (3) (نفقات التكوين المهني)	225
55	تقدير العلاقة طويلة الأجل (3) (نفقات التعليم العالي)	227
56	تقدير العلاقة طويلة الأجل (3) (نفقات التكوين المهني)	227

ثانيا) فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأزمة المالية العالمية مرورا بأزمة كوفيد 2019	08
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، الاقتصادات المضيفة العشرون الكبرى 2018، 2019	09
03	دورة حياة المنتج	20
04	منحنى تطور مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر	33
05	مقارنة الجزائر والامارات العربية المتحدة	34
06	مقارنة الجزائر وتونس	34
07	مقارنة الجزائر وليبيا	35
08	مقارنة الجزائر ومصر	36
09	مقارنة الجزائر والمغرب	36
10	مؤشر التنافسية للجزائر	38
11	ترتيب الجزائر العامي في مؤشر التنافسية العالمية	39
12	الوقت اللازم لتشكيل ملكية المشاريع في الجزائر 2003-2019 (الأيام)	43
13	الضريبة على الأرباح (% من الأرباح التجارية) في الجزائر 2003-2019 (%)	43
14	النقاط المتحصل عليها من طرف الجزائر 2012-2022	46
15	نسبة تغطية السكان بالكهرباء في الجزائر (%)	54
16	نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الجزائر	56
17	تطور المشاريع الاستثمارية في بعض القطاعات	72

18	مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وتونس (مليار دولار)	73
19	مقارنة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 بين تونس والجزائر	74
20	تطور الأداء في مؤشر ضمان الاستثمار لتونس والجزائر	75
21	مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر ومصر	76
22	أهم المستثمرين والمشاريع ومؤشر الأداء للاستثمار أم في مصر	77
23	مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والأردن	74
24	أهم المستثمرين والمشاريع ومؤشر الأداء للاستثمار أم في الأردن	78
25	مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والسودان (مليار دولار)	80
26	أهم المستثمرين والمشاريع ومؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	81
27	نسبة البطالة في العالم 1991-2021	93
28	منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك	95
29	سوق العمل عند الكينزيين	97
30	معدل المشاركة في اليد العاملة	103
31	معدلات البطالة في الجزائر 1991-2022	113
32	تطور الاستثمار الأجنبي والبطالة في الجزائر	124
33	اعتمادات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر(مليار دينار)	126
34	اعتمادات وزارة التكوين المهني في الجزائر (مليار دينار)	129
35	نسب البطالة في بعض الدول العربية	137
36	نسبة البطالة المتوقعة في الدول العربية لسنة 2023	138
37	نسبة بطالة الشباب في الوطن العربي وفي العالم	140
38	نسبة بطالة الشباب في الجزائر والوطن العربي	141

39	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات العربية	142
40	نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة بالمنطقة العربية	143
41	تطور نسب البطالة في تونس	146
42	تطور نسب البطالة في مصر	149
43	تطور نسب البطالة في المملكة العربية السعودية	151
44	تطور نسب البطالة في سلطنة عمان	153
45	مقارنة نسب البطالة بين ماليزيا و العالم العربي	164
46	تطور نسب البطالة في اليابان ومقارنتها بالدول العربية	166
47	نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي في سنغافورة والعالم العربي	169
48	مقارنة نسب البطالة بين سنغافورة والعالم العربي	171
49	خطوات التقدير في نموذج ARDL	177
50	مخطط تفصيلي لمنهجية عمل ARDL	178
51	تطور متغيرات النموذج في الفترة 1990-2022	184
52	تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار Akaike	189
53	إختبار Jarque-Bera	191
54	مقارنة القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ	193
55	إختبار (CUSUM ,COSUM of Squares)	197
56	تطور متغيرات النموذج في الفترة 1990-2022 (2)	201
57	تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار Akaike(2)	206
58	إختبار Jarque-Bera (2)	208
59	مقارنة القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ(2)	209

60	إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (2)	213
61	تطور متغيرات النموذج في الفترة 1990–2022 (3)	217
62	إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (3)	228
63	إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (3)	229

مقدمة عامة

المقدمة العامـــــة

الاستثمار يشير إلى استخدام الأموال أو الموارد للحصول على عائد مستقبلي يمكن أن يكون ماليًا أو غير مالي. يمكن أن يتم الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأسهم والسندات والعقارات والسلع والأعمال التجارية، و يهدف إلى تحقيق مكاسب مالية على المدى الطويل، سواء كانت عن طريق توزيع الأرباح، زيادة قيمة الأصول، أو كليهما. بالإضافة إلى العائد المالي، يمكن أن يساهم الاستثمار في تحقيق أهداف أخرى مثل تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الأهداف الشخصية أو الأسرية.

ويتطلب الاستثمار تقييماً دقيقاً للمخاطر والعوائد المتوقعة، وتحديد الأهداف الاستثمارية، وتنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر، ومتابعة الأسواق والاقتصادات لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

كما تتنوع أنواع الاستثمارات من حيث المدة والمخاطر والعائد المتوقع، ويمكن أن تكون متاحة للأفراد والشركات على حد سواء و تشمل بعض أشكال الاستثمار المشتركة الأسهم، السندات، العقارات، صناديق الاستثمار المتداولة، وصناديق التحوط، ومن المهم أن يكون الاستثمار جزءاً من استراتيجية مالية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار أهداف الفرد أو الشركة، والمدى الزمني للاستثمار، ومستوى المخاطر المقبول، وظروف السوق والاقتصاد.

ومن أنواع الاستثمارات لدينا الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمثل عملية حيوية في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التطوير الشامل في الدول. يتمثل هذا النوع من الاستثمار في إدخال رأس المال والموارد من شركات أو مستثمرين خارجيين مباشرة في الاقتصاد المستهدف، حيث يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً للابتكار ونقل التكنولوجيا، مما يعزز القدرة التنافسية للدول المستضيفة ويساهم في تحديث القطاعات الحيوية للاقتصاد و يُشكل إنشاء بيئة استثمارية ملائمة ووضع سياسات مشجعة دوراً أساسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة جسراً فعّالاً للتواصل الاقتصادي وتبادل التجارب بين الدول، مما يعزز التكامل الاقتصادي العالمي ويعمق التعاون الدولي.

ففي سبعينات وثمانينيات القرن الماضي كانت الدول النامية تعتمد على الاقتراض المباشر من الدول الغنية أو المؤسسات المالية مما أثقل كاهلها سواء من حيث رد الدين أو الخدمات المترتبة عليه، الأمر الذي تجعل معظم الدول تحت رحمة لدائنيها فجعلها تتدخل في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وهذا من خلال إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة.

أما في تسعينيات القرن الماضي تغيرت استراتيجية الدول النامية في البحث عن التمويل وهذا عن طريق جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث لوحظ تطور الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى هذه الدول وهذا راجع إلى تحسن البيئة الاستثمارية داخل هذه الدول والاستقرار السياسي المصاحب لها. ولقد شمل الاستثمار الأجنبي المباشر مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية، التحويلية، الغذائية، المنجمية وحتى الاستراتيجية منها.

ولقد سعت الجزائر من خلال تكييف قوانينها منذ الاستقلال إلى جلب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذ من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لذلك وهذا من خلال توفير المناطق الصناعية، منح العقر الصناعي، تعديل التشريعات الخاصة بالمستثمرين، منح امتيازات جبائيه وشبه جبائيه ومالية، وانشاء وكالات ومؤسسات خاصة بترقية الصادرات، وإنشاء مؤسسات مختصة مهمتها تذليل العقبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

فالاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في زيادة النمو الاقتصادي ورفع وتيرة التنمية الاقتصادية والمساهمة في القضاء على البطالة عن طريق ترقية التشغيل في الجزائر، وهذا ما يضعنا أمام الإشكالية التالية:

أولا) الإشـــكالية

تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

-ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة البطالة في الجزائر؟

- ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين؟

ثانيا) الفرضيات:

-تعتبر البيئة الاستثمارية للجزائر مشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة البطالة تأثيرا عكسيا.

-يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على خلق المؤسسات المصغرة.

-يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على التكوين في مراكز ومعاهد التكوين المهني والجامعات.

ثالثا) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة من دول العالم حيث أصبح يساهم في التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا والأساليب الحديثة في الإنتاج ويعتبر مصدر من مصادر التمويل، إضافة إلى ذلك فدوره مهم في ترقية التشغيل سواء من خلال خلق مناصب مباشرة للشغل، أو انشاء مؤسسات مصغرة وتخصصات تكوينية جديدة سواء في مراكز ومعاهد التكوين والجامعات.

إذن فموضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الموضوعات الاقتصادية والعلمية التي مازالت تحظى بالاهتمام والبحث والتطوير في حقل البحث العلمي لما لها من تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي.

رابعا) أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- نتعرف على الإطار المفاهيمي العام للاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- التعرف على ظاهرة البطالة وأسبابها وآثارها.
- التعرف على سياسة ترقية التشغيل المنتهجة من طرف الجزائر.
- التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق مناصب شغل مباشرة.
- التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنشاء مؤسسات مصغرة.
- التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين داخل مراكز ومعاهد التكوين المهنين والجامعات.

خامسا) الدراسات السابقة:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي حظي بقدر مهم من الدراسات السابقة التي تناولته من عدة جوانب كعلاقته مع التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

-عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**«أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة في الفترة المذكورة، حيث تم التطرق إلى علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والميزان التجاري وجلب العملة الصعبة للاقتصاد الجزائري التي كانت علاقة إيجابية، وذكرت هذه الدراسة كذلك أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير مناصب للعمل والذي كان إيجابيا، فخلصت هذه الدراسة إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري.

-د محمد عباس محمد علي إبراهيم، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر 1991 -2020** "، مقال منشور، مجلة البحوث المالية والتجارب، جامعة أسوان، 2023 .

في هذه الدراسة تم تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر خلال الفترة 1991-2020 حيث تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL والذي يستند إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لإدراك العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل معا وحد تصحيح الخطأ.

وأكدت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل النمو السكاني ومعدل البطالة في كل من الأجلين الطويل والقصير، وعلاقة أخرى ذات دلالة سالبة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلي الإجمالي ، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في كل من الأجلين الطويل والقصير.

وفي دراستنا لا نركز فقط على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة فقط، وإنما يتعداها إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين وخلق المؤسسات.

-أسماء دردور، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نموذج VECM "، مقال منشور، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة أم البواقي، 2022 .

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة متغيرين مستقلين هما الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومتغير تابع واحد (معدل البطالة)، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية وغير معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر، وأخرى سلبية ومعنوية بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في الجزائر على المديين الطويل والقصير. أما دراستنا تتم باستخدام نموذج ARDL لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض المتغيرات المستقلة الأخرى على المتغير التابع والذي هو محاربة البطالة وترقية التشغيل (البطالة، التكوين، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

-رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب**"، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي وقياس هذه العلاقة باستخدام نماذج النمو الداخلي واستعمال الاقتصاد القياسي لدراسة الظاهرة الاقتصادية والتعبير عنها كميا ، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن دول المغرب العربي سعت إلى توفير بيئة خصبة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ،ومن الناحية التطبيقية ومن خلال مخرجات eviews للفترة الممتدة من 1991 إلى 2005 ،فدولة تونس الاستثمار الأجنبي المباشر أثر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي فيها وذلك بسبب تركز الاستثمارات في قطاعات تقليدية مثل النسيج .

أما في الجزائر فكانت نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم بشكل فعال في زيادة الصادرات، وتحسن في قطاعات مختلفة كالاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية وقطاع البنوك والخدمات المالية.

أما في المغرب وحسب هذه الدراسة فان تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان ضعيفا على النمو الاقتصادي لان مصدرها كانت الخوصصة التي انتهجتها الدولة حيث أن هذه الشركات تبحث عن اليد العاملة الرخيصة ومتجاهلة بذلك نمو اقتصاد البلد.

-كريمة قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ،2011

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث اتضح أن نتائج الدراسة القياسية كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية للفترة (1991-2008)، حيث أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الاستثمار على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة مما يدل على أهمية تراكم راس المال المحلي وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري.

-نمر عمر زيارة، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني** "، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2012) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد العمال، والتسهيلات الائتمانية المباشرة، والاستثمار الكلي المحلي، ومتغير وهمي يعكس الأوضاع السياسة)، والتغير التابع وهو انتاجية العمل، وقد اوصت الدراسة بضرورة استثمار الاتفاقيات التجارية بين السلطة الفلسطينية والدول الأخرى لزيادة فتح منافذ تسويق للمنتجات الفلسطينية.

- Yılmaz Bayar ،**"Effects of economic growth, export and foreign direct Investment inflows on unemployment in Turkey"journal** of Investment Management and Financial Innovations ، released on 17 june 2014.

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والتصدير وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى تركيا خلال الفترة الربع الأول 2000 إلى غاية الربع الثالث 2013 وهذا باستخدام اختبار الانحدار التلقائي، حيث أظهرت النتائج الى وجود علاقة سلبية بين البطالة والنمو الاقتصادي والتصدير، في حين كانت هناك علاقة إيجابية بين البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- Hamidah Muhd Irpan ،**"MPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE UNEMPLOYMENT RATE IN MALAYSIA"**،Journal of Physics : Conference Series 710 (2016) 012028 ، 13/01/2022.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في ماليزيا مع تدخل عوامل أخرى مثل عدد العمال الأجانب، والناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف (EXCR) في بيانات سنوية تمتد من 1980 إلى 2012.

تم استخدام نموذج التأخر الموزع ذاتي الانحدار (ARDL) لتحديد علاقة المدى الطويل بين المتغيرات، وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد العمالة الأجنبية، والناتج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل كبير على معدل البطالة في ماليزيا.

-هند سعدي، "**أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017.

خلصت هذه الدراسة الى ان واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة المدروسة مازال يعاني من انخفاض في حجم التدفقات، إضافة الى ضعف الاستثمارات العربية البينية حيث تصنف البلدان العربية ضمن الدول ذات المخاطر العليا، أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية فكان كبير بالنسبة للدول النفطية أما الدول غير النفطية فكان التأثير بسيط وهذا حسب الدراسة.

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسات هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل بصفة عامة وهذا من حيث التأثير على مناصب العمل والبطالة، وأثره على خلق المؤسسات المصغرة، وأثره على التكوين في مراكز ومعاهد التكوين المهني والجامعات.

سادسا) منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام المنهج الوصفي وهذا لتسليط الضوء على الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وظاهرة البطالة وسياسة التشغيل من جهة أخرى، كما تم استخدام المنهج التحليلي وهذا لتحليل بيانات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والأرقام المتعلقة بالبطالة والتنصيبات وخلق المؤسسات المصغرة، وصولا إلى توظيف المنهج الاستقرائي لمعرفة

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2020 وهذا باستخدام الأساليب القياسية الكمية .

سابعا) حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الاطارين الزماني والمكاني، فالإطار المكاني فدراسة الحالة كانت في الجزائر، أما الإطار الزماني فتم دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ترقية التشغيل لفترة زمنية تقدر بـ 30 سنة (1990-2020).

ثامنا) هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة عامة كمدخل للموضوع، إضافة إلى ثلاثة فصول مقسمة إلى مبحث ومطالب.

ففي الفصل الأول فيتم التطرق إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر، حيث قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول يتناول مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني يتحدث عن محددات وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، وفي المبحث الثالث نتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما في البحث الرابع تطرقنا إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية.

أما الفصل الثاني يتناول ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر، وقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تحدثنا في المبحث الأول على الإطار النظري للبطالة، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أثار البطالة والحلول المقترحة لها وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية، أما المبحث الثالث إلى جهود محاربة البطالة وترقية التشغيل في الجزائر، أما المبحث الرابع البطالة في البلدان العربية، وتجارب بعض الدول الرائدة في محاربتها.

وفي الفصل الثالث عرجنا على الدراسة القياسية والتحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر (1990-2022) وقد قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، ففي المبحث الأول عموميات حول الاقتصاد القياسي، وفي المبحث الثاني قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر 1990-1992 باستعمال نموذج ARDL، أما في المبحث الثالث تطرقنا

إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1990-2022 باستعمال نموذج ARDL، أما المبحث الرابع قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين في الجزائر 1990-2022 باستعمال نموذج ARDL.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

تمهيد:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة وملحة في اقتصاديات الدول، اذ يعتبر من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدول في بعث الحركية الاقتصادية، ويعول عليه كثيرا في جلب التكنولوجيا المتطورة والمساهمة في جلب أساليب الانتاج المتنوعة كما يساعد في القضاء على البطالة وهذا من خلال بعث مختلف المشاريع الاستثمارية المتنوعة.

ولقد حقق الاستثمار الاجنبي رواجا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانطلاق مشاريع الاعمار في معظم الدول وخاصة الأوربية منها وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى العولمة المالية والاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى عن التطورات الاقتصادية العالمية، إذ ومنذ الاستقلال على سن قوانين تحفيزية لجلب الاستثمار الاجنبي إلى البلاد وإعطائه كل الامتيازات المختلفة سواء مالية أو جبائيه أو عقار صناعي إلى غير ذلك.

ففي هذا الفصل سنقوم بتحديد الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال المباحث الثلاثة التي سيتم تقديمها، ففي المبحث الاول سنتعرف على مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في الثاني سنتطرق إلى محددات وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، أما المبحث الثالث نعرج فيه على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتمت الكثير من الأبحاث المتأخرة بالاستثمار الأجنبي سواء المباشر أو الغير المباشر نظرا لما يكتسيه من أهمية بالغة في النمو والتنمية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للدول النامية، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والإطار التاريخي له

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار ظاهرة اقتصادية ذات أهمية بالغة بالنسبة للدول، لذلك تعددت وتنوعت التعاريف والمصطلحات التي تقوم بتحديده، فالاستثمار المحلي أو الأجنبي المباشر والغير المباشر يقصد به وبصفة عامة توظيف أموال لفترة معينة قصد الربح، وتعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه شراء أصول تمويلية عن طريق المؤسسات أو الأفراد بغية استخدامها في إنتاج عائد يكون مناسبا لحجم المخاطرة التي يمكن التعرض لها في فترة زمنية لاحقة [1]. ويعرفه باسك وبارولا على أنه "اتفاق يتم من طرف مقاول بغية تجديد أو تطوير جهازه الانتاجي، والذي يفسر انتقال راس المال النقدي إلى رأسمال الانتاج[2].

وعرف كذلك على أنه تحويل الفائض من الدخل الوطني والذي لم يتم انفاقه على الاستهلاك إلى تمويل استثمارات أي تكوين أصول استثمارية منتجة[3]

أما الدكتور محمد مطر فيعرفه " على أنه يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها كما هو الحال بالنسبة للمدخر، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل[4].

أما تعريف المنظمة العالمية للتجارة للاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نشاط اقتصادي يقوم به الشخص المقيم في بلده الأصلي والذي يستعمل أصوله في بلدان مضيفة بغية تسييرها.

[1] بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة1- 2022 ، ص13 .

[2] موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحدث تعديلاتها، دار مريني الجزائر، 2006، ص10 .

[3] د فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية، الطبعة 1 ، عالم الكتب الحديثة للنشر، عمان الأردن، 2008 ، ص 349 .

[4] د محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1999 ، ص9 .

ويعرف كينز الاستثمار على أنه "القيم المضافة للمنتجات الرأسمالية التي تحدث نتيجة العملية المتعلقة بالإنتاج في مدة معينة من الزمن، وبعبارة أخرى الزيادات الحالية إلى قيمة رؤوس الأموال الحالية والتي تحدث نتيجة عن العملية الاقتصادية في فترة من الزمن[1].

أما سوميلسون فيعرفه على أنه "ثاني اهم عنصر من الاتفاق الخاص ويعتبر بالنسبة للاقتصاد الكلي الزيادة في رأس المال المادي (الآلات، المباني ...)، أما بالنسبة للأشخاص العاديين فهو شراء قطعة أرض، سهم أو سندات، ولا يمكن اعتبار المشروع استثماري إلا عندما يكون هناك إنشاء حقيقي لرأس المال "[2]. وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك على أنه:

– "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة "[3].

– كما عرفه آخر على أنه الأموال الموظفة بهدف الحصول على مقابل في المستقبل، ويكون هذا المقابل إما مادي أو مالي[4].

– ولقد عرف الاستثمار كذلك على أنه الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد دولة ما في مشروع منجز ومقام في اقتصاد دولة أخرى، وحسب معايير صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا عندما يقيم أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع في الدولة ويمتلك نسبة 10% أو أكثر من مجموع أسهم المشروع[5]، أما بالنسبة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فاعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر "ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي راس المال أو قوة التصويت "[6].

[1] جون ميتارد كينز، نظرية الشغل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عبداروس، ط1، دار العين للنشر ،أبو ظبي، 2010 ، ص116

[2] Paul Samuelson, William nordhaus, économie, Edition economica, paris, 2000, p424.

[3] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص23 .

[4] محمد الحناوي، نهال فريد مصطفي، مبادئ و أساسيات الاستثمار، جامعة الأقصى، فلسطين، 2006، ص9 .

[5] أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص19 .

[6] محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية(حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004 ، ص3 .

– أما تعريف المؤسسات الاقتصادية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بانها متمثلة في المشاريع الموجودة داخل دولة ما، ويمارسونها ويقفون على شؤونها أشخاص غير مقيمين (أجانب)، وفي هذا الصدد وضع صندوق النقد الدولي في تمييزه للاستثمار الأجنبي المباشر معيار 50% في حصة الشريك غير المقيم، أو يتركز 25% من الأسهم في حقيبة شخص واحد أو كيان موحد أو جماعة من المستثمرين، والتي تؤهلهم للسيطرة الفعلية على أهم قرارات الاستثمار[1].

ووفقا لتعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن الاستثمار الاجنبي المباشر هو الذي يؤسس ويبنى على شراكة وعلاقة طويلة المدى بين الشركة الأم والشركة في الدولة المستقبلة للاستثمار، حيث لا تقل النسبة على 10% من رأس مال المؤسسة.

ولوجود الاستثمار الاجنبي المباشر ينبغي توفر مجموعة من الشروط[2]:

- إنشاء مشاريع جديدة في الدولة المستثمر فيها، او شراء مشاريع موجودة وتملكها.
- الاشتراك في رأس مال المؤسسة أو ملكيتها كاملة وهذا حسب قوانين الدولة المستضيفة.
- توسعة المستثمر الأجنبي لمشاريعه سواء بإمكانياته أو بشراكة أخرى.
- ضمان التمثيل في مجلس الادارة.
- يقوم المستثمر الأجنبي بنقل التكنولوجيا والعمالة الفنية وحتى العلامات التجارية.

2- الإطار التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر عبر محطات تاريخية وفقا لأحداث علمية أثرت عليه سلبا أو إيجابا، ويمكن أن نلخص أهم المراحل التاريخية فيما يلي:

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، جامعة الزقازيق، مصر، 2017 ، ص7 .

[2] رمضان الشراح، دور الاستثمارات الأجنبية في ظل الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 14 ، 2003 ، ص15 .

2-1مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى (1800-1914): حيث ازدهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لشركات الدول الاستعمارية التي استوطنت في الدول المستعمرة وعملت على استخراج المواد الأولية لسد حاجيات دولها، ولقد ساعدت الظروف في تلك الحقبة مثل الاستقرار السياسي، وحرية التبادل التجاري، والثورة الصناعية كلها عوامل ساهمت بصفة مباشرة في ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد احتلت بريطانيا المرتبة أولى عالميا في مساهمتها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعود ذلك إلى التفوق العسكري والاقتصادي والسياسي التي كانت تحظى به بريطانيا في تلك الفترة، إضافة إلى تواجد مستعمراتها في عدة دول عالمية[1].

2-2مرحلة ما بين الحربين الأولى والثانية: وفي هذه المرحلة ونظرا لحاجة الدول وخاصة المتطورة منها لرؤوس الأموال لتمويل الحرب، وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته تلك الحقبة، انخفضت الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى نحو 33 مليار دولار سنة 1919 بعد أن كانت 66 مليار دولار عام 1913[2] مما أحدث كسادا كبيرا وأزمة مالية عالمية أثرت على الدول والشركات الأجنبية، الأمر الذي جعل دول العالم تفرض قيودا جمركية إضافية على حرية انتقال رؤوس الأموال، مما جعل الاستثمارات الأجنبية تنخفض.

2-3مرحلة ما بين الحرب العالمية الثانية: بعد هذه الحرب شهد العالم تحولا في موازين القوى حيث أصبحت الولايات المتحدة الامريكية متصدرة للاقتصاد الدولي وعملتها الدولار عملة مرجعية، وعن طريق المشاريع التنموية التي تبتها في دول العالم انتعش الاستثمار الأجنبي الأمريكي وخاصة في الصناعات التحويلية، لكن دول العالم في تلك الحقبة ومخافة من التدخل السياسي في شؤونها الداخلية استقبلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على شكل قروض[3].

2-4مرحلة السبعينات: شهدت هذه المرحلة انتعاش سوق المواد الأولية وارتفاع أسعارها في السوق الدولية مما شكل مداخيل إضافية مهمة للدول النامية، الأمر الذي جعلها تحول هذه الأخيرة لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة لتطوير صناعة استخراج المواد الأولية.

[1] د علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن ، 2010 ، ص 224 .
[2] جيل برنارد، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص22 .
[3] د حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، مجلة التنمية الإنسانية، ع 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009 ، ص4 .

2-5مرحلة الثمانينات: في هذه المرحلة شهدت أسعار المواد الأولية العالمية هبوط حاد بسبب الكساد الاقتصادي في الدول المتقدمة، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، مما تسبب لكثير من الدول عجز في سداد الديون ونتج عن ذلك أزمة الدين العالمي، الأمر الذي جعل الدول النامية تقوم بإصلاحات هيكلية في اقتصاداتها مثل تخفيف القيود الجمركية على الواردات والصادرات، إضافة إلى رفع القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لجلب موارد مالية إضافية حيث أنه منذ 1980 ارتفعت الاستثمارات الخارجية سنويا بنسبة 28%.[1]

وفي هذه المرحلة ازدادت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من أكثر من في التجارة العالمية حيث ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل الدول بنسبة أكبر من 100 % ، أما التجارة العالمية في تلك الفترة نمت بنسبة 91 % و 27 % في زيادة الإنتاج العالمي[2]

2-6مرحلة التسعينيات: في هذه المرحلة شهد الاستثمار الأجنبي المباشر رواجا حيث أصبحت حركات الإنتاج لديها عدة سلاسل تجتاز الحدود الإقليمية للدول، وتم خلق الأسواق الحرة واستحدثت تكاملات اقتصادية، واتبعت الدول النامية سياسة الخوصصة، مما أدى إلى زيادة توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2-7مرحلة ما بعد 2008(الأزمة المالية العالمية): إن الأزمة المالية العالمية أو أزمة الرهن العقاري ظهرت في أمريكا لتضرب نظام المصارف فيها وانتقل مداها إلى أوروبا ودول العلم الأخرى، حيث تأثرت المؤسسات الاقتصادية والبورصات العالمية بهذه الأزمة، ولقد تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثرا بليغا بسبب أزمة السيولة في أسواق المال، حيث أشارت الانقياد إلى هبوط الاستثمارات العالمية المباشرة سنة 2009 وأن الأزمة المالية غيرت صورة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ارتفع في اقتصادات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية ليصل إلى 43% في عام 2008 ، وهذا التغيير في نمط التدفقات الوافدة يمكن تفسيره جزئيا إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة التي تقلصت في عام 2008 بنسبة 29 % لتصل إلى 962 مليار دولار أمريكي، فالأزمة المالية خلقت

[1] جيرالد بوكسبرغر هارالد كليمنتا، الكذبات العشرة للعولمة بدائل دكتاتورية السوق، ترجمة عدنان سليمان، دار سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، 2014 ، ص124.

[2] د محمد صالح القريشي، المالية العامة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 172 .

نوعا من التدخلات الحكومية في الاقتصاد وهذا بفرض بعض الدول إجراءات حمائية في مواجهة الاستثمار الأجنبي المباشر إذا بلغ عدد الإجراءات الجديدة المتخذة في هذا السياق إلى حوالي 110 إجراء .

2-8مرحلة كوفيد 2019: إذا أردنا أن نؤرخ إلى أي ظاهرة اقتصادية فلا يجب أن نتغافل أو نتناسى مرحلة كوفيد 2019 والتي أثرت تأثيرا بليغا على الاقتصاد العالمي في كل الميادين بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ذكر تقرير الاستثمار العالمي 2020 "ستؤدي أزمة كوفيد إلى انخفاض هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المتوقع أن تنخفض تدفقاته العالمية بنسبة تصل إلى 40 % في سنة 2020 عن قيمتها التي بلغت 1.54 ترليون دولار أمريكي سنة 2019، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما دون ترليون دولار منذ 2005 "[1].

الشكل 1: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأزمة المالية العالمية مرورا بأزمة كوفيد 2019

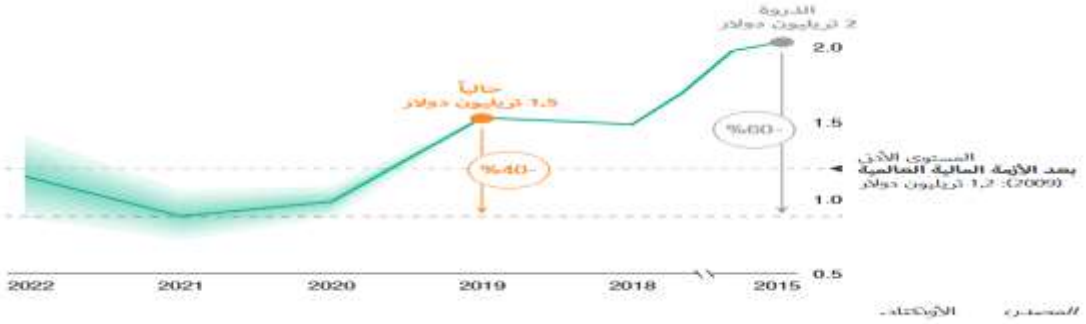

من الشكل 1 ، الأزمة الصحية التي ضربت العالم باسره ممتدة من الصين واليابان شرقا إلى الولايات المتحدة غربا أثرت على الاقتصاد العالمي وخاصة حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفي الرسم البياني نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي بعد الأزمة المالية لسنة 2008 والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بدا الاقتصاد العالمي يستعيد حيويته ونشاطه مما أثر في ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى ما يقارب 2 ترليون دولار سنة 2015، لكن وحسب الشكل أعلاه بدأت الاستثمارات في نوع من الاستقرار في عدة سنوات ما بين سنة 2015 و 2019 في حوالي 1.5 ترليون دولار، لكن وبعد

[1] تقرير الاستثمار العالمي الاونكتاد، 2000 ، ص23 .

سنة 2019 تدهورت وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل اقل من 1 ترليون دولار وكان هذا نتيجة حتمية لما شهده العالم في تلك الفترة من إغلاق كامل للحدود وتوقف المعاملات الاقتصادية والتجارية العالمية، حيث تركزت الجهود الدولية لمكافحة الوباء وتخصيص أموال باهضه في هذا الصدد.

الشكل 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، الاقتصادات المضيفة العشرون الكبرى 2018، 2019(مليارات الدولارات)

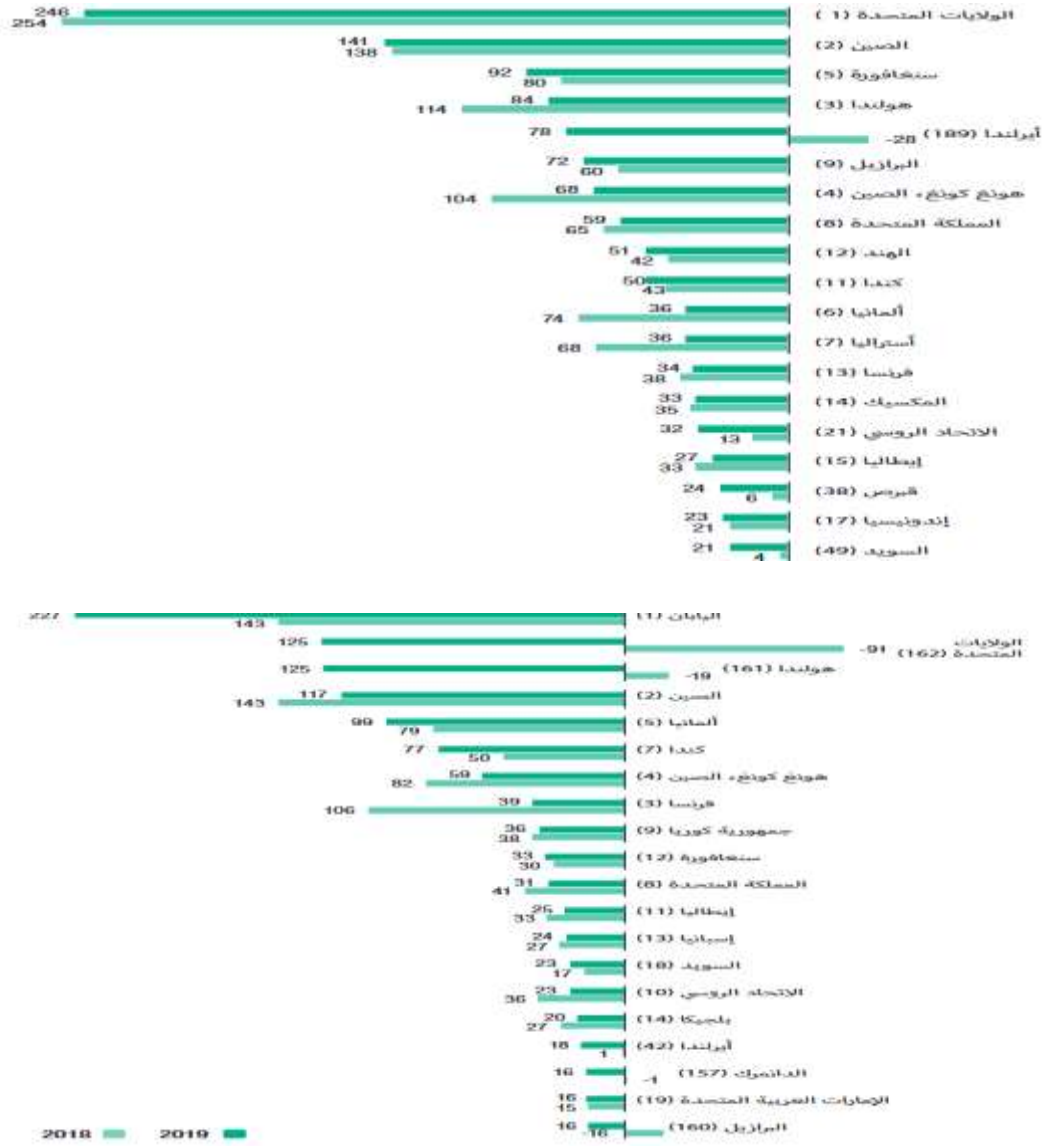

المصدر: الاونكتاد

من خلال الأعمدة البيانية في الشكل الثاني يتبين لنا بوضوح تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى اقتصاديات الدول الأكثر تصنيعا في العالم، حيث لاحظنا أنه في معظم هده الدول تقاربت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى هذه الدول في سنة 2019 و2018 مع وجود فرق طفيف لدى معظم الدول إلى فرق كبير عند دول أخرى كاليابان وفرنسا وهونكونغ وألمانيا وأستراليا، وكل هذا مؤشر على تؤثر الاستثمارات الأجنبية الوافدة في كل دول العالم بظهور الكوفيد.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1- الاستثمار المشترك: ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا ومعاملة، حيث تعود ملكية الاستثمار في هذا النوع إلى طرفين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك ، حيث يكون هؤلاء الأشخاص طبيعيون أو اعتباريون أو دول إلى غير ذلك من الكيانات، وفي هذا الشأن يرى كولد "أن هذه المشاركة والمساهمة لا تحص على راس المال فقط بل تتعدى كذلك إلى الشؤون الادارية، وبراءة الاختراع ، و العلامات التجارية" أما بتر فالاستثمارات المشتركة على حسب رأيه تكون في العمليات الانتاجية أو التسويقية في الدول الخارجية والأجنبية، حيث يكون أحد الأطراف شركة دولية تمارس إدارة المشروع أو تقوم بالإنتاج[1].

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي الاستثمارات التي تمتلكها شركات أجنبية أو متعددة الجنسيات ملكية كاملة، حيث يكون المشروع خارج مواطنها الاصلية بإقامته كاملا أو بفتح فروع للإنتاج أو الخدمة أو أي نشاط آخر.

3- الاستثمارات في المناطق الحرة: تشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي تتم داخل مناطق حرة أو مناطق اقتصادية خاصة. تُنشأ هذه المناطق بغرض تشجيع الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق ذات الاهتمام الخاص. قد تكون هذه المناطق حرة من بعض القوانين والقيود الاقتصادية التي تنطبق على باقي البلاد.

4- مشروعات التجميع: يتمثل إقامة عملية تجميع أو تصنيع تجميعي لتجميع مكونات متعددة أو أجزاء مختلفة لإنتاج منتج نهائي.

[1] د عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، 1993 ، ص319 .

5- عقد الاجازة: حيث يقوم الشريك الأجنبي في هذه الحالة بعقد اتفاق مع الشريك المحلي حيث يتم بموجبه امداده بالتكنولوجيا المعرفة الخاصة بالإنتاج نظير نسبة معينة من الأرباح.

6- استعمال العلامة التجارية: يقوم المستثمر الأجنبي كيفية بمنح الشركة أو المؤسسة هويتها التجارية فالعلامة التجارية ليست مجرد شعار أو اسم تجاري، بل هي الطريقة التي يُدرك بها الناس الشركة ومنتجاتها أو خدماتها بمنح حق استعمال علامته التجارية إلى مؤسسة محلية وهذا من خلال يمضي بين الطرفين تلتزم فيه المؤسسة المحلية بدفع نسبة معينة مع الالتزام بقواعد العقد مقابل استغلال العلامة التجارية.

7- عقد التسيير: هو اتفاق تعاونون لإدارة وتشغيل مشروع مشترك أو نشاط تجاري. يُستخدم عقد التسيير لتحديد حقوق وواجبات الأطراف المتعاونة وكيفية إدارة الأعمال المشتركة.

8- عقد المفتاح في اليد: تسليم المشروع بالكامل وجاهز للاستخدام من قبل الشريك الأجنبي.

9- عملية الاندماج والاستحواذ: عملية الاندماج والاستحواذ تمثل استراتيجية للشركات تتيح لها توسيع نطاق أعمالها أو تحسين قدرتها التنافسية من خلال الدمج مع شركات أخرى أو الاستحواذ عليها[1].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1-1 بالنسبة للمتعامل الأجنبي

-التوسع والاستكشاف: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للمتعامل الأجنبي في اكتشاف أسواق جديدة وفتية خارج الحدود تساهم في تنمية الحصة السوقية وبالتالي زيادة الأرباح.

-انخفاض التكاليف في الدول النامية يمنح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب خاصة تكاليف اليد العاملة والمواد الأولية.

[1] أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1 ، المجلد 38 ، مارس 2001، ص06 .

-الحوافز الضريبية: في معظم الأحيان يتم منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية للمستثمرين الأجانب وهذا لتحفيزهم أكثر والاستفادة من خبراتهم والأموال الصعبة التي يستثمرونها.

2-1 بالنسبة للبلد المضيف

-فرص العمل: تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بخلق مناصب عمل في مختلف التخصصات العلمية وتكوين العمالة المحلية في المهن النادرة.

- المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي: إن الايرادات التي تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في الناتج المحلي الاجمالي للبلد المضيف.

- المنافسة بين الشركات: إن المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية تزيد وتنوع في الانتاج وتؤثر على أسعار السلع والخدمات.

- المساهمة في ميزان المدفوعات، وذلك بزيادة كمية النقد الأجنبي في حساب العمليات الرأسمالية، وزيادة قيمة الصادرات مما تأثر على الميزان التجاري بالإيجاب[1].

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

2-1 عدم اليقين: إن التغيير في السياسات الحكومية لا يمكن التنبؤ به وقد يؤثر على المستثمر الأجنبي وخاصة في الدول التي تشهد صراعات سياسية تجعل سياساتها الاقتصادية هشة وتتميز بعدم اليقين.

2-2 خسارة الاستثمار المحلي: إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤثر لا محالة على المؤسسات المحلية وخاصة الناشئة منها والتي لا تقوى على المنافسة الخارجية، وهذا ما يحتم على الدول سن سياسات حمائية لشركاتها الوطنية لتتمكن من مجابهة هذه التحديات.

[1] محمد عبد العزيز ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ، ص 170 .

2-3 استغلال موارد الدولة: وهذا ما تشهده الدول النامية من استنزاف لثرواتها الباطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

2-4 اختلاف الثقافات والتقاليد: هذا الاختلاف يؤثر على المستثمر الأجنبي من حيث الترويج إلى منتجاته وخاصة إذا كانت مرفوضة ثقافيا أو عقائديا أو منافي للتقاليد السائدة، وهذا ما يسبب له خسائر غير متوقعة.

2-5 التهرب والغش الضريبي: حيث يقوم المستثمرين الأجانب بتخفيض الأرباح في سجلات القيد، ويدلون بتصريحات كاذبة إلى مصالح الضرائب، إضافة إلى استفادتاهم من الامتيازات الضريبية وهذا كله يؤثر على الميزانية العامة للدولة[1].

المبحث الثاني: محددات وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

في هذا المبحث سنتحدث عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تؤثر في تدفقاته، بالإضافة إلى آثاره، وسنعرج على أهم النظريات الاقتصادية التي تفسره وللإلمام بهذا المبحث قسمناه إلى ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول سنتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المطلب الثاني سنبين آثاره، أما في المطلب الثالث سنتكلم على النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتمت الدراسات الاقتصادية الحديثة بالحوافز والعوامل التي تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، فاهتمت بالعوامل الطبيعية التي تختص بها الدول المضيفة من مواد أولية، وموقع جغرافي، وعوامل بشرية من توفر اليد العاملة مؤهلة وبسيطة وبتكلفة منخفضة، وكذلك مدى استجابة اقتصاد الدولة المضيفة لمطالب المستثمرين الأجانب مثل التحفيزات الضريبية والإجراءات البسيطة. ومن بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

[1] خليل محمد خليل عطية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 ، القاهرة، 1995 ،ص152 .

1- التركيبة السكانية: نقصد بالتركيبة السكانية للدولة كل ما يخص البلد من عدد سكان ونسبة الشباب فيها، إضافة إلى الفئة النشيطة والمستوى التعليمي فيها، ونسبة التمدن، فالتركيبة البشرية للدولة يؤثر على قرار الاستثمار فيها.

ففي بعض الدراسات الأكاديمية تبين أن هناك ارتباط إيجابي قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتمدن، فالهياكل القاعدية وتنوع اليد العاملة وسهولة الحصول على الطاقة موجودة أكثر في المدن لذلك نجد أن المستثمر الأجنبي يحبذ التمركز في عواصم الدول، وكذلك كثافة سكان الأرياف مرتبط ارتباط قوي بقرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أن هذا المتغير يحفز المستثمرين لأن الكثافة السكانية في الأرياف مرتبط بتوفر الحياة الملائمة والهياكل القاعدية فيها إضافة إلى توفر ضروريات الحياة مما يسهل على المستثمرين الأجانب تأسيس مشاريعهم فيها .هذا من جهة أما من جهة أخرى فنسبة التعليم المرتفعة تؤدي إلى توفر اليد العاملة الخبيرة والفنية وهذا ما ينعكس على المستثمرين الأجانب بالإيجاب .

2-معدل التضخم : إن معدل التضخم السائد في البلد تعتبر من أهم محددات اتخاذ القرار الاستثماري للشركات في أي دولة، فغذا كان هذا الأخير مرتفعا وهذا ما يعكس سوء الحالة الاقتصادية و ارتفاع الأسعار والأجور وهذا ما يزيد من تكاليف الانتاج[1]

3- حجم السوق: إن حجم السوق كبرها ودرجة فتوتها تؤثر تأثيرا مباشرا على اتخاذ قرار الاستثمار، ومن بين المؤشرات التي تقيس حجم السوق نصيب متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان هذا المؤشر مرتفعا يزيد من نسبة توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكذلك الأسواق الفتية والحديثة والتي لا توجد بها منافسة كبيرة كثيرا ما يلجأ إليها المستثمرون الأجانب وهذا لتواجد الفرص الاستثمارية فيها ، إضافة إلى ذلك فدرجة الانفتاح الاقتصادي أي سهولة التصدير والاستيراد داخل الأسواق المستهدفة وخارجها يحفز المستثمرين والذين يفضلون الانفتاح الاقتصادي في الأسواق على مختلف الحوافز التي تمنحها الدول.

4- الناتج المحلي الإجمالي: لقد أثبتت دراسات علمية أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي للدول، ومن بين هذه الدراسات بحث كل من Pearce

[1] سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، القاهرة، 1992 ، ص 66 .

papamastassionفي بريطانيا، ودراسة Dunig في الولايات المتحدة الامريكية التي خلصت إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

5- معدل العائد على الاستثمار: فالمستثمر الأجنبي وقبل دخوله إلى أي دولة يقوم بالتنبؤ بعائد الاستثمار وهذا بعد دراسة المخاطر المحتملة للسوق المستهدفة[2]، فعائد الاستثمار هو عملية توقعية لمداخيل الاستثمار في مدة معينة، حيث هو أداة قياس تستخدم لتقييم كفاءة الاستثمار، أو لمقارنة كفاءة عدد معين من الاستثمارات. تقيس هذه الأداة العائد على استثمار معين بالمقارنة مع تكلفة الاستثمار نفسه. يوضح هذا المقياس مدى فعالية وكفاءة أموال الاستثمار المُستخدمة لتوليد الأرباح.

6- سعر الصرف: إن سعر الصرف لعملة الدولة هو قيمتها مقابل العملات الأجنبية وخاصة الرئيسية منها، حيث يؤثر هذا الأخير بصفة مباشرة على قرار الاستثمار فالمستثمرون والشركات الأجنبية تنجذب إلى اقتصاد الدول ذات سعر الصرف المنخفض لما له من عائد استثماري مرتفع ففي دراسة أجراها "كغيس" في الولايات المتحدة الأمريكية توصل فيها إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

7- سعر الفائدة: إن لسعر الفائدة دور مهم في تحديد قرار الاستثمار، فكلما انخفض سعر الفائدة اتجه المستثمرون إلى توظيف أموالهم في عمليات إنتاجية عوض ادخارها، ولقد أكد هذا الطرح "لوبار" سنة 1999 في دراسة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر[4].

8- تكاليف الإنتاج: إن الانخفاض في تكاليف الإنتاج عامل مهم في جذب المستثمرين الأجانب حيث يؤثر هذا الانخفاض على سهولة تصدير المنتجات وجعلها أكثر تنافسية.

---

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2002 ، ص51 .

[2] عبد المطلب عبد المجيد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد 6 ، القاهرة ، 1998 ، ص17 .

[3] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص52 .

[4] Mohamed al arian « attracting foreign direct investment to arab contries « getting right,economic research forum, working paper, n 9718, egxpt, july 1997 p25 .

9- المؤشرات الاقتصادية الكبرى: إن مدى استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل معدل البطالة، معدل النمو، التضخم، عجز الميزانية، كلها مؤشرات تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت مستقرة.

10- درجة الانفتاح الاقتصادي: إن الانفتاح الاقتصادي للدولة حيث تكون هناك سهولة ومرونة في حركة التبادل التجاري، وانعدام القيود، وسهولة إجراءات دخول عناصر الإنتاج، كلها عوامل تؤثر على قرار الاستثمار.

11- محددات أخرى:

- الوضع السياسي للدولة المضيفة حيث يؤثر هذا الوضع على قرار الاستثمار، فالدولة الأكثر استقرارا سياسيا تتوافد إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الموقع الجغرافي للدول وقربه من الأسواق العالمية وتوفره على منافذ برية وبحرية.
- مرونة التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له عدة آثار على الدول المستضيفة

1- التأثير على ميزان المدفوعات: عند دخول الشركات الأجنبية إلى دولة ما تحتاج إلى عملتها الوطنية لسد حاجياتها، فتضطر إلى بيع عملاتها الأجنبية مقابل الحصول على العملة المحلية الأمر الذي يزيد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف مما يؤثر بالإيجاب على ميزان المدفوعات [1].

2- التأثير على العمالة: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن من توفير مناصب عمل أكبر للمواطنين في الدولة المضيفة، وبالتالي يساهم في نقص البطالة، إضافة إلى ذلك فهو يقوم بإكساب خبرات فنية متنوعة وجديدة إلى سوق العمل المحلي وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي والآلات الحديثة التي يستخدمها،

[1] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2008 ، ص21 .

حيث تضطر العديد من المصنعة إلى إدخال تخصصات جديدة في الجامعات ومراكز التكوين تتلاءم مع الوظائف التي يوفرها.

3- التأثير على الميزان التجاري: إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم بشكل مباشر في زيادة صادرات الدولة من مختلف السلع والخدمات وبالتالي المساهمة في صحة الميزان التجاري.

4- التأثير على ميزانية الدولة: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات، حيث تزيد أموال المحصلة من الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية التي تفرضها الدولة المضيفة على الاستثمارات الجنبية المباشرة، مما يساهم في مداخيل الدولة.

5- التأثير على البنية التحتية: إن الاستثمار الأجنبي المباشر وعند ولوجه إلى الدولة المضيفة، يسعى إلى تعبيد الطرقات مركز المشاريع الاستثمارية، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء والغاز مما يساهم في خدمة البنى التحتية للدولة.

6- التأثير على العملة الصعبة: إن رصيد العملة الصعبة لأي دولة يتأثر بحجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، فمن المعلوم أن المستثمر الأجنبي وأثناء دخوله سوق يقوم بجلب تكنولوجيا الإنتاج والتقنيات المتطورة إضافة إلى العملات الأجنبية المستخدمة.

7- التأثير على الاستثمار المحلي: هناك علاقة وطيدة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية، فدخول المستثمر الأجنبي إلى السوق المحلية يساهم في خلق شركات مناولة تقوم بتوفير المواد الأولية والمواد النصف مصنعة التي يحتاجها في المنتوج النهائي، ولقد أجريت عدة دراسات في هذا الموضوع ومن بينها دراسة bosworth et collins والتي أجريت في 58 دولة نامية و18 دولة تمثل الأسواق الناشئة (1978-1995) وخلصت إلى أنه هناك تأثير قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي مقارنة بالقروض والاستثمار بالمحفظة ، وأضافت الدراسة على أنه كل دولار واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% بالنسبة للدول النامية و90% بالنسبة للأسواق الناشئة[1]، وعلى العكس من الدراسات السابقة فقد توصلت "ايمان عطية ناصف" في دراسة

[1] Frédérique sachwald et serge Perrin, multinationales et développement le rôle des politiques nationales, Ed megellon, paris, 2003, p26,27 .

للاقتصاد المصري (1980–2000) إلى أن الاستثمار المحلي المصري يتأثر سلبا بالاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23% وسبب ذلك حسب رأيها يعود إلى تغطية الاستثمار الأجنبي المباشر لاحتياجات السوق المحلية[1] .

8- وسيلة لنقل التكنولوجيا: إن من الآثار الجلية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المستضيف هو جلب التكنولوجيا والتي تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا المتمثلة في الآلات الحديثة ، والأبحاث العلمية المتطورة ، والتقنيات المبتكرة ، أو منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية ، أو تدريب العمال على استخدام المعدات المستحدثة ، حيث تشير بعض الدراسات إلى دور شركات متعددة الجنسيات سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة في نقل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها ، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين التكنولوجيا الوافدة والأرباح المحصلة ومدى قابلية المنتجات من المستهلك النهائي للسلعة .

9- التأثير على الأسعار: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل مباشر في زيادة عرض السلع والخدمات وهذا نتيجة زيادة الإنتاج، مما يتسبب في انخفاض الأسعار نتيجة وفرة المنتوج وخلق منافسة بين مختلف المؤسسات المحلية والأجنبية.

ولقد اختلفت وبصفة عامة آراء الاقتصاديين حول تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة اقتصاديات البلدان النامية، فمنهم من يرى أنها سوى وسيلة لاستعمار جديد ينهب الثروات ويستغلها في اقتصاديات الدول المتقدمة وأن لا جدوى منها، وصنف آخر يرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنشاء البنى التحتية للدول النامية والمساهمة في الارتقاء بمستوى التعليم والتكنولوجيا والإنتاج، وإن في بعض الدول لدليل على ذلك مثل الامارات العربية المتحدة ، ودول الخليج بصفة عامة وبعض الدول الأفريقية ، وأند ونسيا وماليزيا ...، إلا أنه يوجد رأي ثالث والذي يرى في الاستثمار الأجنبي المباشر بأن له أثره الإيجابي على الدول لكن بتدخل وتأطير قانوني وسياسي من منها .

[1] محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص49 .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

1- نظرية عدم كمال السوق: بنيت هذه النظرية على أساس غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض فيها[1]، وأن الشركات المحلية عاجزة عن منافسة الشركات الأجنبية، حيث أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد على تفوقها في المجال التكنولوجي، وامتلاكها للتقنيات العالية في التسيير والإنتاج والتسويق.

2- نظرية دورة حياة المنتج: أسست هذه النظرية على أساس مراحا معينة يمر بها المنتوج في السوق، وإن دورة حياة المنتج تربط كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية[2]، ودورة حياة المنتوج تمر بالمراحل التالية:

2-1 مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة تكون التكاليف مرتفعة بعض الشيء ويعود سبب ذلك إلى تخصيص مبالغ هامة في عملية البحث والتطوير وابتكار منتج جديد أو تسجيل علامة تجارية ونظرا للتكاليف المرتفعة في هذه المرحلة يحبذ أن يطلق المنتوج أول مرة في الأسواق ذات الطلب الواسع حيث تكون عملية التسويق سهلة، إضافة إلى إمكانية دراسة ردة فعل المستهلكين ومدى قابليتهم للمنتوج الجديد وإجراء تحسينات علية في مرحلة النمو.

2-2 مرحلة النمو والتصدير: تشهد هذه المرحلة رواجا كبيرا للسلعة وازدياد الطلب عليها، وتستغل المؤسسة المنتجة هذه الوضعية لزيادة الإنتاج والتصدير إلى أسواق خارجية، وبالتالي تزيد من أرباح المؤسسة.

[1] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص48 .

[2] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة كل من الشرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2007 ، ص50 .

2-3 مرحلة نضج السلعة: في هذه المرحلة يكون المنتوج قد تطور ونما في السوق المحلي والأجنبي، حيث تلجأ المؤسسة إلى تأسيس فروع ووحدات إضافية في الأسواق الخارجية حتى يألف المستهلكون المنتوج وتلقى إقبالا ورواجا كبيرا حتى يصل إلى الذروة والتي بعدها يبدأ في الانحسار ويفقد القدرة التنافسية.

2-4 مرحلة الانحدار والتدهور: وهي المرحلة الأخيرة التي تمر بها دورة حياة المنتج وفي هذه المرحلة يتغير اهتمام المستهلكون بالمنتوج إلى منتوجات أخرى منافسة، فيصبح هاجس المؤسسة هو تخفيض تكاليف الإنتاج للبقاء مدة أطول في السوق في انتظار ابتكار سلعة أخرى.

الشكل 3: دورة حياة المنتج

www.e-marketips.com/دورة-حياة-المنتج[1]

3- نظرية الميزة الاحتكارية: نظرية الميزة الاحتكارية: تعتمد هذه النظرية على فكرة حصول الشركات متعددة الجنسيات على التكنولوجيا والتقنية العالية لإنتاج منتجات متطورة تجعلها تمتلك الميزة التنافسية والتي تفتقدها الشركات المحلية.

[1] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص50 .

4- نظرية توزيع المخاطر: سلطت هذه النظرية الضوء على مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، ففكرة توزيع المخاطر تلجأ إليها العديد من المؤسسات الكبرى فهدفها من الاستثمار في العديد من الأماكن هو توزيع المخاطر والتقليل من التكاليف.

5- النظرية الانتقائية: مؤسسها هو "جون دينج" حيث قام هذا الأخير بانتقاء أفكار خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وضع ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار بالخارج:

- أن يكون للشركة مزايا خاصة بها واحتكارية تمكنها من مواجهة الشركات المحلية.
- استخدام المزايا الاحتكارية للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طرق كالتصدير أو منح تراخيص.
- توفر الدولة الحاضنة للاستثمار الأجنبي المباشر على مزايا وتشجيعات وحوافز مقارنة بالدولة الأصلية للمستثمر.

فحسب دينج كلما توفرت هذه الشروط يكون الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية): وروادها هما (كوديما-واوزاوا) وتهتم هذه النظرية وزيادة على العوامل الخاصة بالمؤسسة مثل التكنولوجيا والتقنية العالية تأتي الميزة النسبية للدولة، فالنموذج الياباني حسب المفكرين يؤسس قاعدة استثمارية تنافسية في الدول عكس النموذج الأمريكي والذي يؤسس قاعدة تجارية.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عند تحليلنا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنعرج على أهم القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة الجزائرية بهدف جلب المستثمرين الأجانب إضافة إلى مختلف الامتيازات الممنوحة لهم مع شرخ مناخ الاستثمار الذي تزخر به الجزائر ومختلف المقومات وللإلمام بهذا المبحث تطرقنا إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأولى سنقوم بتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما في المطلب الثاني سنتحدث عن تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما في المطلب الثالث سنتعرف على مزايا وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عند تحليلنا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنعرج على أهم القوانين التي سنتها الجزائر بهدف جلب المستثمرين الأجانب من جهة والحفاظ على سيادتها من جهة أخرى، إضافة ذلك سنتحدث عن اهم المؤسسات والوكالات التي أنشأتها بهدف مرافقة المستثمرين الأجانب وتذليل كل الصعوبات أمامهم.

1- قانون 63-277 والمؤرخ في 26جويلية 1963[1]

ولقد صدر هذا القانون بعد الاستقلال في بيئة داخلية وخارجية معقدة وبوجود مؤسسات حديثة النشأة، وصراعات إقليمية كثيرة، في بيئة دولية صعبة، فالجزائر في هذه المرحلة كانت بحاجة كبيرة إلى رؤوس أموال أجنبية لدعم عملية التنمية، ففي هذا منحت الدولة مجال للمستثمرين الأجانب بدخول الاقتصاد الوطني لكن مع وجود قيود تتماشى والسياسة الاشتراكية المعتمدة في البلاد، فهذا القانون قدم بعض الضمانات للمستثمرين منها:

- المساواة مع المستثمرين المحليين وخاصة من الجانب الجبائي.
- حق التنقل والإقامة بالنسبة لمسيري وعمال المؤسسات الأجنبية.
- الضمان ضد نزع الملكية.
- حرية الاستثمار للأشخاص والمؤسسات.

لكن ورغم هذه الامتيازات الممنوحة في إطار هذا القانون إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يشهد توافد مستثمرين أجانب بصورة كبيرة وهذا راجع إلى النهج الاشتراكي المتبع من طرف الدولة الجزائرية إضافة إلى الظروف السياسية السائدة في العالم في تلك الحقبة.

[1] القانون رقم 63-277 ، المؤرخ في 26 جويلية 1963 ، ج ر عدد 53 ، 02 أوت 1963 .

2- قانون 248/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966[1]

صدر هذا القانون بهدف سد ثغرات القانون الأول الخاص بالاستثمار، حيث حدد القطاعات التي يمكن للمستثمرين الخواص والمحليين أو الأجانب العمل فيها، حيث أن الاستثمارات في القطاعات الحيوية ترجع ملكيتها للدولة أو الهيئات العمومية التابعة لها، أما المستثمرين الخواص والأجانب يمكنهم العمل في المجالات الأخرى وهذا بعد الحصول على الاعتماد من قبل السلطات الإدارية المختصة.

لكن هذا القانون كسابقه لم يساهم في جلب المستثمرين الأجانب، حيث أنه جاء بأحكام صعبة التطبيق، فلم ينص هذا القانون على حرية تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب، وإعطاء الأولوية للاستثمار بالمؤسسات العمومية الوطنية، كما أن النزاعات المتعلقة بالاستثمار تخضع للمحاكم الجزائرية دون الرجوع إلى المحاكم الدولية المختصة.

3- قانون 11/82 المؤرخ في 11 أوت 1982[2]

نظرا لعجز المؤسسات العمومية في رفع الإنتاج، ولإعطاء حركية للاقتصاد الوطني جاء هذا القانون والذي أجاز للخواص إنشاء شركات خاصة برأس مال مختلط وذلك بغرض القضاء على البطالة والمساهمة في رفع الإنتاج الوطني، لكن هذا القانون لم يحقق المطلوب بسبب تخوف الخواص من سياسة التأميم المتبعة من طرف الدولة الجزائرية.

4- قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 1990/04[3]

يعتبر هذا القانون قفزة نوعية في مجال قوانين الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حيث منح الحرية للمستثمرين الأجانب بالإقامة في الجزائر، واعطاهم تسهيلات كبيرة في تحويل رؤوس الأموال والفوائد مع إلغاء القيود

[1] القانون رقم 66-248 ، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ، ج ر عدد 80 ، 17 سبتمبر 1966 .
[2] القانون رقم 82-11 ، المؤرخ في 21 أوت 1982 ، ج ر عدد 43 ، 1982 .
[3] القانون رقم 90-10 ، المؤرخ في 14 أفريل 1190 ، ج ر عدد 18 ، 1990 .

على حركة رأس المال الأجنبي، لكنه خلى من الامتيازات الممنوحة لهم، ولكن الدولة تداركت هذا الأمر في قانون المالية لسنة حيث أعطيت عدة امتيازات بما فيها الضريبية للمستثمرين الاجانب.

5- قانون 12/39 المؤرخ في 05 ماي 1993[1]

بعد العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قامت بها الجزائر نتيجة تعاملها مع صندوق النقد الدولي جاء هذا القانون ليعدل القوانين السابقة في مجال الاستثمار والنقد، حيث ساهم هذا الأخير في المستثمرين الأجانب لمواكبة التحول الاقتصادي، ومن بين أهم الاصلاحات التي جاء بها هذا القانون:

- إنشاء وكالة ترقية الاستثمار والتي ترافق المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في العقار الصناعي والاستفادة من مختلف الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة.
- تبسيط إجراءات التسجيل والتصريح بالاستثمار.
- حرية المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار في الجزائر.
- حرية انشاء المشاريع الاستثمارية مع الإشارة إلى القطاع المستهدف ومناصب الشغل المستحدثة والتكنولوجيا المستعملة.
- إنشاء الشباك الوحيد والذي يحتوي على عدة مصالح إدارية لهل علاقة بنشاطات الإدارية والمالية والضريبية للمستثمرين الأجانب والمحليين.
- إعطاء امتيازات للمستثمرين في المناطق الحرة.
- اختيار طريقة تسوية الخلافات، شرط مطابقتها لمبادئ وقواعد التحكيم.

6- قانون 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 [2]

نظرا للظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها الجزائر مما أثر على الناحية الاقتصادية وخاصة المستثمرين الأجانب الذين لم يجازفوا بأموالهم في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فشل قانون 12/93، مما جعل السلطات العمومية تصدر أمر رقم 03/01 سنة 2001 ليحدث تعديلات هامة وهذا بغية جلب المستثمرين الأجانب،

[1] القانون رقم 93-12 ، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، ج ر عدد 64 ، 1993
[2] قانون رقم 01-03 ، المؤرخ في 20 أوت 2001 ، ج ر عدد 47 ، 2001 .

ولقد حمل هذا القانون عدة حوافز ومزايا ضريبية وجمركية، بالإضافة إلى استحداثه للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI، كما نص هذا القانون على حرية الاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي.

تحليل الامتيازات الضريبية الواردة بالأمر (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار:

1-إجراءات الحصول على الامتيازات الضريبية:

هناك مجموعة من الخطوات والشروط التي وضعها المشرع من أجل استفادة أي مؤسسة من مختلف الامتيازات الممنوحة وتختلف هذه الخطوات والشروط باختلاف شكل المؤسسة، ومكان تواجدها...الخ.

2-شروطالاستفادة من الامتيازات الضريبية:

2-1شروط تتعلق بشكل الاستثمارات:

يحدد الأمر الرئاسي رقم (01-03) النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة، ويقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- ✓ المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- ✓ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

2-2 شروط تتعلق بالطبيعة القانونية للمستثمر:

من أجل الاستفادة من الامتيازات الضريبية يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تكتسي الشخصية المعنوية وأن تكون منظمة في شكل شركات أموال أو شركات أشخاص تخضع إجباريا أو اختياريا إلى الضريبة على أرباح الشركات.

2-3 شروط شكلية وإدارية: من أجل الاستفادة من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في الأمر (01-03) يجب على المؤسسات الاقتصادية التي تتوفر فيها الشروط، أن تتقدم بطلب لهاته الامتيازات في

نفس وقت التصريح بالاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**، وللوكالة أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا، من أجل تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياه او في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر(15) يوما للرد عليه، كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء، غير أنه في ظل الأمر رقم (06−08) المؤرخ في 15 أوت 2006 المعدل والمتمم للأمر (01−03) المؤرخ في 20 أوت 2001والمتعلق بتطوير الاستثمار، فإنه أصبح للوكالة ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا مدة أقصاها اثنان وسبعون(72) ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز، حيث يستغرق عشرة(10) أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال.

7- قانون 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006[1]

أعطى هذا القانون لكل مستثمر يود الاستثمار بالجزائر تعهدات وضمانات بعدم المساس بالامتيازات والحوافز المحصل عليها، وله الحرية التامة في تحويل رؤوس الأموال المستثمرة مع العائدات الناتجة عنها كما شجع هذا القانون الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات المنتجة والخدمية.

8- قانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 [2]

أعطى هذا القانون ديناميكية كبيرة للاستثمار في الجزائر، حيث نصت المادة 14 منه على امتيازات للاستثمارات التي تفوق قيمتها مبلغا معينا، وكذلك بالنسبة للاستثمارات التي لها أهمية على الاقتصاد الوطني، كما نص هذا القانون على إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وأعطى لها صلاحيات كبيرة في تسجيل الاستثمارات وترقيتها والترويج لها في الخارج.

[1] القانون رقم 06-08 ، المؤرخ في 03 أوت 2006 ، ج ر عدد 47 ، 19 جويلية 2006 .
[2] القانون رقم 16-09 ، المؤرخ في 03 أوت 2016 ، ج ر عدد 46 ، 03 أوت 2016 .

9- قانون رقم 18/22 المؤرخ 24 جويلية 2022[1]

ويعتبر هذا القانون نتيجة إصلاحات تبنتها الجزائر بعد التغيير السياسي سنة 2019، فلقد جاء بعدة إصلاحات في مجال الاستثمار منها: حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي او معنوي محليا او أجنبيا مقيما أو غير مقيم، الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات، كما أعطى عدة ضمانات وتحفيزات للمستثمرين منها الاستفادة من أراض تعود ملكيتها للدولة الجزائرية، كما غير هذا القانون اسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث أصبحت مكلفة بالمهام التالية:

- ترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر وفي الخارج.
- إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم بمختلف المزايا.
- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر.
- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها.
- مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره.
- تسيير المزايا.
- متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

وبموجب هذا القانون تم إنشاء شباكين وحيدين وهما:

1- الشباك الوحيد الخاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية
2- الشبك الوحيدة اللامركزية.

ولقد حدد هذا القانون ثلاثة أنظمة للتحفيزات وهي:

1- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى "نظام القطاعات "
2- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة "نظام المناطق"
3- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل " نظام الاستثمارات المهيكلة "

[1] القانون رقم 22-18 ، المؤرخ في 24 جويلية 2022 ، ج ر عدد 50 ، 24 جويلية 2022 .

10- الهيئات المكلفة بمرافقة الاستثمار:

10-1الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (ANDI):

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم (01-03) الموافق لـ 20 أوت 2001 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**خلفا لوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات**(APSI)**، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب. وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تتولى المهام التالية[1]:

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- ✓ تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية.
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

10-2 الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية وممثلين محليين للوكالة، ولقد أنشأت من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين، ويبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها.

[1] الأمر الرئاسي رقم 01-03 ، المؤرخ في 20 أوت 2003 .

جدول رقم (1): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبـابيك	الهيئـات	الخدمـات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم ملف، إيداع تصريحات، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت لسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات حول البناء
وزارة العمل	مديرية الشغل	تسليم رخص العمل للأجانب إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير التي المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية لتنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source : *Agence nationale de développement de l'investissement* ***(ANDI)****, 2004*

يخضع التماس خدمات الشباك الوحيد لإدارة المستثمرين بإنشاء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا، يكون ممثلو الوزارات والهيئات في الشباك الوحيد مؤهلين قانونيا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة على مستوى هذا الشباك، كما توفر الوكالة وبناء على تفويض من الإدارات المعنية الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار وطلب الامتياز.

10-3المجلس الوطني للاستثمار(CNI): وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار.
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.
- يعالج كل مسألة أخرى ترتبط بتنفيذ هذا الأمر.

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

إن المناخ الاستثماري لأي دولة يعتبر من أهم العوامل التي تستقطب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث توجد العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي تعلنها منظمات عالمية مختصة في هذا المجال بناء على عدة معطيات والتي تقوم بترتيب دول العالم على حسب المؤشرات، ولهذا تسعى الدول إلى تحقيق مراتب مهمة في هذا التصنيف سعيا منها إلى جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، لذلك ارتأينا في هذا المطلب أن نتطرق إلى أهم هذه المؤشرات.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية

مؤشر الحرية الاقتصادية هو مقياس يستخدم لتحديد مدى حرية الاقتصاد في دولة معينة. يتم قياس هذا المؤشر عادة بناءً على عدة عوامل تشمل حرية الأعمال وحقوق الملكية والقوانين الضريبية وسياسات الحكومة الاقتصادية بشكل عام. يقوم مؤشر الحرية الاقتصادية بتصنيف الدول بناءً على مستوى حريتها الاقتصادية، حيث يُعتبر مستوى أعلى من الحرية إشارة إيجابية، بينما يُعتبر مستوى أدنى إشارة سلبية.

يُنشر مؤشر الحرية الاقتصادية من قبل مؤسسات مختلفة، ومن بين المؤسسات الشهيرة التي تصدر هذا النوع من المؤشرات، يمكن الإشارة إلى "مؤسسة التراث (The Heritage Foundation) "و"وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) "اللتين تصدران مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي (Index of Economic Freedom)بانتظام.

يتم قياس مؤشر الحرية الاقتصادية على أساس عدة مؤشرات فرعية مثل حرية الأعمال، وحرية التجارة، وحقوق الملكية، وكفاءة القضاء، وسياسات الحكومة فيما يتعلق بالضرائب والإنفاق. هذا المؤشر يساعد على تقديم نظرة شاملة حول كيفية تأثير سياسات الحكومة على الاقتصاد ودورها في تحفيز أو تقييد حرية الأعمال والاستثمار

ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية ويكون تفسير الأرقام كالتالي [1] :

- (80-100) وجود حرية اقتصادية كاملة.
- (70-79.9) وجود حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (60-69.9) وجود حرية اقتصادية متوسطة.
- (50-59.9) وجود حرية اقتصادية ضعيفة.
- (0-49.9) انعدام الحرية الاقتصادية.

[1] ناجي بن حسيني، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31 ، جامعة قسنطينة ، 2009 ، ص69 .

جدول رقم (2): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المؤشر	55.7	54.50	54.90	55.80	57.20	56.80	57.30	61.00	51.70
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤشر	58.10	53.20	55.70	55.40	56.20	56.60	56.90	42.40	51.00
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر	49.60	50.80	48.90	50.10	46.50	44.70	46.20	46.90	49.70
السنوات	2022								
المؤشر	45.80								

https://ar.knoema.com

في الفترة ما بين 1995 –2003 شهدت الجزائر تذبذبًا طفيفًا في مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث كان يتراوح ما بين 54.50 و61.00 ، وهي في اغلبها حرية اقتصادية ضعيفة و يعود ذلك إلى الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة التي مرت بها البلاد، ومع بداية سنة 2000 بدأ الاقتصاد الجزائري يخضع لتحسينات تدريجية خلال هذه الفترة.

أما في فترة 2004–2010 شهدت الجزائر ارتفاعًا تدريجيًا في مؤشر الحرية الاقتصادية، ثم بدأ يتذبذب بشكل طفيف، لكن في الغالب استقر المؤشر في الوضعية الضعيفة مع ارتفاع طفيف كان متصلاً بسياسات اقتصادية أفضل وإصلاحات الحكومة.

وفي فترة2011-2021 بدأ مؤشر الحرية الاقتصادية في الانخفاض ابتداءً من عام 2011، حيث تراجع بشكل حاد من 56.90 في عام 2010 إلى 42.40 في عام 2011، و يظهر الجدول انخفاضًا مستمرًا في السنوات التالية حتى عام 2018، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في تلك الفترة ، وصدور هدة قوانين للاستثمار وزيادة الأجور و جهود محاربة التضخم.

إلا أن هذه القوانين لم تشجع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، وخاصة صيغة 51/49 والتي تقيد المستثمرين الأجانب في البحث عن الشريك المحلي للاستثمار في الجزائر ، إضافة إلى هذا وحسب المعهد فإنه توجد في الجزائر عراقيل إدارية وبيروقراطية تحول دون توافد المستثمرين ، إضافة إلى معدل التضخم المرتفع نوعا ما والمستوى المتدني للأجور كلها عوامل تؤثر على مؤشر التنافسية الاقتصادية.

الشكل 4: منحنى تطور مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر (1995-2022)

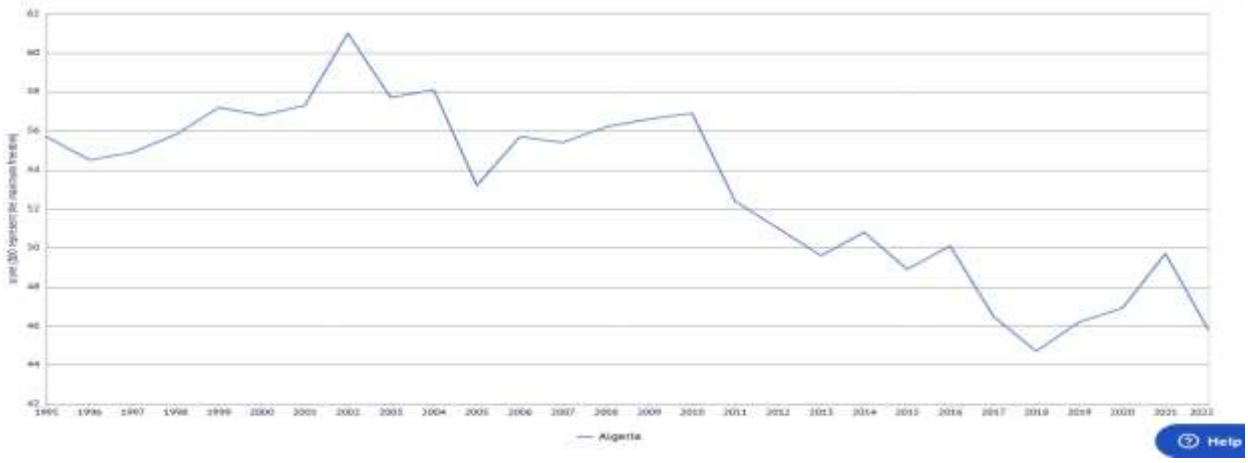

https://ar.knoema.com

2-مقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر مع مؤشرات بعض الدول العربية:

ومن خلال الرسم البياني أدناه سنقوم بمقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر ببعض الدول العربية ليتسنى لنا الوقوف أكثر على مدى تأثير هذا المؤشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل 5: مقارنة الجزائر والامارات العربية المتحدة

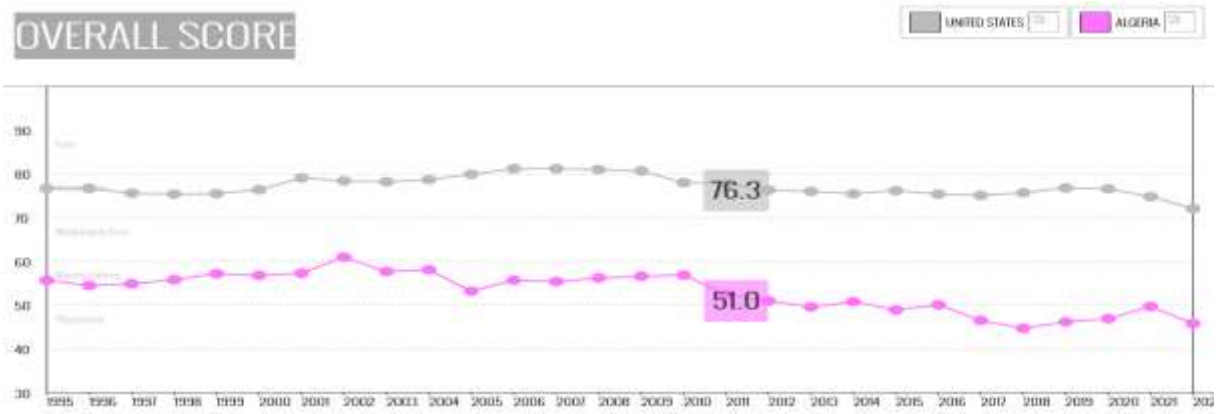

https://ar.knoema.com

على حسب الشكل وعند مقارنة الحرية الاقتصادية للجزائر مع دولة الامارات العربية المتحدة، نلاحظ أن هذه الأخيرة تحتل مراكز متقدمة في مؤشر الحرية الاقتصادية يتراوح في حدود (70-81) طيلة هذه السنوات أي وجود حرية اقتصادية شبه كاملة إلى كاملة، ويرجع سبب ذلك إلى النهج الاقتصادي المتبع من طرف دولة الامارات والإصلاحات الهيكلية والمالية التي قامت بها حيث تعتبر ملجأ للعديد من رؤوس الأموال الأجنبية بسبب البنية التحتية الملائمة، وسياسة التنويع الاقتصادي المتبعة والإصلاحات المتطورة في ميدان التعليم والتدريب ، حيث أصبحت هذه الدولة تحتل مراتب مهمة في مؤشرات اقتصادية عالمية ، وهذا عكس الجزائر والتي تحتل مراتب ضعيفة .

الشكل 6: مقارنة الجزائر وتونس

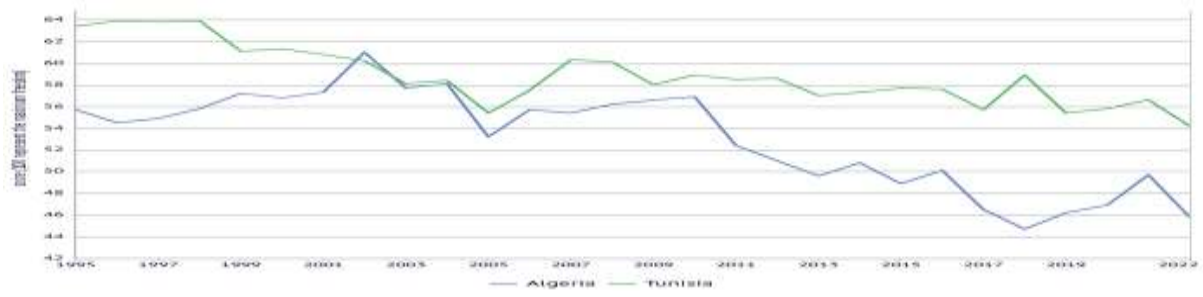

https://ar.knoema.com

أما إذا قارنا مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر مع المؤشر الخاص بتونس نجد أن هذه الأخيرة وطيلة السنوات المحصاة (1995-2022) مؤشرها مرتفع ويتراوح في أغلب السنوات فوق 60 أي حرية اقتصادية متوسطة وهذا كون تونس ومقارنة بالجزائر لديها بيئة استثمارية واقتصادية داعمة للمشاريع وخاصة في النشاط السياحي، ورغم الظروف السياسية والأمنة التي مرت بها البلاد منذ سنة 2010 إلا أن مؤشر حريتها الاقتصادية ظل مرتفعا أمام الجزائر، وحسب الشكل كان الاستثناء في سنة واحدة حيث سجلت الجزائر مؤشرا مرتفعا مقارنة بتونس في سنة 2002.

الشكل 7: مقارنة الجزائر وليبيا

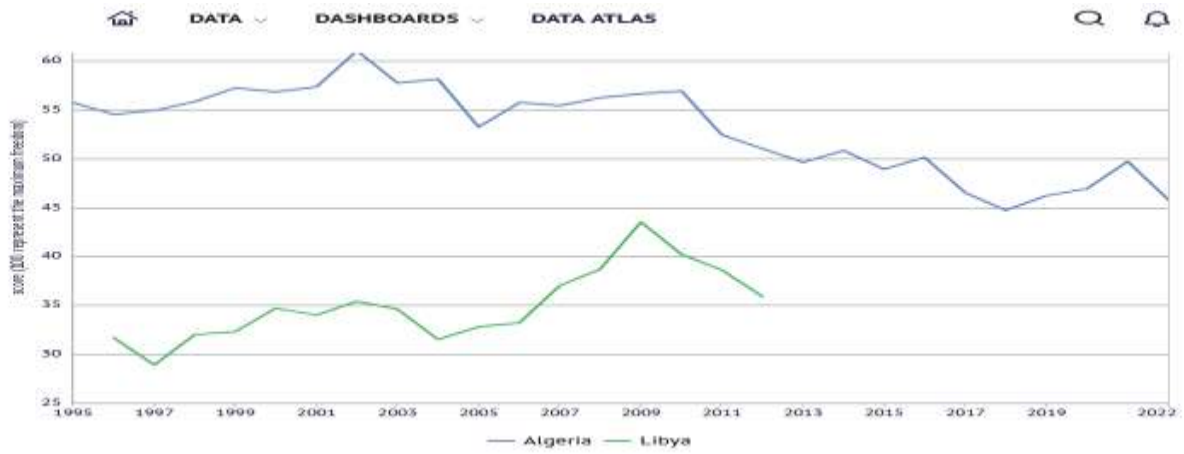

https://ar.knoema.com

وإذا عدنا إلى دولة ليبيا المجاورة سواء في عهد نظام معمر القذافي أو بعده، فهناك انعدام لحرية الأشخاص في ممارسة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى وجود عراقيل إدارية وبيروقراطية والتي تحول دون دخول المستثمرين الأجانب إل البلد، مع وجود ضرائب مرتفعة، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي تعيشها ليبيا إلى يومنا هذا والانقسام الداخلي والتدخل الأجنبي وتدني الأجور وارتفاع نسب التضخم كلها أسباب أدت إلى انعدام مؤشر الحرية الاقتصادية فإذا قارنا مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر مع المؤشر الخاص بليبيا نجد أنه يوجد فرق كبير بين البلدين حيث أن مؤشر ليبيا منخفض لأقل من 45 أي حرية اقتصادية منعدمة في كل السنوات المحصاة.

الشكل 8: مقارنة الجزائر ومصر

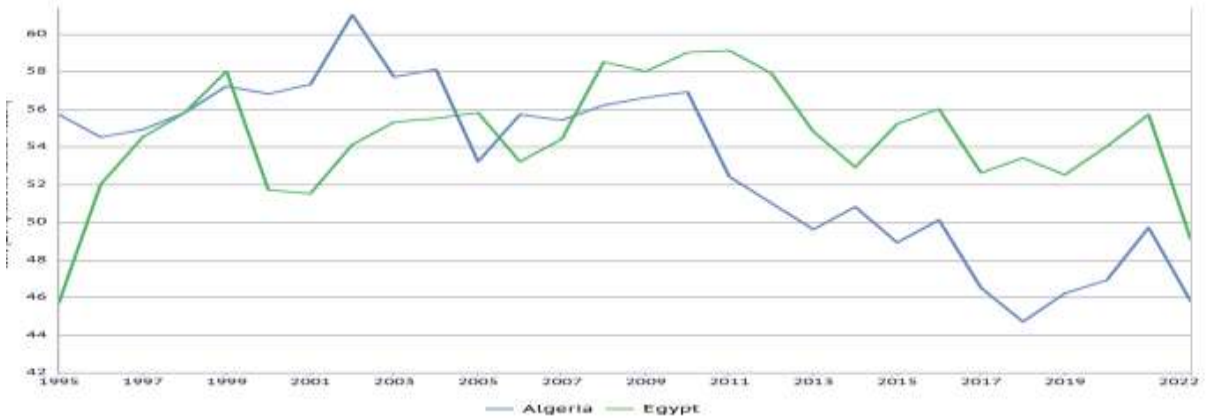

https://ar.knoema.com

من الشكل يظهر لنا التداخل بين منحنى مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر والمنحنى الخاص بمؤشر مصر، فقبل 2010 وفي عهد النظام السابق المصري كان المؤشر الجزائري مرتفع مقارنة بالمؤشر المصري والذي كان يتراوح من مستوى متوسط إلى ضعيف، أما بعد التغيير السياسي في مصر ومنذ سنة 2010 أصبح المؤشر المصري مرتفع مقارنة بالمؤشر الجزائري ويعود ذلك أساسا إلى السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الجمهورية المصرية ، وما تبعها من توافد مستثمرين أجانب ، لكن يبقى معدل التضخم في مصر مرتفع والأجور منخفضة، وهذا ما جعل مؤشر الحرية في مصر في أغلبه مؤشرا ضعيفا.

الشكل 9: مقارنة الجزائر والمغرب

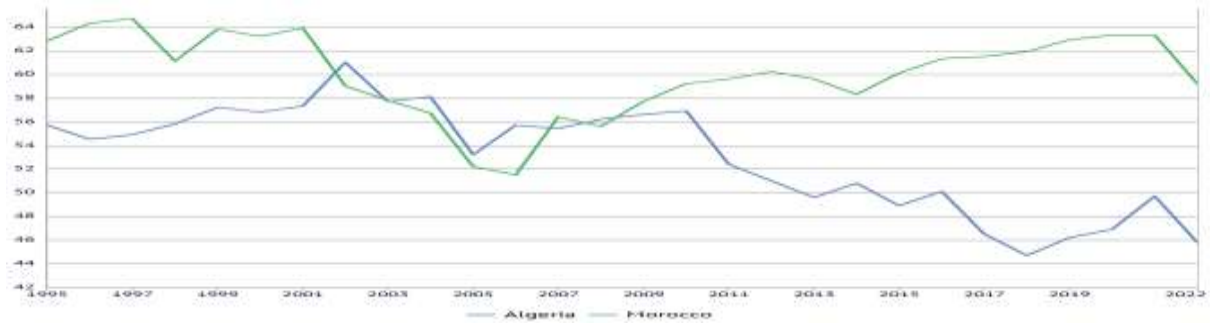

https://ar.knoema.com

أما المملكة المغربية مؤشر الحرية الاقتصادية فيها متوسط و لا يساعد على الاستثمار .

2-مؤشر التنافسية: والذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي، وهو أحد المؤشرات المستخدمة في قياس مناخ الاستثمار في الدول ويحتوي على اثنا عشر مؤشر اقتصادي وهي:

مؤشر المؤسسات، مؤشر البنية التحتية مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي، مؤشر الصحة والتعليم، مؤشر التعليم العالي والتدريب، مؤشر كفاءة سوق السلع، مؤشر كفاءة سوق العمل، مؤشر تطور الأسواق المالية، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، مؤشر حجم السوق، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر الابتكار.

وهو أداة مهمة من قبل صانعي السياسات في العديد من البلدان على مر السنين ومنذ النشرة الأولى في عام 2005، حيث أصبح الفهرس معروفًا على نطاق واسع باعتباره أحد المفاتيح الرئيسية لتقييمات القدرة التنافسية العالمية على النحو المحدد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي.

الجدول رقم 3: عوامل ومحاور وعدد مؤشرات تقرير التنافسية العالمية 2019

محاور التنافسية	الرقم	العوامل	عدد المؤشرات
بيئة اقتصادية تمكينيه	1	المؤسسات	26
	2	البنية التحتية	12
	3	تبني تقنيات المعلومات	5
	4	بيئة الاقتصاد الكلي	2
الموارد البشرية	5	الصحة	1
	6	المهارات	9

الأسواق	7	أسواق المنتجات	7
	8	أسواق العمل	12
	9	أسواق المال	9
	10	حجم السوق	2
بيئة الابتكار	11	بيئة الأعمال	8
	12	القدرة على الابتكار	10
			103

/http://alamarabi.com/2021/2020

الشكل 10: مؤشر التنافسية للجزائر

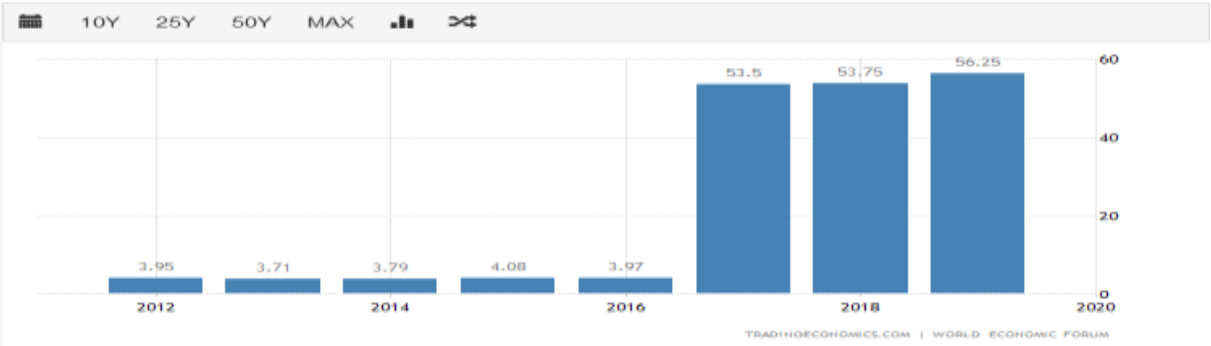

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/competitiveness-rank

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن الجزائر سجلت أرقاما ضعيفة في مؤشر التنافسية العالمية خاصة في السنوات من 2012-2016 وهذا حسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي وهذا لعدة أسباب حسب التقارير من بينها ضعف البنية التحتية للبلاد، أسواق المال غير نشطة، بيئة الاعمال غير ملائمة، ولا توجد ابتكارات

مهمة، إضافة إلى ارتفاع التضخم، وارتفاع نسبة البطالة، لكن ومع بدأ سنة 2017 بدأ مؤشر التنافسية للجزائر ينتعش ليصل سنة 2019 إلى 56.25 تنافسية متوسطة وهذا راجع إلى خطط الإنعاش الاقتصادي الي قامت بها الجزائر ودعمها للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا عن طريق تعديل قانون الاستثمار .

الشكل 11: ترتيب الجزائر العالمي في مؤشر التنافسية العالمية

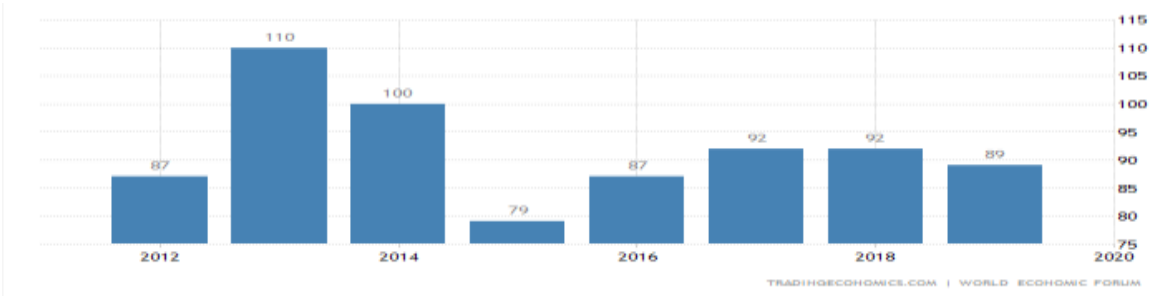

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/competitiveness-rank

فيما يخص هذا الشكل فهو يوضح ترتيب الجزائر الدولي في مؤشر التنافسية، ويتضح لنا جليا أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة نوعا مقارنة مع دول العالم حيث أحسن رتبة حققتها الجزائر هي المرتبة 79 حققتها سنة 2015، أما المرتبة المتدنية المحققة فهي الرتبة 110 في سنة 2013.

3- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

تصدر مجموعة خدمات الخطر السياسي (prs group) شهريا ومنذ 1980 المؤشر لقياس مختلف المخاطر المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر، ويشمل 140 دولة من ضمنها 18 دولة عربية ويتركب هذا المؤشر من[1] :

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (50%).
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (25%).
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (25%).

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، الكويت، 2011 ، ص56 .

ويمكن قراءة وتفسير المؤشر كالتالي:

- (0 –49.5) درجة مرتفعة جدا.
- (50–59.5) درجة مرتفعة.
- (60–69.5) درجة معتدلة.
- (70–79.5) درجة منخفضة.
- (80–100) درجة منخفضة جدا.

الجدول رقم 4: توزيع المخاطر السياسية

التسلسل	المكون	النقاط
1	درجة استقرار الحكومة	12
2	الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية	12
3	خريطة الاستثمار	12
4	وجود نزاعات داخلية	12
5	وجود نزاعات خارجية	12
6	الفساد	6
7	دور الجيش في السياسة	6
8	دور الدين في السياسة	6

9	سيادة القانون والنظام	6
10	الاضطرابات العرقية	6
11	مصداقية الممارسات الديموقراطية	6
12	نوعية البيروقراطية	4
المجموع		**100**

https://almerja.com

الجدول رقم 5: توزيع المخاطر الاقتصادية والمالية

التسلسل	المكون	النقاط
1	معدل دخل الفرد	5
2	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
3	معدل التضخم	10
4	نسبة عجز أو فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي	15
5	نسبة وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي	10
المجموع		**50**

https://almerja.com

4- مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:doing business

يصدر البنك الدولي مؤشر سهولة أداء الأعمال منذ سنة 2003 حيث يغطي اقتصاديات 190 دولة، حيث يرتب البلدان من 1 إلى 190 فالمرتبة الأولى تعني بيئة ممارسة نشاط الأعمال ملائمة وأكثر تشجيع للمتعاملين الاقتصاديين، ويعتمد المؤشر في تصنيفه هذا إلى متوسط المراتب البيئية التي يحصل عليها بلد معين في كل من الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي والترتيب الذي تحتله الدولة في كل تلك الموضوعات.

ويشمل مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال متوسط عشرة مؤشرات وهي [1]:

1- بدأ المشروع
2- التعامل مع التراخيص
3- توظيف العمال
4- تسجيل الملكية
5- الحصول على القروض
6- حماية المستثمرين
7- دفع الضرائب
8- التجارة عبر الحدود
9- تنفيذ العقود
10- حل مشكلة الإفلاس

[1]. International financial company , world bank , doing business ,report algerie 2014 ,p95 .

الشكل 12: الوقت اللازم لتشكيل ملكية المشاريع في الجزائر 2003-2019 (الأيام)

المصدر: البنك الدولي

من خلال الشكل يتضح لنا أن الجزائر خطت خطوات مهمة في تذليل الصعوبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب في منح ملكية المشاريع فبعدما كانت تستغرق هذه المدة 74 يوم خلال سنوات 2008 حتى 2009 أصبحت هذه المدة تتقلص مع الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قانون الاستثمار إلا أن وصلت إلى 54 يوم في 2020، ومع قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 نأمل أن تنخفض هذه المدة أكثر.

الشكل 13: الضريبة على الأرباح (% من الأرباح التجارية) في الجزائر 2003-2019 (%)

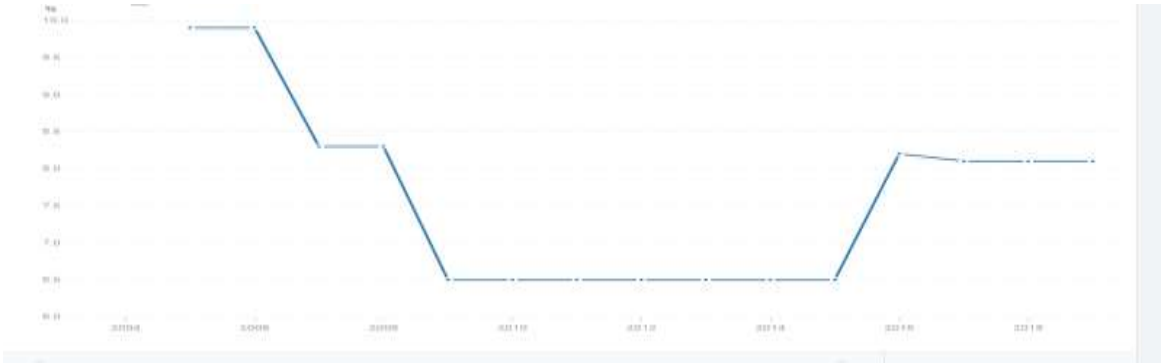

المصدر: البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الضريبة على الأرباح المطبقة على الشركات في الجزائر بدأت في الانخفاض منذ سنة 2005 فبعدما كانت 9.8% في سنتي 2004-2005 تقلصت لتصل 6.5 % سنة 2009 وهذا لسياسة الدولة المنتهجة في دعمها للاستثمار المحلي والأجنبي وهذا بغية منها لتنويع اقتصاد البلاد والخروج من التبعية للمحروقات.

5- مؤشر الشفافية:

ويرمز لها بالرمز (IT) أي international transparency وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد سواء السياسي أو المالي أو الاقتصادي .... حيث تقوم هذه المنظمة بإصدار تقريرها السنوي ويتم ترتيب الدول ومقارنتها من حيث انتشار الفساد فيها، وبدأ العمل بهذه التقارير منذ سنة 1995 وتغطي 180 دولة عبر العالم.

ويركز مؤشر الشفافية على تفشي الفساد في القطاع العام، نتيجة لآراء عدة أطراف من تلك الدولة فيما يخص نزاهة الموظفين الحكوميين إضافة إلى السياسيين و ثقة المواطنين فيهم، كما يستطلع هذا المؤشر كذلك استغلال السلطة من طرف أعوان الدولة في قضاء مآرب شخصية، أما الجو العام في الدولة من خلال انتشار بؤر الفساد في وسط الاعلام والأحزاب السياسية والقضاء والمدارس المنتخبة فهو ليس بمنأى عن هذا الاستطلاع[1]

ويتكون المؤشر من الرقم 0 والذي يعني درجة متقدمة من الفساد إلى غاية الرقم 100 والذي يعبر عن الشفافية العالية الخالية من الفساد، وللإلمام الدقيق بالمؤشر تقوم مؤسسات دولية بـ 14 دراسة ميدانية حول الاستثمار ومختلف الأعمال، ومدى تفشي ظاهرة الرشوة والبيروقراطية في البلدان المستهدفة.

فغياب الشفافية والامتناع عن مساءلة الفاسدين تؤدي إلى استخدام المسؤولين والموظفين الحكوميين المال العام أي كان نوعه في قضاء مصالحهم الشخصية وتعطيل المصلحة العامة والتسبب في أضرار وخيمة لميزانية الدولة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، فمن شأن هذه التصرفات والامتناع عن المحاسبة يؤدي إلى

[1] أحمد سريدي، حمزة ضزيفي، أثر الشفافية في القطاع العام على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(2003 -2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2021 ، ص 379 .

خلق بيئة فاسدة لا تصلح إلا للفاسدين، وهذا ما يشكل عائقا كبير أمام تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية ويطل وتيرة التنمية[1].

الجدول رقم 6: ترتيب الدول العربية بين دول العالم في مؤشر مكافحة الفساد لعام 2021 ومقارنتها بـ 2012-2020

ترتيب الدولة العربية على مستوى العالم	الدولة	مجموعة النقط	التغير الذي عام 2012	تحقق بين عام 2020
24	الإمارات	↙ 69	+1	-2
31	قطر	= 63	-5	0
52	السعودية	= 53	+9	0
56	سلطنة عمان	↙ 52	+5	-2
58	الأردن	= 49	+1	0
70	تونس	= 44	+3	0
73	الكويت	↗ 43	-1	+1
87	المغرب	↙ 39	+2	-1
117	الجزائر	↙ 33	-1	-3
117	مصر	= 33	+1	0
128	جيبوتي	↗ 30	-6	+3
140	موريتانيا	↙ 28	+3	-1
154	لبنان	↙ 24	-6	-1
157	العراق	↗ 23	+5	+2
164	جزر القمر	↙ 20	+8	-1
164	السودان	↗ 20	+7	+4
172	ليبيا	= 17	-4	0
174	اليمن	↗ 16	-7	+1
178	الصومال	↗ 13	+5	+1
178	سوريا	↙ 13	-13	-1

المصدر: منظمة الشفافية العالمية

[1] برسلولي فوزية، محمد جوير، الشفافية والافصاح كآليتين لمكافحة الفساد الاداري والمالي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1 ،العدد 2 ، 2018 ، ص 164 .

نلاحظ أنه في هذا المؤشر أن الجزائر رغم المجهودات التي تقوم بها في محاربة الفساد إلا أنها ما زالت تحتل مراتب ضعيفة في التصنيف العالمي لمحاربة الفساد، فتعداد 33 نقطة من 100 نقطة تحصلت عليها الجزائر سنة 2001 تعتبر ضئيلة أي أقل من المتوسط العالمي الذي قدرته المنظمة 43 نقطة، و احتلت بذلك الرتبة 117 عالميا.

الشكل 14 : النقاط المتحصل عليها من طرف الجزائر 2012-2022 (منظمة الشفافية العالمية)

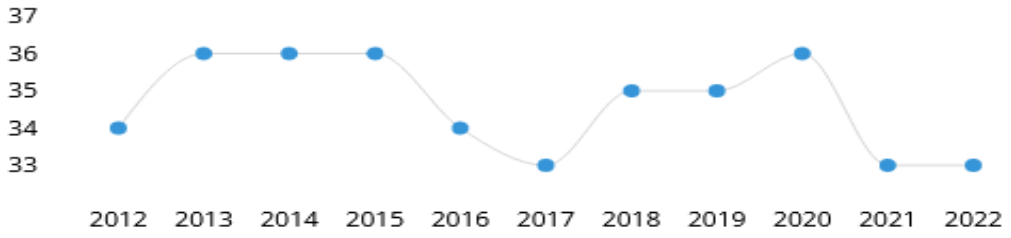

https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/dza

تحصلت الجزائر على حسب المنظمة العالمية للشفافية لسنة 2022 على نفس نقاط لسنة 2021 أي 33 نقطة باحتلالها للرتبة 116 عالميا من بين 180 دولة[1]، وبهذه النتيجة انخفضت بـ 3 نقاط مقارنة بسنة 2020 ، وبناء على الرسم البياني والذي يبين تطور مؤشر الفساد في الجزائر إبتداء من سنة 2012-2022 فأعلى مؤشر تحصلت عليه البلاد هو 36 نقطة في سنوات 2013-2014-2015-2020 وأدناها هو 33 نقطة تحصلت عليها في سنوات 2017-2021-2022 .

[1] https://www.transparency.org

المطلب الثالث: مقومات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-المقومات

1-1 **المساحة والموقع الاستراتيجي:** إن مساحة الجزائر والبالغة أكثر من 2 مليون كيلومتر مربع والمتنوعة تضاريسها من جبال وهضاب وسهول وصحراء وأجوائها المعتدلة والحارة ، إضافة إلى شريطها الساحلي البالغ أكثر من 1200 كم والمطل على البحر الأبيض المتوسط جنوب أروبا مما يسهل حركة التجارة الخارجية بين القارة الأوربية وجنوب المتوسط ، وتعتبر الجزائر من أكبر الدول في القارة الافريقية برصيد هائل من احتياطي المواد الأولية خاصة البترول والغاز والحديد ، مما يؤهلها لأن تكون وجهة استثمارية للعديد من الشركات العالمية وفي كل القطاعات ، فالأراضي الخصبة في الجزائر تمثل حوالي 17.40 % من المساحة الكلية وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي ، هذا كله مع وجود جهود كبرى من الدولة لاستصلاح الأراضي ، كما تملك البلاد 4.2 مليون هكتار من الغابات ، إضافة إلى نحو 20 مليون هكتار من السهول و9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري ، وفي الجزائر 44 مليون نسمة وهذا إحصائيات البنك الدولة لسنة 2021 .

1-2 **البنية التحتية:** ونقصد بها كل المؤهلات التي تمتلكها الدولة من حيث شبكة الطرقات المعبدة، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، شبكة النقل بالسكة الحديدية، الموانئ، المطارات، خطوط الطيران، تأهيل المناطق الصناعية، شبكة الصرف الصحي، شبكات الكهرباء والغاز، وكل هذه المؤهلات يأخذها المستثمر الأجنبي في دراسته لأي دولة بغرض الاستثمار فيها، ومن بين مؤهلات البنية التحتية التي تمتلكها الجزائر:

1-2-1 شبكة الطرقات: تتكون شبكة الطرقات حاليا في الجزائر من 1216 كم من الطيار السيار شرق غرب منها 190 كم مستغلة غاليا، وتمتلك الجزائر شبكة طرقات بطول 12800 كم وهي الأكبر إفريقيا[1] أما النقل عن طريق السكة الحديدية فالجزائر تمتلك شبكة يبلغ طولها حوالي 6300 كم موصولة مع المنشآت الاقتصادية والمناطق الصناعية، وفي تصريح للسيد رئيس الجمهورية الجزائرية أمام وسائل الاعلام الوطنية في 06 أوت 2023 بأنه سيتم إنشاء سكة حديدية مع الشريك الصيني تمتد إلى عمق

[1]. www.mtp.gov.dz(05/11/2022)

الصحراء الجزائرية لتكون همزة وصل بين الشمال والجنوب، إضافة إلى أنها ستكون امتداد الجزائر إلى دول إفريقيا وهذا ما يجعلها حافزا لتنشيط التجارة والاستثمار في تلك المنطقة[1].

1-2-2 النقل الجوي: تمتلك الجزائر 58 مطارا منها مطار واحد كبير ويقع في الجزائر العاصمة، و36 مطار متوسط موزعة على عدة ولايات من الوطن، و21 مطارا صغيرا، وبهذه المطارات تسهل الجزائر تنقل الأشخاص والسلع مما يجعلها مركز عبور للعديد من الدول الأفريقية.

1-2-3 النقل البحري: يوجد في الجزائر 53 ميناء موزعة على الولايات الساحلية البالغ عددها 14 ولاية، وتلعب هذه الموانئ دورا حيويا في حركة التجارة الوطنية والعالمية، وتسعى الجزائر إلى تشييد موانئ كبيرة تستوعب البواخر التجارية الضخمة وبمعايير دولية مثل ميناء شرشال.

1-2-4 شبكة الكهرباء : تحتوي الجزائر على شبكة مهمة من الكهرباء، حيث تبلغ نسبة التغطية حوالي 99.80% من سكان البلاد وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2020.

1-2-5 الاتصالات السلكية واللاسلكية: تمتلك الجزائر شبكة مهمة من الاتصالات السلكية واللاسلكية تغطي معظم أنحاء الوطن، حيث يتنافس ثلاثة متعاملين للهاتف النقال في التغطية السوق المحلي، بالإضافة إلى متعامل الهاتف الثابت وحسب آخر تقرير لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية في الجزائر أن عدد المشتركين في المتعاملين الثلاث بلغ حوالي 37.02 مليون مشترك وهذا خلال الثلاثي الثاني من سنة 2021، أما الهاتف الثابت فلقد بلغ عدد المشتركين فيه حوالي 4.78 مليون مشترك.

1-2-6 اليد العاملة: تحتوي الجزائر على خزان مهم من اليد العاملة سواء البسيطة والتي تعمل الأعمال الشاقة أو المؤهلة والفنية، فتحوي البلاد على عدد كبير من معاهد ومراكز التكوين المهني موزعة على جميع أنحاء البلاد تقوم بتكوين الشباب في عدة تخصصات وخاصة التقنية منها، وإضافة إلى ذلك دأبت الجزائر على إنشاء جامعات ومعاهد وبمعايير دولية تكون الطلبة في تخصصات مختلفة وإرسال بعثات علمية إلى خارج الوطن، إضافة إلى تحفيز الطلبة ومكونيهم على إنشاء وخلق مؤسسات مصغرة.

[1] https://www.el-mouradia.dz/

2-المعوقات

2-1 المعوقات السياسية: إن الاستقرار السياسي لأي دولة هو من أهم العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالسياسة تلقي بثقلها على النواحي الأخرى خاصة الأمنية والاقتصادية منها، فالصراعات السياسية دائما تؤدي إلى حروب أهلية طاحنة تؤول دون دخول الأجانب والمستثمرين والسياح إلى هذه البلدان، وإن ما نشاهده في القارة الافريقية لأوضح دليل على ذلك، فعدم الاستقرار السياسي بسبب الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية حال دون وجود التنمية في بلدان هذه القارة.

أما في حالة الجزائر فالوضع السياسي فيها شهد في تسعينيات القرن الماضي حالة عدم الاستقرار والذي أثر على الوضع الأمني مما أدى إلى خروج المستثمرين الأجانب من الجزائر وامتناع السياح للقدوم إليها رغم امتلاكها إلى معالم ومناطق سياحية مهمة، مع وجود دعاية مغرضة من بعض الدول المعادية للجزائر والتي حالت دون توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولكن بعد سنة 1999 وعند مجيء الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة والذي أسس إلى دبلوماسية سياسية خارجية متينة، حيث قامت بالترويج إلى الجزائر سياسيا واقتصاديا، ورغم ذلك لم تشهد البلاد دخول مستثمرين أجانب بكثرة نظرا للتخوف الدائم من عدم الاستقرار السياسي.

2-2 المعوقات القانونية: ونقصد بها القوانين المختلفة للاستثمار والتي سنتها الجزائر ورغم تعددها وتحسينها في كل تعديل إلا أنها لم تف بتطلعات المستثمرين الأجانب الذيم مازالوا متخوفين من عدم الاستقرار القانوني، وسياسة التأميم التي تستخدمها الجزائر في بعض الأحين ضد بعض الشركات الأجنبية.

2-3 المعوقات الإدارية: وهو أكثر مشكل يعاني منه المستثمرين المحليين والأجانب سواء من البيروقراطية والرشوة والمحسوبية وطول مدة دراسة الملفات في الإدارة الجزائرية.

2-4 المعوقات المالية: فالمنظومة المالية والبنكية للجزائر مازالت لا تلبي طموحات المستثمرين وخاصة الأجانب منهم، فجهود الدولة في إصلاح المنظومة البنكية مستمرة، حيث قدمت الاعتماد لمؤسسات بنكية عالمية للاستثمار في الجزائر وتقديم خدمات رقمية متطورة لزبائنها، وحتى المؤسسات المالية الجزائرية بدأت

تحذو حذو نظيراتها الأجنبية في استعمال الدفع الالكتروني وغيره من الخدمات الرقمية ورغم هذه الجهود إلا أنها مازالت لم تف بالغرض وهذا يعود للأسباب التالية[1]:

- الأنظمة الالكترونية والآلية المستعملة في البنوك ليست فعالة.
- دراسة الملفات الخاصة بمنح القروض للزبائن تأخذ مدة طويلة في الدراسة.
- نسبة المخاطرة المرتفعة لدى البنوك.
- البيروقراطية والمحاباة.
- مشكل تحويل الأموال من وإلى الخارج.

إلى أن الجزائر وفي السنوات الأخيرة أحدثت إصلاحات كبيرة على القطاع البنكي والمالي في الدولة ، حيث أدخلت الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية للدولة مع سنها لقوانين في الصدد ، ففي تداول المنتجات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية يمكن من استقطاب ودائع كبيرة يستفيد منها الاقتصاد الوطني ، ومن بين هذه البنوك التي بدأت تتعامل بهذه الصيغة البنك الوطني الجزائري BNA وبنك التنمية المحلية BDL والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE ، إضافة إلى بنوك عربية مستثمرة في الجزائر مثل بنك البركة وبنك السلام وبنك الخليج .

2-5 مشكل العقار الصناعي: وهو من أكبر المشاكل التي يعاني منها المستثمر الأجنبي، فدراسة الملف التي يمنح على أساسها العقار الصناعي تدوم مدة طويلة لتصل بعض الأحيان إلى سنة كاملة حتى يستلم المستثمر الأجنبي قرار استغلال العقار [2].

[1] منصوري زين، مرجع سبق ذكره، ص139 .

[2] محجوب بن حمودة إسماعيل بن قادة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2007 ، ص66 .

المبحث الرابع: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية

شهدت الجزائر ومنذ الاستقلال توافد استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات مختلفة وبنسبة أكبر في قطاع الطاقة والمعادن بصفة عامة وذلك لما تكتسبه من احتياطات في هذه المواد ، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على تدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر ، مع مقارنتها ببعض الدول العربية ، من أجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية ، فالمطلب الأول خاص بفرص ومجالات الاستثمار في الجزائر، وفي المطلب الثاني الاستثمارات الوافدة وتوزيعاتها ، أما المطلب الثالث فيخص مقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مع بعض الدول العربية .

المطلب الأول: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر

تتوفر الجزائر على فرص هائلة وأرضية خصبة للمستثمرين الأجانب وفي كل القطاعات نظرا لشساعة مساحتها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي والمواد الأولية التي تزخر بها، إضافة إلى المقومات البشرية والمناخ المعتدل الذي تتميز به، وإذا نظرنا إلى الجزائر من حيث الاستثمارات الأجنبية الموجودة فيها نجده أنها ضئيلة وبالتالي تبقى فتية ووجهة للمستثمرين في كل القطاعات.

وفي الجزائر فرص متنوعة لهؤلاء المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب منها:

1- الطاقة: لدى الجزائر خزان كبير من الطاقة بكل أنواعها، حيث تتنوع مصادرها واختلفت نظرا لشساعة مساحة البلاد، فالجزائر تمتلك الغاز الطبيعي والنفط، والزنك والنحاس والزئبق، والحديد والرصاص، إضافة إلى الطاقة الشمسية، فبالنسبة للنفط تعتبر الجزائر من أهم المنتجين والمصدرين لهذه المادة وباحتياط يفوق 12 مليار برميل، فالجزائر وبعد مفاوضات عسيرة مع المستعمر الفرنسي مكنت دون التنازل عن الصحراء والتي تعتبر الخزان الاستراتيجي للنفط، وبعد الاستقلال بسنوات وبالضبط 1971 وعن طريق القرارات السيادية للرئيس الراحل هواري بومدين أممت الجزائر هذه المادة ، وسعت إلى تطوير الصناعات الملحقة بها عن طريق تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك والتي تقوم باستخراج واستغلال وتصدير النفط إلى الخارج ، لكن الجزائر لم تكتفي بذلك فلقد شجعت الشركات الأجنبية المختصة في الاستثمار في إنتاج النفط وهذا

عن طريق تغيير قوانين الاستثمار وجعلها أكثر مرونة وتحفيز للمستثمرين الأجانب ، وفي سنة 1995 حلت الجزائر في المرتبة الأولى عالميا من الاكتشاف في حقول النفط ، وفي مارس من سنة 2022 تمكنت البلاد وعن طريق شركتها الوطنية سوناطراك باكتشاف بئرين للنفط بولاية أدرار الصحراوية وبسعة قدرها 150.48 مليون برميل ، ومنذ مطلع سنة 2022 أعلنت شركة سوناطراك عن أربعة اكتشافات ضخمة للنفط والغاز بعدة مواقع جنوب البلاد ، وتسعى الجزائر جاهدة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال ، و هذا ما تجلى من خلال اعتماد قانون جديد سنة 2019 وآخر في سنة 2022

الجدول رقم 7: صادرات الدول التابعة لمنظمة أوبك من النفط

Table 2.5
OPEC Members' values of petroleum exports *(m $)*

	2016	2017	2018	2019	2020
Algeria	18,643	22,355	26,082	22,674	13,169
Angola	26,022	32,026	37,801	32,334	18,704
Congo	3,444	4,763	7,468	7,072	3,687
Equatorial Guinea	2,447	2,461	3,150	2,644	1,765
Gabon	3,128	3,596	4,419	4,767	2,875
IR Iran	41,123	52,728	60,519	19,402	7,656
Iraq	43,684	59,730	84,218	80,027	44,287
Kuwait	40,600	48,928	64,582	52,433	35,231
Libya	9,313	15,536	25,386	24,197	5,711
Nigeria	27,295	37,983	54,513	45,106	27,730
Saudi Arabia	136,194	170,241	231,585	200,487	119,359
United Arab Emirates	40,436	50,647	57,890	52,452	32,943
Venezuela	25,942	31,497	29,810	18,335	7,960
OPEC	418,270	532,491	687,422	561,932	321,078

المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة أوبك

من خلال جدول منظمة أوبك الخاص بالدول الأعضاء المصدرة للنفط[1] لسنوات 2016-2017-2018-2019-2020 نجد أن الجزائر صدرت ما قيمته 18.643 مليار دولار سنة 2016 وارتفعت هذه القيمة لتصل 22.335 مليار دولار سنة 2017، و26.674 مليار دولار سنة 2019 أما سنة 2020 وجراء انعكاسات أزمة كوفيد وسياسة الاغلاق التي انتهجتها معظم دول العالم.

[1] https://oapecorg.org

أما إنتاج الغاز الطبيعي فتحتل الجزائر مرتبة مهمة في احتياطي هذه المادة، حيث اختلت البلاد المرتبة الثالثة عربيا، فلقد بلغ إنتاجها 100.8 مليار متر مكعب سنة 2021 بعد كل من قطر بـ 177 مليار متر مكعب والمملكة العربية السعودية بـ 117.3 مليار متر مكعب، أما احتياطي الجزائر من هذه المادة يبلغ حوالي 159.05 تريليون متر مكعب، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عربيا بعد كل من قطر باحتياط يقدر بـ 842.62 ترليون متر مكعب، والسعودية بـ 297.98 ترليون متر مكعب، والامارات بـ 272.83 ترليون متر مكعب.

وتعتبر الجزائر من أهم المصدرين للغاز الطبيعي إلى أوروبا وخاصة بعد الأزمة الأوكرانية والتذبذبات الحاصلة في إمدادات روسيا من هذه المادة إلى قارة أوروبا بسبب مواقفها السياسية.

وفيما يخص الطاقة الشمسية فموقع الجزائر الاستراتيجي من حيث تعرضها لأشعة الشمس طوال السنة يجعلها مصدر نظيف لتوليد الطاقة، حيث بدأت الجزائر في الاستثمار في هذا المجال وأطلقت مشروع (سولار 1000) والذي يهدف إلى إنتاج 1000 ميغاواط موزعة على خمسة ولايات مختلفة بحصص تتراوح ما بين 50 و300 ميغاواط لكل محطة، وتتوزع هذه المحطات على الولايات التالية: بشار، ورقلة، الوادي، تقرت، الأغواط.

أما إنتاج الكهرباء في الجزائر ووفق البيانات التي أصدرتها "بريتش ببتروليوم" احتلت الجزائر المراتب الأولى عربيا في إنتاج الكهرباء، حيث احتلت المرتبة الرابعة بطاقة إنتاجية قدرها 84 تيراواط /ساعة في سنة 2021 اي ما يمثل 0.3 من الانتاج العالمي، وحسب بيانات البنك الدولي لسنة 2020 فإن 99.6 % من السكان يحوزون على الكهرباء، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بدول أخرى وخاصة النامية منها، وبالتالي يمكننا اعتبار سوق الطاقة في الجزائر سوق واعدة.

الشكل 15: نسبة تغطية السكان بالكهرباء في الجزائر (%)

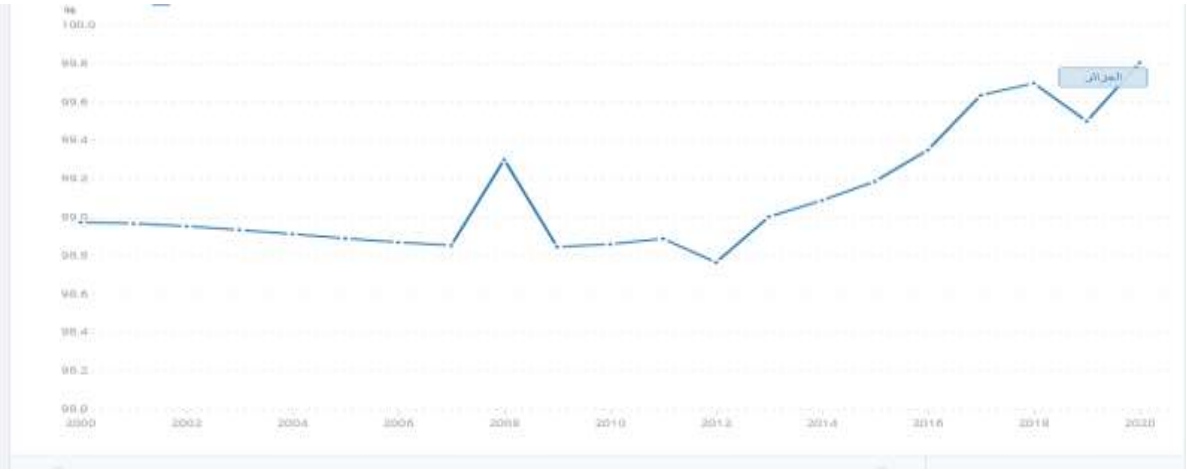

المصدر: البنك الدولي

من هذا الشكل نستنتج أن الدولة الجزائرية قامت بمجهودات جبارة لكي تصل شبكة الكهرباء إلى معظم السكان في البلاد، حيث وصلت في سنة 2020 نسبة التغطية إلى 99.6 % وهذا دليل على أن الدولة استثمرت في هذا المجال عن طريق إنشاء عدة مؤسسات وطنية تقوم بإنتاج وتوزيع الكهرباء مثل سونلغاز، شركة إنتاج الكهرباء، شركة توزيع الكهرباء، شركة كهريف للكهرباء الريفية، شركة كهركيب للضغط العالي.

2- الفلاحة: أخذت الدولة على عاتقها تطوير القطاع الفلاحي في البلاد وتشجيع المستثمرين في الميدان للتخلص من تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات وهذا عن طريق تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في الفلاحة بكل أنواعها ، وهذا لما تكتسبه الدولة من مقومات طبيعية وبشرية مثل توفر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ، توفر المياه ، والمناخ الملائم ، وبناء على ذلك في تنفيذ برنامج تنموي واعد وذلك عن طريق سياسات الدولة المبتكرة في تطوير الاستثمار الفلاحي وتشجيع حاملي المشاريع بمنحهم العقار الفلاحي لإنجاز مشاريعهم وذلك :

- تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية[1].
- التكفل بالدراسات على مستوى محيط استصلاح الأراضي.
- تنفيذ الإجراءات الهيكلية لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

[1] https://madr.gov.dz

- تطهير العقار الفلاحي.

فالقطاع الفلاحي في الجزائر قطاع واعد ويمكنه استقطاب عدد هائل من المستثمرين الأجانب، لذلك استحدثت الدولة ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية[1] ، وينشأ على مستوى الديوان شباك وحيد فيه مختلف الإدارات ذات الصلة بالمشاريع الاستثمارية والسهر على تنفيذها، ويكلف هذا الأخير بالمهام التالية:

1. تسهيل الشروع في مشاريع الاستثمار وضمان مرافقتها بصفة مستمرة.
2. ضمان مرافقة المستثمرين للحصول على عوامل الإنتاج.
3. ضمان مرافقة المستثمرين للاستفادة من المزايا المنصوص عليها.
4. السهر على أداء الشكليات الضرورية لإطلاق المشاريع الاستثمارية وتسهيل إنجازها وكذا سيرها.

ويتشكل الشباك الوحيد من:

- الوالي
- مديرية أملاك الدولة
- إدارة الطاقة المتجددة
- المديرية الولائية للصناعة والمناجم
- مديرية الموارد المائية للولاية
- مديرية البيئة للولاية
- الشباك الوحيد غير الممركز للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز

[1] https://madr.gov.dz

الشكل رقم 16: نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الجزائر

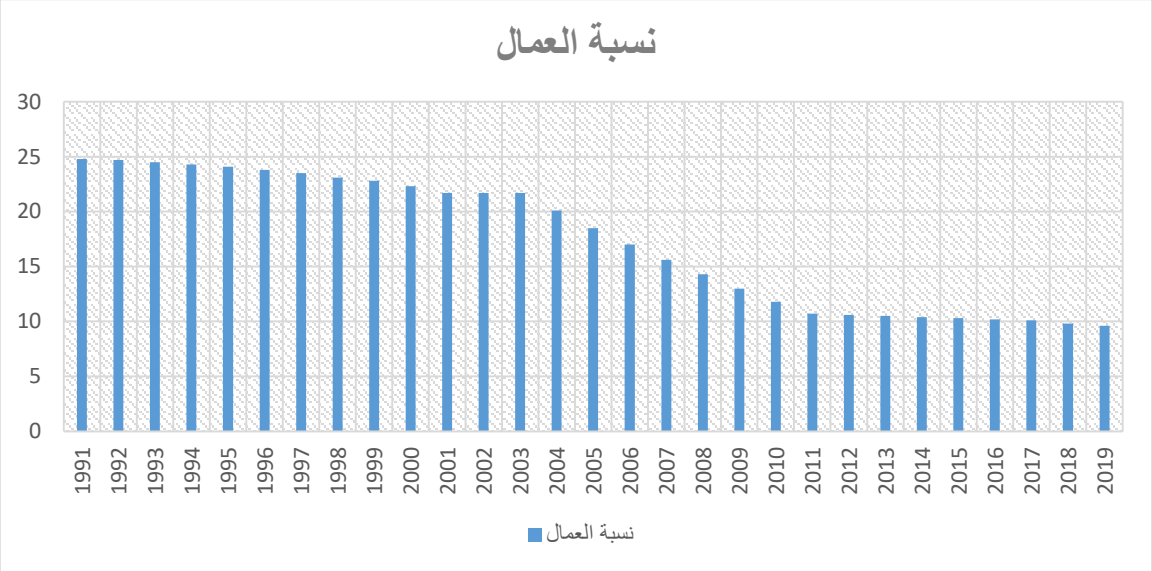

المصدر: البنك الدولي

إن استقطاب العمال في القطاع الزراعي قليلة جدا في الجزائر وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي حيث وصلت إلى 25 % سنة 1991 وبدأت في الانخفاض مع مرور السنوات إلى أن وصلت إلى أقل من 10 % في سنة 2019 ويعود سبب ذلك إلى عزوف الأجيال الجديدة للعمل في القطاع الفلاحي لما فيه من مشقة في نظرهم هذا من جهة ومن جهة أخرى العمال في هذا القطاع أغلبهم لا يتحصلون على الرعاية والتأمين الاجتماعي بالإضافة إلى تقاضيهم لأجور زهيدة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

4-القطاع السياحي: تمتلك الجزائر مقومات سياحية متنوعة تؤهلها لن تكون وجهة سياحية مهمة ومن أمثلتها السياحة التاريخية المتمثلة في القلاع القديمة والآثار لمختلف الحضارات والمتاحف، حيث يوجد في الجزائر مواقع مصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو منها قلعة بني حماد (1980) ومدينة جميلة التاريخية (1982)، الطاسيلي في (1982) تيمقاد في (1982) تيبازة (1982) سهل ميزاب (1982) والقصبة في (1992)[1].

[1] https://www.mta.gov.dz/

وتغطي الصحراء 85 % من المساحة الاجمالية للجزائر (2000 كلم من الغرب إلى الشرق و1500 كلم من الشمال إلى الجنوب)، ويتكون الجنوب الكبير للجزائر من مناظر بركانية في جبال الهقار وجبال الطاسيلي وسهوب حجرية وأخرى رملية وواحات من النخيل متفرقة في الصحراء.

وفي الجزائر شبكة من الفنادق موزعة على عدة مدن فيها حيث يبلغ عدده 1502 فندق بها 32266 سرير، وفيما يخص الوكالات السياحية والتي تنظم الرحلات من وإلى الجزائر وتقوم بتسويق المنتوج السياحي للجزائر فعددها 4262 وكالة موزعة على القطر الجزائري.

وتتوفر البلاد على موارد حموية معتبرة، حيث توجد في الجزائر 282 منبع حموي على شكل منابع طبيعية إضافة إلى 90 حق امتياز للاستغلال.

أما الصناعة التقليدية والحرفية فهي موجودة في كل النواحي والمناطق في الجزائر منها صناعة النسيج والزرابي، الخزف الفني والفخار، النحاس، واللباس التقليدي، ويوجد في البلاد 81 مركز للصناعة التقليدية و893 محل مهني و992 حرفي، وتوفر 110 267 منصب شغل دائم وهذا حسب إحصائيات وزارة السياحة في الجزائر، فالجزائر تعتبر أرضية خصبة وقبلة مهمة للمستثمرين المحليين أو الأجانب للاستثمار في هذا المجال.

4-القطاع الصناعي: إن قطاع الصناعة في الجزائر متنوع بتنوع المواد الأولية المتوفرة في البلاد والإمكانيات المتاحة المادية والبشرية، فتوجد الصناعات الثقيلة والخفيفة، والصناعة التكنولوجية وصناعة الميكانيك والسيارات، والصناعية الغذائية، بالإضافة إلى صناعات متنوعة أخرى، وإن في سياسة البلاد المنتهجة حاليا في دعم الاستثمار المحلي والأجنبي وبناء قاعدة صناعية متينة وهذا عن طريق القوانين المشرعة مؤخرا في المجال وكان آخرها قانون الاستثمار الجديد لدليل على ذلك.

وقامت الجزائر بإنشاء مناطق صناعية وتهيئتها وربطها بوسائل المواصلات وتوفير الجو الملائم للعمل فيها بغية خلق جو ملائم لنشاط المستثمرين، ويوجد في الجزائر 110.000 مؤسسة صناعية، أما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ حوالي 1300.000مؤسسة ويساهم قطاع الصناعة بحوالي5.80 % من الناتج الداخلي الخام [1].

[1] https://www.industrie.gov.dz/

الجدول رقم8: العاملون في القطاع الصناعي بالجزائر (%)

1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
25,3	25,2	25,0	24,8	24,8	24,7	24,7	24,7	24,6	24,8
2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
25,0	24,7	24,6	25,6	26,7	27,5	28,3	28,8	29,5	30,0
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
30,8	30,8	30,9	30,9	30,9	30,9	30,9	30,9	30,4	

المصدر: البنك الدولي

وفيما يخص مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في القضاء على البطالة تتراوح ما بين نسبتي24%-31% من مجموع القوى العاملة وهي نسب متوسطة، حيث يمكن لقطاعة الصناعة الجزائري أن يستوعب أكثر إذا ما تم استغلال الفرص المتاحة وفتح المجال للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب للاستثمار في عدة نشاطات.

الاتجاه العام :نرى أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي في الجزائر قد انخفضت بشكل طفيف من عام 1991 إلى عام 2000 ثم زادت تدريجياً حتى عام 2010، ثم بدأت تتراجع مرة أخرى ببطء.

التقلبات السنوية :هناك تقلبات طفيفة في النسبة على مدى السنوات، ولكنها بشكل عام ثابتة في الفترة من منتصف التسعينيات حتى عام 2010، ثم بدأت في التقلب بشكل أكبر بعد ذلك.

الزيادة في القرن الواحد والواحد والعشرين :يلاحظ ارتفاعًا نسبيًا في العاملين في القطاع الصناعي خلال القرن الواحد والواحد والعشرين، حيث ارتفعت النسبة من حوالي 25٪ في عام 1991 إلى حوالي 30.4٪ في عام 2019.

الانخفاض المؤقت في العاملين في الصناعة بعد 2010 :يمكن ملاحظة انخفاض طفيف في العاملين في القطاع الصناعي بعد عام 2010، وقد يرجع ذلك إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تؤثر على هذا القطاع.

ويمكننا القول أن السياسة الاقتصادية الجزائرية في مجال التصنيع مازالت ضعيفة رغم المقومات الموجودة في الجزائرية من مقومات بشرية وطبيعية وموقع استراتيجي.

أما فيما يخص تنافسية الأداء الصناعي فتحتل الجزائر مراتب متأخرة عربيا وعالميا، ففي التقرير السنوي الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لسنة 2020 [1]والذي شمل 16 دولة عربية من بين 152 دولة في العالم، حيث يتكون هذا المؤشر من عشرة مقاييس ومؤشرات فرعية تقوم على تقييم الهيكل الإنتاجي والتقني للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع بصورة تنافسية.

فيشير المؤشر لسنة 2020 الخاص بالجزائر إلى ضعف الأداء الصناعي وانخفاض التنافسية الصناعية ومحدودية القدرات الإنتاجية، حيث بلغ 0.0139 وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي والذي بلغ0.067.

ولقد احتلت الجزائر المرتبة 12 من بين 16 دولة عربية، والرتبة 98 من بين 152 دولة عبر العالم مسها إحصاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 9.

[1] https://www.unido.org

الجدول رقم 9 : ترتيب الدول العربية حسب مؤشرية التنافس الأداء الصناعي 2020

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2020

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق تقرير 2019	
		عربياً	دولياً		
الإمـــارات	0.0892	1	35	37	↑
الســعودية	0.0837	2	37	39	↑
قطر	0.0633	3	45	47	↑
البحريـــن	0.0577	4	51	53	↑
الكويـــت	0.0523	5	55	57	↑
المغـــرب	0.0406	6	61	61	----
عُمان	0.0369	7	63	68	↑
مصـــــر	0.0366	8	64	64	----
تونـــس	0.0353	9	67	67	----
الأر د ن	0.0280	10	76	76	----
لبنـــان	0.0163	11	94	94	----
الجزائـــر	0.0139	12	98	96	↓
فلسطين	0.0095	13	112	111	↓
سوريا	0.0084	14	116	117	↑
اليمـــن	0.0029	15	140	138	↓
العراق	0.0007	16	147	147	----

المصدر : تقرير مؤشر تنافسية الأداء الصناعي لعام 2020، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وبالتالي يمكن القول إن قطاع الصناعة في الجزائر به فرص كثيرة ومتنوعة نظرا لتوفر المناخ الملائم لذلك، فهذا القطاع ومع مرور أكثر من خمسين سنة من استقلال الجزائر مازال يحتاج إلى تطوير كبير وخاصة في النشاطات الصناعية خارج الطاقة مثل الصناعات الغذائية، صناعة السيارات، صناعة النسيج، والصناعات الخفيفة بكل أنواعها وهذا ما تسعى إليه الدولة من خلال استراتيجيتها الصناعية الحالية، وهذا ما يمكن للمستثمرين المحليين أو الأجانب استغلاله من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر وتوزيعها

لقد استقبلت الجزائر ومنذ الاستقلال استثمارات أجنبية مباشرة من عدة دول وشركات كبرى وفي عدة مجالات وخاصة مجال الطاقة، وفي هذا المطلب سيتم التركز على أهم الاستثمارات الوافدة والقطاعات المستهدفة.

1-التدفقات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر:

إن دراسة وتحليل التدفقات الخارجية من الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر يؤدي إلى توزيعها حسب سنوات معينة وهذا حسب بيانات البنك الدولي ويمكن تقسيمها إلى:

1-1 سنوات 1970-1979:

شهدت هذه الفترة ازدهار نوعا ما في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى التأميمات التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة، حيث اتخذ الرئيس الراحل هواري بومدين في 24 فبراير 1971 قراره التاريخي بتأميم المحروقات الجزائرية والتي كانت تستغل من طرف فرنسا وفقا لاتفاقية إيفيان، ولكن مع هذا القرار أصبح للجزائر سيادة في تسيير المحروقات وهذا ما جعلها قبلة للمستثمرين الأجانب في هذا الميدان، ولقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 1970 حوالي 80.12 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل 0.041 % من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة وتعتبر هذه النسبة ضئيلة وهذا راجع إلى انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي والذي يحد من توافد المستثمرين الأجانب إلى البلد ، وإن تسجيل الجزائر لمعدل نمو بلغ -11.33 % في سنة 1970 أثر كثيرا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري نظرا لكون نسبة النمو الاقتصادي في أي بلد يعتبر مؤشرا لجلب رؤوس الأموال الخارجية ،إضافة إلى ذلك فالوضع الدولي العام في تلك الحقبة من وجود نزاعات بين الدول العربية وإسرائيل ، والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كلها عوامل أدت إلى ندرة رأس المال الأجنبي الوافد إلى الجزائر .

أما في سنة 1974 فلقد ارتفعت حجم التدفقات الأجنبية لتصل إلى 358 مليون دولار، حيث تعتبر أعلى قيمة في سنوات السبعينات وشكلت نسبة 2.71 % من إجمالي الناتج المحلي. واستمر الحال حتى نهاية سنوات السبعينات، وكانت معظم الاستثمارات في تلك المدة مرتكزة على قطاع الطاقة الجزائري والصناعات الكبرى مثل الحديد والصلب. ومن بين كذلك الأسباب التي أدت إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر هو قوانين الاستثمار المشرعة من طرف الدولة الجزائرية في تلك الفترة ومنها قانوني 1963و1966 والتي انتهجت فيه الدولة نهجا يحمي الصناعات الحيوية حيث أعطت رخص الاستثمار فيها للقطاع العمومي.

2-1 سنوات 1980-1989:

وفي سنوات الثمانينات من القرن الماضي ارتفعت حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بسنوات السبعينات، ولقد تميزت هذه الفترة بقيام الجزائر بدفع ديونها الخارجية في بداية هذه الفترات إضافة إلى صدور قانون جديد خاص بالاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 والذي أسس على الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والخاصة، ونظم هذا القانون الشركات الجزائرية ، والشركات المختلطة للاقتصاد وكيفية تسييرها ،كما قدم هذا القانون عدة امتيازات مالية للمستثمرين الأجانب متمثلة في امتيازات جبائيه خاصة بالمناطق المحرومة ، إضافة إلى إعفاءات كاملة من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال فترة لا تقل عن خمسة سنوات انطلاقا من تاريخ البدء في الاستغلال ، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات والرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار حيث تميز هذا القانون بتبني قاعدة 49/51 والتي تقضي بتملك الشريك الوطني نسبة 51 % من أسهم المشروع أما الشريك الأجنبي فيستحوذ على نسبة 49 % منه ، ورغم أهمية هذه القاعدة في حماية المؤسسات الوطنية والقطاعات الحيوية من جهة إلا أنها شكلت عائقا أمام توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير .

ويمكننا القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في فترة الثمانينيات توافدها كان ضئيلا نظرا لضعف النسيج الاقتصادي بصفة عامة في تلك الفترة وانهيار أسعار البترول مما أثر كثيرا على مداخيل البلاد من العملة الصعبة وتفاقم أزمة المديونية كلها عوامل حالت دون دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني، فمثلا في سنة 1986 وصلت نسبة نمو الاقتصاد الوطني -0,0083% الأمر الذي أدى إلى انخفاض التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى 120.9 مليون دولار في سنة 1989.

3-1 سنوات 1990-1999:

ويطلق على هذه المرحلة بمرحلة الإصلاح الاقتصادي، حيث لجأت الدولة الجزائرية ومع تفاقم مشكلة المديونية إلى إعادة جدولة مديونتها الخارجية والمقدرة بأكثر من 25 مليار دولار وما رافقها من إعادة هيكلة

للاقتصاد الوطني حيث تم غلق عدة مؤسسات وطنية كبرى وتسريح عمالها وتخفيض قيمة العملة الوطنية، ولقد تميزت هذه المرحلة بتدخل صندوق النقد الدولي في السياسات الاقتصادية للبلد

وقامت الدولة في هذه المرحلة بسن قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والذي أعطى السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، وأعطى صلاحية الاشراف على النقد للبنك المركزي أما البنوك التجارية فتتمثل مهمتها في منح القروض ومختلف العمليات المالية الأخرى لكن تبقى تحت مراقبة البنك المركزي.

كما أعطى هذا القانون للمستثمرين الخواص جزائريين أو أجانب فرصة إنشاء مؤسسات مالية بنكية، ونظم وسهل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وهذا بعد تأشيرة البنك المركزي الجزائري، وفي حال النزاعات مع المتعامل الأجنبي أعطى هذا القانون الضوء الأخضر لقبول مبدأ التحكيم الدولي أثناء حدوث نزاعات تجارية.

كما تم إنشاء بورصة القيم المتنقلة وفقا لقانون 91-169 المؤرخ في 28 ماي 1991، والمتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة، وشروط إصدار شركات رؤوس الأموال حيث أصبح لها دور في تعبئة وجلب الادخار.

وفي 1993/10/05 أصدرت الدولة قانون رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، وعلى إثره تم انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، وإنشاء وكالة ترقية ومتابع الاستثمارات والتي أنيطت لها مهمة ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، كما منح هذا القانون عدة امتيازات جبائيه وشبه جبائيه للمستثمرين.

لكن رغم هذه القوانين والتعديلات لكنها لم تكن كافية لنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار السياسي الذي صاحب الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد، حيث تراوحت حجم الاستثمارات الأجنبية في تلك الفترة 116 مليون دولار على حوالي 606.6 مليون دولار في سنة 1998 والتي كانت الأعلى في هذه السنوات، والتي ساهمت في 2.13 % من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في تلك السنة.

1-4 سنوات 2000-2010:

تميزت هذه الحقبة بانتهاء الأزمة الأمنية في الجزائر وتوجت بقانوني الوئام والمصالحة والذي أقره الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة والذي أسس لحقبة جديدة في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الجزائرية، والتي أثرت على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الوطن، بحيث ارتفعت لتصل في سنة 2006 إلى 1.8 مليار دولار أمريكي والتي تعد أعلى قيمة منذ استقلال البلد ورغم ذلك إلا أنها ساهمت في حوالي 0.06 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا راجع كون البلاد كانت تهتم بالاستثمار المحلي في مشاريعها عوض الاستثمار الأجنبي .

ومن الناحية التشريعية في هذه الفترة أصدرت السلطات الجزائرية أمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بالاستثمار، والذي كرس حرية الاستثمار في عدة مجالات وحماية البيئة، ووفقا لهذا القانون تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار حيث أعطيت لها صلاحية منح قرار الاستفادة من الامتيازات المختلفة سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي، ولقد وضع ملحقات ولائية للوكالة في كل ولايات الوطن وهذا لتذليل الصعوبات أمام المستثمرين.

بصفة عامة يمكن اعتبار هذه الفترة كانطلاقة فعلية للاقتصاد الجزائري من خلال البرامج التنموية التي اعتمدتها الدولة تحت ما يسمى خطط الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الحكومة في 2001 حتى 2014، كما تميزت هذه الفترة بالقضاء على المديونية الخارجية وانخفاض معدلات التضخم، إضافة على استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وهذا ما يساعد على جلب المستثمرين الأجانب إلى السوق الوطنية، لكن رغم هذه المعطيات إلا أن تلك المرحلة شهدت أزمة مالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في أزمة الرهن العقاري ،لكن ما لبثت أن توسعت إلى أنحاء العالم وتسببت في انهيار لمؤسسات مالية كبيرة وخلقت ندرة في التمويل العالمي ، الأمر الذي جعل الشركات العالمية الكبيرة تدخل في أزمة مالية أدت في بعض الأحيان إلى إفلاس البعض منها ، مما أدى إلى انخفاض أسعار الطاقة مما تأثرت البلدان المصدرة لهذه المواد ، وإن الجزائر كغيرها من هذه البلدان تأثرت خزينتها بهذه الأزمة وتأثر معها ميزان المدفوعات للدولة ، وهو ما أثر في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة ، لكن رغم ذلك يمكننا القول أن هذه الفترة كانت أحسن من سابقتها فمثلا في سنة 2009 بلغت قيمة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر

حوالي 2.74 مليار دولار وإذا قارناها بقيمة التدفقات لسنة 1999 لوجدناها ارتفعت بـ9.42 % مقارنة بسنة 1999 .

1-5 سنوات 2010-2020:

في بداية هذه المرحلة استقرت قيمة الاستثمارات الأجنبية في سنتي 2010 و2011 لتبلغ 2.3 مليار دولار و2.5 مليار دولار على التوالي، لكن مع بداية سنة 2012 بدأ تقلص قيمة الاستثمارات الوافدة لتصل ذروتها سنة 2015 لتصل إلى 537 مليون دولار، وهذا يعود لعدة أسباب منها تداعيات الأزمة المالية والتي أثرت على الشركات العالمية خاصة الأوروبية منها مما جعلها تحجب عن الاستثمارات الأجنبية خارج أوطانها بسبب أزمة السيولة العالمية، إضافة إلى الأزمة النفطية التي ضربت الأسواق النفطية في كل أنحاء العالم مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعر النفط .لكن مع بداية 2016 بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر ينتعش قليلا في الجزائر نظرا للسياسة المعتمدة والقوانين التي تقوم بدعم الاستثمار بصفة عامه ومنحه مختلف الامتيازات والتسهيلات إضافة إلى إقامة مناطق صناعية مهمة تتوفر فيها كل شروط الاستثمار.

لكن مع بزوغ سنة 2019 وانتشار أزمة كوفيد التي ضربت الصين ثم انتشرت لتشمل أنحاء العالم مما أدى ركود الاقتصاد العالمي وانهيار أسعار الطاقة والمواد الأولية في الأسواق العالمية، إضافة إلى انهيار أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية وهذا كله أدى إلى اتجاه انحسار التدفقات الأجنبية من الاستثمارات في كل أنحاء العالم ومنها الجزائر.

1-6 سنوات 2021-2022

حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر في النصف الأول من عام 2021 تراجعت قيمة التدفقات الأجنبية من الاستثمار المباشر لتصل إلى 403 مليون دولار، لتنخفض بحوالي 21 % من نفس الفترة لسنة 2020 وهذا رغم تحسن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي حسب تقرير **أونكتاد** وهذا في ظل تعافي الاقتصاد العالمي بعد أزمة كوفيد19 والبحث عن مصادر الطاقة وسلاسل الإنتاج والتوريد.

وقد سجلت الجزائر حوالي 869 مليون دولار كتدفقات أجنبية من الاستثمارات لسنة 2021 بانخفاض قيمته 23 %مقارنة بسنة 2020، ومعظم هذه الاستثمارات كانت في قطاع الطاقة، رغم المجهودات التي تقوم بها الجزائر في تنويع اقتصادها وصادراتها خارج المحروقات وخاصة في القطاع الفلاحي.

أما سنة 2022 فقد تم فيها سن قانون جديد للاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، حيث رسخ هذا القانون مبدأ حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي، محليا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم ويرغب بالاستثمار في الجزائر في اختيار استثمار، إضافة إلى مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات، وبالتالي إلغاء قاعدة 51/49 والتي تعتبر من أهم معيقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، وأبرمت الجزائر 45 اتفاقية استثمار ثنائية وهذا حسب قاعدة بيانات الاونكتاد ، حيث حلت في المرتبة التاسعة عربيا ، وتتعلق هذه الاتفاقية المنعقدة بين دولتين لتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما ، وهذا مؤشر على توجه الجزائر نحو تنشيط وترقية الاستثمارات سواء الصادرة أو الوافدة .

ويهدف هذا القانون كذلك إلى[1]:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية
- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير

ولقد قامت وزارة الصناعية الجزائرية في رقمنة كل مراحل إيداع الاستثمارات الجديدة وهذا لتذليل الصعوبات والمعوقات أمام المستثمرين، وتم استبدال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI حتى تكون لها صلاحيات أكبر في دعم الاستثمار الوطني والأجنبي.

[1] https://www.industrie.gov.dz/

وفي الجدول رقم 10 أدناه قيمة التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر منذ 1970 وهذا حسب البنك الدولي، وفي الجدول رقم 11 نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة ومن نفس المصدر (البنك الدولي)

الجدول رقم 10: التدفقات الوافدة إلى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدولار الأمريكي

1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
80120000	600000	41490000	51000000	358000000	119000000	187000000	178452647	135152172	25692486
1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
348669038	13207259,4	53569192,6	417641,163	802668,874	397788,297	5316528,38	3711537,9	13018265	12091646,8
1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
334914,564	11638686,5	30000000	1000	1000	1000	270000000	260000000	606600000	291600000
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
280100000	1113105541	1064960000	637853027	884749028	1156000000	1841000000	1686736540	2638607034	2746930734
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
2300369124	2571237025	1500402453	1691886708	1502206171	537792921	1638263954	1230243451	1466116068	1381200050
2020	2021	2022							
1126709390	869681819	75197018							

المصدر: البنك الدولي

بالنسبة للفترة ما بين 1970–1979: كان متوسط التدفقات حوالي 120،74 مليون دولار، أما التدفق الأعلى في تلك الفترة 358 مليون دولار في سنة 1974، أما فيما يخص التدفق الأدنى سجل في سنة 1971 بقيمة 600 ألف دولار، ويعود سبب هذه الأرقام المنخفضة إلى عدة أسباب منها النظام الاشتراكي المنتهج في تلك الفترة، إضافة الحرب العربية الاسرائيلية في تلك الفترة وسياسة تأميم المحروقات التي قامت بها الجزائر وما نتج عنها من عزوف للمؤسسات الأجنبية للاستثمار في البلد كلها عوامل لم تشجع المستثمرين.

أما بالنسبة للفترة ما بين 1980–1989 فكان متوسط التدفقات: 145،5 مليون دولار، والتدفق الأعلى سجل سنة 1980 بقيمة قدرها 348.5 مليون دولار، وفيما يخص التدفق الأدنى سجل سنة 1983 بحوالي 417.5 ألف دولار.

وفي هذه الفترة بدأ تحسن في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر لكن لم تكن بقيمة كبيرة ويرجع هذا إلى مراجعة قوانين الاستثمار في تلك المرحلة، ولكن مع الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد سنة 186 حالت دون توافد الاستثمارات.

أما بخصوص الفترة الممتدة ما بين 1990 –1999 فلقد سجلت الجزائر متوسط في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي يعادل 248.5 مليون دولار، أما التدفق الأعلى سجل سنة 1998 بقيمة 606.6 مليون دولار، وأدنى تدفق بلغ 1000 دولار.

ويمكننا القول أن في هذه الفترة ورغم الأوضاع الأمنية غير المستقرة في الجزائر إلا أننا سجلنا ارتفاع في مستوى التدفقات مقارنة بالسنوات الماضية وكان لقانون القرض والنقد الذي صدر في تلك الفترة الفضل في ذلك.

وعند دراستنا للفترة ما بين 2000–2009، فسجل متوسط التدفقات 1.5 مليار دولار، وبلغ أعلى تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تلك الفترة حوالي 2.7 مليار دولار، أما أدنى تدفق في تلك الفترة سجل سنة 2003 بقيمة 637 مليون دولار.

ففي هذه الفترة سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ارتفاعا تعدى ملياري دولار، ويعود هذا استتباب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في الجزائر، إضافة إلى وضع تحفيزات للمستثمرين الأجانب في عدة قوانين شرعت.

وفي الفترة الممتدة ما بين 2010–2019 فسجل متوسط التدفقات 1.6 مليار دولار، وبلغ أعلى تدفق 2.5 مليار دولار سنة 2011، وأدنى تدفق سجل سنة 2015 بـ 537 مليون دولار.

ويمكننا القول على أن هذه الفترة استقرت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر مقارنة مع الفترة السابقة حيث سجل الانطلاق في عدة مشاريع استثمارية وتسجيل عدة اتفاقيات شراكة مع عدة دول أجنبية.

أما في سنتي 20 و22 وعلى الرغم من جائحةCOVID–19 ، لا تزال هناك تدفقات عالية من الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات في عام 2020 أكثر من مليار دولار.

الجدول رقم 11: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)

1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
0,041	0,019	0,0291	0,0114	2.71	0,2185	0,0169	0,0264	0,0009	0,0468
1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
0,079	0,032	0,025	0,02995	0,0272	0,0041	-0,0083	0,0225	0,0082	0,0146
1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
0,0075	0,110	2,083	2,0022	2,350	2,3944	2,1303	2,0757	0,0020	0,0156
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
0,025	0,0169	0,1736	0,0417	0,2876	0,0532	0,0675	0,1089	0,1858	0,1562
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
0,135	0,2669	-0,0198	-0,1295	-0,0086	0,0609	0,0290	-0,0050	0,4837	0,0181
2020	2021								
0,010	-0,031								

المصدر: البنك الدولي

في هذا الجدول يمكن مشاهدة تقلبات وتغيرات في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي على مر العقود الماضية، وهذا يعكس التحولات في السياسات الاقتصادية والاستثمارية في الجزائر، وفي الفترة ما بين 1990 إلى 1999 شهدت زيادة كبيرة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي، مما يشير إلى تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية خلال تلك الفترة.

إن الأحداث الاقتصادية والسياسية الوطنية والعالمية مثل الأزمات الاقتصادية والتغيرات في القوانين والسياسات على أثرت على نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر. كنسبة من الناتج المحلي.

2-أهم الشركات والدول المستثمرة في الجزائر: هناك العديد من الشركات الأجنبية التي تعمل في الجزائر ومن جنسيات مختلفة، ومن بينها شركة china state constructionالصينية والتي استثمرت حوالي 3.300 مليون دولار، إضافة إلى شركة engineering corporationالصينية كذلك والتي تعمل في مجال الطاقة.

أما من سنغافورة تأتي شركة indorama بقيمة استثمارات تقدر بـ 3.151 مليون دولار مختصة في إنتاج الأنسجة والبوليستر والبولي إيثلين والبولي بربيلين وألياف البوليستر.

ومن إسبانيا Group Ortiz constructionوهي شركة بنية تحتية متعددة الجنسيات تشارك في تطوير المشاريع التي تشمل البناء والطاقة والإسكان والخدمات. مقرها في مدريد، تأسست عام 1961 تحت اسم Ortiz y Cia S.L. بدأت الشركة توسعها الدولي في عام 2010 من خلال شركة تابعة في بيرو، ولديها حاليًا وجود في 10 دول أخرى، في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا. تعمل الشركة في تشيلي وكولومبيا والمكسيك وغواتيمالا وهندوراس وبنما وفرنسا وإيطاليا ورومانيا والجزائر. تشمل مشاريعها بناء المستشفيات، والبنية التحتية الاجتماعية، ومراكز التسوق، والطرق السريعة، والطرق، ومحطات الطاقة المتجددة، سواء كانت طاقة شمسية، أو رياح، أو حرارية، أو هيدروليكية.

بالإضافة إلى شركة servicios del meditirraneo وهي شركة لتجارة الحبوب.

ومن تركيا هناك عدة شركات مستثمرة في الجزائر، حيث أصبحت هذه الأخيرة لها استثمارات مهمة وفي عدة مجالات، ومن بين هذه الشركات Tayalالمختصة في النسيج والكائن مقرها بالمنطقة الصناعية بالجزائر، إضافة إلى شركة tosyali holdingوهي رائدة في صناعة الصلب في الجزائر. يقع المجمع المتكامل بالكامل في المنطقة الصناعية بطيوة على بعد 30 كم من وهران، في عام 2013 استثمرت المؤسسة ما قيمته 500 مليون دولار لإنشاء وحدات لإنتاج قضبان التسليح الخرسانية، وهي واحدة من أكثر مواد البناء المطلوبة في البلاد. تبلغ الطاقة الإنتاجية الأولية 1.2 مليون طن من حديد التسليح سنويًا، وهو ما يلبي 28٪ من طلب السوق الوطني. هذا الاستثمار الأول لا يغطي فقط جزءًا كبيرًا من الطلب ويقلل في نفس الوقت من الاستيراد، مما يتيح توفيرًا ملحوظًا للنقد الأجنبي. في عملية تصنيع الفولاذ السائل لشركة Tosyali الجزائر.

بفضل هذا الاستثمار، تم خلق أكثر من 1000 فرصة عمل مباشرة في منطقة المجمع، كما تخلق Tosyali الجزائر مناصب ذات قيمة مضافة عالية ووظائف لخريجي الجامعات [1]

[1] www.tosyali.com

ومن إيطاليا شركة eni الإيطالية لإنتاج الطاقة والمستثمرة في الصحراء الجزائرية ومتواجدة منذ سنة 1981، حيث قامت مؤخرا بإبرام عقد مع شركة سوناطراك قيمته 1.4 مليار دولار لتطوير حقل في جنوب البلاد واستحوذت هذه الشركة على استثمارات الشركة البريطانية بريتش بتروليوم في الجزائر.

وتعتبر هذه الشركات من أهم المستثمرين في الجزائر إضافة إلى شركات أخرى لم يتم ذكرها من جنسيات مختلفة كفرنسا وألمانيا وبعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث أصبحت الجزائر في هذه المرحلة قبلة للعديد من الشركات الأجنبية المختلفة وفي عدة مجالات.

الجدول رقم 12

أهم الدول المستثمرة في الجزائر
ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب أفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14,293	82	69

الجدول رقم 13

أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر
ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3,300
Indorama	سنغافورة	3,151
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2,209
Tosyali Holding	تركيا	1,397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وفي الجدولين أعلاه أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و2017 حسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2018 حيث تتصدر الصين الدول المستثمرة في الجزائر بـ 10 مشاريع و5 شركات، وتركيا بـ 4 شركات، أما فرنسا بـ 12 شركة وفي عدة مجالات.

أما الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر فهي عديدة وتمثل الكثير من الدول ومن أهمها شركة **تسيالي** وشركة **تايال** التركيتين وشركتي البناء والطاقة الصينيتين، بالإضافة إلى شركات أخرى أجنبية.

3-أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن كبر مساحة الجزائر وتنوع تضاريسها ومناخها وتوفرها على موارد باطنية مختلفة يؤهلها لأن تكون قطبا استثماريا بامتياز، هذه المميزات تجعل من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية كثيرة ومتنوعة

الشكل رقم 17: تطور المشاريع الاستثمارية في بعض القطاعات

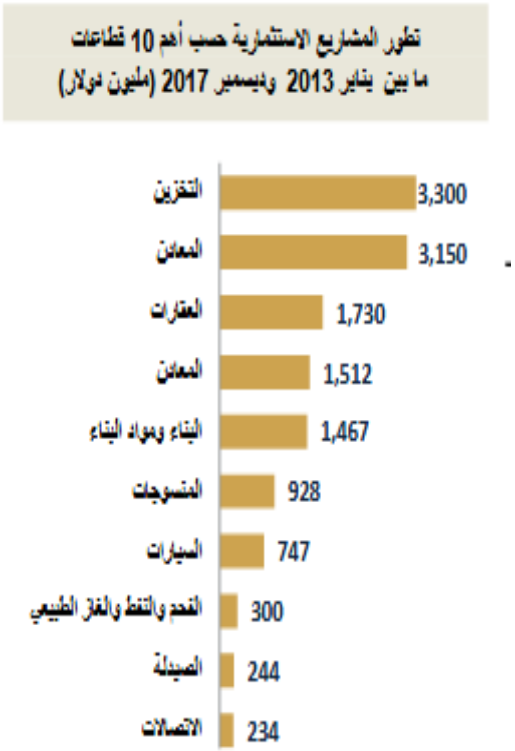

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وحسب تقرير مناخ الاستثمار العربي لسنة 2018 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الصادرات فإن قطاع التخزين يأتي في المرتبة الأولى بـ 3.3 مليار دولار، ويأتي بعدها قطاع الطاقة والمعادن والذي يجلب اهتمام العديد من المتعاملين الأجانب حيث بلغت قيمة استثماراته مجملة 4.6 مليار دولار، ثم تأتي بدرجة أقل قطاع البناء والذي استقطب الشركات الصينية والتركية والاسبانية أما قطاع النسيج والذي قدرت استثماراته بـ 908 مليون دولار فهو يجذب الشركات التركية المختصة في هذا المجال

، وتأتي في الأخير قطاعات أخرى مثل صناعة السيارات و الصيدلة والصناعات الغذائية و قطاع الاتصالات.

المطلب الثالث: مقارنة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر مع بعض الدول العربية

في هذا المطلب سنقارن بين الجزائر وبعض الدول العربية من حيث الاستثمارات الأجنبية الوافدة وخاصة دول شمال إفريقيا نظرا لاشتراكهم في عدة مميزات وخصائص مع الجزائر.

1-الجزائر وتونس:

الشكل رقم 18: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وتونس (مليار دولار)

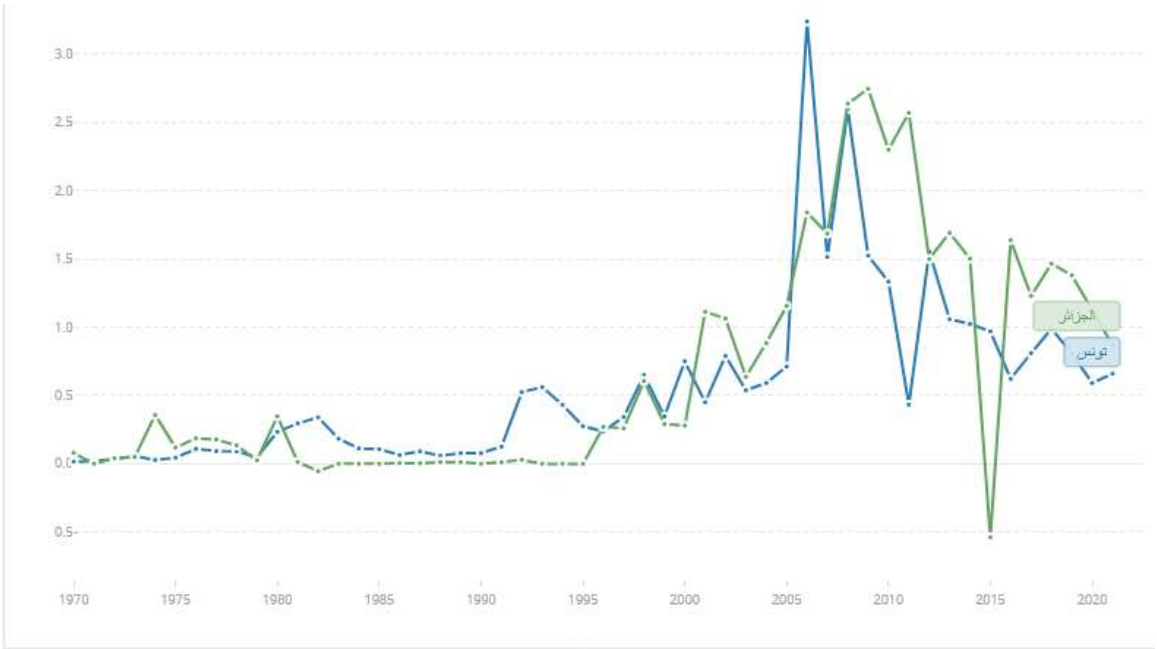

المصدر: البنك الدولي

إن الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى كل من الجزائر وتونس مرت بعدة مراحل، ففي مرحلة السبعينات كان للجزائر النصيب الأكبر مقارنة بتونس نتيجة التأميمات على البترول والغاز حيث استقطبت بعض الشركات

العالمية النشطة في هذا المجال، وفي الثمانينات حتى سنة ألفين (2000) أصبح لتونس النصيب الأكبر من الاستثمارات مقارنة بالجزائر نتيجة الأزمة الأمنية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد.

وفي سنوات الألفينيات واستتباب الأمن في البلاد ارتفعت الاستثمارات لتبلغ 2011 أكثر من 2.5 مليار دولار،

الشكل رقم 19: مقارنة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 بين تونس والجزائر

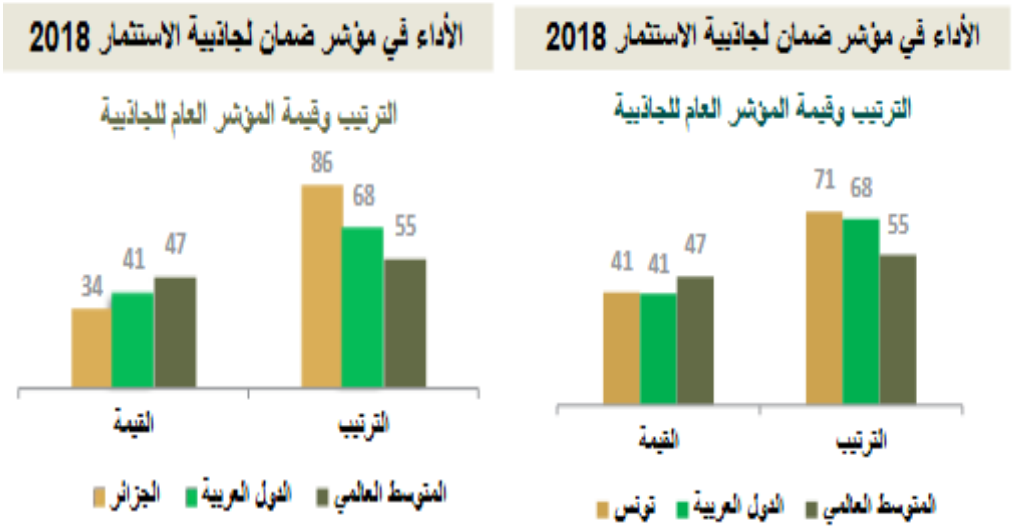

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

في سنة 2018 قيمة المؤشر لدى الجزائر هو 34 وهي منخفضة مقارنة مع المؤشر التونسي والذي بلغ 41، لكن مؤشر الدولتين أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 55 نقطة، فرغم جهود الدولتين في مجال جلب المستثمرين الأجانب إلا أنها ضئيلة.

الشكل رقم 20: تطور الأداء في مؤشر ضمان الاستثمار لتونس والجزائر

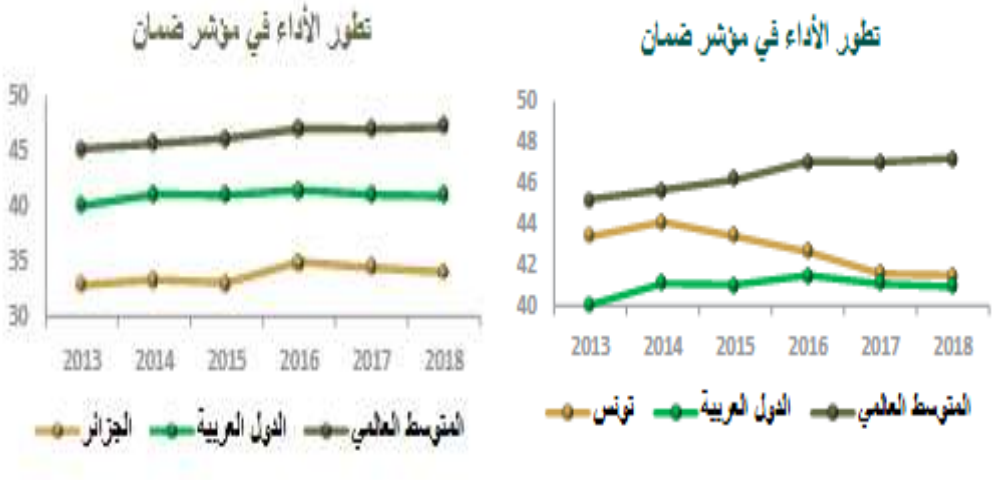

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

إن تطور الأداء في هذا المؤشر للجزائر تقريبا مستقر، أما تونس أما المؤشر التونسي انخفض بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلد، لكن كلا البلدين سجلا أرقاما في تطور الداء في مؤشر ضمان الاستثمار أقل من المتوسط العالمي.

2. الجزائر وجمهورية مصر العربية:

الشكل رقم 21: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر ومصر (مليار دولار)

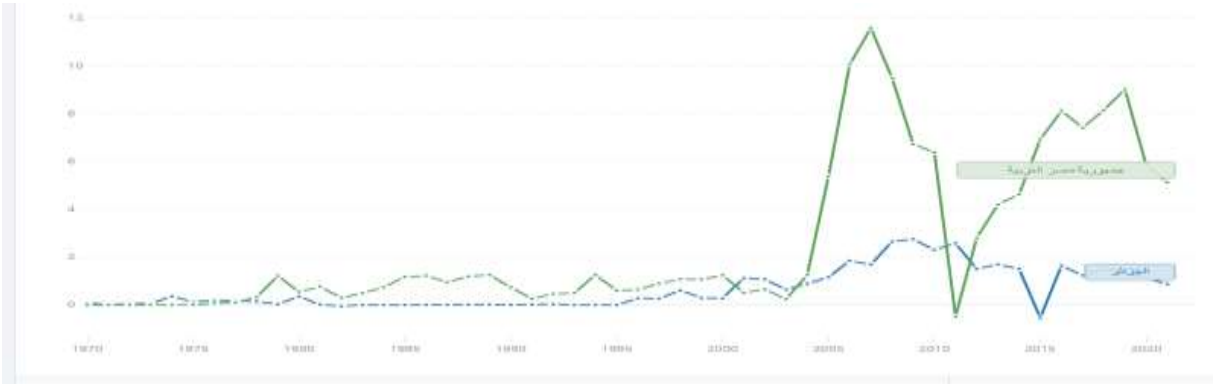

المصدر: البنك العالمي

إذا قمنا بتحليل وتتبع منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومقارنته مع الجزائر، نجد أن هناك تباين كبير في المنحنين، فمستوى الاستثمار في مصر مرتفع بكثير من منحنى الاستثمار في الجزائر، ففي سنوات السبعينات حتى سنة 2000 كان الفرق طفيف نوعا ما، وهذا راجع إلى الوضعية السياسية العالمية في فترة السبعينات حيث تميزت بعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن مصر جزء من هذا الحيز والتي كانت في حالة حرب مع الكيان الصهيوني، مما جعلها في إنفاق دائم على السلاح، إضافة إلى عدم ملائمة قوانين الاستثمار في البلد .

أما منذ سنة 2005 شهدت مصر ارتفاع كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل القطاعات سواء النفطية أو الصناعية والخدمية حيث بلغت أكثر من 11 مليار دولار سنة 2007، وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من قبل السلطات المصرية في جلب الاستثمار، إضافة إلى نشاط البورصة المصرية والذي ساهم بشكل مباشر في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ولكن مع دخول سنة 2010 وبروز المشاكل السياسية والأمنية في البلد أدت إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير، وفي سنة 2013 وما شهده من استقرار سياسي وأمني بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي في الارتفاع مجددا ليلامس 805 مليار دولار في سنة 2018.

الشكل رقم 22: أهم المستثمرين والمشاريع ومؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

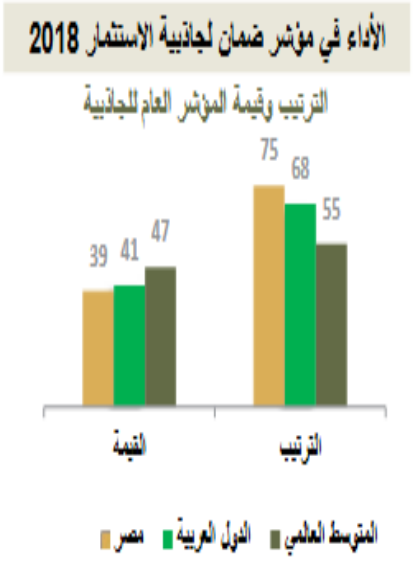

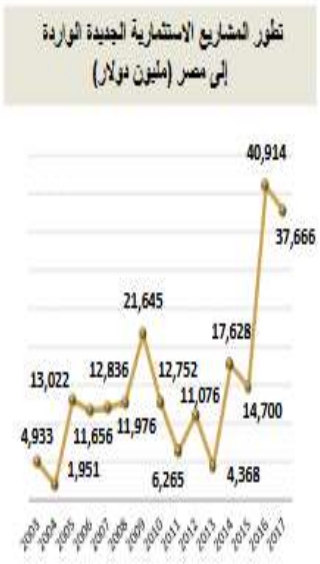

أهم الدول المستثمرة في مصر
ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
روسيا	30,079	5	5
الصين	22,883	26	17
الإمارات	14,706	52	30
اليونان	10,012	3	2
إيطاليا	8,918	11	7
السعودية	8,803	29	20
البحرين	3,522	3	2
المملكة المتحدة	2,379	23	17
ألمانيا	1,989	19	12
لبنان	1,848	10	5
أخرى	10,137	163	129
الإجمالي	115,275	344	246

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

عند مقارنتنا لمؤشر الأداء لجاذبية الاستثمار في مصر مع الجزائر نجد أن المؤشر المصري الذي يساوي 39 نقطة أكثر ملائمة من المؤشر الجزائري الذي يساوي 34 نقطة. وهذا ما نلاحظه من خلال ازدياد وتطور في عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في مصر، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى البيئة الخصبة المتوفرة في مصر مقارنة بالجزائر.

ومن أهم الدول المستثمرة في مصر تأتي الامارات العربية المتحدة بـ 30 شركة و52 مشروعا، وكذلك المملكة العربية السعودية بـ 20 شركة و29 مشروع، وكذلك الصين بـ 17 شركة و26 مشروع إضافة إلى عدة دول أخرى مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحتى دول أخرى.

3-الجزائر والأردن

الشكل رقم 23:مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والأردن (مليار دولار)

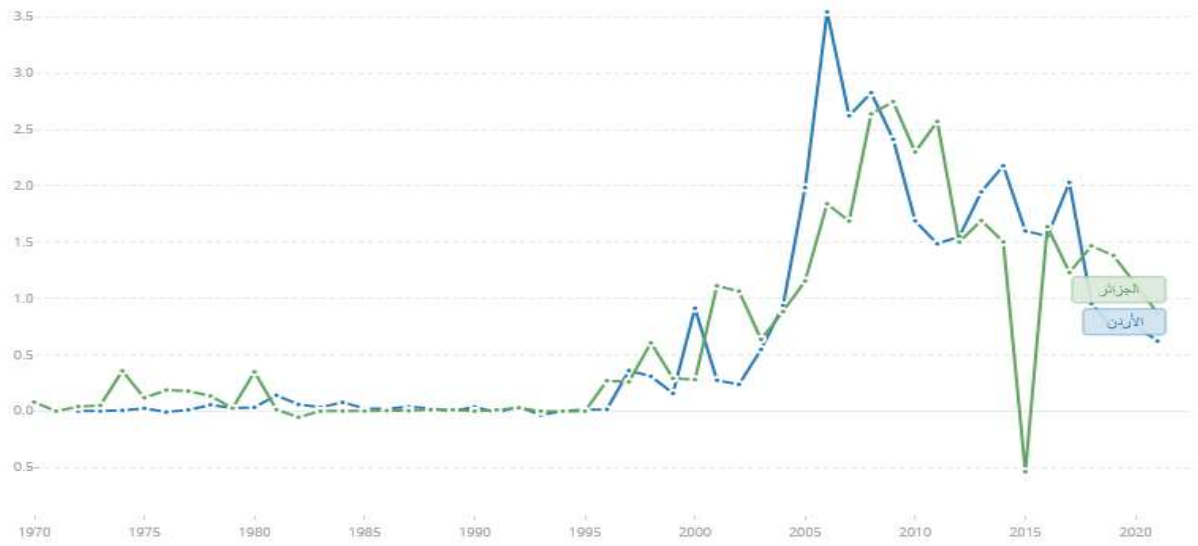

المصدر: البنك العالمي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن له نفس المسار مع الجزائر إلا في بعض الفترات التي حدث فيها تباين بين البلدين، وخاصة في 2006 حيث بلغ الاستثمار الأردني 3.5 مليار دولار عكس الاستثمار في الجزائر في تلك الفترة الذي بلغ أقل من 2 مليار دولار، لكن منذ سنة 2017 بدأ في الانحدار ليبلغ حوالي 0.5 مليار دولار في سنة 2021 وهذا نتيجة تداعيات أزمة كورونا وركود الاقتصاد العالمي.

وتتنوع قطاعات الاستثمار الأجنبي في الأردن إلى عدة أنشطة مختلفة منها التصنيع والخدمات والعقارات إضافة إلى مشاريع البنية التحتية والنقل والمواصلات، حيث بلغ عدد المشاريع الجديدة مثلا في سنة 2017 واحد وعشرون (21) مشروع، أما سنة 208 فلقد تم تسجيل حوالي 13 مشروعا، وفي سنة 2019 حملت 26 مشروع استثماري.

وفي الأردن عدة مزايا يتحصل عليها المستثمرون الأجانب منها إعفاء المشاريع من ضرائب الخدمات العامة وضرائب الدخل تتراوح بين 25–75 % لمدة عشر سنوات، وإعفاء 100 % على الأصول الثابتة المستوردة، أما من الجانب التمويلي ففي الأردن يوجد سلسلة من المصارف تقدر بـ 25 بنكا موزعة في أنحاء البلاد تقدم خدمات راقية للمستثمرين منها الاقتراض وتحويل الأموال والاحتفاظ بها بسهولة وبدون أي مشكل، إذ تحتل الأردن المرتبة الرابعة عالميا في سهولة الحصول على الائتمان.

الشكل رقم 24: أهم المستثمرين والمشاريع ومؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وهناك عدة دول أجنبية مستثمرة في الأردن على غرار الامارات العربية المتحدة بـ 18 مشروع وبـ 13 شركة، والولايات المتحدة الأمريكية بـ 13 مشروع و13 شركة، والمملكة العربية السعودية بـ 4 مشاريع وشركتين إضافة إلى دول أخرى، حيث يبلغ عدد المشاريع ما بين 2013 و2017 حوالي 77 مشروع تقوم بإنجازها 64 شركة أجنبية.

أما مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار يبلغ 43 نقطة وهي مرتفعة مقارنة بمؤشر الجزائر الذي يبلغ 39 نقطة، ويمكننا القول إن الاقتصاد الأردني رغم افتقاره للمقومات الذي يتميز بها الاقتصاد الجزائري من الموقع الاستراتيجي، والموارد الباطنية، والمساحة، وتركيبة السكان، والوضعية المالية المريحة، إلا أنه استطاع أن

يكون بيئة جالبة للاستثمار بتنوع قطاعاته وهذا يرجع أساسا إلى التدابير التحفيزية سواء الضريبة والمالية والأمنية.

4-الجزائر والسودان

الشكل رقم 25: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والسودان (مليار دولار)

المصدر: البنك العالمي

يعتبر السودان من أهم الدولة من القارة الافريقية، حيث يزخر بعدة مقومات خاصة الطبيعية منها، لديها ثروة حيوانية مهمة، ممر لنهر النيل حيث تستفيد منه البلاد في المشاريع الزراعية والصناعية، قبل التقسيم كانت البلاد من أكبر الدول الافريقية مساحة، خزان لعدة مواد طبيعية مثل الذهب ،لكن بالمقابل تبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضئيلة مقارنة بالجزائر خاصة في السنوات الأخيرة وهذا يعود بدرجة أولى إلى الوضع الأمني والسياسي غير المستقر إضافة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة عليها ، وتدخلات صندوق النقد الدولي والتي ساهمت في انهيار القدرة الشرائية للمواطنين السودانيين ، حيث أكبر قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى السودان كانت 2012 حيث بلغت 2.31 مليار دولار ، ومن أهم

القطاعات الجاذبة للاستثمار في السودان القطاع الزرعي بما فيها زراعة الحبوب والقطن ، وفي الحيوانات مثل الابقار إضافة على الإنتاج الحيوان ، فالسودان يمكنها أن تكون قاعدة للغذاء الافريقي وحتى العالمي وخاصة إذا تغيرت القوانين والتشريعات وأصبحت أكثر ملائمة لجلب المستثمرين الأجانب .

الشكل رقم 26: أهم المستثمرين والمشاريع ومؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

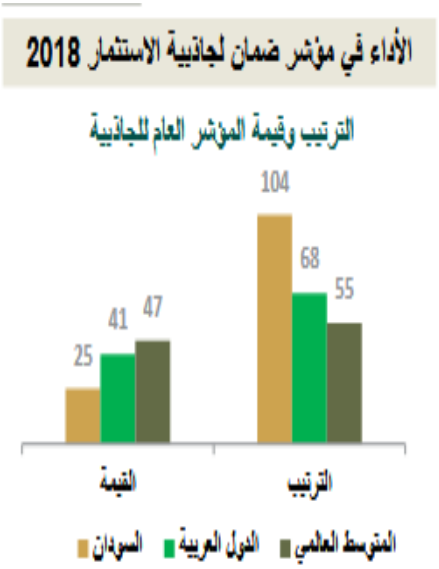

أهم السلع التي تصدرها السودان عام 2017

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	690	29.2
2	الحيوانات الحية	591	26.1
3	زيت بذور الفواكه والحبوب والمنتجات الزيتية	429	19.0
4	الذهب ومصنوعاتها	112	4.9
5	القطن	105	4.6
6	منتجات الحيوان والدهون النباتية والزيوت	63	2.8
7	الخضروات والجذور والدرنات	54	2.4
8	المكسرات والفاكهة	39	1.7
9	الحبوب	27	1.2
10	الخشب ومصنوعاته	22	1.0

أهم الدول المستثمرة في السودان ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
مصر	1,264	5	4
الإمارات	192	3	3
البحرين	150	1	1
نيجيريا	45	1	1
السعودية	15	1	1
كوريا الجنوبية	12	1	1
قطر	11	1	1
أثيوبيا	11	1	1
تركيا	8	1	1
الإجمالي	1,708	15	14

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن قيمة المؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في السودان منخفض كثيرا مقارنة بالجزائر حيث بلغ 25 نقطة وذلك راجع إلى البيئة الاستثمارية الغير ملائمة في السودان من حرب أهلية وعقوبات دولية ووضع سياسي غير مستقر، ومن أهم المنتجات التي تصدرها السودان الحيوانات الحية خاصة الأبقار، الخشب والخضروات وزيت بذور الفواكه بالإضافة إلى الوقود المعدني.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراساتنا في الفصل الأول يتضح لنا جليا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية عرفتها الشعوب منذ القدم من خلال التبادلات التجارية والمعاملات الاقتصادية، ومع مرور الزمن أخذت مفاهيم هذه الظاهرة وأهدافها تتطور، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر الدولية للتمويل والذي يعوض مصادر التمويل التقليدية مثل القروض والإعانات.

ففي هذا الفصل أخذنا مختلف المفاهيم للاستثمار الأجنبي وأهم النظريات المفسرة له وإيجابيات وسلبياته على الدول المستضيفة بالإضافة إلى المراحل التي مر بها على مرور الزمن وخاصة في المرحلة الأخيرة والتي جاءت عقب أزمة كوفيد 19، كما تطرقنا في هذا الفصل كذلك إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وآثاره على ميزان المدفوعات، وعلى التشغيل والعملة الصعبة والبنى التحتية للدول.

وفي الجزائر تحدثنا عن واقع الاستثمار الأجنبي فيها من حيث تطور مختلف القوانين والتشريعات التي وضعتها البلاد لتحفيز المستثمرين، حتى وصلنا إلى قانون 18/22 المؤرخ في 24جويلية 2022 والتي نصت معظمها على مختلف الامتيازات الضريبة والمالية الممنوحة، إضافة إلى أننا سلطنا الضوء على مختلف الهيئات والأجهزة التي ترافق المستثمرين لإنجاز مشاريعهم بالجزائر، وقمنا بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية من حيث دراسة بعض المؤشرات مثل مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية، ومؤشر الشفافية ، كما عرجنا على أهم مقومات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وحللنا في هذا الفصل تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر وتمت مقارنتها ببعض الدول العربية، إضافة فرص ومجالات الاستثمار وتوزيعها على التراب الوطني، وأخير أجرينا دراسة مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع بعض الدول العربية مثل تونس، مصر، السودان والأردن.

الفصل الثاني

ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر

تمهيد:

تعتبر البطالة من أهم المشكل التي تعاني منها دول العالم عبر التاريخ، ولقد أخذت حيزا مهما من الدراسات والتجارب من عدة مفكرين وكتاب وباحثين ومن شتى الأيديولوجيات والمدارس، حيث أن هذه المشكلة لم تعد حصرا على دول العالم الثالث فقط وإنما تعدتها لتمس دول متقدمة.

ولتسيير هذه الأزمة انتهجت دول العالم سياسات وتجارب مختلفة للحد من هذه الأزمة عن طريق خلق أجهزة وآليات مختلفة منها دعم الاستثمار المحلي والأجنبي للمساهمة في خلق مناصب الشغل، منح قروض ومناخ معين للشباب ومرافقتهم في خلق مؤسسات مصغرة منذ الفكرة حتى تشجيع المشروع على أرض الواقع بواسطة آليات مثل المشاتل، الحاضنات.

إضافة إلى ذلك وللحد من أزمة البطالة وخاصة في أوساط الشباب تقوم الدول وعن طريق المراكز المختصة بتكوين مختلف الفئات والرفع من قابلية التوظيف لديهم وإكساب مهارات وكفاءات مختلفة تسمح لهم بالولوج إلى عالم الشغل.

ولدراسة سياسة ترقية التشغيل في هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول درسنا وحللنا الإطار النظري لمشكلة البطالة، أما في المبحث الثاني بينا أثار البطالة والحلول المقترحة لها وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية، أما في المبحث الثالث سلطنا الضوء على جهود ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر، وفي المبحث الأخير بينا بعض جهود الدول العربية في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة ومقارنتها بجهود الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة

يعمل صانعو القرار في مختلف دول العالم جاهدين عبر سياساتهم الاقتصادية على مواجهة تحدي البطالة الذي يعاني منه الكثيرون. يُولي هذا الموضوع اهتمامًا كبيرًا للمفكرين والاقتصاديين، الذين يسعون لفهمه ومعالجته من خلال الأبحاث والمقالات التي ينشرونها، كما تخصص الدول موارد مالية هامة لمواجهة هذه التحديات.

يتناول هذا المبحث الإطار النظري لمفهوم البطالة، حيث تم تقسيمه إلى عدة مطالب لتوضيح أبعاد الموضوع بشكل شامل. يبدأ المطلب الأول بتعريف البطالة وتحديد أنواعها المختلفة، بينما يتناول المطلب الثاني النظريات المفسرة لهذه الظاهرة. وفي المطلب الثالث، يتم التركيز على استعراض أسباب البطالة في السياق الجزائري، مما يسهم في فهم العوامل المؤثرة في هذا الجانب بشكل أعمق.

المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها

1- تعريف البطالة: تعددت تعاريف البطالة واختلفت معانيها ومصطلحاتها تبعا لتفسيراتها المختلفة من طرف المفكرين والاقتصاديين بمختلف مدارسهم وتوجهاتهم، فهي تمثل مشكلة متعددة الأبعاد فمنها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والأمنية[1] ، ولقد ظهرت البطالة كظاهرة اجتماعية يجب دراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها في سنة 1933 بالنمسا وهذا بعد أزمة الكساد العامي التي ضربت أوروبا والعالم ككل، مما أدى إلى تعطل آلة الإنتاج مما أثر على الاقتصاد برمته.

1-1 التعريف اللغوي: لغويا لفظ البطالة جاء من فعل **بطل** بالفتح وبطل بالضم، ويدل على عدة معاني منها التعطل، فيقال بطل الأجير بفتح الطاء، أي تعطل ويبطل بطالة فهو بطال[2] .

1-2 التعريف الاصطلاحي: من الصعب بالفعل تحديد مفهوم البطالة بسبب تعدد المدارس والأفكار الاقتصادية المختلفة. ومن بين أهم التعاريف التي وردت في مفهوم البطالة :

[1] د مصطفى عراقي، البطالة نظرة واقعية..وحلول عملية، كلية دار العلوم، دامعة القاهرة، مصر، 2009 ، ص5 .
[2] د محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل منشورات الحلبي الحقوقية،ط1 ، بيروت ، سنة 2004 ، ص 278 .

- ويقصد به عدم توفر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه مع امتلاكه للمؤهلات والاستعدادات والخبرة الكافية وهذا بسبب حالة سوق العمل [1].
- وتعرف البطالة كذلك على أنها بقاء العامل خارج دائرة العمل المنتج رغم أنه قادر على ممارسته، وهي أيضا ندرة وعدم توفر العمل المناسب لشخص ما يتمتع بكل كفاءات وشروط والقدرة على أداء هذا العمل بسبب زيادة القوى البشرية المؤهلة مقارنة بفرص العمل التي يوفرها السوق (سوق العمل) [2].
- هي عدم ممارسة الشخص لأي نشاط سواء بإرادته أو بغيرها[3]
- كما عرفت كذلك على أنها عدم حصول المواطنين على منصب عمل قار يشكل لهم مصدرا ثابتا للدخل، مع توفر شرط البحث عن العمل[4].
- وتعرف كذلك على أنها حالة الشخص الذي لا يجد عملا، رغم أنه يبذل مجهودا في البحث عنه، حيث مصطلح البطال نستثني منه الأشخاص كل الأشخاص القادرين أو غير القادرين على العمل لكنهم لا يبحثون عن عمل، كما لا يشمل كذلك الأشخاص الذين مازالوا يمارسون دراستهم او الذين هم قيد التكوين المهني، أو يقومون بالواجبات المنزلية، فهؤلاء بشكل عام يصنفون خارج القوى العاملة ولا يحتسبون في نسبة البطالة، ونقول عن الشخص أنه عاطل إذا كان قادرا عن العمل ويبحث عنه في نفس الوقت [5]

تنوعت مفاهيم البطالة بين الاقتصاديين استناداً إلى توجهاتهم الفكرية، ويُعتبر تعريف المنظمة العالمية للعمل مرجعاً هاماً في هذا السياق. وفي هذا الإطار، تُعرف البطالة على أنها "الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل، وراغباً فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى". كما وضعت المنظمة العالمية للعمل معياراً مهماً آخر لتحديد المفهوم، حيث يُعرف المتعطل بأنه "الشخص الذي لا يعمل أكثر من ساعة واحدة خلال اليوم الواحد، وخلال وقت التعداد، ولكنه قادر على العمل ويبحث بنشاط عن العمل."

ويمكننا تحديد الشروط التي وضعتها منظمة العمل الدولية لاعتبار أي شخص بطال منها:

- أن يكون الشخص بالغا سن العمل الذي حددته المنظمة بـ 15 سنة وصولا إلى 60 سنة.

[1] عبد الخالق عفيفي، بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة، الأهرام، القاهرة، 1993 ،ص38 .
[2] نبيل عبد الفتاح، فاطمة عبد العزيز، سيكولوجية العلاقات وخدمة البيئة في التعليم الثانوي التجاري، مطبعة الاشراف، 1995 ، ص183-184 .
[3] د أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008 ،ص09 .
[4] محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 32 ، جامعة الكويت، سنة 2000 ، ص27
[5] مصطفى سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2000 ، ص237 .

- ألا يكون ممارسا لأي نشاط سواء مأجور أو لحسابه الشخصي.
- الرغبة في العمل والقدرة عليه والاستعداد لممارسته.
- البحث عن العمل بطريقة جدية.

وحسب منظمة العمل الدولية الحالات التي يكون فيها الأفراد عاطلين عن العمل هي كالتالي:

- العمال الذين يعملون بتوقيت جزئي أو غير كامل، وهذا دون إرادتهم ولهم الرغبة في توقيت كامل.
- العمال الذين يعملون بصفة عادية لكنهم أثناء مرور عملية الإحصاء تغيبوا.
- الأطفال والحالات المرضية وكبار السن.
- الطلبة والمتربصين والذين هم في طور تطوير مهاراتهم.
- العمال الذين هم في بحث دائم عن وظيفة بديلة.
- الأغنياء وأصحاب الثروات والقادرين عن العمل لكنهم لا يبحثون عنه.
- الافراد اليائسين والذين هم في بطالة وكانوا في بحث دائم عن العمل لكنهم فقدوا الامل في إيجاده وهم في حالة التخلي عن البحث في إيجاد العمل [1].

أما حسب التعريف الخاص بالديوان الوطني للإحصاء في الجزائر، والذي يعتبر كل شخص بطالا إذا توفرت فيه المعايير التالية [2]:

- سن العمل المسموح ما بين 16-60 سنة.
- أن يكون في حالة بحث مستمر عن العمل، ومستعدا له ويملك كل المؤهلات لمزاولته.
- الشخص الذي لم يزاول أي عمل ولو لفترة قصيرة أثناء إجراء التحقيق الاقتصادي.

وتعرف هيئة الأمم المتحدة للبطال على أنه كل فرد بالغ لا يشتغل بأي عمل، سواء كان مأجورًا أو غيره، ويكون في حالة بحث عن العمل، ويمتلك كافة المؤهلات اللازمة للقيام به [3](59).

[1] عياد سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 04، العدد 08 العراق، سنة 2012 ،ص83 .

[2] قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، سنة 2010 ، ص11.

[3] قنيدرة سمية، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

ظهرت مشكلة البطالة بوضوح مع بداية الثورة الصناعية والتطورات التي جاءت معها في وسائل الإنتاج. فقد أدى تبني التكنولوجيا والآلات إلى فقدان العديد من الوظائف التي كانت تؤدى يدويًا، مما أثر سلباً على العمال وجعلهم يفقدون مناصبهم. وتشير الدول العربية، كغيرها من دول العالم، إلى تفاقم هذه المشكلة وتزايد الحاجة إلى إيجاد حلول لتحسين سوق العمل وتوفير فرص العمل للسكان، وأصبحت تواجه عدة تحديات منها:

- النمو السكاني الذي يؤدي إلى خلق عدد متزايد من طالبي العمل بمقابل شح في عروض العمل.
- ضرورة التنسيق بين سوق العمل والتكوين سواء في الجامعات أو مراكز التكوين.
- ضرورة العمل العربي الموحد في تسهيل الإجراءات للمواطن العربي في العمل في أي دولة عربية.
- التسهيل لأصحاب المشاريع للاستثمار داخل الدول العربية.
- تنسيق الجهود في الدول العربية لخلق أجهزة ترافق العاطلين عن العمل.
- ضرورة رقمنة بيانات طالبي العمل وتخصصاتهم لاستغلالها عربيا.

2- أنواع البطالة:

هناك عدة أنواع للبطالة ذكرها الاقتصاديون في كتبهم ومن أهمها:

2-1 البطالة الدورية: تتكرر حالات البطالة نتيجة لظروف محددة مثل الأزمات الاقتصادية، أو نقص المواد الأولية في المؤسسات مما يؤثر على عمليات الإنتاج، أو انخفاض الطلب العام على المنتجات مما يؤدي إلى تقليل الكميات المنتجة وتسريح مؤقت للعمال في المؤسسات[1]، و في حالة انخفاض أسعار المنتجات لبعض الشركات، قد لا تكون قادرة على تغطية تكاليفها الثابتة، مما يدفعها إلى خفض عدد العمال. وتعتبر الأزمات المالية التي تضرب اقتصادات العالم من أسباب خلق البطالة الدورية، حيث ينتج عنها انهيار مالي، كما حدث في أزمة أسهم وول ستريت عام 1929 وأزمة الرهن العقاري عام 2008، حيث تسببت في حالة عدم الثقة والتراجع في الاستثمارات، مما أدى إلى خسائر الشركات وتقليص العمالة. بالتأكيد انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات يُعتبر مصدرًا آخر للبطالة الدورية، والتي تُعرف بالبطالة الموسمية نظرًا لارتباطها بمواسم محددة. على سبيل المثال، في الصناعات التحويلية مثل صناعة الأغذية، يتم توظيف العمال خلال فترة توفر المحاصيل مثل الطماطم، ولكن بمجرد انتهاء موسم

[1] د معن خليل عمر عبد اللطيف العاني، المشكلات الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، سنة 1991 ، ص12 .

الحصاد، قد تضطر المصانع إلى تخفيض العمالة أو توقف العمل بالكامل، مما يؤدي إلى ظهور حالات البطالة الموسمية. وتكثر هذه الحالات بشكل خاص في القطاع الزراعي، حيث يكون العمل مرتبطًا بمواسم زراعية محددة[1].

وبالتالي يمكننا القول إن البطالة الدورية تحدث بشكل دوري ومتكرر نتيجة أسباب معينة.

2-2 البطالة المقنعة: تعرف بالبطالة الزائدة أو الفائضة، وتحدث عندما يتجاوز عدد العمال المتاحين الحاجة الفعلية للعمل، مما يؤدي إلى تكدسهم وعدم قدرتهم على العثور على فرص عمل مناسبة. في مثل هذه الحالات، يكون لديهم مهارات وقدرات يمكن استغلالها، ولكن لا يوجد طلب كافٍ على العمالة في السوق. وبالتالي، يكون لديهم تأثير ضار على الاقتصاد بسبب عدم المساهمة في الإنتاج، وتكوين أعباء اقتصادية على الحكومة والمجتمع بشكل عام[2]

فالبطالة الزائدة تنشأ عندما يكون عدد العمال المشغلين أكبر من الحاجة الفعلية للعمل، مما يؤدي إلى وجود فائض من العمالة الذي يؤثر على تكاليف المنتجات والخدمات. وتظهر هذه الظاهرة بشكل واضح في القطاع الزراعي والإدارات العمومية في الدول المتخلفة، مثل الجزائر وغيرها من الدول العربية، حيث تتولى الحكومة توظيف الشباب الخريجين في مناصب داخل الإدارات العامة والمؤسسات بهدف تقليص نسبة البطالة. ومع ذلك، يتم ذلك على حساب الميزانية العامة للدولة، ويؤدي إلى وجود فائض في العمل وظهور البطالة المقنعة، حيث يقوم عدد من العمال بأعمال مأجورة مختلفة، لكن يمكن لشخص واحد أن يقوم بهذه الأعمال بمفرده.

2-3 البطالة السافرة: ويقصد بها استعداد عدد من الأشخاص من الجنسين للعمل بالأجر السائد في سوق العمل، لكنهم لا يجدون فرص لذلك رغم توفر القدرة والرغبة لذلك، و يعتبر هذا النوع من البطالة مؤشر على عدم قدرة السوق على امتصاص عنصر العمل[3] ..

وتعرف كذلك على أنها تعطل جزئي للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه بمستوى الأجر السائد، حيث تختلف شدتها من بلد لآخر، ويمكن أن تكون البطالة السافرة مؤقتة مثل ما يحدث في المواسم الزراعية أو ورشات البناء أو الأعمال المتعلقة بفصل معين، وفي هذه الحالة لا يتعطل العمال كثيرا ولكنهم

[1] د طارق عبد الرؤوف محمد عامر، أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص26.

[2] Olivier béllego, mokhtar lakehal, guy caire, christelle jannot-robert, éditeur le harmattan, paris, 2005, p61

[3] محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلم الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، وتحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، كلية الزراعة، الإسكندرية ، 2003 ، ص04 .

يلجؤون إلى البحث عن أعمال أخرى، وتأخذ البطالة السافرة كذلك صفة الديمومة وفي هذه الحالة يتعطل العاملون لفترات طويلة، ويعتبر هذا النوع من أشد أنواع البطالة خطرا على الأفراد والدولة بحد سواء.

2-4 البطالة الهيكلية: وهي التي تحدث نتيجة إعادة هيكلة الاقتصاد نتيجة ابتكار طرق وتقنيات جديدة في الإنتاج، مما يؤثر على المنتوجات الي مازالت تستخدم الوسائل التقليدية في عمليات الإنتاج وبالتالي تتسبب في الاستغناء على العديد من العمال وهذا ما نسميه بالبطالة الهيكلية.

2-5 البطالة الاختيارية: وهي الحالة التي يلجأ فيها العمال إلى ترك مناصبهم بغية البحث على مناصب أخرى تتناسب ومؤهلاتهم العلمية وطموحاتهم وتدري عليهم مداخيل أعلى، وهنا العامل تخلى عن منصبه بمحض إرادته واختياره.

2-6 البطالة الاحتكاكية: وهي عندما يكون الطلب على العمل لا يتناسب مع شروط عرض العمل وهذا يرجع إلى عدم توفر المهارات المناسبة عند طالب العمل أو بسبب المكان أو المنطقة الجغرافية للعمل، حيث أنه يلجأ العديد من العمل للتوقف عن العمل بسبب تغيير مكان المؤسسة، والبطالة الاحتكاكية هي بطالة قصيرة الأمد، أو تسمى كذلك باسم الاختلال في سوق العمل[1].

لكن هذا النوع من البطالة فبالاستطاعة مجابهته عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتقنيات الحديثة المستعملة في الإنتاج[2].

2-7 البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن رفض القوة العاملة المساهمة والمشاركة في العملية الإنتاجية في بعض النشاطات الاقتصادية واللجوء إلى أخرى بديلة بسبب النظرة السلبية المجتمعية لهذه الوظائف.

2-8 البطالة المستوردة: وتحدث نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة محليا لصالح المنتجات المستورة مما يؤثر سلبا على المؤسسات الوطنية، فتضطر إلى التخلي الجزئي عن عمالها.

3- أبعاد ظاهرة البطالة: إن لظاهرة البطالة عدة أبعاد مختلفة من بينها

[1] رحيمي عيسى قرقاد عادل العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها و آثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، سنة 2018 ، الطارف، ص 146 .

[2] أ إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، سنة 2016 ، ص52 .

3-1 البعد السياسي: إن تفاقم وارتفاع نسبة البطالة في مجتمع تؤدي بالضرورة إلى عدة مشكل اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي ينتج عنه ظهور أشخاص وحركات وأحزاب مناوئة لسياسة الدولة تسعى لاستغلال هذا الوضع لفرض أجندتها السياسية وتدعي حلول استعجالية لمشكلة البطالة، وهذا ما لوحظ في عدة دول سواء أوروبية أو حتى عربية منها، حيث تم تغيير النظام السياسي فيها بسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية منها مشكلة البطالة.

3-2 البعد الاجتماعي: إن للبطالة عدة آثار اجتماعية منها نزوح أهل الريف إلى المدن للبحث عن العمل مما يؤثر على التركيبة البشرية للمدينة ويتسبب في تشكل تجمعات سكانية غير شرعية داخل المدينة، ونتيجة لهذه الظاهرة تنتشر الآفات الاجتماعية مثل المخدرات والسرقة والجريمة.

3-3 البعد الاقتصادي: إن البطالة تؤدي إلى حالة عدم التشغيل أو التوظيف الكلي مما ينجم عليه حالة عدم التوازن في الاقتصاد[1]، وتتسبب كذلك في انخفاض مستوى الناتج الكلي والدخل القومي، وان ارتفاع نسبة البطالة تؤدي إلى ارتفاع في النفقات الحكومية والتي نسعى من خلالها في دفع إعانات شهرية للعاطلين أو تتبنى أجهزة دعم حكومية ممولة من الخزينة العمومية لمجابهة ظاهرة البطالة.

وإن البطالة تؤدي إلى ظهور الكساد في السلع الموجودة في المجتمع نتيجة امتناع العائلات أو تقليلها لسلوك الانفاق الاستهلاكي بسبب تدني المداخيل[2] ، كما أنه يمكنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة توجه المنتجين إلى تخفيض الإنتاج مما بنجم عنه ارتفاع الطلب[3].

المطلب الثاني) أسباب البطالة والنظريات المفسرة لها

1- أسباب البطالة:

هناك عدة أسباب لظاهرة البطالة نذكر منا ما يلي:

1-1 النمو الديموغرافي: فالزيادة الغير الطبيعية للسكان تصاحبها ارتفاع نسبة الفئة النشيطة والتي تستطيع العمل وتبحث عنه وبالتالي اختلال التوازن في سوق العمل مما ينتج عنه ارتفاع نسبة البطالة.

[1] د هيثم الزغبي حسن أبو الزين، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، مصر، سنة 2000 ، ص 145 .
[2] أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية (الأسباب، الآثار والحلول)، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، سنة 2008، ص53 .
[3] مجيد عبي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2004 ، ص 232 .

1-2 التطور التكنولوجي: إن التطور العلمي والتقني والتكنولوجي وما يصاحبه من ابتكار الآلات الحديثة المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات ينجر عنه الاستغناء التدريجي عن اليد العاملة وخاصة غير المؤهلة منها.

1-3 نقص التمويل: إن نقص التمويل للمؤسسات الاقتصادية ينجر عنه توقف بعض المشاريع الاستثمارية أو حتى إنشاء مشاريع جديدة مما يؤدي إلى تخلى هذه المؤسسات عن عمالها مما يتسبب لهم في بطالة.

1-4 الأزمات السياسية: إن الأزمة السياسية والصراعات الداخلية والحروب الأهلية تلقي بنتائجها على الاقتصاد فتتعطل عجلة التنمية الاقتصادية وتتوقف المشاريع الاستثمارية، وتصبح الدولة في عزلة سياسية فينتج عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة، فالسياسة والاقتصاد مرتبطتان إلى حد كبير.

1-5 الأزمات الاقتصادية والمالية: إن مختلف الأزمات التي تضرب العالم وكانت آخرتها أزمة الرهن العقاري التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت لدول العالم الأخرى، والتي تسببت في غلق العديد من المؤسسات المالية، وانهارت عدة شركات ومؤسسات اقتصادية وأحيل العديد من العمال على المستوى العالمي للبطالة، حيث بلغت نسبة 10% في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا حسب تقرير المنظمة العالمية للعمل، أما نسبة البطالة في العالم ارتفعت في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية لتصل إلى 6.50 %بعدما كانت 5.90 % سنة 2008.

1-6 الأزمات الصحية أو الوبائية: إن البطالة تتأثر بصفة مباشرة بالأزمات الصحية التي تضرب أي منطقة من العالم، وإن لنا في أزمة كوفيد 19 والتي ضربت الصين ثم انتشرت إلى دول العالم لأكبر مثال على ذلك، حيث تسببت هذه الأخيرة في إغلاق كلي أو جزئي لعد مناطق من العالم وتعطلت وسائل النقل ونتج عنها عزل دول بأكملها منها الصين، ومن بين نتائج هذه الأزمة تعطل الإنتاج في المصانع مما جعل العمال في بطالة إجبارية لعدة شهور حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى أرقام قياسية في تلك الفترة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تضاعف عدد البطالين بأكثر من 10 مرات مما كان علية في الأزمة المالية العالمية بلغ عدد طلبات الاعانة في شهر مارس 2020 حوالي 6.86 مليون طلب إعانة جديدة، وقال غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية: "لقد عدنا إلى الوراء، لقد عدنا إلى الوراء بشكل كبير. عاد فقر العمال إلى مستويات عام 2015؛ وهذا يعني إلى (مستويات) زمن وضع خطة التنمية المستدامة لعام

2030، عدنا إلى خط البداية[1]" ، وحسب تقرير للبنك الدولي فإن الأزمة أثرت تأثيرا كبيرا على معدلات الفقر والبطالة، ووفقا لبيانات المسح بسنة 2020 سجلت البطالة المؤقتة في 70 % في جميع البلدان خاصة في وسط العمال الذين لم يتموا مرحلة التعليم الابتدائي[2]

الشكل رقم 27: نسبة البطالة في العالم 1991-2021

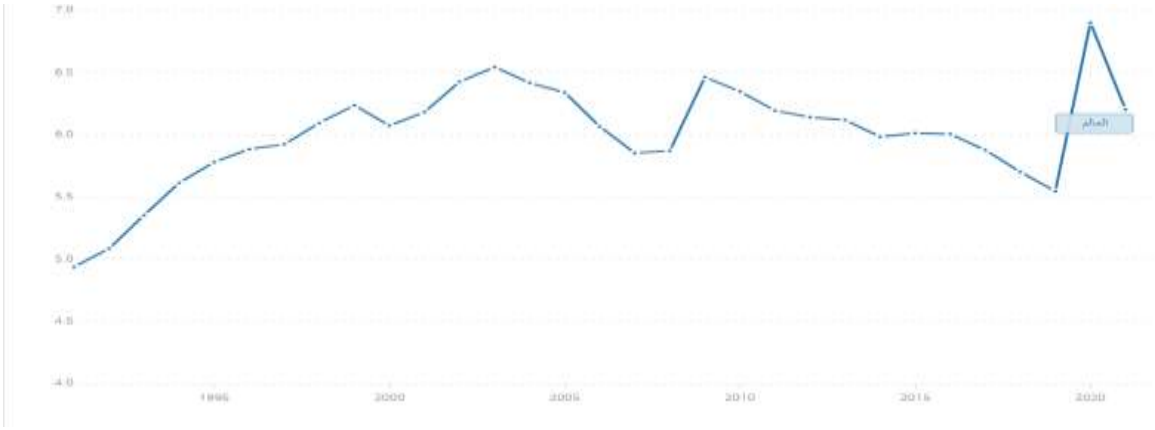

المصدر: البنك الدولي

من خلال الرسم البياني يمكننا ملاحظة بعض الاتجاهات والتغيرات في معدلات البطالة في العالم خلال هذه الفترة، حيث كانت هناك تقلبات طفيفة في معدلات البطالة على مستوى العالم خلال هذه السنوات فالارتفاع والانخفاض يحدثان بشكل متقلب مع زيادات صغيرة طوال الفترة.

أما ذروة البطالة كانت خلال عامي 2020 و 2021، حيث وصلت إلى 6.57 في عام 2020 وانخفضت إلى 6.18 في عام 2021، وتعود أسباب هذا التزايد في معدلات البطالة مرتبطًا بتداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي.

وبشكل عام فالبطالة في العالم في الفترة من عام 1991 إلى عام 2022، كانت مستقرة بشكل نسبي على المدى الطويل، حيث تتراوح ما بين 5 و6.5 تقريبًا.

[1] الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا ستزيد البطالة العالمية لأكثر من 200 مليون شخص في عام 2022 ،الأمم المتحدة،/https://news.un.org

[2] الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19)، تقرير عن التنمية في العالم سنة 2002 ، البنك الدولي، ص 1 ، https://www.albankaldawli.org/

1-7 الحروب: اندلاع الحروب في أي منطقة من العالم يؤدي إلى توقف العجلة الاقتصادية بشكل مباشر، حيث تتجه كل الاهتمامات نحو الدعم العسكري واستنفار الشباب للمشاركة في الصراع. هذا الوضع يؤثر بشكل كبير على نسبة العاطلين عن العمل نتيجة للتضخم الذي ينتج عن الحروب، كما يحدث في الحرب الأوكرانية الروسية. هذه الحرب تسببت في ارتفاع التضخم العالمي إلى 8 % خلال عام 2022 وهذا حسب تقرير صندوق النقد الدولي، إضافة إلى تعطل جزء مهم من سلاسل الامداد الدولية والتي لها علاقة مباشرة بالدولتين، حيث تمتلك روسيا 30% من الموارد الطبيعية في العالم، أما أوكرانيا تعتبر خزانا الغذاء العالمي مما حرم العديد من الدول من الاستفادة من هذه الموارد .

فلقد تسببت هذه الأزمة في ارتفاع نسبة البطالة في العديد من دول العالم، بما فيها المنطقة العربية حيث ارتفعت لتصل إلى 14% طبقا لإحصائيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "إسكوا"، فتدمير البنية التحتية يؤدي إلى تعطيل المشاريع التنموية ونزوح جماعي للمستثمرين ورؤوس الأموال[1]

1-8 سوء التخطيط: إن التخطيط السيء وعدم وجود نظرة استراتيجية لاحتواء المتخرجين من الجامعة وادماجهم في مناصب عمل، إضافة إلى عدم التنسيق بين الجامعات والقطاع الصناعي والتجاري والخدمي لإنشاء مسح للمهن المطلوبة في سوق العمل أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة خاصة في صفوف المتخرجين من الجامعة.

إضافة إلى غياب استثمارات حقيقية كإنشاء مصانع جديدة أو توسعة مؤسسات واستصلاح الأراضي الزراعية كلها عوامل تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع العجز في مناصب العمل المتوفرة.

1-9 ضعف التنسيق بين سياسة التكوين وسياسة التشغيل: إن سياسة التعليم التكوين في مراكز ومعاهد التكوين والجامعات المنتهجة من طرف الحكومات تكون أحيانا في تخصصات لا علاقة لها باحتياجات سوق الشغل، أو تكون في تخصصات بها تشبع في السوق، وهذا ما يسبب بطالة للطلبة المتخرجين.

2- النظريات المفسرة للبطالة: إن النظريات الحديثة التي تفسر ظاهرة البطالة اختلفت في تحاليلها حسب اختلاف سوق العمل الذي يكون بمفرده أو بعلاقته مع باقي الأسواق، أما النظريات التقليدية السابقة (الكلاسيكية، النيوكلاسيكية والكنزية) فلقد تناولت مشكل البطالة في سوق تسوده التنافسية الكاملة في سوق

[1] م د يزن خلوق محمد ساجد، الاثار الاجتماعية للحروب والنزاعات الأهلية على المجتمعات، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 15، العدد 04 ، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، سنة 2019 ، ص 636 .

العمل، حيث يتحدد مستوى الأجر والتشغيل التوازني عند تقاطع منحنى الطلب عن العمل مع منحنى العرض، لكن هذه النظريات لم تصل إلى تفسير ارتفاع معدلات البطالة بنسب كبيرة خاصة في سبعينات القرن الماضي، لذلك جاءت النظريات الحديثة لتفسير هذه الحالات.

2-1 النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة:

لقد حظي موضوع البطالة باهتمام كثير من الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم الاقتصادية، حيث فسر هؤلاء المفكرين ظاهرة البطالة انطلاقا من دراسات وتحاليل ميدانية للظواهر في تلك الحقبة التاريخية، ولعل من أهم هذه النظريات:

- **النظرية الكلاسيكية** : إن المفكرين الكلاسيكيين يرون في ضرورة عدم تدخل الدولة في التوازن الاقتصادي، فالتوازن العام يتحقق عند الكلاسيك بصفة آلية وهذا لأن العرض هو من يخلق الطلب وبالتالي يحدث التوازن المنشود، فالنسبة للبطالة النظرية الكلاسيكية تدعي أنه استحالة وجود بطالة في السوق نظرا لتساوي عرض العمل مقارنة بالطلب عليه، وفي حالة وجود عرض عمل أكبر من الطلب عليه فإنه في هذه الحالة تنخفض الأجور آليا، مما يجعل أرباب العمل يبحثون عن عمال أكثر وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى توازن العرض والطلب ويتحقق التوظيف الكامل، وبتساوي منحنيي العرض والطلب يتحقق الأجر التوازني.

الشكل رقم 28: منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك

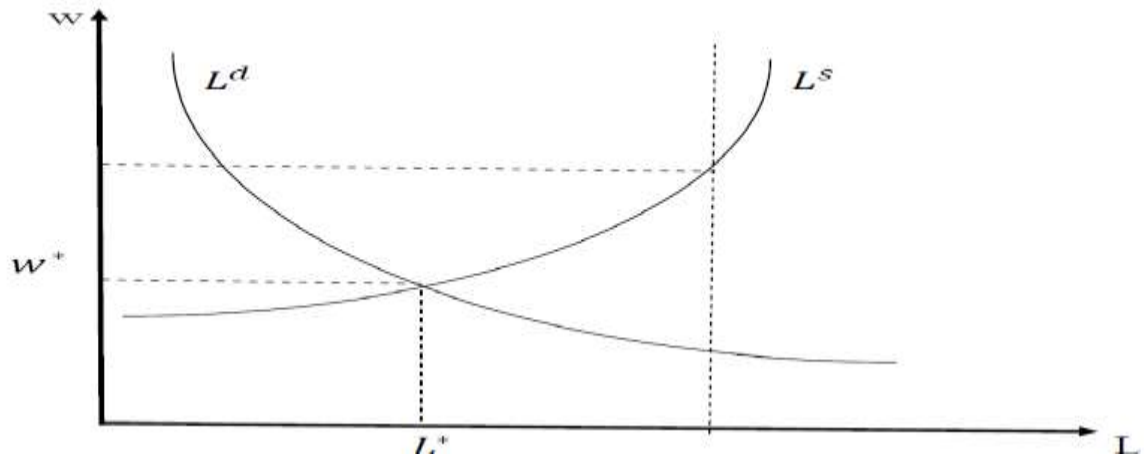

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية

ومن خلال التمثيل البياني يتضح لنا أن أجر التوازن يتحقق عند تقاطع منحنيي العرض والطلب على العمل، فعندما تكون مناصب العمل متوفرة فحينئذ يكون الطلب على العمل مرتفع وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور، وبارتفاع المتزايد للأجور يضطر المستخدمين إلى التخلي عن بعض العمال مما يجعل الطلب على العمل ينخفض فيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع العرض عن العمل مما يجعل الأجور تنخفض وبالتالي تستقر الأجور في نقطة التعادل وهي الأجر التوازني.

لكن الاقتصاديين الكلاسيكيين استبعدوا في تحاليلهم ودراساتهم إمكانية حوث أزمات اقتصادية كالكساد والتضخم والبطالة بشكل كلي وشامل، إضافة إلى كونهم لم يذكروا البطالة الجزئية التي يمكن أن تقع نظرا لأسباب عديدة منها غلق مصنع معين أو حدوث كارثة معينة وركزوا أكثر على مرونة الأسعار والأجور التي تؤدي حتما إلى عدم وجود بطالة في الاقتصاد[1] .

➢ **النظرية النيوكلاسيكية:** إن التوازن العام في التحليل النيوكلاسيكي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، ويرتكز هذا التحليل على وجوب توفر بعض الفرضيات المتعلقة بشروط المنافسة منها حرية انتقال اليد العاملة، توفر المعلومات الكاملة عن السوق والأجور والأسعار، التجانس التام في عنصر العمل[2].

إن وجود البطالة في نظر النيوكلاسيك سببها ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة، ومحاولة أصحاب المؤسسات الاقتصادية تحديد الأجر الاسمي، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية ولقد افترضت النظرية النيوكلاسيكية حالة التوظيف التام ولم تولي للبطالة اهتماما كبير بسبب اعتقادها باعتقاد ساي للأسواق والذي يرى أن كل منتج جديد يخلق بذاته قوة شرائية توفر له سوقا أو منفذا، أي أن العرض يخلق الطلب، ويعتبر العامل التكنولوجي من أهم عوامل الإنتاج حيث أنه يزيد من كمية الإنتاج ويؤثر بالسلب على التشغيل[3] .

➢ **النظرية الكينزية للبطالة:** ويرى الاقتصادي الإنجليزي جون ميتارد كينز إلى وجوب تدخل الدولة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، لكي تحافظ على نسب التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، وتركز هذه النظرية دور كل من القطاعين العمومي والخاص في الاقتصاد، ويرى كينز خلافا للتحليل النيوكلاسيكي أن

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، سنة 1997 ، ص 194 .
[2] حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث للطبع والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، سنة 1992 ، ص858 .
[3] د إسماعيل سفر، د عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الكتاب، دمشق، 1994 ، ص 576 .

العمال يهتمون بالأجور الاسمية ولا يهتمون بالأجور الحقيقية، أي أنهم يحافظون على مناصبهم رغم ارتفاع الأسعار لكنهم بعكس ذلك يرفضون أي تخفيض في أجورهم الاسمية.

ويتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد، فالطلب على العمل يتحدد بالإنتاج الحدي للعمل أما عرض العمل يتحدد بقيمة الأجور المتاحة والمفاوضات الجماعية بين العمال وأرباب العمل، وعند مستوى هذا الأجر يصبح منحنى عرض العمل خطا مستقيما أي ثابتا[1].

ولزيادة الاستثمار وتشجيعه يرى كينز أنه لا بد من رفع أجور العمال حتى ترتفع مداخيلهم مما يجعلهم يميلون أكثر إلى الاستهلاك مما يجعل الطلب الكلي الفعال يرتفع مما يؤدي إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

الشكل رقم 29 : سوق العمل عند الكينزيين

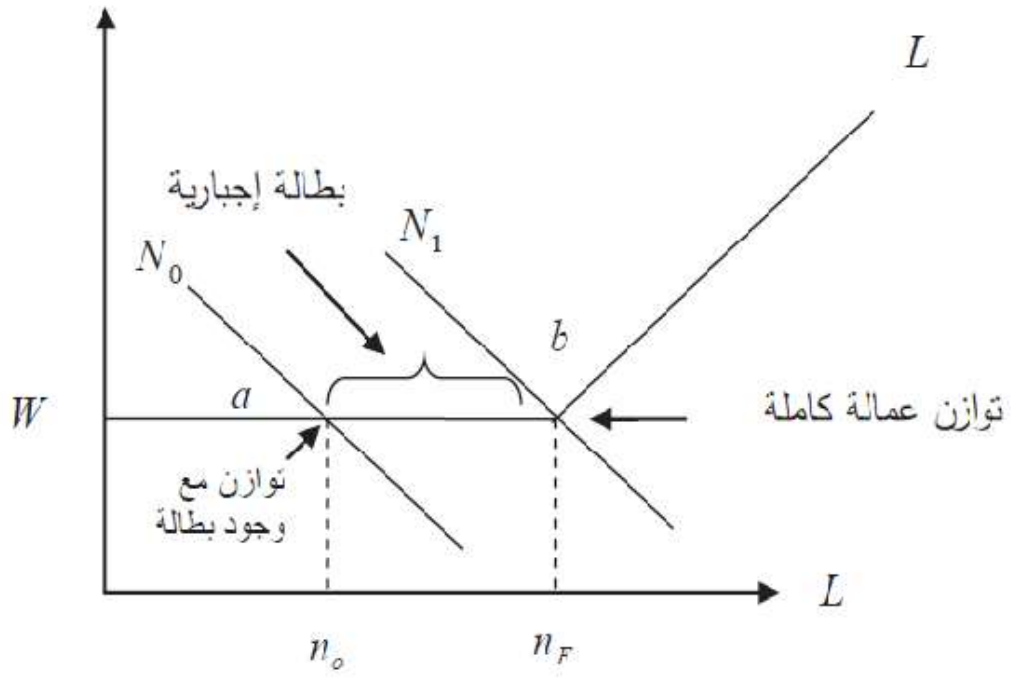

المرجع: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية

[1] أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، سنة 1998 ، ص 329 .

عند النقطة a يكون عدد العمال المطلوبين N_0 بأجر W والفرق بين N_F. N_Oيعبر عن العمال الراغبين في العمل بالأجر W وهم في حالة بطالة إجبارية رغم قدرتهم على العمل واختيارهم لنفس الأجر الثابت.

وعند النقطة b فمنحنى الطلب عن العمل هو N1 وحجم العمل التوازني هو NF وهي الحالة التي يكون فيها هذا النموذج مشابها للنموذج الكينزي أي أنه يحقق حجم العمالة الكاملة.

➢ **النظرية النقدية:** وتعتمد هذه النظرية على السياسة النقدية التي تنتهجها الدولة عن طريق البنك المركزي، فإذا اعتمدت سياسة توسعية فهذا يزيد من العرض النقدي في السوق وبالتالي يزيد الانفاق مما يزيد من حجم الإنتاج فتقل البطالة، لكن إذا استمر هذا التوسع النقدي فسيصاحبه التضخم مما في الأجل الطويل دون أن يكون مصحوبا بانخفاض معدل البطالة.

أما في الحالة العكسية حيث تقوم الدولة بسياستها الانكماشية فيضطر البنك المركزي إلى خفض عرض النقود بواسطة بيع السندات الحكومية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، لكن الأسعار لا تستجيب بنفس السرعة ولن تتكيف فورا مع انخفاض الكتلة النقدية، ويرى النقديين أنه يوجد معدل بطالة يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي، وفي تحليلهم أطلقوا بأن البطالة في البلدان الرأسمالية هي بطالة اختيارية[1].

2-2 النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة:

➢ **نظرية رأس المال البشري:** يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصاديان **جاري بيكر** وتيودور **شولتز** في ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توصلوا إلى أن التعليم والتدريب استثمارات حقيقية وعوامل تضاف إلى الإنتاجية، وأصبح التعليم والتدريب مكونا أساسيا للقوى العاملة، إذ أصبح لزاما على العمال والأفراد بصفة عامة التضحية بجزء من أوقاتهم الضرورية للحصول على التدريب والتكوين والتعليم وذلك من أجل اكتساب مهارات جديدة والرفع من قدراتهم ومؤهلاتهم المهنية، وهذا استجابة لمتطلبات سوق الشغل.

➢ **نظرية البحث عن العمل:** تفسر هذه النظرية ارتفاع معدلات البطالة إلى لجوء افراد المجتمع للتخلي عن وظائفهم الحالية بغية البحث عن وظائف وفرص عمل أخرى وذلك لتحسين مستوى أجورهم، وذلك لعلمهم المسبق لشبكات الأجور المختلفة ومستوى الحد الأدنى للأجور في مختلف القطاعات، وحسب هذه فإن

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص412 .

البطالة تعد سلوكا اختياريا، وبالنسبة للمستخدمين يفضلون في بعض الأحيان الاحتفاظ ببعض المناصب شاغرة لبعض الوقت وهذا للحصول على أيدي عاملة ذات كفاءة وخبرة، وتنطبق مخرجات هذه النظرية بصفة خاصة على الشباب المتخرجون الجدد من مراكز ومعاهد التكوين المهني ومن مختلف الجامعات الذين يتنقلون من وظيفة إلى أخرى للحصول على قدر كافي من الخبرات المهنية والتقنيات المتعددة وهذا ما يساهم في ارتفاع معدل البطالة لديهم أثناء فترة التنقل والبحث[1].

- **نظرية اختلال سوق العمل:** قامت هذه النظرية على أساس رفض النموذجين الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل والتوازن فيه، فهذين النموذجين يشيران إلى استجابة الأجور والأسعار على النمو الذي يحقق التوازن، لكن ي نظرية اختلال سوق العمل تبقى الأجور والأسعار مجمدة في الأجل القصير مما يؤثر على توازن سوق العمل وبالتالي يتعرض هذا الأخير إلى اختلال وعدم التوازن وينتج عنه فائض في عرض العمل وهذا ما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية.
- **نظرية تجزئة سوق العمل:** ظهرت هذه النظرية في ستينات القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية وهذا نتيجة عدة أبحاث أجريت على سوق العمل الأمريكي، حيث خلصت هذه الأبحاث على أن قوة العمل داخل السوق الأمريكية تتعرض لظاهرة التقسيم والتجزئة على عدة اعتبارات منها الجنسية، المؤهل العلمي، النوع، السن، الخبرة المهنية وهذا ما لا نجده في النظرية التقليدية لسوق العمل والتي بنيت على أساس وجود عدل ومساواة في سوق العمل، وهذا التحليل الموجود في هذه النظرية يحتوي على خلل وذلك لعدم تمكن النموذج التقليدي في تفسير ظاهرة البطالة التي حدثت في المجتمعات الصناعية الحديثة والتي مست فئات كثيرة من المهاجرين والاناث إضافة إلى الشباب، ومن هذا المنطلق جاءت نظرية تجزئة سوق العمل لتفسير البطالة، حيث تقوم هذه النظرية على أساس قيام سوقين رئيسي وثانوي[2] .

حيث يتميز منتسبو السوق الرئيسي للعمل بمميزات ومهارات عالية تميزهم عن السوق الثانوي، فهم يتصفون بمهارات عالية وكفاءات وخبرة مهنية ولديهم فرص للترقية إلى مناصب أعلى مما يجعلهم يتحصلون على أجور مرتفعة وشروط عمل مقبولة، إضافة إلى تمتعهم باستقرار في مهنهم، وإن فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25–45 سنة هم المجموعة الأكثر في هذه السوق نظرا لما يتمتعون به من كفاءات عالية ومهارات مرتفعة وحصولهم على شهادات وخبرات مهنية كافية تؤهلهم للعمل في مناصب ذات كفاءة عالية،

[1] قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل و فعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006 ، ص 20

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2008 ، ص 248 .

وإن السوق الرئيسية تتكون من فئة خاصة من المستخدمين وأرباب العمل من مؤسسات ومنشآت ومركبات كبيرة الحجم والتي تستخدم الآلات الحديثة والمتطورة حيث تنتج هذه المؤسسات سلعا ذات سمعة في السوق ولديها حصتها الثابتة فيه، وهذا ما يؤثر على عمالها بالإيجاب مما يجعلهم في وضعية تشغيلية مستقرة .

أما السوق الثانوي فيتميز منتسبيه بانخفاض مهاراتهم وكفاءاتهم وخبراتهم المهنية إضافة إلى عدم حصولهم على مؤهلات علمية كافية وهذا ما يجعلهم يتحصلون على أجور متدنية، مما يجعل هذا السوق غير مستقر، وتضم هذه الفئة من السوق العمال المهاجرين وكبار السن والإناث والعمال عديمو الخبرة والكفاءة، وتتكون هذه السوق من المؤسسات الصغيرة وأصحاب الورشات التقليدية ومختلف الحرفيين والمهنيين الصغار وتتميز بمنتوجاتها غير التنافسية ورؤوس أموالها الصغيرة ، وهذا ما يجعلها تتعرض على بعض الخسائر من حين إلى آخر فتضطر إلى توقيف عمالها، وبهذا فالعمال في السوق الثانوي معرضون على البطالة أكثر من نظرائهم في السوق الرئيسي[1].

➢ **نظرية معدل البطالة الطبيعي:** هو معدل البطالة المتسق مع التضخم الثابت في الأجور (معدل الأجور غير المتسارع للبطالة)، أو تضخم الأسعار الثابت (معدل التضخم غير المتسارع للبطالة)، نظرًا للظروف الاقتصادية الحالية[2]. يتحقق معدل النمو الطبيعي عند توازن العرض والطلب وبالتالي يكون الاقتصاد حينئذ عند مستوى التوظيف الكامل وفي حالة التوازن، فيرى فيردمان بأنه توجد علاقة تكاملية بين البطالة والتضخم، أما فيلبس فلقد استخلص من دراسته بأن هناك علاقة عكسية بين الأجور ومعدل البطالة، فارتفاع الأجور يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يزيد من نسبة التضخم ويتسبب في توسع مستوى الاستخدام والإنتاج وهذا مل يجعل المؤسسات وأصحاب المشاريع إلى القيام بالعمل على زيادة القوى العاملة.

المطلب الثالث: مؤشرات سوق العمل

1- قياس معدل البطالة: إن من بين تحديات الاقتصاديين وأصحاب القرار التي تصادفهم في مختلف الدول أثناء تحاليلهم ودراساتهم لمشكلة البطالة وقياس معدلتها وخاصة في الوطن العربي ومختلف الدول المتخلفة هو نقص البيانات[3] ، حيث أكد علماء الاقتصاد أن الوصول إلى المعدل الطبيعي للبطالة يعني

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994 ، ص357 .
[2] الاسكوا(الأمم المتحدة).
[3] عبدالرحمن علي، العمالة الأجنبية واثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، سنة 1997 ، ص 45 .

الاستغلال الأمثل والمتكامل والشامل لكل موارد الدولة الاقتصادية والبشرية وبلوغ التوظيف الكامل حين يتوازن العرض مع الطلب في سوق العمل، ويتغير المعدل الطبيعي للبطالة في أي دولة تبعا للأزمات الاقتصادية التي تواجهها مثل التضخم وارتفاع الأسعار والأزمات المالية والصحية[1].

ويمكننا معرفة حجم البطالة من خلال الفرق بين القوى العاملة أو الشغيلة والتي يمكنها العمل وتبحث عنه مع مجموع المال فعليا، أما في الدول الصناعية والمتطورة فعادة ما يحسب حجم البطالة على أساس حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد ويكون ذلك خلال فترة زمنية معينة، أما نسبة البطالة يمكننا احتسابها بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

فعدد العاطلين عن العمل نقصد بهم كل الأفراد الراغبين في العمل والباحثين عنه والقادرين عليه ويكون هذا في ظل الأجور السائدة، أما قوة العمل فتشير إلى كل الأفراد العملين والعاطلين معا والذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة آنفا.

ويعتبر هذا المعدل مؤشرا حقيقيا وواضحا يعكس الحالة التي عليها الاقتصاد بحيث يمكن للدولة من خلاله رسم سياسات أو أخذ إجراءات استعجالية معينة تصب في جعل هذا المعدل منخفضا[2] .

فإذا كان هذا المعدل صغيرا فهذا يدل ويؤشر بأن سوق العمل في البلد قريب من التشغيل الكامل وأن الاقتصاد في حالة نشاط، وأن التنمية والنمو الاقتصادي قائمين، والعكس ي حالة معل البطالة كبيرا فهذا يدل على أن سوق العمل في حالة اختلال وأن الاقتصاد في حالة ركود، ومن خلال هذا المعدل يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وإن العلاقة الرياضية التالية تتحدد بعاملين أساسيين يجب الإشارة إليهما:

[1] بثينة توفيق الرحى، أمال عبد الرحيم، البطالة والسلوك المنحرف، دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 74 ، سنة 2002 ، ص 20 .

[2] بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، سنة 2003 ، ص 61 .

- السن الرسمي المعتمد من طرف الدولة والمسموح به للقيام بالعمل.
- فترة الانقطاع عن العمل والتي يمكن من خلالها اعتبار الفرد عاطلا عن العمل[1].

الانتقادات الموجهة لهذه المعادلة: إن هذه الطريقة في حساب معدل البطالة عليها عدة مآخذ منها:

- يمكن أن تكون المعدل المحسوب بهذه الطريقة أعلى من المعدل العادي والحقيقي لأن ممكن أن يكون بعض العاطلين عن العمل في حالة يأس وليسوا بصدد البحث.
- إن هذا المعدل إجمالي ولا يحدد بالتدقيق البطالة في كل فئة جنسية أو عمرية أو مختلف القطاعات التي تشهد عزوفا من طرف العمال.
- إن هذا المعدل لا يحدد مناطق البلد التي تكون فيها البطالة مرتفعة.
- إن الفترة التي يقضيها البطال في البحث عن العمل والتي تؤثر سلبا على المجتمع والدول وذلك كلما كانت المدة مرتفعة ذات أهمية كبيرة من معدل البطالة ذاته.
- إن هذا المعدل لا يأخذ بالحسبان الركود الاقتصادي والأزمات الاقتصادية والتي تجعل العمل يفقدون وظائفهم.
- إن معدل البطالة يعطينا نسبة العمال العاطلين عن العمل في مدة معينة، ولكنه لا يعطينا نسبة السكان العاملين.
- إن العاطلين عن العمل في بعض البلدان يتحصلون على تعويضات مالية وهذا ما يجعلهم يتكاسلون في البحث عن العمل.

من خلال هذا الرسم يتبين لنا مدى تطور معل البطالة في العالم من سنة 1991-2021، حيث يتراوح هذا المعدل ما بين 4.90 إلى غاية 6.90، فتعتبر هذه النسب ضئيلة جدا بسبب انخفاض نسبة البطالة في الدول المتطورة، أما دول العالم الثالث فهي مرتفعة، لكن على المستوى العالمي فنسبة الفئة النشطة مقارنة مع عدد السكان فهي مرتفعة.

2- معدل الشغل: إن معدل الشغل أو العمالة يبين لنا الأفراد العاملين في دولة ما وفي فترة زمنية محددة ويحسب بقسمة عدد الأفراد العاملين على عدد السكان مضروبا في مئة ومقلوب هذه المعادلة يعبر عن

[1] محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 32، العدد 2، سنة 2004 ، ص 269 .

معدل الإعالة، حيث تبين لنا هذه النسبة عدد الأفراد التي يتم إعالتهم من طرف شخص واحد، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يدل على اعتماد الأسرة الواحدة على أنفسهم، بالإضافة إلى تحسن سوق الشغل في ذلك البلد[1].

ولقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريف لمعدل العمالة على أنه نسبة مئوية من السكان بالغين سن العمل (15–64 سنة)، والذين يعملون حاليا[2].

يتم قياس العمالة بشكل عام من خلال مسوحات القوى العاملة الأسرية ووفقًا للمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية حيث تعريف العاملين على أنهم أولئك الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا أو أكثر والذين أفادوا بأنهم عملوا بأجر لمدة ساعة واحدة على الأقل في أسبوع.

الشكل رقم 30: معدل المشاركة في اليد العاملة

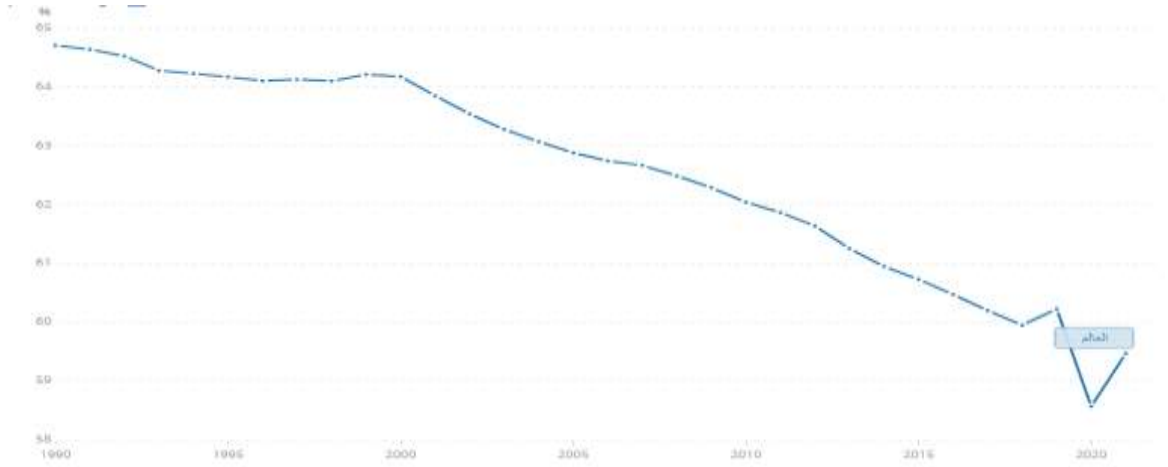

المصدر: البنك الدولي

فمعدل الشغل وهو النسبة المئوية للعمال مقارنة مع الفئة التي يمكنها العمل وهذا حسب البنك العالمي، ومن خلال الرسم البياني نلاحظ أنها مرتفعة وتراوحت ما بين 59% حتى 65 % وهي نسبة مرتفعة

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النشر و التوزيع، عمان، سنة2001 ، ص 184 .
[2] http://www.oecd.org/dataoecd/15/24/38335554.pdf

عالميا، لكن إذا ما تم تجزئتها حسب الدول فسنجد تفاوت كبير من نسب الدول المتقدمة الصناعية وما بين الدول الفقيرة.

المبحث الثاني: أبعاد البطالة والحلول المقترحة لها وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية

في هذا المبحث تطرقنا إلى نتائج البطالة أو الآثار التي تنتج عنها، مع الوقوف على أهم الحلول مع تركيزنا على علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي، ولقم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية، ففي المطلب الأول سلطنا الضوء على الآثار التي تسببها البطالة، أما المطلب الثاني عددنا الحلول المقترحة وفي المطلب الأخير تطرقنا إلى علاقة البطالة ببعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: أبعاد البطالة

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة شخصية تسبب ضررا لفرد بعينه ولا يمكن معالجتها في الإطار الضيق الفردي، وإنما تتعدى ذلك إلى كونها مشكلة دولة أو مجتمع، حيث يتم حلها في إطار كلي تتظافر فيه كل جهود المجتمع، فأضرارها تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهذا ما يسبب عدم الاستقرار في الدولة ويخلق الاضطرابات داخله[1] .

1-الأبعاد الاقتصادية: يتأثر الاقتصاد سلبيا بظاهرة البطالة على عدة مستويات ومن بينها:

- نقص الادخار للمجتمع، مما يؤثر على تمويل الاستثمار الداخلي والخارجي.
- تعتبر البطالة مقبرة للكفاءات والمؤهلات العلمية وهدر للطاقة البشرية.
- ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية إلى انعدامها في عدة حالات مما يؤثر على الانفاق الاستهلاكي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب العام مما ينتج عنه تأثر مستوى الإنتاج والاستثمار.
- التسبب في عجز ميزان المدفوعات بسبب قلة الصادرات نتيجة قلة الاستثمارات الداخلية والخارجية.
- تؤدي البطالة إلى عجز في ميزانية الدولة بسبب الانفاق على البرامج المخصصة لدعم البطالين سواء منح مباشرة أو الدعم في المواد الاستهلاكية، أو الدعم المالي لمشاريع البطالين.

[1] محمد عبد الله البكر، مرجع سبق ذكره، ص 269 .

- تؤدي البطالة إلى نمو السوق الموازية والتي لا يمكن للدولة أن تقوم بجمع ضرائبها وهذا ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة[1] .
- ظهور الكساد الاقتصادي في السلع نظرا لعزوف البطالين على شراء السلع بسبب انعدام فرص العمل[2].
- بروز فجوة تضخمية في الأسعار بسبب قلة الإنتاج نتيجة البطالة[3]..
- تؤدي البطالة إلى هجرة الكفاءات والأدمغة واليد العاملة الخبيرة والتي كلفت الدولة نفقات كبيرة في تعليمها وتكوينها.
- تؤثر البطالة على النمو الاقتصادي فهي تؤدي نمو بطيء بسبب نتائجها على الحركة الاقتصادية.

2-الأبعاد الاجتماعية: إن تأثير البطالة كبير على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات بصفة عامة، ولقد بين الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع علاقة البطالة المباشرة بكثير من السلوكيات الاجتماعية السلبية التي ساهمت في انتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة والتي تؤدي بدرها إلى انهيار القيم في المجتمعات المختلفة، ولقد أثبتت بعض الدراسات العلمية أن للبطالة آثار سلبية على الصحة النفسية والجسدية، وإن الكثير من العاطلين عن العمل تصبح لديهم العديد من الخصائص السيكولوجية منها الشعور بالفشل والملل والنقص والكآبة[4] ، إضافة إلى ذلك فللبطالة عدة آثار اجتماعية منها:

- تؤثر البطالة على مستوى الرفاهية بالنسبة للأفراد.
- الزيادة في الآفات الاجتماعية كالسرقة والقتل والابتزاز واختطاف الأطفال وتعاطي المخدرات، وارتفاع حالات الانتحار.
- رفع نسبة التفكك الاسري والطلاق والتشرد.
- ازدياد الهجرة غير الشرعية.
- ظهور الطبقية في المجتمع الواحد، حيث تؤدي البطالة إلى تدني القدرة الشرائية وتساهم في فقر العديد من العائلات وهذا ما ينتج عنه التفاوت الطبقي.

[1] يسين سعيدة، محاضرات في السياسات الاقتصادية، جامعة الوادي، سنة 2021 ، ص 100.
[2] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص269 .
[3] مجيد علي حسن عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2004 ، ص332 .
[4] د الحيالي ولد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ص22

- إن البطالة تساهم بشكل كبير في التسرب المدرسي نظرا لعدم تمكن بعض العائلات في دفع تكاليف التمدرس، وهذا ما يجعل الأطفال المتسربين يتوجهون إلى العمل فيتم استغلالهم بأبشع الطرق واستغلالهم من أصحاب المؤسسات.
- ارتفاع نسبة الأمية والفقر في المجتمع.
- ظهور الانحرافات الفكرية والتي تؤدي إلى انتشار الفرق الضالة والتي تشكيل عصابات إجرامية[1].

1- الأبعاد السياسية: إن للبطالة أثارا سياسية لا تقل أهمية عن الأثار الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن حكومات الدول أصبحت تعمل على تخفيض نسب البطالة والاهتمام بها كغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فمحاربة البطالة أصبحت من أولويات السياسيين وعلى راس وعودهم الانتخابية، حيث أن ارتفاع البطالة في أي دولة يؤثر على الاستقرار السياسي فيها، ومن أهم الأثار السياسية للبطالة:

- ارتفاع البطالة يساهم في خلق جو سياسي مضطرب وخلق أزمات بين الدولة ومواطنيها.
- استغلال مشكل البطالة من طرف معارضين سياسيين للوصل إلى السلطة.
- كثرة البطالة تسيء إلى السمعة السياسية للبلد.
- تؤثر البطالة على الوحدة الوطنية والشعور بالانتماء للوطن في وسط البطالين.
- نمو الحركات السياسية والدينية المتطرفة مستغلة بذلك مشل البطالة وخاصة في وسط الشباب، والتي غالبا ما تدعوا إلى تغيير نظام الحكم.
- تساهم البطالة في خلق منظمات شبانيه معارضة وأحزاب مناوئة للنظام السياسي.

فعموما البطالة تساهم في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتؤثر سلبا على أفراد المجتمع وتخلق الفوضى والتجاذبات السياسية، لذلك تسعى الدول جاهدة من خلال رصد ميزانية ضخمة لاستحداث آليات وأساليب للقضاء على البطالة.

[1] أحمد رمضان، نعمة الله عفاف عبد العزيز، عابد إيمان، عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2004، ص 247 .

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للقضاء على البطالة

بعدما سلطنا الضوء على اهم الاثار السلبية التي تنتج عن ظاهرة البطالة، فمن واجبنا كذلك أن نبين كيفية الحد من ظاهرة البطالة، وما هي أهم الحلول المستعجلة ومختلف الاستراتيجيات للقضاء عليها ومن أهمها ما يلي:

1-الحلول الاقتصادية: وهي الإجراءات التي تقوم بها الدول وتكون ذات طابع اقتصادي والتي تزيد من فرص العمل ومن بينها:

- جلب الاستثمارات الخارجية من خلال منح امتيازات للمتعاملين الأجانب، وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية لتسجيل الاستثمارات.
- تشجيع الاستثمار الداخلي.
- تخفيف القيود التجارية والجمركية على الأسواق لجعلها أكثر كفاءة.
- محاربة البيروقراطية والفساد الإداري.
- خلق مناطق صناعية وتحسين البنية التحتية فيها.
- إصلاح النظام البنكي والمالي وجعله أكثر مرونة.
- خلق آليات وأجهزة تدعم البطالين وخاصة الشباب منهم في خلق مؤسسات مصغرة ومرافقتهم لتسويق منتوجاتهم.
- استفادة الشباب المقاول من إعفاءات ضريبية، ومنح الأولوية في الظفر بالصفقات العمومية.
- منح الأراضي الزراعية للبطالين بغية الاستثمار الفلاحي فيها.
- التوسع في السياسة المالية للدولة من خلال إنجاز المشاريع وهذا ما يخفف من نسبة البطالة.
- التنويع الاقتصادي لزيادة الدخل الوطني، والاستفادة من الثروة النفطية في البناء الاقتصادي[1]
- إقامة مجمعات صناعية كبيرة تستقطب عدد كبير من اليد العاملة كصناعة النسيج والسيارات، وصناعة الأغذية .....إلخ.
- تشجيع التجارة الخارجية من خلال فتح المجال للتصدير والاستيراد، وهذا للمساهمة في خلق مناصب شغل، وتنشيط الحركة الاقتصادية.

[1] د عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي، أسبابها و سبل معالجتها، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 ، العدد 8 ،سنة 2012 ، ص96 .

- الحد من ارتفاع الأسعار الاستهلاكية ذات الاستعمال الواسع لكيلا يكون لها الأثر السلبي على البطالين.
- دفع منحة للبطالين كإجراء استعجالي إلى حين حصولهم على عمل، وتوفير الحماية الاجتماعية لهم.

2-الحلول الأخرى: تتمثل في مختلف الإجراءات التي تقوم بها الدولة والتي يكون لها طابع تكويني وسياسي وحتى اجتماعي وثقافي، ومن بين هذه الحلول:

- الرفع من قابلية التوظيف في أوساط البطالين خاصة الشباب حاملي الشهادات الجامعية ومراكز ومعاهد التكوين المهني.
- وضع خطط لتدريب البطالين لاكتساب مهارات وكفاءات وتقنيات لإيجاد وظائف.
- خلق تخصصات في الجامعات ومراكز التكوين المهني لها علاقة بسوق الشغل.
- التنسيق بين مختلف الوزارات وخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين المهني، ووزارة الصناعة وكل الفاعلين في هذا المجال.
- إيجاد رؤية مشتركة بين الفاعلين السياسيين من أحزاب وجمعيات للوصول إلى حلول فعالة لمشكلة البطالة.
- التعاون الإقليمي والدولي في تبادل الخبرات والتكوين.
- وضع قاعدة بيانات خاصة بكل البيانات المتعلقة بالبطالين، واستغلالها من طرف الدولة.
- تفعيل دور مكاتب التشغيل في الوساطة ما بين طالبي العمل وعارضيه.
- تقديم ورشات للبطالين لتعلم استراتيجية البحث عن العمل من خلال التدريب على إجراء المقابلة المهنية، وتحرير السيرة الذاتية، ويتعرفون من خلالها كذلك على مواقع البحث عن العمل.
- إنشاء مشاتل ومراكز لتدريب الطلبة المتربصين داخل الجامعات ومراكز ومعاهد التكوين المهني لتحويل أفكارهم المبتكرة إلى مشاريع مجسدة على أرض الواقع.

المطلب الثالث: علاقة البطالة ببعض المؤشرات الاقتصادية

1-علاقة البطالة بالتضخم: يعرف التضخم "على أنه الارتفاع المستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات"[1]، ويعرف كذلك على أنه فقدان القوة الشرائية، ويعبر عنه كذلك بالتغيير السنوي في أسعار السلع والخدمات، ويكون ارتفاع الأسعار ناتجا إما عن كمية النقد المرتفعة المتداولة في السوق أي أن المعروض

[1] David begg, stonly fischer, rudiger dornbusch, macro économie, dunod, paris, 2 édition, 2002, p233

النقدي مرتفعا، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية، أو ناتجا عن ارتفاع تكلفة الإنتاج، ولعل من أهم أسباب التضخم ارتفاع الأجور، ارتفاع الإنتاج، السياسة النقدية التوسعية للدولة، ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، انخفاض العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، ارتفاع تكاليف الإنتاج.....الخ.

وهناك عدة أنواع للتضخم تتمثل في:

- **التضخم الظاهر:** وهو ارتفاع الأسعار في السوق دون تدخل الدولة، ويدعى أيضا التضخم المفتوح.
- **التضخم المكبوت:** وهو عكس الظاهر حيث تتدخل الدولة لتسقيف الأسعار.
- **التضخم الجامح:** وهو أخطر الأنواع إذ ترتفع فيه الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليه.
- **التضخم غير الجامح:** ويكون أقل خطورة من الجامح، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل.
- **التضخم الزاحف:** ويدعى التضخم المعتدل.
- **تضخم دفع الطلب:** وهو التضخم الناتج عن حدوث زيادة في الطلب الكلي.
- **التضخم المتسارع:** وهو التضخم الذي يحدث عندما ترتفع الأسعار بنسب قوية.
- **تضخم الأجور:** يحدث هذا التضخم نتيجة ارتفاع الأجور.
- **تضخم الأصول:** وهذا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وسبب أزمة مالية سنة 2008.

ودائما ما تطرح إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث ساد أوروبا التضخم جراء الخسائر الفادحة التي نتجت عن الحرب، مما جعل البنوك تلجأ إلى عملية طبع النقود، الأمر الذي نتج عنه ظهور التضخم، وبالمقابل بدأت نسب البطالة في الانخفاض مما اضطر علماء الاقتصاد إلى دراسة هذه الظاهرة[1]، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1-1 دراسة فيليبس: فيليبس أستاذ بجامعة لندن للاقتصاد، حيث قام في سنة 1958 بدراسة حول العلاقة بين البطالة ومعدلات الأجور في بريطانيا، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المستوى العام الأجور ومعدل البطالة، فحسب فيليبس وفي ظل رواج السوق يرتفع الطلب على مختلف السلع

[1] رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1988 ، ص361 .

والخدمات مما يقابله ارتفاع الإنتاج فيزداد الطلب على العمال مما ينتج عنه انخفاض في معدلات البطالة، ومع ارتفاع الأجور ترتفع كذلك الأسعار.

وفي نقده لنظرية فليبس فسر فريدمان العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة على أنها ظاهرة قصيرة الأجل، حيث أن الأفراد يطالبون برفع أجورهم بسبب ارتفاع الأسعار فينتقل منحنى فليبس من الميل السالب في الأجل القصير إلى الموجب في الأجل الطويل، وخلص فريدمان إلى أنه لا توجد علاقة بين معدلي البطالة والتضخم في الأجل الطويل.

1-2 دراسة بول سام ولسون – روبرت سولو: من خلال هذه الدراسة التي نشرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 توصلا الاقتصاديان بأنه إضافة إلى العلاقة العكسية الموجودة بين الأجور ومعدل البطالة، فإن هذه العلاقة العكسية تمتد إلى التضخم ومعدل البطالة.

2-علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والتي يمكن بواسطتها معرفة الوضعية الحقيقية لاقتصاد ما، والنمو الاقتصادي هم مجموع القيم المضافة في كل وحدات الإنتاج المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، الطاقة، المعادن.

كما يعرف النمو الاقتصادي كذلك على أنه تغيير إيجابي في كمية إنتاج السلع والخدمات في أي بلد وفي فترة زمنية معينة، كما عرفه Kuznets على أنه الزيادة المستمرة للناتج الفردي والسكان، ويعتبر ظاهرة كمية[1] ، ويمكننا قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا بمقارنة السنة الحالية مع سابقتها.

ومن بين الأسباب والدوافع التي تخلق النمو الاقتصادي لدينا التقدم التكنولوجي والذي يساهم في زيادة الإنتاج بكميات كبيرة وبنفس الموارد المتاحة، إضافة إلى توفر الموارد الطبيعية والمواد الأولية والتي تساعد على نمو الإنتاج بأقل التكاليف مما يجعل المنتوجات أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية وهذا ما يحقق فائض في الميزان التجاري، ويعتبر رأس المال كذلك من بين الأسباب التي تخلق النمو الاقتصادي وخاصة إذا استثمر في شراء آلات جديدة تساهم في زيادة الإنتاج.

[1]. Régis bénichi, marc noushi, la croissance au sixième siècles, 2 édition, France, 1990 , p 44

ويلعب الاستقرار السياسي والاجتماعي دورا مهما في زيادة النمو الاقتصادي بسبب مساعدته على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يصاحبها من دخول التقنيات التكنولوجية الحديثة في الإنتاج ورؤوس الأموال الصعبة مما يؤثر بالإيجاب على نمو الإنتاج المحلي، فالنمو الاقتصادي يزيد من فرص العمل الموجودة في السوق وبالتالي ويرفع القدرة الشرائية للمواطنين ويساهم في تحسين المستوى المعيشي.

وبالنسبة للعلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة فلقد درس العديد من الباحثين الاقتصاديين وقاموا بتحليل هذه العلاقة ومن بينهم **أوكن** الذي أجرى دراسة معمقة في الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ما بين سنة 1948 إلى غاية 1960، حيث توصل إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، وعرفت هذه العلاقة بمعامل **أوكن**.

3-علاقة البطالة بالسياسة المالية: إن السياسة المالية هي مختلف الوسائل والقواعد والإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطة المركزية لإدارة النشاط المالي وتسييره بكفاءة عالية، بغية الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال مدة معينة من الزمن، ويقصد بها كذلك كيفية استخدام الانفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام من طرف الدولة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية، فالسياسة المالية أداة من أدوات الدولة الاقتصادية للتأثير على السلوك المالي للأشخاص والمؤسسات وتستطيع بواسطتها تحقيق أهداف معينة.

وللسياسة المالية أهداف معينة من بينها الحد من مشكلة التضخم، تشجيع الاستقرار الاقتصادي وزيادة فرص العمل وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، الوصول إلى تحقيق توازن مالي واجتماعي واقتصادي.

ولتحقيق هذه الأهداف تتور السياسة المالية على مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في الانفاق العام الحكومي، الضرائب والميزانية العامة للدولة.

فالسياسة المالية التوسعية التي تعتمدها الدولة والتي من خلالها تزيد في الانفاق الحكومي مما يساعد على خلق النشاطات الإنتاجية وتزيد من فرص الاستثمار وبالتالي تحقيق التشغيل الكامل مما ينتج عنه انخفاض نسبة البطالة بسبب توفر مناصب الشغل، ويحدث العكس في حالة تبني الدولة لسياسة انكماشية، فالبطالة تتأثر بصفة مباشرة بالسياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة.

4-العلاقة بين البطالة وعرض النقود: ويعرف عرض النقود على أنه قيمة النقد المتداول في السوق أو يعبر عنه بالقدرة الشرائية للأفراد، كما يعبر عنه بالرصيد الكلي من العملات والأدوات المالية والحسابات المصرفية، ومن أهم مصادر العرض النقدي لدينا البنك المركزي والذي يعتبر المصدر الرئيسي لعرض النقود إضافة إلى البنوك التجارية والتي تقوم بعملية الإقراض والاحتفاظ بالودائع.

فاتخاذ السلطات النقدية قرارها بالتوسع فهذا يؤدي حتما إلى زيادة المعروض النقدي، مما ينتج عنه بطبيعة الحال ارتفاع الأسعار وانخفاض أسعار الفائدة، وهذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والتي تتطلب وجود يد عاملة، وهذا الطلب على الأيدي العاملة ينتج عنه انخفاض في نسبة البطالة، وفي حالة اتباع السلطات النقدية لسياسة انكماشية فهذا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة البطالة.

المبحث الثالث: جهود محاربة البطالة وترقية التشغيل في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من البلدان تسعى دائما إلى الحد من ظاهرة البطالة بسبب آثارها السلبية على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، ووضعت الجزائر في هذا الإطار وعلى ممر السنين واستحدثت عدة آليات لترافق الشباب في الولوج إلى عالم الشغيل وتنفيذ مشاريعهم المهنية وهذا بواسطة أجهزة ممولة من طرف الحكومة والبنوك العمومية، وبغية الالمام بهذا المبحث ارتأينا أن نقسمه على مجموعة من المطالب المختلفة، ففي المطلب الأول تطرقنا إلى البطالة وسياسة ترقية التشغيل في الجزائر أما في المطلب الثاني سلطنا الضوء على مختلف جهود التكوين في الجزائر وفي المطلب الأخير عددنا مختلف المزايا الممنوحة للمستخدمين في إطار محاربة البطالة.

المطلب الأول: البطالة وسياسة ترقية التشغيل في الجزائر

قضية البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر تمثل جزءًا أساسيًا من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد، حيث تعتبر البطالة ظاهرة متعددة الأبعاد، تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل تحديًا كبيرًا للحكومة والمجتمع على حد سواء، من خلال تنفيذ برامج التشغيل وتعزيز القطاع الخاص وتطوير التعليم والتدريب، تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتحسين فرص العمل وتخفيف البطالة في البلاد. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من التحديات التي تتطلب استراتيجيات مستدامة وجهود مستمرة لتحقيق التغيير المطلوب في سوق العمل الجزائري.

الشكل 31: معدلات البطالة في الجزائر 1991-2022

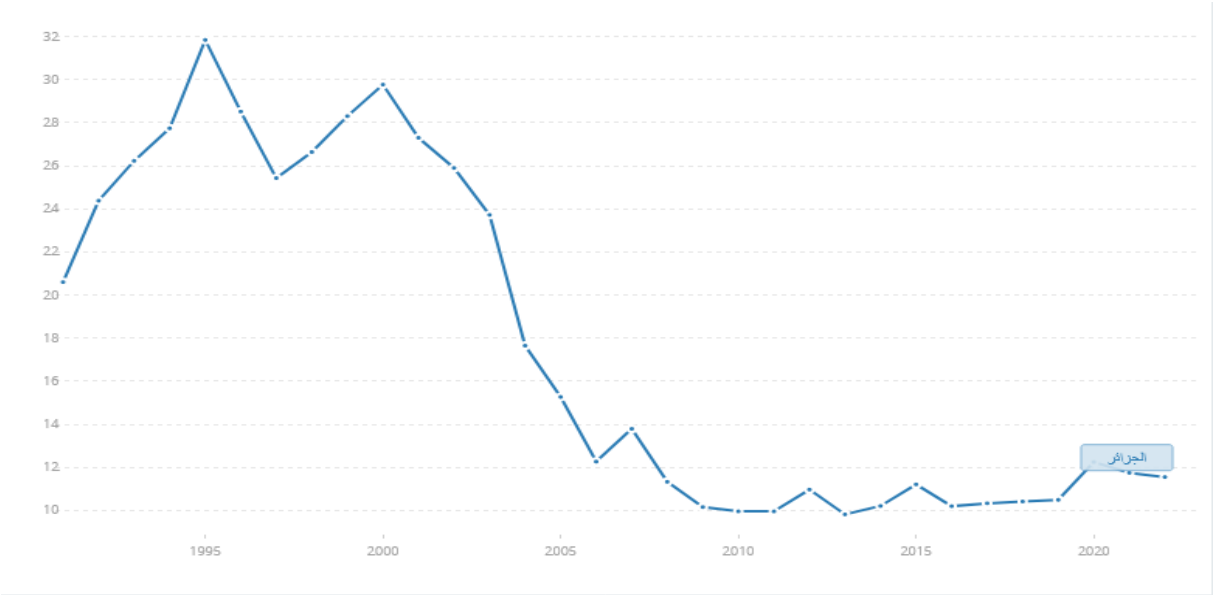

المصدر : البنك الدولي

من خلال تحليل معدلات البطالة في الجزائر من عام 1991 إلى عام 2022، يمكن تحديد بعض الأنماط والتغيرات في سوق العمل الجزائري:

-**ارتفاع ملحوظ في أوائل التسعينيات :(1991-1995)** خلال هذه الفترة، كان هناك ارتفاع كبير في معدلات البطالة في الجزائر، حيث ارتفعت نسبة البطالة من 20.60% في عام 1991 إلى 31.84% في عام 1995، وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى الأحداث الاجتماعية والسياسية والأمنية التي واجهتها البلاد في تلك الفترة.

-**تراجع تدريجي :(1996-2010)** منذ منتصف التسعينيات وحتى عام 2010، شهدت الجزائر تراجعًا تدريجيًا في معدلات البطالة، تراوحت نسبة البطالة خلال هذه الفترة بين حوالي 9.96% في عام 2010 و 28.53% في عام 1996. هذا التراجع قد يعكس بعض التحسن في سوق العمل.

-**استقرار وتقلب طفيف :(2011-2020)** خلال هذه الفترة، استقرت معدلات البطالة إلى حد ما في الجزائر وتراوحت بين حوالي 9.96% في عام 2011 و 12.70% في عام 2021 ، و في عام 2022 هناك انخفاض طفيف إلى 11.60%، و هذا يشير إلى استقرار نسبي في الأوضاع الاقتصادية والسوق العمل.

1-**تعريف سياسة التشغيل:** "هي رؤية منسقة ومترابطة لغايات التشغيل في بلد معين وسبل تحقيقها"[1]فهي بذلك تشير إلى مجموع التدخلات التي تقوم بها عدة أطراف بغية الحصول على أهداف كمية ونوعية للتشغيل في البلد، فهي تشتمل على خطة يتم اختيارها من بين البدائل في ظل ظروف معينة يتم اعتمادها على أساس اتفاق مشترك ما بين كل الفاعلين في قطاع التشغيل حيث تقوم الحكومة بتنفيذ هذه الخطة ومتابعتها، فتنفيذ سياسة التشغيل لا يكون من قبل الوزارة المكلفة بها فقط، فهي مسؤولية مجموعة من الوزارات التي يتمثل دورها في خلق مناصب للشغيل وتكوين وتأهيل اليد العاملة بحيث يكون لوزارة العمل والتشغيل دور التنسيق وضمان حسن أداء سوق العمل، كما تعرف منظمة العمل الدولية سياسة التشغيل على أنها رؤية تتعلق بإطار عمل متناسق ومتماسك يربط بين كافة تدخلات التشغيل اللازمة لتحقيق هدف تشغيل العمالة[2].

وتعرف سياسة التشغيل كذلك بأنها الطريقة التي تؤدي إلى تحقيق التشغيل الكامل وتنميته في مختلف القطاعات والمناطق لمدة زمنية معينة[3]، وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنها مجمل الوسائل المعتمدة من اجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج[4] . فسياسة التشغيل الوطنية تقدم رؤية عامة لأكثر من أربع أو خمس سنوات بناء على تحليل شامل لوضع التشغيل في البلاد، ومناقشات واسعة المدى للخيارات المتاحة لإيجاد فرص عمل لائقة وإدماج البطالين في سوق العمل.

ويقصد بالمعنى الضيق لسياسات التشغيل إيجاد العمل لكل من يطلبه[5]، أما المعنى الأوسع فهو إدارة أسواق العمل وأطرافها الفاعلة، إيجاد العمل اللائق، إيجاد العمالة الملائمة (التعليم والتدريب)، توفير ظروف العمل الملائمة ومنها الأجور، تحسين الإنتاجية عن طريق سياسات التحفيزات، معالجة الفوارق بين العرض والطلب، التحكم في العمالة الوافدة والمهاجرة، توفير مناصب الشغل للفئات الخاصة (ذوي الهمم، الشباب، المرأة، المناطق الجغرافية الخاصة) وإدماج سياسات التشغيل في إدارة الموارد البشرية[6].

[1] د عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر (2001-2012)، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف، سنة 2019 ، ص 132 .

[2] سياسات التشغيل الوطنية دليل استرشادي، منظمة العمل الدولية، ص 11 .https://www.ilo.org/

[3] أحمد زكي بدوي، علاقات العمل في الدول العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1985 ، ص 97 .

[4] نور رسول عبد اللطيف، دور سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق الامكانات والتحديات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 69 ، حزيران، 2021 ، ص 89 .

[5] مجدة أبو زنط، عثمان غنيم، دراسة النظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، مصر،سنة 2006 ، ص 166 .

[6] د محمد عدنان وديع، سياسة التشغيل في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط والتكوين، سنة 2010 ، ص2 .

وإن لسياسة التشغيل أدوات تتمثل في وكالات التشغيل، معلومات سوق العمل، مفاوضات العمل، مفتشيات العمل .....

2-الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

2-1-البعد الاقتصادي: إحداث تنمية اقتصادية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية، ومنافسة المنتوج الأجنبي.

2-2-البعد الاجتماعي: القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة على ظاهرة البطالة لا سيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير ظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع .

2-3-البعد التنظيمي والهيكلي :يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة باتخاذ القرارات جماعية خصوصا ي مجال التخطيط والتنمية المستدامة، ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها والتي تبدأ بالمستوي المكاني المحلي، أي مستوي التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى[1] .

3-أهداف سياسة التشغيل: تتمثل أهداف سياسة التشغيل في: تهدف كل الدول من خلال هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الأمنية، كما يمكنها من خلال هذه السياسة القضاء على الهديد من المشاكل الاجتماعية كالجرائم والتفكك الأسري[2]، إضافة إلى ما ذكرناه فسياسة التشغيل تهدف إلى :

- توفير فرص العمل
- تكوين وإعداد القوى العاملة أي تنمية مهاراتها وقدراتها وقابلية توظيفها
- توفير حرية اختيار العمل لكل طالب عمل
- حماية للعامل
- إيجاد إطار تنظيمي وتشريعي من خلال المراسيم والقوانين ينظم علاقات العمل
- مكافحة البطالة

[1] بوزيدي عبد المجيد. تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، سنة 1999

[2] صاحب نعمة والجناحي، العكايشي، رائد جواد كاظم، سياسة التوظيف في العراق للفترة من (2003 – 2012) إشكاليات وتحديات، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 ، العدد 38 ، سنة 2016 ، ص 55 .

- إرساء ثقافة المقاولة وتشجيع الشباب إلى الابتكار والمبادرة[1]
- توفير منحة للعاطلين عن العمل.
- المحافظة على السلم الاجتماعي وامتصاص احتجاج فئات كبيرة من المواطنين العاطلين[2].
- منح امتيازات لأرباب العمل والمؤسسات.
- دعم الاستثمار.
- وضع قاعدة بيانات للعاطلين عن العمل مما يسهل عملية الوساطة في سوق العمل.

4-مبادئ سياسة التشغيل

المبدأ الأول: يتمثل في خلق مناصب شغل من خلال دعم الاستثمار وتحفيزات جبائيه تمنح لأرباب العمل نظير مساهمتهم في مكافحة البطالة، إضافة إلى تدابير تشجيعية في الضمان الاجتماعي وكل هذا يدخل ضمن إعطاء الحركية لسوق العمل وتفادي الخمول.

المبدأ الثاني: حسب منظمة التعاون والتنمية فان سياسات التشغيل تشمل خدمة التوظيف الحكومية، التكوين المهني، الدوران الوظيفي وتشارك العمل، التشجيع على التوظيف، حماية الشغل وإعادة التأهيل، خلق مباشر للوظائف، إعانات لإنشاء المؤسسات، دعم الدخل والحفاظ عليه عند غياب التشغيل.

5-آليات تنفيذ سياسة التشغيل في الجزائر

5-1 الوكالة الوطنية للتشغيل (أنام):

إنّ الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تسيّر بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006. تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي[3].

[1] معتصم دحو، سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر، البحث والحوكمة والاقتصاد، سنة 2016 ،ص 34
[2] أ سعدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13 ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2017 ، ص 189 .
[3] المرسوم التنفيذي رقم 06-77 ،المؤرخ في 18 فيفري 2006 ، ج ر رقم 09، 19 فبراير 2006.

1-مهام الوكالة الوطنية للتشغيل: تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بهذه الصفة بما يأتي:

- وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية، على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.
- القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.
- القيام بكل الدراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها.
- تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييسها.
- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها.
- ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.
- القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.
- تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

يحق لكل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل أيا كان مستوى تأهيله، الاستفادة من تنصيب عن طريق الوكالات التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقا للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، ويستفيد من التوجيه والاستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل وعن التنصيب.

2-البرامج التي تسيرها الوكالة الوطنية للتشغيل

2-1 جهاز المساعدة على الإدماج المهني:

يهدف هذا الجهاز، المحدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008، المعدل والمتمم والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديريات الولائية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى:

- تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين

- تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين[1].

يوجه هذا الجهاز إلى ثلاث (3) فئات من طالبي العمل المبتدئين:

- **الفئة الأولى:** الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- **الفئة الثانية:** الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا.
- **الفئة الثالثة:** الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

تستفيد الفئات السالفة الذكر من ثلاثة أنواع من العقود:

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين.
- عقد الإدماج المهني بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.
- عقد تكوين–إدماج بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

تبرم هذه العقود بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل (المديرية الولائية للتشغيل) والمستخدم أو الهيئة المكونة، وتتكون الهيئة المستخدمة من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والمؤسسات والإدارات العمومية إضافة إلى الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط من خلال ورشات الأشغال لمختلفة ذات المنفعة العمومية والحرفيين المعلمين، أما مدة العقود فهي:

–ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات والإدارات العمومية.

–سنة (1) واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.

–سنة (1) واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المعلمين.

–ستة (6) أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بطلب من المستخدم بالنسبة للورشات ذات المنفعة العمومية.

– شروط الاستفادة بالنسبة للمؤسسات

[1] المرسوم التنفيذي رقم 126-08 ، المؤرخ في 19 أفريل 2008 .

– 15 % من تعداد العمال المشغلين في ولايات الشمال والهضاب العليا

– 25 % من تعداد العمال المشغلين في ولايات الجنوب

– يمكن للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أجهزة دعم إحداث نشاطات، الاستفادة أثناء مرحلة الانطلاق في نشاطاتها من تخصيص طالبي عمل مبتدئين إثنين (2) بعقود إدماج حاملي الشهادات أو بعقود الإدماج المهني أو بعقود تكوين.

–لا يمكن للمستخدمين الذين لم يشغلوا 25% على الأقل من المستفيدين من عقود الإدماج المخصصة لهم، الاستفادة من تخصيصات جديدة من الشباب طالبي العمل المبتدئين في إطار هذا الجهاز.

يمكن المستخدمين الذين حققوا نسبة تشغيل تعادل أو تفوق 25% الاستفادة من تخصيص إضافي في حدود 30 % من مجموع تعداد عمالهم

– شروط الاستفادة بالنسبة لطالبي العمل

– أن يكون طالب شغل مبتدئ

– أن يكون ذوي جنسية جزائرية

– أن يتراوح سنه بين 18و 35 سنة

– أن يكون حائزا على الشهادات ومثبت لمستواه التعليمي والتأهيلي ومؤهلاته المهنية

– أن يكون مسجلا كطالب عمل مبتدئ لدى الوكالة الوطنية للتشغيل الموجودة في مكان إقامته

– يمكن استثناء الشباب الذين يتراوح سنهم 16 سنة، شريطة أن يوافقوا على متابعة تكوين في الفروع التي تعرف عجزا في سوق التشغيل.

– الأجور والمنح:

– 15000 دج بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي.

– 10000 دج بالنسبة للتقنيين السامين.

- 8000 بالنسبة لخريجي التكوين المهني.

- 12000 دج للشباب المدمج في إطار الورشات المختلفة المبادر بها من طرف القطاعات والبلديات.

- 4.000 دج بالنسبة للشباب المنصب لدى الحرفيين المعلمين.

- **عقد العمل المدعم:**

يعتبر عقد العمل المدعم بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة، يتقاضى الشباب طالبي الشغل المبتدئين الموظفين في هذا الإطار أجور طبقا لسلم الأجور للهيئة المستخدمة، وتساهم الدولة في أجر المنصب لمدة ثلاث (3) سنوات غير قابلة للتجديد من خلال مساهمة محددة على النحو التالي:

- 12000 دج بالنسبة للجامعيين.

- 10000 دج بالنسبة للتقنيين السامين.

- 8000 دج بالنسبة لخريجي التكوين المهني.

وفيما يخص جهاز المساعدة على الادماج المهني فلقد اتخذت السلطات العليا قرارا بإدماج كل المستفيدين في مناصبهم وحسب مؤهلاتهم العلمية.

2-جهاز منحة البطالة

أقرت الدولة الجزائرية ضمن سياستها الرامية إلى دعم التشغيل ومرافقة الشباب للحصول على عمل، منحة شهرية خاصة بالبطالين طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-70، حيث يستفيد من هذه المنحة كل شاب جزائري يبلغ من العمر ما بين 19-40 سنة ويكون مقيما بالجزائر، ومسجل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بصفته طالب عمل لأول مرة، ولم يستفيد من أي برنامج من برامج الدولة المخصصة لدعم تشغيل الشباب، وقيمة هذه المنحة 13000 دج شهريا[1] وعدلت إلى 15000 دج شهريا[2].

[1] مرسوم تنفيذي، رقم 22-70 ، المؤرخ في 10 فبراير 2022 ، ج ر رقم 11 ، سنة 2022 .
[2] المرسوم التنفيذي رقم 254 22 المؤرخ في 02 جويلية 2022 ، ج ر رقم 46 ، سنة 2022 .

ويخضع الشباب المستفيد من هذه المنحة إلى دورات تكوينية في عدة تخصصات وخاصة الصعبة منها والمطلوبة بقوة في سوق العمل، إضافة إلى استفادتهم من ورشات البحث عن العمل تنظمها وكالات التشغيل على المستوى الوطني، حيث يتلقى الشباب طرق وأساليب حديثة معتمدة من المكتب الدولي للعمل على كيفية إجراء المقابلات المهنية وتحرير السير الذاتية، إضافة إلى إنجازهم لمشاريعهم المهنية ومعرفة المحيط والجرد الذاتي لمختلف الكفاءات التي يحوزها الشباب.

ويستفيد الشاب طيلة هذه المدة من هذه المنحة إلى حين حصوله على منصب عمل، أو تأسيس مشروعه الخاص وهو ما تسعى إليه الدولة الجزائرية وذلك بتخصيص دارا للمقاولاتية في مراكز ومعاهد التكوين المهني وفي مختلف الجامعات، حيث تقوم هذه الأخيرة بتكوين الطلبة والمتربصين في تسيير المؤسسات وتنمية الفكر المقاولاتي لديهم وتحويل مختلف الأفكار إلى مشاريع منجزة، كما قامت الدولة كذلك بإنشاء مشاتل خاصة بالمؤسسات الناشئة.

وحسب تصريحات وزير العمل والتشغيل الجزائري في أبريل 2023 أن عدد المستفيدين من منحة البطالة بلغ مليون وتسع مائة ألف مستفيد.

5-2 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تسيّر بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، حيث أنها تقوم بمرافقة الشباب حاملي أفكار المشاريع وتجسيدها على أرض الواقع، ولقد حلت محل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، وتتولى الوكالة القيام بالمهام التالية:[1]

- دعم ومرافقة الشباب لخلق مشاريع جديدة.
- القيام بورشات تكوينية لحاملي المشاريع في ميدان إدارة الأعمال.
- توفير المعلومات التشريعية والجبائية والتقنية لأصحاب المشاريع.
- إقامة شراكة مع مختلف القطاعات الاقتصادية بغية تشجيع الاستثمار.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-329 ، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ،ج ر رقم 70 ، 2022 .

5-3 صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار كناك و أونساج

إن صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع موضوع تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشأ وفقا للمرسوم 04-03 المؤرخ في 03 جانفي 2003 ويتوجب على كل صاحب مشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع لضمان تمويل مشروعه[1].

-مهام الصندوق

تتمثل المهمة الأساسية لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع في تدعيم البنوك أكثر لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما يكمل الضمانات المقررة في الجهاز والمتمثلة في رهن التجهيزات ورهن العربات في الدرجة الأولى لصالح البنوك، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما يحل البنك محل التأمين متعدد الأخطار.

5-4 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، ويعمل الصندوق على تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة[2].

-شروط الالتحاق:

يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يستوفي الشروط الآتية:

- أن يبلغ من العمر ما بين 30 و50 سنة.
- أن يكون من جنسية جزائرية.
- ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-03 ، المؤرخ في 03 جانفي 2003 .
[2] المرسوم التشريعي رقم 94 11 ، المؤرخ في 26 ماي 1994 .

- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني كفاءة معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ألا يكون قد استفاد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

5-5 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR:

هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004، و أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

و يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[2]

6-التدابير التحفيزية لسياسة التشغيل في الجزائر

حسب المادة 26 من المرسوم التشريعي رقم 94-04 المؤرخ في 26 ماي 1994 على أن المساعدات العمومية الموجهة للمستخدمين تأخذ الأشكال التالية[3]:

- تخفيض أو إعفاء جبائي أو شبه جبائي في إطار قوانين المالية.
- إعانة في باب التمويل الجزئي لدورات التكوين والتحويل وإنشاء نشاطات لصالح أجراء المؤسسة.
- منح ضمانات للحصول على قروض لتمويل استثمارات لتطوير الإنتاج.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-273 ، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، ج ر رقم 74 ،13 نوفمبر 2002 .
[2] https://www.fgar.dz/portal/ar
[3] المرسوم التنفيذي رقم 94-04 ، المؤرخ في 26 ماي 1994 ، ج ر رقم 33 ، 27 ماي 1994 .

كما وضعت الدولة الجزائرية مختلف التحفيزات وهذا لتشجيع المستخدمين على خلق مناصب عمل والمساهمة في الحد من نسبة البطالة ومن بين هذه التحفيزات ما يلي:

وحسب القانون رقم 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، يتم تخفيض حصة صاحب العمل في الإشراك في الضمان الاجتماعي لمدة ثلاث سنوات[1]:

- 40% إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل سبق له العمل.
- 80% إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل مبتدئ.
- 95%لكل توظيف يتم في ولايات الهضاب العليا والجنوب.

كما يستفيد المستخدم من إعانة شهرية حسب القانون السالف الذكر عن كل توظيف بعقد عمل غير محدد المدة، مع إمكانية استفادته من الإعفاء من الاشتراكات الإجمالية حين قيامه بعمليات التكوين وتجديد المعارف لصالح عماله، ويتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاشتراكات الإجمالية للضمان الاجتماعي لمدة يمكن أن تصل إلى ثلاثة (3) أشهر.

7-علاقة الاستثمار الأجنبي بمعدلات البطالة في الجزائر

شكل 32 : تطور الاستثمار الأجنبي والبطالة في الجزائر

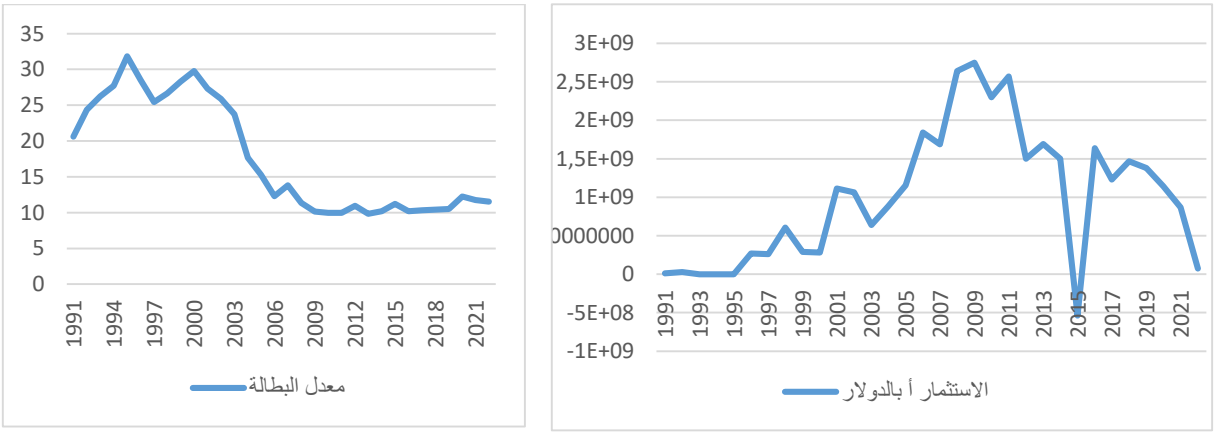

المصدر : البنك الدولي

[1]قانون رقم 06-21 ، المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، ج ر رقم 88 ، 11 ديسمبر 2006 .

إن تحليل منحنيي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ونسب البطالة يظهر لنا جليا أنهما متعاكسين تقريبا، فانخفاض منحنى الاستثمار الأجنبي يقابله ارتفاع في منحنى معدلات البطالة والعكس صحيح، فمن سنة 1991 إلى غاية سنة 2007 كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر منخفضة حيث لم تبلغ سقف ملياري دولار أمريكي لعدة أسباب منها الأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد سنوات التسعينات من القرن الماضي، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية نتيجة إعادة الجدولة والهيكلة والشروط التي فرضت على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وما تبعها من إغلاق لمؤسسات عمومية وتسريح جماعي للعمال، وبداية من سنة 2000 بدأت الأوضاع السياسية والاقتصادية تتحسن مما مهد الجو الملائم للمستثمرين الأجانب للدخول السوق الجزائرية لكن بصفة محتشمة بسبب القوانين والتشريعات غير المناسبة.

وفي هذه الفترة (1990–2007) التي كان الاستثمار الأجنبي منخفضا، كانت نسب البطالة مرتفعة حيث لم تدنو أقل من معدل 12.27 % وبلغت نسبة 31.85 % في سنة 1995 ويعدو ذلك نتيجة للأوضاع المذكورة أعلاه، و ابتداء من سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بسبب استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وتحسن المؤشرات الكلية في البلاد، وارتفاع في احتياطي الصرف من العملات الأجنبية، ومن جانب آخر بدأت معدلات البطالة في انخفاض مستمر نتيجة لازدياد ونمو المشاريع الاستثمارية إضافة إلى الأجهزة التي استحدثتها الدولة لمحاربة البطالة، حيث بلغت سنة 2011 أقل من 09 % وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك السنة حوالي 2.5 مليار دولار، ومن ما ذكرناه يمكننا القول أن معدلات البطالة تتأثر بالاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: التكوين في الجزائر

في الجزائر واتباعا لسياسة جهود تكوين الشباب ومرافقتهم للظفر بمناصب عمل قارة، تقوم الدولة بجهود حثيثة سواء في التكوين الجامعي أو التكوين المهني، حيث يتبع الشاب عدة مستويات تكوينية ويتلقى عدة كفاءات لمدة معينة للحصول على شهادة تؤهله للولوج إلى عالم الشغل، وتسعى الدولة من خلال هذه التكوينات إلى جعل هذه التخصصات ملائمة مع احتياجات سوق العمل وخاصة في المهن النادرة، وينقسم التكوين في الجزائر إلى جامعي والذي يهتم بتكوين الإطارات العليا، والتكوين المهني الذي يستهدف الفئات العاملة أو ما يسمى بفئات التحكم.

1-التكوين الجامعي: يوجد في الجزائر العديد من الجامعات والمعاهد والمراكز الجامعية موزعة على جميع أنحاء البلاد، حيث بلغ عدد الجامعات سنة 2022 إلى 111 مؤسسة جامعية من أهمها جامعة الجزائر ووهران، قسنطينة والمسيلة، حيث تقوم بتكوين الطلبة في عدة تخصصات طبية وعلمية واجتماعية وعدة تخصصات أخرى.

وتسعى الجزائر جاهدة إلى بلوغ الجودة في التعليم وهذا من خلال الإصلاحات المتسارعة في هذا القطاع وكان آخرها العمل بنظام التكوين LMD حيث أن الطالب وفي مسيرته الجامعية يتكون في الليسانس لمدة ثلاث سنوات، ثم الماستر لمدة سنتين لتأتي الدكتوراه لأكثر من أربعة سنوات، وإضافة على ذلك قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي برقمنة هذا القطاع الحساس ليتسنى لها الالمام بكل مجرياته وع حصولها على قاعدة بيانات مهمة تمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة.

وحسب تصريح لوزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري فقد بلغ عدد المتخرجين من الجامعات الجزائرية في مختلف التخصصات حوالي خمسة ملايين حاملين لمختلف الشهادات وهذا منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2021، حيث بلغت الميزانية المخصصة لهذا القطاع نسبة 6.97 % من مجمل الاعتمادات المخصصة لجميع قطاعات الدولة وهذا في نفس السنة.

الشكل رقم 33: اعتمادات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر(مليار دينار)

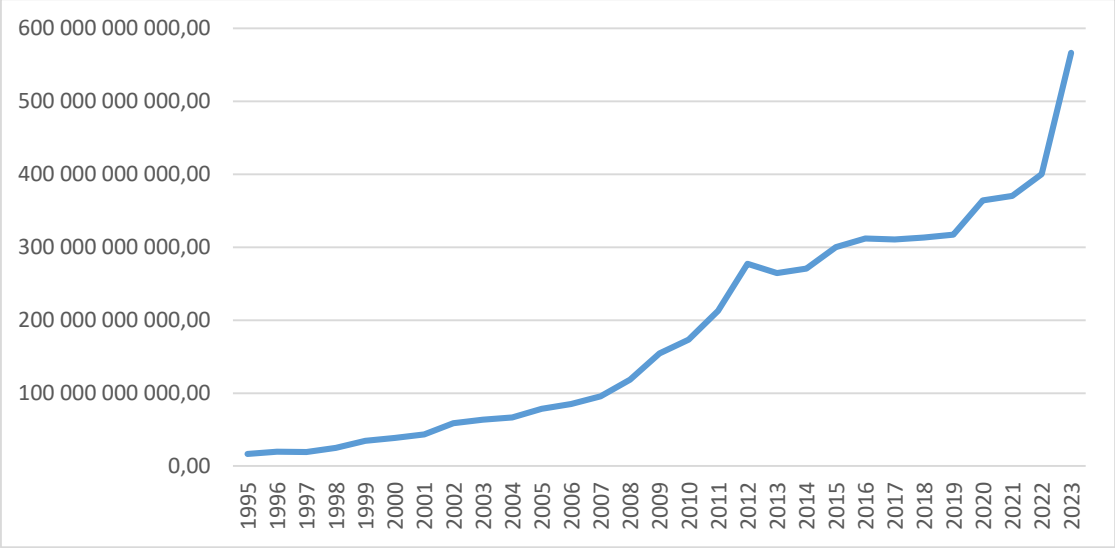

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية

إن منحنى اعتمادات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تزايد مستمر وخاصة بعد سنة 2015 حيث تعدت سقف 300 مليار دينار منذ الاستقلال لتصل سنة 2023 إلى أكثر من 560 مليار دينار، وهذا يدل على اهتمام الدولة المتزايد بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وخاصة مع ارتفاع سعر المحروقات، إضافة إلى الارتفاع الهائل في عدد الطلبة الجامعيين وفي مختلف التخصصات على المستوى الوطني وما تبعها من ارتفاع في الاحتياجات اللوجستيكية ووسائل البحث التكنولوجي، كما قامت الدولة كذلك بسياسة تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي وجعله أكثر ملاءمة مع النسيج الاقتصادي الوطني مع ربط التكوين الجامعي مع التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

كما سعت الدولة في إطار تحسين تصنيف الجامعات الجزائرية على المستوى العالمي إلى تعميم تدريس اللغة الإنجليزية، حيث قامت الوزارة الوصية بتكوين الأساتذة والباحثين والطلبة في هذه اللغة، كما سعت إلى استقطاب الطلبة الأجانب للدراسة في الجزائر خاصة الأفارقة والعرب.

2-التكوين المهني: لتحسين قابلية التوظيف لدى الشباب الجزائري تقوم الحكومة ومنذ الاستقلال على تخصيص ميزانية معتبرة لقطاع التعليم والتكوين المهنيين، حيث قامت بإنشاء مراكز ومعاهد للتكوين المهني عبر أن أنحاء الوطن وخصصت تجهيزات متطورة لذلك مع توفير الوسائل المادية والمالية والبيداغوجية لذلك إضافة إلى توفير الأساتذة لهذا الغرض.

وتعرف منظمة العمل الدولية التكوين المهني على أنه طريقة أو وسيلة ليرفع العامل من كفاءاته وقدراته ومهارته في مجالات معينة، مما يمكنه من الانتقال في والتدرج في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ولقد أعطت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بالتكوين المهني حيث خصصت له وزارة مستقلة، فبعد الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والمالية التي اعتمدتها الجزائر سنة 1989 كان لقطاع التكوين المهني نصيبا منها، حيث اتخذت عدة إجراءات في المخطط التوجيهي الخاص بالتكوين[1] يتضمن عدة توصيات منها إنشاء مجالس استشارية للتكوين المهني، توسيع الشعب والتخصصات وأنماط التكوين الحضوري والإقامي والتمهين، إقامة اتفاقيات تكوين مع المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة إضافة إلى الإدارات العمومية.

[1] بوثلجة عياث، التكوين المهني والتشغيل بالجزائر، دار العرب، وهران، الجزائر، ص 85 .

وللتأثير الإيجابي على سياسة التشغيل المتبعة استهدف هذا القطاع عدة شرائح في المجتمع بغية تأهيلها ويرفع من قابليتها للتوظيف والحد من نسبة البطالة، ومن بين هذه الشرائح:

-المرأة الماكثة في البيت: وضعت وزارة التكوين المهني ميكانزمات وآليات تنظيمية نص عليها المنشور الوزاري المؤرخ سنة 2004، والمتعلق بالتكوين المهني لفائدة المرأة الماكثة بالبيت، والذي يمكن هذه الأخيرة بالالتحاق بمراكز التكوين المهني والاستفادة من تكوين في تخصصات نسائية لتتحصل على شهادة تمكنها من إقامة مشروعها المنزلي بمرافقة ودعم وكالات وضعت لهذا الغرض.

-الشباب بدون مستوى: أما بالنسبة لهذه الفئة من الشباب الذين لا يمتكون مستوى تعليمي يمكنهم من مزاولة تكوين في أحد التخصصات، خصصت لهم الوزارة آلية التصديق على مؤهلاتهم وكفاءاتهم المكتسبة من خلال امتحان تجريبي يمكنهم من الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في أحد التخصصات

-فئة المحبوسين: خصصت وزارة التكوين المهني بالتنسيق مع وزارة العدل حصص تكوينية للنزلاء في مختلف التخصصات التكوينية مع مرافقتهم بعد استفادتهم من الافراج من الاستفادة من قروض قصد إنشاء مؤسسات مصغرة.

-سكان الريف: ففي هذه المناطق من البلاد تنتشر بعض النشاطات التقليدية مثل رعي الأغنام والزراعة وتربية النحل والدواجن، إضافة إلى صناعات تقليدية خاصة بكل منطقة مثل خياطة الزرابي والألبسة التقليدية، ولتوطين هؤلاء السكان في مناطقهم أنشأت الدولة في هذا الإطار مراكز تكوين مهني وقربتها من تلك المناطق قصد تكوين الساكنة في هذه التخصصات الريفية مما يمكنهم من إنشاء مشاريع خاصة بهم.

-فئة ذوي الاحتياجات الخاصة: ولإدماج هذه الفئة في عالم الشغل قامت مراكز التكوين المهني في فتح تخصصات تناسب هذه الفئة.

الشكل رقم 34: اعتمادات وزارة التكوين المهني في الجزائر (مليار دينار)

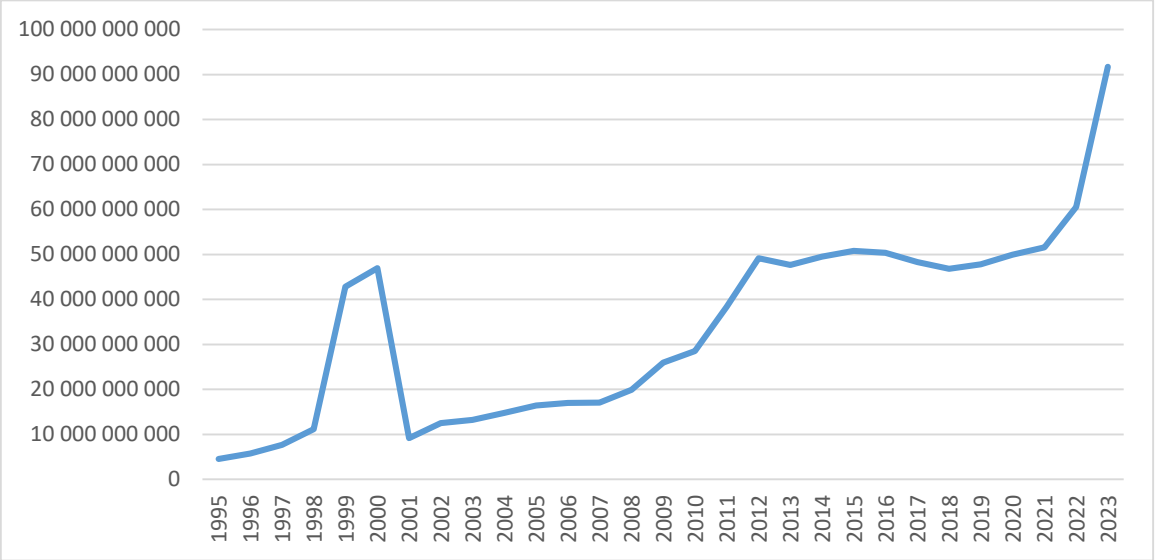

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية

من خلال الرسم البياني أعلاه يتضح لنا جليا أن اهتمام الدولة بقطاع التكوين المهني في تزايد مستمر خاصة منذ سنة 1999، ويعود ذلك لكون الجزائر في تلك الفترة كانت عبارة عن ورشة لمختلف المشاريع الاقتصادية نظرا للوضعية المالية التي كانت تتمتع بها وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، فقامت الدولة بإنجاز عدة مراكز ومعاهد للتكوين المهني وفتح عدة تخصصات تتلاءم مع سوق الشغل، واستقطبت بذلك عدد هائل من المتربصين والباحثين على تكوين، حيث قامت الوزارة في هذه الفترة بتوظيف عدد كبير من الأساتذة والاداريين المشرفين على عمليات التكوين، إضافة إلى إبرام عدة اتفاقيات خارجية مع الشركاء الأوربيين في مجال التكوين المهني ورسكلة الأساتذة المساهمة في إعداد مدونات التخصصات، واتفاقيات داخلية مع مختلف المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والإدارات العمومية حيث تتمحور هذه الاتفاقيات حول جرد حاجيات هذه المؤسسات من اليد العاملة إضافة إلى المساهمة في عملية تكوين المتربصين والاستفادة من التجهيزات الموجودة بها.

المطلب الثالث: المزايا الممنوحة للمستخدمين في إطار محاربة البطالة

خصصت الدولة الجزائرية عدة امتيازات للمستخدمين الذين يقومون بتوظيف عدد من العمال أو المحافظة عليهم والمساهمة في السياسة الوطنية للتشغيل والمتمثلة في:

1-**التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل:** يستفيد المستخدم من تخفيض في حصة صاحب العمل بالنسبة للضمان الاجتماعي عن كل طالب عمل يتم تشغيله لمدة تساوي 12 شهرا على الأقل، بحيث يستفيد المستخدم من هذا التخفيض مادامت علاقة العمل قائمة وفي حدود 03 سنوات كحد أقصى[1].

2-مستوى الامتيازات :

* يستفيد المستخدم الذي يشغل طالبي العمل من تخفيض نسبته 20 % من قسط اشتراكه في الضمان الاجتماعي عن كل طالب عمل تم تشغيله لمدة تساوي اثنى عشر (12) شهرا على الأقل.

* يستفيد المستخدم الذي يقوم بتشغيل عمال مبتدئين من تخفيض نسبته 28 % من قسط اشتراكه في الضمان الاجتماعي عن كل عامل تم تشغيله لمدة اثني عشر (12) شهرا على الأقل.

*يمنح التشغيل في مناطق الهضاب العليا و الجنوب, تخفيضا بنسبة 36 % من قسط الاشتراك في الضمان الاجتماعي على عاتق المستخدم عن كل طالب عمل تم تشغيله لمدة تساوي اثني عشر (12) شهرا على الأقل.

* يستفيد المستخدم من إعانة شهرية عن التشغيل يقدر مبلغها بـ 1.000 دج عن كل طالب عمل تم تشغيله على أساس عقد عمل مبرم لمدة غير محدودة.

3-شروط الاستفادة:

-بالنسبة للعمال الذين تم توظيفهم يجب ان يكونوا مسجلين بانتظام لدى وكالات التشغيل، حيث يمنح تخفيض أهم للمستخدم الذي يشغل طالبي عمل مبتدئين، أما التنصيبات يجب ألا تعقب تقليصا غير قانوني في عدد العمال وفي حالة ما إذا كان ذلك لا يعطى الحق للمستخدم من الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها.

-في حالة انتهاء علاقة العمل قبل المدة الدنيا (12 شهر) يتم استرداد الامتيازات المحصل عليها الا إذا كان انتهاء علاقة العمل بسبب قوة قاهرة او بسبب يعود الى العامل نفسه.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-386 ، المؤرخ في 05 ديسمبر2007 ، ج ر رقم 77 ،09 ديسمبر 2007 .

-في حالة انتهاء علاقة العمل بسبب يعود الى العامل نفسه ويتم استخلافه بعامل اخر، يحتفظ المستخدم بالامتيازات الممنوحة الى غاية انقضاء المدة (12 شهر).

4-إجراءات منح الامتيازات

قصد الاستفادة من الامتيازات، يجب على المستخدمين الذين يشغلون طالبي العمل تقديم طلب مرفوق بملف للوكالة الولائية للصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي، المختصة إقليميا، في أجل أقصاه عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ الانتساب، ويعد طلب منح الامتيازات في استمارة يسلمها الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي.

5-التحفيزات الضريبية: حسب الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 2001/08/20 فإن المؤسسات التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار[1] تستفيد من تحفيزات ضريبية تتمثل في:

- الإعفاء التام من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات التي تدخل مباشرة المشروع الاستثماري.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية

- الإعفاء من حقوق التسجيل.

- الإعفاء من رسوم الإشهار العقاري.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- كما يمكن أن ترتفع مدة الاعفاء الى عشر سنوات بالنسبة للاستثمارات القادرة على انشاء100منصب. الاستغلال.

كما يتم منح امتيازات جبائية للمؤسسات التي تم إنشاؤها في إطار القرض المصغر من[2]:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.

[1] أمر رقم 03-01 ، المؤرخ في 20 أوت 2001 ، ج ر رقم 47 ، 22 أوت 2001 .
[2] www.angem.dz

– إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.

– تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.

– إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.

– يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

– تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

*السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪

*السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪

* السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

– تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

المبحث الرابع: تجارب بعض البلدان العربية والدول الرائدة في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة

إن العديد من الدول العربية تعاني من مشكلة البطالة كغيرها من دول العالم، وخاصة الفقيرة منها والأكثر نسمة مثل جمهورية مصر العربية، لذلك نجد أن العديد من هذه الدول قامت بإجراءات وتجارب لخلق مناصب الشغل والحد من ارتفاع البطالة، وللإلمام بهذه التجارب قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية، ففي المطلب الأول تطرقنا إلى البطالة وأسبابها في بعض الدول العربية، أما المطلب الثاني سلطنا فيه الضوء على واقع البطالة في الدول العربية، أما المطلب الثالث فعرضنا فيه تجارب بعض البلدان العربية والدول الرائدة في محاربة البطالة وترقية التشغيل.

المطلب الأول: البطالة وأسبابها في بعض البلدان العربية

تتفاوت نسب البطالة في الدول العربية من دولة إلى أخرى وهذا حسب عدد السكان ونسبة النمو الاقتصادي، فمثلا نجدها منخفضة في دول الخليج نظرا للكثافة السكانية القليلة فيها ونسبة النمو الاقتصادي المرتفع فيها ودرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها، ومرتفعة في دول أخرى مثل مصر وسوريا ولبنان نظرا للنمو السكاني المرتفع فيها وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه الدول.

1-أسباب البطالة في بعض الدول العربية:

إن أسباب البطالة في الوطن العربي عديدة ومختلفة على حسب الدولة، ولكن يمكننا تعديدها كالآتي:

1-1 أسباب سياسية: إن من بين أهم أسباب البطالة في الدول العربية عدم الاستقرار السياسي، حيث أن بعض هذه الدول مازالت تعيش في صراعات سياسية بين مختلف الأحزاب والطوائف على غرار ما يحدث في دولة لبنان والسودان وليبيا، فحالة عدم الاستقرار تؤدي إلى ارتفاع الانفاق العسكري من خلال الزيادة في صفقات السلاح على حساب القطاعات الأخرى، كقطاع الصناعة والسياحة والتربية والبحث العلمي، وهذا ما يؤثر تأثيرا مباشرا على الاستثمارات التي تكاد تنعدم في ظل هذه الظروف وهو ما يعود بالسلب على التشغيل ويرفع من نسبة البطالة.

وإن الصراعات والاختلافات السياسية بين بعض الدول العربية فيما بينها تحول دون وجود تنمية اقتصادية وتكامل ما بين هذه الدول، الأمر الذي يؤثر على حركة الأفراد والسلع بسلاسة بينها ويؤثر بالسلب على الانتعاش الاقتصادي وبالتالي تساهم هذه القطيعة في ارتفاع نسبة البطالة.

1-2 أسباب اقتصادية: وتعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب وأكثرها تأثيرا على نسبة البطالة

- القيود المفروضة على الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث أن البيئة الاستثمارية في بعض الدول العربية غير ملائمة لقطاع الأعمال والاستثمار وهذا بسبب البيروقراطية الإدارية والمالية الموجودة فيها.

- اعتماد معظم الدول العربية على قطاع المحروقات والمواد الأولية في اقتصادها، وعم تبنيها للتنويع الاقتصادي مما يجعلها عرضة لازمات اقتصادية بسبب تذبذب أسعار هذه المواد في السواق العالمية.

– اعتماد بعض الدول العربية على القطاع الحكومي في معظم القطاعات الاقتصادية، في حين تعطى فرص محدودة للقطاع الخاص في الاستثمار وخاصة في القطاعات الاستراتيجية، وهذا عكس الدول المتقدمة التي يكون فيها القطاع الخاص مهيمن على الاقتصاد وباستطاعته خلق مناصب عمل بكثرة.

– القيود الجمركية والتجارية المفروضة من بعض الدول العربية على السلع والخدمات.

– انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عند العديد من الدول العربية، وفشلها في توفير مناصب العمل.

– تعرض العديد من الدول العربية لإعادة جدولة وهيكلة ديونها وهذا ما جعلها عرضة لمجموعة من القيود والشروط التي فرضت عليها من قبل دائنيها، ومن بين غلق المؤسسات وبالتالي ارتفاع نسب البطالة.

– خروج رؤوس الأموال العربية بطرق غير شرعية إلى الخارج.

– فشل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية.

– ثقل المديونية الخارجية عند بعض الدول العربية حالت دون انطلاقة اقتصادية فعالة.

– انفتاح بعض الدول العربية على جلب العمالة الأجنبية مما يتسبب في خلق بطالة في صفوف المواطنين، وهذا ما يحدث في دول الخليج العربي وجلبها لعمال من جنوب شرق آسيا، والجزائر لجلبها العمال من الصين وتركيا والهند.

– التضخم يؤثر تأثيرا بليغا على القدرة الشرائية للمواطنين وهذا ما حدث في بعض الدول العربية مثل لبنان الأمر الذي يتسبب في غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية وبالتالي يرفع من نسبة البطالة.

– انهيار في قيمة صرف العملة مقابل العملات الأجنبية وهذا ما حدث في بعض الدول العربية مثل العراق والسودان ولبنان، مما يؤثر بالسلب على جلب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما يجعل نسبة البطالة مرتفعة.

– الفساد الاقتصادي والمالي والذي تفشى في العديد من الدول العربية والذي تسبب في خسائر كبيرة للاقتصاد وفقدان الثقة لدى المستثمرين.

1-3 أسباب اجتماعية: هناك العديد من الأسباب الاجتماعية في الوطن العربي أثرت تأثيرا مباشرا على ارتفاع نسبة البطالة وساهمت في تفاقمها، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

– العادات والتقاليد المحافظة التي تتميز بها بعض الدول العربية والتي تمنع الاناث من الدراسة والخروج إلى العمل، وهذا ما يرفع من نسبة بطالة الاناث داخل هذه الدول[1] .

– النمو الديموغرافي السريع في بعض الدول العربية مثل مصر ودول شمال افريقيا والذي لا يسايره نفس النمو في التنمية الاقتصادية، يؤثر تأثيرا مباشرا على ارتفاع نسبة البطالة.

– ارتفاع نسبة الأمية والجهل عند شعوب بعض الدول العربية، وانعدام فرص التعليم ساهم بشكل مباشر في إحالة العديد منهم على البطالة بسبب افتقارهم للكفاءة المهنية والتدريب المناسب الذي يؤهلهم للعمل.

– كثرة الانجاب عند بعض الدول العربية مثل الأردن ورفض سياسة تحديد النسل والتباعد في الولادات[2] – عدم قبول المجتمع لعمل المرأة في بعض المجالات التي تعتبر حكرا على الرجل على حسب معتقدات اجتماعية لبعض الدول العربية خاصة المحافظة منها.

– عدم موائمة المناهج والبرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل مثل إتقان اللغات الأجنبية، التحكم في تكنولوجيات المعلومات والاتصال[3] 104

– إحجام الشباب في الدول العربية عن العمل في بعض القطاعات مثل البناء، الفلاحة، الحرف مما يجعل أصاب المؤسسات للاستعانة بعمال أجانب لتغطية العجز.

2– آثار البطالة في الدول العربية:

إن للبطالة تأثيرا بليغا على العديد من الدول العربية وفي عدة مجالات، فمن بين نتائجها عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا ما حدث في العشرية الماضية بداية من 2010 تحت مسمى الربيع العربي في كل من تونس، مصر، اليمن، سوريا، العراق، السودان وما زالت نتائجه إلى حد الساعة.

[1] وورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيية، ط1 ، بنغازي، سنة 1997 ،ص 105 .
[2] أ د مجد الدين خمش، الأسباب الاجتماعية للبطالة وسبل معالجتها، المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان، سنة 2009 ، ص 2 .
[3] أ د مجد الدين خمش، مرجع سبق ذكره، ص 2 .

ففي بعض الدول العربية مثل لبنان والعراق واليمن وبسبب ارتفاع نسبة البطالة بين أوساط الشباب أدى هذه الحالة إلى بروز عصابات احياء والمافيا والتي تقوم بعمليات إجرامية والمتاجرة في المخدرات، مما جعل هذه الدول تنفق نفقات كبيرة في ميدان الأمن للقضاء على هذه العصابات الاجرامية.

وأفادت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقرير لها في شهر ديسمبر 2022 أن مستويات الفقر مرتفعة في المنطقة العربية في هذه السنة ليصل عدد الفقراء إلى 130 مليون شخص، وهو ما يمثل ثلث سكان المنطقة دون احتساب دول مجلس التعاون وليبيا، مع تقديرات المنظمة بارتفاع النسبة لتقارب 36 % في سنة 2024 [1].

وفي تقرير آخر أفادت اللجنة أن 32.8 مليون شخص عربي هاجروا خارج بلدانهم أو أجبروا على النزوح سنة 2020 وهذا بسبب عوامل كثيرة من بينها البطالة المتفشية في الدول العربية.

ولقد ساهمت البطالة بشكل كبير في حالة التفكك الأسري وزيادة نسبة العنوسة في عائلات الوطن العربي[2] ، ففي تقرير مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث لسنة 2022 احتلت لبنان المرتبة الأولى في الوطن العربي في العنوسة بنسبة قدرها 85 %، وتليها تونس بنسبة 81 %، وتأتي العراق في المرتبة الثالثة بنسبة 70 %.

المطلب الثاني: واقع البطالة في الوطن العربي

إن تحليل واقع البطالة في الوطن العربي يستلزم علينا دراستها من عدة جوانب، منها دراسة النسب الاجمالية للبطالة، إضافة إلى دراسة نسب بطالة الشباب في الدول العربية ومقارنتها مع غيرها في دول العالم، مع تحليل نسب مساهمة الإناث في القوى العاملة في الوطن العربي.

[1] تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 30 كانون الأول 2022 https://news.un.org/or/story/2022

[2] أحمد السعودي أحمد طاهر، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1 ، القاهرة، سنة 2008 ، ص36 .

1- نسب البطالة في الدول العربية

فدراسة نسب البطالة في الوطن العربي يفرض علينا تقسيم هذه الدول إلى قسمين، فالقسم الأول الذي يشمل الدول العربية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط والتي تحتوي على نسبة كثافة سكانية مرتفعة، وقسم ثاني يضم دول عربية ذات الدخل المرتفع ونسبة كثافة سكانية منخفضة ونقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن خلال الرسم التوضيحي ببيانات البنك الدولي لنسب البطالة عبر عدة سنوات لبعض الدول العربية يتبين لنا الفرق الشاسع في النسب بين القسمين من الدول العربية.

الشكل رقم 35: نسب البطالة في بعض الدول العربية

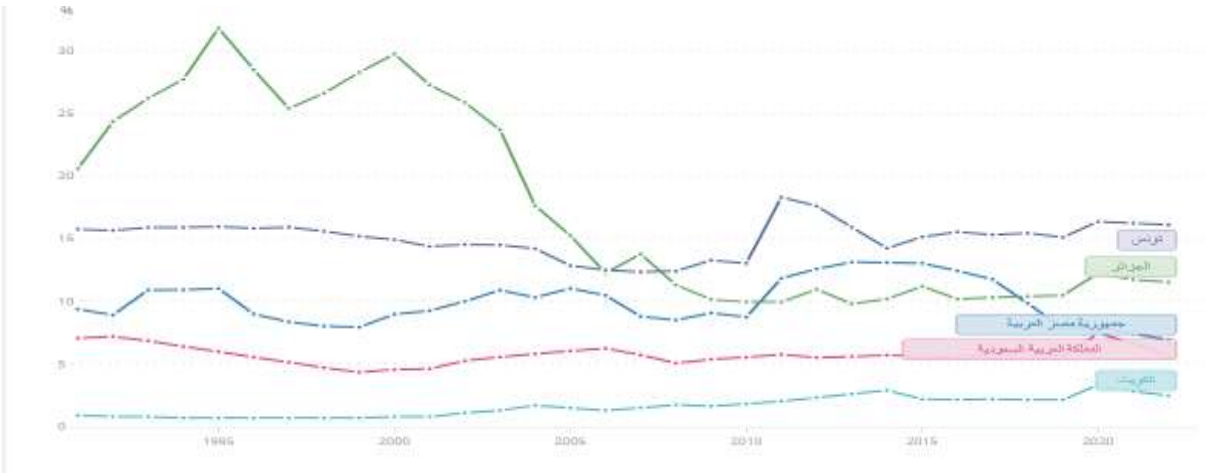

المصدر: البنك الدولي

من خلال الرسم البياني والذي يعطينا نسب البطالة لكل من تونس، الجزائر، مصر، السعودية والكويت يتضح لنا أن نسبة البطالة في الجزائر كانت مرتفعة جدا مقارنة بالدول العربية الأخرى، لكن مع بداية سنة 1999 بدأت هذه النسبة بالانخفاض بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، والمشاريع الكبرى التي أقيمت بها مثل إنجاز الطريق شرق غرب، وبناء السكنات بكل الصيغ، ودعم الشباب في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، ودعم المرأة الماكثة في البيت والريفية بقروض تساعدها على إنشاء مشاريع مصغرة، لتصل نسبة البطالة إلى أقل من 10 % منذ الاستقلال في سنة 2011 .

أما في تونس فكانت نسب البطالة فكانت تتراوح ما بين 12-15 % قبل سنة 2011 وذلك بسبب امتصاص قطاعي السياحة والخدمات الكثير من البطالين، ولكن بعد سنة 2011 وما حدث من أزمة سياسية في

البلاد نتيجة ما يسمى بالربيع العربي، وعزوف السياح عن الذهاب إلى تونس بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة، ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب لتصل سنة 2012 لأعلى مستوياتها أكثر من 18 % ، أما جمهورية مصر العربية فنسب البطالة فيها تتراوح 8-11 % قبل الثورة المصرية ، ويعود انخفاض هذه النسب إلى المشاريع الكبرى المقامة في مصرو السياحة الأثرية المزدهرة في البلاد واستيعابها لكثير من العمال، لكن بعد سنة 2010 وما حملته من أزمة سياسية ومشاكل أمنية أدت إلى ارتفاع نسب البطالة لتقارب 14 % لتستقر هذه النسبة إلى غاية سنة 2018 لتعود للانخفاض بسبب عودة الاستقرار السياسي والأمني في البلاد وعودة السياح والمستثمرين الأجانب لتصل هذه النسبة سنة 2022 إلى حوالي 07 % .

أما دول المجلس الخليجي ممثلة بالكويت التي نسبة البطالة فيها منخفضة جدا والتي تتراوح ما بين 0-2 % على مدى السنوات ويعود ذلك لقلة عدد السكان فيها (4.25 مليون نسمة) والوضعية المالية المريحة التي تشهدها البلاد أما المملكة العربية السعودية والتي تشهد ارتفاع عدد السكان فيها مقارنة بدول المجلس الأخرى(35.95 مليون نسمة) فإن نسب البطالة فيها تتراوح ما بين 5-7 % ولكن في الغالب تكون هذه البطالة اختيارية بسبب عزوف الشباب السعودي عن ممارسة بعض النشاطات والمهن، حيث تضطر المملكة إلى جلب عمالة أجنبية للعمل في هذه المهن.

الشكل رقم 36: نسبة البطالة المتوقعة في الدول العربية لسنة 2023

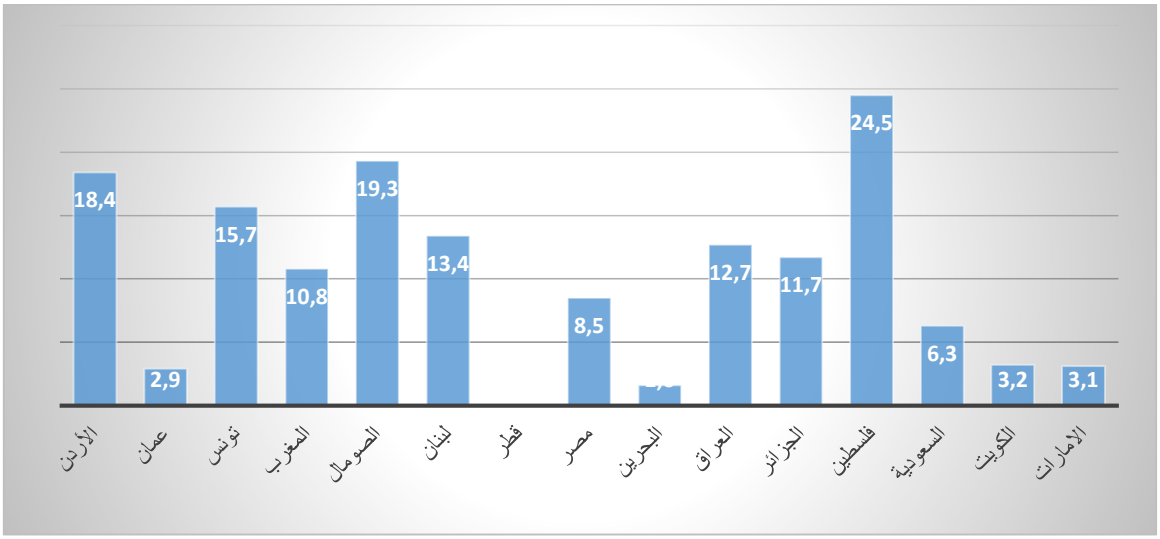

المصدر تقرير منظمة العمل الدولية

من خلال الرسم البياني لنسب البطالة في الدول العربية يتبين لنا ان دولة فلسطين تحوز على أعلى نسبة بطالة في الوطن العربي وذلك لأسباب واقعية تتمثل في الاحتلال الصهيوني للبلاد والقيود المفروضة على الاقتصاد والتجارة الخارجية، إضافة إلى غلق المعابر من فترة إلى أخرى وعدم منح تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين، وتأتي الصومال في المرتبة الثانية بنسبة 19.3 % وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد ، وتأتي دولة قطر بأدنى نسبة بطالة في الوطن العربي وفي العالم بأسره بمعدل 0.1 % نظرا لقلة عدد السكان فيها والذي يصل إلى 206 مليون نسمة ، إضافة إلى نشاط الاستثمارات والأعمال فيها، حيث أنها كانت ورشة كبيرة بسبب كاس العالم التي أقيمت فيها والمشاريع الرياضية والسياحية التي شيدت لإنجاح هذه التظاهرة فاضطرت الدولة إلى جلب عمالة أجنبية من عدة جنسيات لتجسيد هذه المشاريع.

أما الجزائر فحافظت على نفس المستوى من نسبة البطالة، لكن بانخفاض طفيف عن سنوات 2022-2021 وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها جهود الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 والذي يبسط الإجراءات الإدارية في منح تراخيص الاستغلال للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى سهولة الحصول على العقار الصناعي والتمويل البنكي للمشاريع مع إعطاء مختلف الامتيازات للمستثمرين الأجانب، ولقد خصصت الجزائر في مارس من سنة 2022 منحة شهرية للبطالين والذين تقل أعمارهم عن 40 سنة كإجراء تضامني مع هذه الفئة على أن يتم توقيفها بشكل آلي في حالة الحصول على منصب عمل.

2- البطالة لدى الشباب العربي: تعتبر البطالة الهجس الأكبر الذي يقلق سلطات وحكومات الدول العربية، وتعتبر البطالة في أوساط الشباب وخاصة المتعلمين منهم والذين يحوزون على شهادات عليا من أخطر أنواع البطالة فهي كفيلة بتقويض السلم الاجتماعي والاقتصادي[1]، وهذا ما حدث فعلا في بعض الدول العربية كتونس ومصر والسودان، وحسب إحصائيات البنك الدولي فإن البطالة لدى الشباب في المنطقة العربية يعتبر الأعلى عالميا وهذا ما نلاحظه من الشكل التالي.

[1] بطالة الشباب، المعهد العربي للتخطيط، العدد 87، الكويت، سنة 2009 ، ص 2 .

الشكل رقم 37: نسبة بطالة الشباب في الوطن العربي وفي العالم

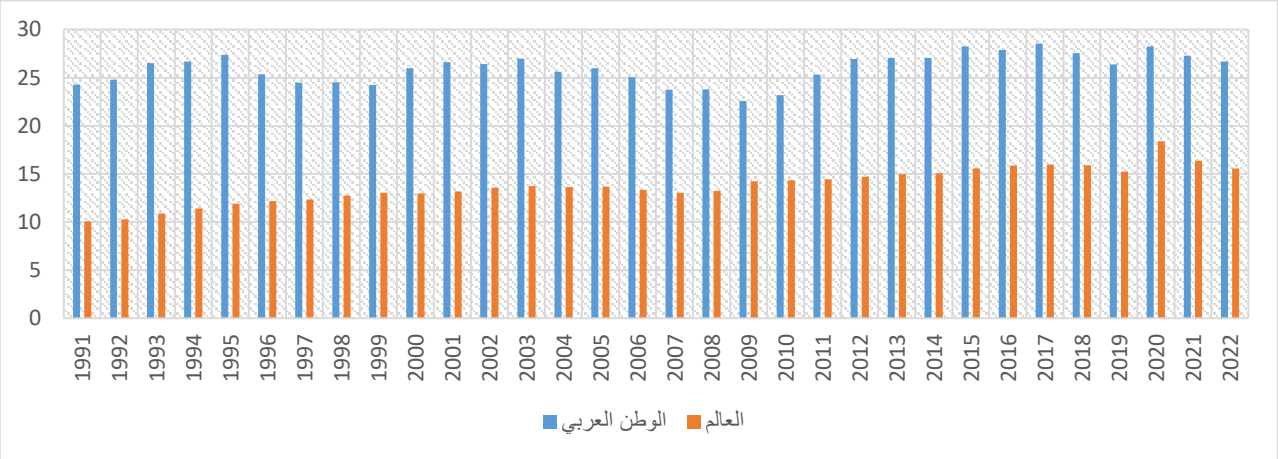

المصدر: البنك الدولي

حسب الرسم البياني من معطيات البنك الدولي والتي تخص نسبة الشباب العاطلين عن العمل في الوطن العربي وفي العالم، حيث نلاحظ أن النسب في الوطن العربي مرتفعة دائما مقارنتها مع العالم، فإذا أخذنا السنوات الأخيرة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2022 نلاحظ أن هذه النسبة لم تنخفض أبدا تحت سقف 25 %، أما النسب في العالم في نفس الفترة لم تتعدى 18 %، وفي تقارير مختلفة للبنك الدولي فيما يخص نسب بطالة الشباب نجد أن منطقة آسيا تحصى فيها أدنى نسب بطالة الشباب في العالم وتليها مناطق أخرى من العالم مثل أمريكا وكندا وأوروبا، أما منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بما فيها المنطقة العربية بها أكبر نسبة.

فالبطالة لدى الشباب خاصة المتعلمين منهم موجودة في كل الدول بما فيها الدول الغنية، لكن في الدول العربية موجودة بنسب اعلى وهذا راجع إلى كون هذه الدول لا تقوم بتكييف البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل إضافة إلى نقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي توفر مناصب عمل للشباب، مع ذكر كذلك نقص البرامج التنموية التي تستهدف الشباب.

وتتركز بطالة الشباب في الوطن العربي في مجموعة من الفئات تتمثل في فئات طالبي العمل لأول إضافة إلى فئة الإناث والحاصلين على الشهادات سواء الجامعية أو من مراكز ومعاهد التكوين المهني، وتتفاوت نسب البطالة لدى فئة الشباب من دولة على أخرى فهي مرتفعة في الدول الفقيرة كاليمن ولبنان والسودان

ومنخفضة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لقلة عدد السكان من جهة ووجود المشاريع الاستثمارية والبرامج التنموية بنسبة كبيرة.

الشكل رقم 38: نسبة بطالة الشباب في الجزائر والوطن العربي

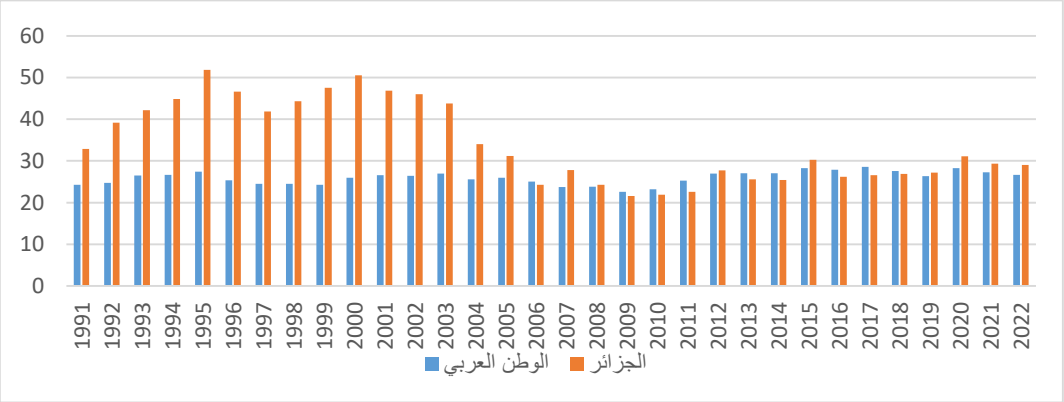

المصدر: البنك الدولي

وإذا قمنا بمقارنة نسبة بطالة الشباب في الجزائر مقارنة بالوطن العربي نجدها أنها تمر بمرحلتين أساسيتين، الأولى مرحلة ما قبل سنة 2008 حيث كانت النسبة في الجزائر مرتفعة مقارنة بنسبة الوطن العربي، كون الجزائر في تلك المرحلة كانت حديثة خروج من أزمة سياسية وأمنية واقتصادية فاقمت من مشكلة البطالة وجعلت سكان القرى يهجرون أراضيهم ومراعيهم ويتركون عمل الفلاحة متوجهين على المدن بحثا عن الأمن وهذا ما تسبب في أزمة بطالة خانقة خاصة في وسط الشباب، أما المرحلة الثانية والتي جاءت بعد سنة 2008 والتي شهدت انخفاض في نسبة بطالة الشباب الجزائري مقارنة بالشباب العربي وهذا نتيجة استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية ودخول الجزائر في بحبوحة مالية جعلتها تطلق عدة مشاريع اقتصادية كبرى على غرار بناء ألاف السكنات والمؤسسات الاقتصادية والتجهيزات العمومية ساهمت في بنسبة كبيرة في انخفاض نسب بطالة الشباب، إضافة إلى سياسات الدعم التي خصصتها الدولة لفائدة هذه الفئة من منح قروض بغية إنشاء مشاريعهم المقاولاتية ومرافقتهم تقنيا وماليا.

3- مساهمة الإناث في القوة العاملة

إن مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة تبقى ضئيلة جدا مقارنة مع المناطق الأخرى من العالم وذلك بسبب العادات والتقاليد التي تميز المنطقة العربية، إضافة إلى ندرة فرص التعليم والتكوين المحدودة للإناث

داخل الوطن العربي، لكن في العشرية الأخيرة بدأت مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة بالارتفاع وهذا ما لاحظناه من خلال زيادة نسبة المشاركة النسوية في سوق العمل وفي الحياة السياسية وهذا ما تجلى من خلال مشاركة تمثيل المرأة في المجالس المحلية والبرلمانية وحتى في السلطة التنفيذية والقضائية، إضافة إلى التدريب والتكوين المهني والجامعي والذي مكن المرأة العربية من اقتحام وظائف كانت حكرا على الرجال، وفي الشكل أدناه يتبين لنا مدى مساهمة المرأة العربية في الحياة السياسية، حيث ارتفع في السنوات الأخيرة ليصل إلى ذروته سنة 2020 بنسبة تقارب 20 % كنسبة تمثيلية في البرلمانات الوطنية العربية.

الشكل رقم 39: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات العربية

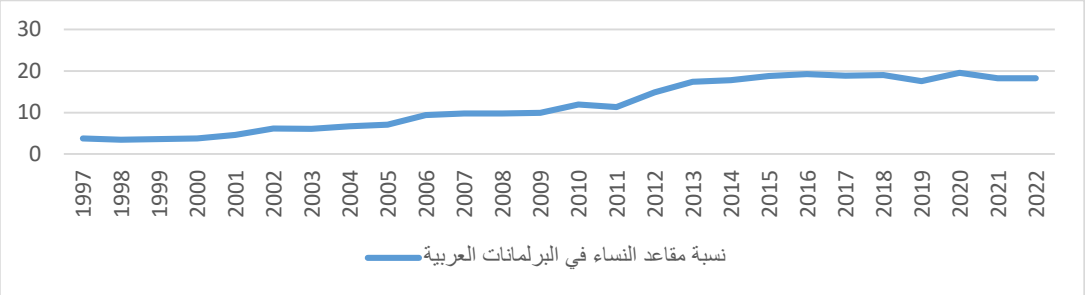

المصدر: البنك الدولي

ومن خلال الرسم التوضيحي لبيانات البنك الدولي الخاصة بنسبة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة يتضح لنا ان هذه النسبة بدأت تتعدى حاجز 20 % في السنوات الأخيرة ، لكن تبقى هذه النسبة ضئيلة إذا ما قرناها بالدول الأخرى، حيث كشف تقرير المرأة العالمي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الصادر عام 2020 أن 47 % من نساء العالم لديهن وظيفة، مقارنة بـ74 %من الرجال، وأن نسبة النساء العاملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم الدول العربية، لا تتعدى 30 %، ما يعني وجود أسباب خاصة تحد من انخراطهن في سوق العمل.

وحسب البيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن نسبة النساء العربيات في المناصب الإدارية قليلة جدا، إذ أن 11 % فقط منهن يشغلن مناصب إدارية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 27.1 %، حيث يبقى العائق الأكبر أمام المرأة العربية لولوجها إلى عالم الشغل هو التعليم والعادات والتقاليد التي تسود معظم الدول العربية والتي تحول بينها وبين العمل.

الشكل رقم 40: نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة بالمنطقة العربية

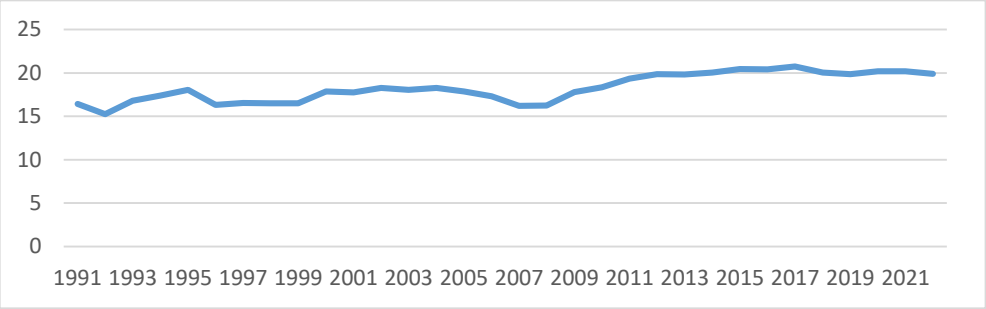

المصدر: البنك الدولي

أما الجزائر فهي ليست بمنأى عن نظيراتها من الدول العربية، فمشاركة المرأة في سوق العمل تبقى ضئيلة رغم التطورات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنها زادت فرص العمل المتاحة للمرأة في مختلف القطاعات، على الرغم من ذلك فإن هناك بعض الصعوبات التي تواجه المرأة الجزائرية في سوق العمل من بينها التمييز الجنسي في بعض القطاعات، حيث يعتبر الرجال الأكثر ملاءمة للأدوار القيادية والوظائف ذات الأجور العالية، كما تعاني المرأة في بعض الأحيان من صعوبات في الوصول إلى التعليم والتدريب المهني، مما يؤثر على فرصها في الحصول على وظائف جيدة.

مع ذلك، هناك توجه نحو تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل في الجزائر، فتم اعتماد قوانين وسياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيع مشاركتها في الأعمال الحرة وريادة الأعمال وتوفير فرص عمل في القطاعات ذات الأجور العالية.

وبالموازاة مع ذلك، تعمل العديد من المنظمات النسوية والمجتمع المدني على دعم حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل، حيث تُنظم الحملات التوعوية وتبين دور المرأة في الاقتصاد وتعزيز قدراتها ومهاراتها المهنية.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية، والدول الرائدة في محاربة البطالة وترقية التشغيل

في هذا المطلب سنتطرق إلى جهود وتجارب بعض الدول العربية، والدول الرائدة في محاربة البطالة وترقية التشغيل من خلال الأجهزة والبرامج المبتكرة في هذا المجال، وهذا بعد ذكرنا سابقا لتجربة الجزائر الرائدة

في تحقيق نسب عالية في التشغيل وخلق عدة مؤسسات ناشئة ومصغرة من خلال المرافقة المستمرة للشباب طالبي العمل والقيام بتمويل مشاريعهم الاستثمارية.

1-التجربة التونسية:

تعتبر البطالة في تونس السبب الرئيسي الذي أدى إلى انتفاضة الشعب ضد الفقر والحرمان والفساد مما أدى به إلى القيام بثورة ضد السلطة القائمة سنة 2011[1] ، ولذلك توجب على السلطات الجديدة أن تتبع خطط واستراتيجيات للحد من أزمة البطالة والعمل على التوزيع العادل للثروة بين أبناء الشعب الواحد والحيلولة دون تكرار الأزمة، وللخروج من الأزمة التونسية تطلبت على الحكومة وضع استراتيجية وطنية للتشغيل تتمثل في خلق المشاريع الإنتاجية سيما التي تستقطب عدد كبير من العمال ، وترقية المؤسسات والمشروعات الصغرى إضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق التكوين والتدريب وتتمثل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017 أهم سياسة وضعتها تونس هدفها تقليص البطالة وخلق مناصب حقيقية للشغل، و يتطلب نجاح هذه الاستراتيجية تظافر كل الجهود من مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية والوزارات المختلفة مثل وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة التعليم والجامعات، حيث أن الهدف من هذه الإجراءات هو السيطرة على سوق الشغل بمختلف آلياته المتعددة[2] ، ومن بين الإجراءات التي نصت عليها هذه الاستراتيجية ما يلي:

- حوكمة السياسة الجبائية ومنح امتيازات لصالح المؤسسات التي تخلق مناصب للعمل.

- سياسة نقدية وبنكية موجهة نحو التشغيل، حيث تمنح قروض تمويلية للمؤسسات والقطاعات الأكثر تشغيلا للعمال.

- وضع الاستثمارات في المناطق المحرومة، وذات الكثافة التشغيلية.

- رفع كل العراقيل البيروقراطية التي تحول دون خلق مناصب للعمل.

- إرساء منظومة بحث وتطوير ناجعة تضمن حيوية نظام الإنتاج وتنافسية الاقتصاد المشغل.

[1] HANS-HEINRICH BASS, ROBERT KAPPEL ET KARL WOHLMUTH, Approches relatives à une stratégie nationale pour l'emploi en Tunisie, Impression Publié par Friedrich-Ebert-Stifung, 2016 P1

[2] الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017 ، وزارة التكوين المهني والتشغيل في تونس، سنة 2013 ، ص 11 .

- تطوير الحوار الاجتماعي.
- دعم القطاعات الاستراتيجية التقليدية ذات المحتوى التشغيلي الكبير.
- إطلاق الطاقات التشغيلية للقطاعات الجديدة الواعدة.
- التوسع في تنافسية الصادرات.
- منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها لخلق فرص للعمل.
- تطوير التجديد والابتكار داخل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.
- دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص خصوصا في الجهات الداخلية.
- مساعد الجهة على التأثير في السياسات التشغيلية للدولة.
- إحداث أقاليم تنموية كبيرة.
- تشجيع المرأة لولوج عالم الشغل.
- ربط التعليم والتكوين باحتياجات سوق العمل.
- تسهيل الانتقال من التعليم إلى العمل.
- استغلال فرص التشغيل بالخارج.
- استحداث نظام معلوماتي ناجع لتسيير سوق الشغل.

لكن هذه الاستراتيجية لم تبلغ أهدافها بسبب غياب التنسيق بين الفاعلين الأساسيين في التشغيل والتكوين المهني ومختلف القطاعات الأخرى، حيث أن هذه الاستراتيجية لم تساهم في خفض نسبة البطالة، إضافة

إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل حوالي 95 % من مجموع المؤسسات في تونس لم تتمكن من مواكبة النمو والمساهمة في عملية التشغيل[1] .

شكل رقم 41: تطور نسب البطالة في تونس

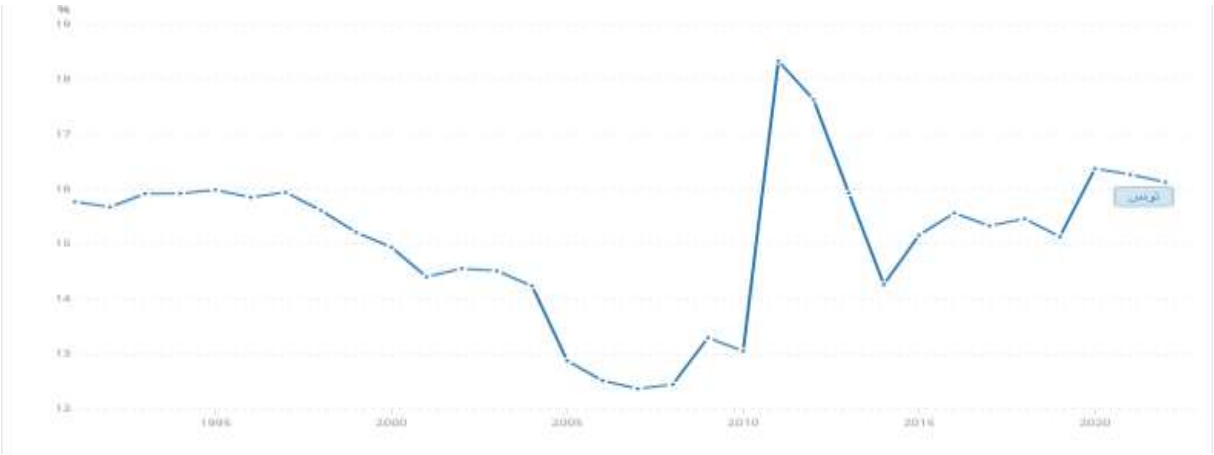

المصدر : البنك الدولي

من خلال تحليل نسب البطالة في تونس من عام 1991 إلى عام 2021، يمكن تحديد بعض الأنماط والتغيرات في سوق العمل التونسي:

استقرار مع انخفاض طفيف :(1991–2000) خلال هذه الفترة، بقيت نسبة البطالة في تونس مرتفعة وتراوحت بين مستويات عالية. يمكن ملاحظة انخفاض طفيف في نسبة البطالة من 15.65% في عام 1991 إلى 14.94% في عام 2000.

تراجع تدريجي :(2001–2010) منذ بداية الألفية الجديدة وحتى عام 2010، شهدت تونس تراجعًا تدريجيًا في نسبة البطالة، حيث تراوحت هذه النسبة بين 14.40% في عام 2001 و 13.05% في عام 2010، مما يشير إلى بعض التحسن في سوق العمل خلال تلك الفترة.

زيادة ملحوظة :(2011–2012) في عام 2011 و2012، ارتفعت نسبة البطالة بشكل ملحوظ من 13.05% في عام 2010 إلى 18.33% في عام 2011 و17.63% في عام 2012. هذا الارتفاع

[1] HANS-HEINRICH BASS, ROBERT KAPPEL ET KARL WOHLMUTH, p10

الكبير في نسبة البطالة قد يعزى جزئيًا إلى التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها تونس خلال هذه الفترة، بما في ذلك الثورة التونسية في عام 2011.

تحسن واستقرار :(2019-2013) من عام 2013 وحتى عام 2019، شهدت تونس تحسنًا نسبيًا واستقرارًا في نسبة البطالة، حيث تراوحت هذه النسبة خلال هذه الفترة بين 15.06% في عام 2014 و 15.13% في عام 2019.

زيادة خلال الفترة الأخيرة :(2021-2020) في ظل تأثير جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي، ارتفعت نسبة البطالة في تونس إلى 16.59% في عام 2020 و16.82% في عام 2021.

2-التجربة المصرية: نتيجة لارتفاع نسب البطالة في وسط المجتمع المصري بسبب سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة المصرية في سنة 1992، وما تبعها من إصلاح للنظام المالي والنقدي وتحرير الأسعار وخوصصة القطاع العام وغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية، حيث تبنت مصر سياسة انكماشية هدفها التقليل من عجز الميزانية العامة، سهرت الدولة على تفعيل الدور الاجتماعي لها بالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية، ومن بين أهم السياسات المصرية لواجهة البطالة ما يلي:

2-1 الصندوق الاجتماعي للتنمية: تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1991 بغية تخفيف الانعكاسات الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي[1] ، ويعتبر كشبكة اجتماعية واقتصادية تساهم في التخفيف من الفقر الذي تفشى في أوساط العائلات المصرية، ومحاربة البطالة والعمل على تحسين مستويات المعيشة من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ومن بين أهم وظائف الصندوق دعم المشروعات الصغيرة ومرافقتها ماليا وإداريا من خلال تكافل جهود كل الأطراف، وللصندوق وظائف أخرى تتمثل في :

-خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة من خلال برنامج الأشغال العامة في المناطق ذات الدخل المنخفض.

-تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة وربطها بالمشروعات الكبيرة.

- العمل على توفير مناصب عمل للشباب والمرأة.

[1] د محمود فاروق محمد غراب، إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، سنة 2019، ص 217 .

– تشجيع نشر المقاولاتية وفكر العمل الحر.

– برنامج إعادة التدريب الذي يستهدف خريجي الجامعات والمراكز.

وتستهدف هذه البرامج الشباب الخريجين سواء الجامعيين أو غيرهم، وأصحاب الخبرة الذين يمكنهم تسيير وإدارة مشاريع صغيرة، والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، وأصحاب المشروعات الصغيرة والحرفيين والراغبين في تطوير مشاريعهم.

2-2 البرنامج القومي لتشغيل الشباب: نتيجة للبطالة المتفشية في وسط الشباب المصري وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقرت الدولة المصرية برنامجا قوميا لتشغيل الشباب، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق فرص عمل لائقة للشباب من خلال مشاركة كل المؤسسات المحلية، ومنتديات الشباب، ومؤسسات المجتمع المدني وهذا عن طريق رفع قابلية هؤلاء الشباب للتوظيف بواسطة عملية التدريب.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة المصرية برفع شعار "الاستثمار من أجل التشغيل" وإنشاء مجلس التدريب الصناعي[1] الذي يشرف على مجموعة من المشاريع التالية:

–المشروع القومي لمستوى المهارات.

–مشروع تنمية المهارات.

–مركز تدريب التجارة الخارجية.

–برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني.

–مركز تحديث الصناعة وتنمية الموارد البشرية.

من خلال هذه السياسات المتبعة من طرف السلطات المصرية في التصدي لمشكلة البطالة وترقية التشغيل عن طرق السياسات المتبعة والمخصصة لذلك إلا انها لم تكن كافية بسبب تناثر الجهود وعدم انضمامها تحت رؤية واستراتيجيو شاملة.

[1] د محمود فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 219 .

2-3 مبادرة مبارك كول : وتعتبر هذه المبادرة من أهم سياسات التوظيف التي اعتمدت في المنطقة، وهي عبارة عن برنامج خاص بالشباب يتضمن تدريبهم تدريبا تقنيا وتوظيفهم، وأطلق هذا البرنامج سنة 1991 بالتعاون المالي والإداري والتقني بين المؤسسات العامة والخاصة وكل المنظمات[1].

شكل 42 : تطور نسب البطالة في مصر

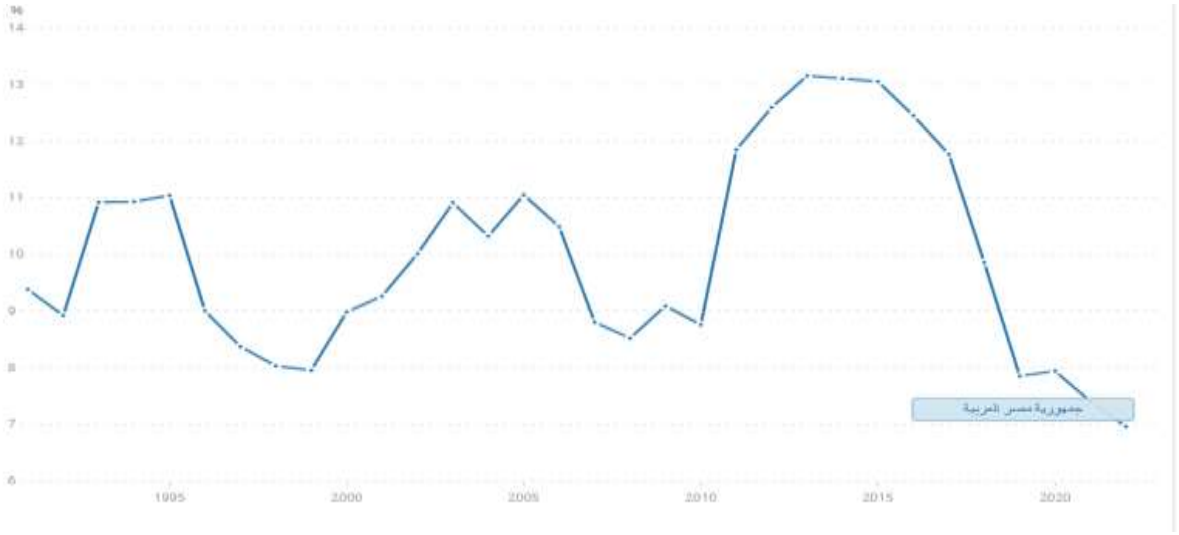

المصدر: البنك الدولي

من خلال تحليل نسب البطالة في مصر من عام 1991 إلى عام 2021، يمكن تحديد بعض الأنماط والتغيرات في سوق العمل المصري:

تذبذب في معدلات البطالة :(1991-2000) خلال هذه الفترة، كان هناك تذبذب في معدلات البطالة بين مستويات مرتفعة، حيث تراوحت نسبة البطالة بين 7.95% في عام 1999 و11.04% في عام 1995. يُظهر ذلك انعدام الاستقرار في سوق العمل خلال هذه الفترة.

تحسن وتراجع :(2001-2010) منذ بداية الألفية الجديدة وحتى عام 2010، شهدت مصر فترات تحسن وتراجع في معدلات البطالة. تراوحت معدلات البطالة بين 7.84% في عام 2019 و11.85% في عام 2011. يمكن أن يُعزى تراجع معدلات البطالة في بعض الأعوام إلى التحسن الاقتصادي النسبي وزيادة الفرص الوظيفية في تلك الفترة.

[1] صندوق النقد العربي، الفصل العاشر، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، ص9 .

زيادة في معدلات البطالة بشكل ملحوظ :(2012–2015) خلال هذه الفترة، ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ من 12.60% في عام 2012 إلى 13.05% في عام 2015. يُعزى هذا الارتفاع جزئيًا إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها مصر خلال هذه الفترة، خاصة بعد الثورة المصرية وما رافقها من أزمة أمنية وسياسية.

تراجع تدريجي بعد 2015 :(2016–2021) منذ عام 2016 وحتى عام 2021، شهدت معدلات البطالة تراجعًا تدريجيًا من متوسط حوالي 12.41% في عام 2016 إلى حوالي 9.33% في عام 2021. يُظهر ذلك تحسنًا نسبيًا في سوق العمل خلال هذه الفترة.

3–تجربة المملكة العربية السعودية: تقدر المصادر الرسمية نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى حوالي 8 % في نهاية سنة 2022 وذلك بسبب السياسات والبرامج التشغيلية التي اقرتها المملكة لصالح مواطنيها، مستهدفة نسبة بطالة 7 % في رؤيتها لسنة 2030، ومن بين المبادرات التي أطلقتها المملكة في هذا السياق[1]:

3–1 سعودة الوظائف: بعد زيادة العمالة الوافدة في القطاعين العام والخاص في المملكة السعودية نظرا لانخفاض أجورهم، سعت الدولة لسن قوانين في إطار هذه المبادرة لتوظيف العمال السعوديين في القطاعين العام والخاص وذلك عن طريق تنمية مهاراتهم.

3–2 مبادرة العمل عن بعد: نظرا لتمركز الوظائف في السعودية بشكل كبير في ثلاثة مناطق منها مكة المكرمة، المنطقة الشرقية، منطقة الرياض جاءت مبادرة وزارة العمل السعودية لتمكن الموظفين في المناطق البعيدة للعمل عن بعد في المنزل، أو في مجمع مكاتب بعيدة وتسهل كذلك للمرأة السعودية في الولوج إلى الشغل بكب سلاسة.

3–3 بوابة طاقات: تهدف هذه المنصة الافتراضية لسوق العمل إلى المقاربة بين عروض العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص وطلبات العمل، وتمكن كذلك من تبادل خدمات التدريب والزيادة من الكفاءة والفاعلية للقوى العاملة.

[1] أ معيوف عشوي العنزي، دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 ، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 18 ، جامعة الفيوم، مصر، ص 502 .

3-4 برنامج دروب: ويخص هذا التطبيق طالبي العمل المؤهلين والاطارات أصحاب الخبرة المهنية والكفاءة العالية، ويشمل التطبيق كذلك يرامج تدريبية خاصة بالأيتام والنساء حيث تمكنهم من تطوير مواهبهم عن طريق دورات تدريبة قصيرة.

3-5 برنامج التنظيم الوطني للتدريب المشترك : أطلق هذا البرنامج من طرف وزارة التدريب المهني السعودية بالتعاون مع القطاع الخاص والمختلط، حيث يعتبر الهدف من هذا البرنامج هو العمل على تدريب الشباب مهنيا في الشركات العامة والخاصة وهذا لاكتساب مهارات وكفاءات تؤهلهم إلى اقتحام سوق الشغل[1].

شكل رقم 43 : تطور نسب البطالة في المملكة العربية السعودية

المصدر : البنك الدولي

من خلال الرسم البياني أعلاه لمعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية من عام 1991 إلى عام 2021، يمكن تحديد بعض الأنماط والتغيرات في سوق العمل السعودي:

تذبذب في معدلات البطالة :(1991-2000) خلال هذه الفترة، شهدت معدلات البطالة تذبذبًا بين مستويات مرتفعة، حيث كانت معدلات البطالة تتراوح بين 4.35% في عام 1999 و7.20% في عام 1992. يشير ذلك إلى عدم استقرار سوق العمل خلال تلك الفترة.

[1] ILO2003, «saudi arabia :managing labor markets trasition, report of the ilo mission on employement polieiers, genera, july 2003 .

تراجع تدريجي :(2010-2001) منذ بداية الألفية الجديدة وحتى عام 2010، شهدت معدلات البطالة تراجعًا تدريجيًا من متوسط حوالي 5.44% في عام 2001 إلى حوالي 5.55% في عام 2010. هذا التراجع قد يشير إلى بعض التحسن في سوق العمل خلال هذه الفترة.

ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ :(2021-2011) ارتفعت معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2021. حيث زاد معدل البطالة من 5.77% في عام 2011 إلى 7.36% في عام 2021. يمكن أن يكون هذا الارتفاع جزئيًا نتيجة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على سوق العمل، ومن ضمنها تأثيرات جائحة COVID-19 التي أثرت على العديد من الاقتصادات حول العالم.

زيادة كبيرة في 2020 نتيجة الجائحة :تظهر البيانات زيادة ملحوظة في معدلات البطالة في عام 2020، حيث ارتفعت إلى 7.45%، ثم تراجعت قليلاً إلى 7.36% في عام 2021. هذا الزيادة الكبيرة في معدلات البطالة في عام 2020 تعكس تأثير جائحة COVID-19 على السوق العمل في المملكة.

إجمالًا، يُظهر تحليل معدلات البطالة في السعودية تقلبات وتغيرات مع مرور الأعوام، وكانت هناك تحديات معينة تؤثر على سوق العمل، بما في ذلك التحديات الاقتصادية والتأثيرات الناجمة عن جائحة-COVID 19.تلك البيانات تعكس تطور سوق العمل في المملكة وتأثير العوامل المختلفة على معدلات البطالة على مر السنوات، وتعتبر معدلات البطالة في المملكة منخفضة مقارنة بمعظم الدول العربية.

4-تجربة سلطنة عمان: بلغت نسبة البطالة في سلطنة عمان حوالي 3.1 % في نهاية سنة 2022 وتعتبر ثاني أقل دولة عربية في نسبة البطالة بعد قطر، وهذا بسبب السياسات المنتهجة من طرف السلطنة للقضاء على البطالة ومن بين هذه السياسات:

4-1 التوظيف في القطاع الحكومي: ويكون هذا عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية، وتطوير أسس التقاعد، وزيادة البعثات التعليمية إلى الخارج إضافة إلى التكوين والتدريب وتخطيط القوى العاملة في القطاع الحكومي.

4-2 التوظيف في القطاع الخاص: تم إنشاء قاعدة بيانات تضم كل المؤسسات الخاصة في البلاد ومراجعة الحد الأدنى للأجور ونظام التأمينات، وتطوير أجهزة التوظيف، وتحفيز المؤسسات الخاصة على خلق مناصب للعمل.

4-3 برنامج سند: ويهدف هذا البرنامج الذي أنشا سنة 2001 لدعم المبادرات الفردية أو التوظيف الذاتي والمساهمة في تشغيل القوى العاملة الوطنية، كما اهتم هذا البرنامج في تشجيع المبادرات والمهارات الفردية والمشروعات الحرة، حيث تم تأسيس حاضنات تقدم كل المرافقة لصالح المؤسسات الصغيرة.

4-4 التعليم العالي، والتقني، والمهني: خططت السلطنة منذ سنة 1976 لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وتطوير وتحديث المختبرات العلمية، كما تم الاهتمام بالتعليم التقني وزيادة العديد من التخصصات في التكوين المهني[1].

ويمكننا القول إن السياسة التي اتبعت في سلطنة عمان كانت ناجعة إلى حد كبير بسبب مساهمتها في التقليل من نسبة البطالة حيث انتقلت من نسبة 13 % سنة 2008 إلى 3.1 % سنة 2022.

شكل رقم 44 : تطور نسب البطالة في سلطنة عمان

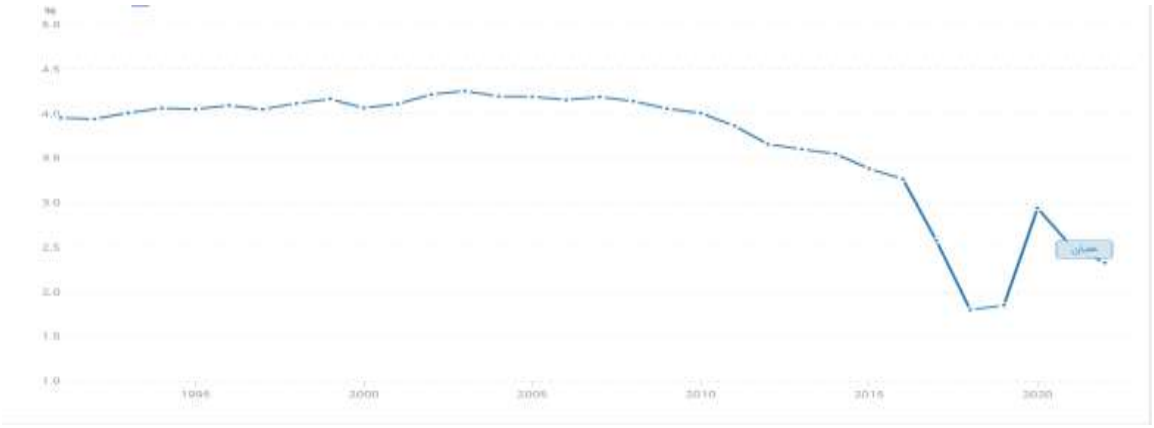

المصدر : البنك الدولي

بناءً على البيانات التي قدمتها بخصوص معدلات البطالة في سلطنة عمان من عام 1991 إلى عام 2021، يمكننا ملاحظة بعض الأنماط والتغيرات في معدلات البطالة على مر السنوات:

[1] فعاليات ورشة عمل البطالة في جول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نحو استراتيجية للحد من آثارها، الدوحة، سنة 2008 ، ص125 .

الاستقرار النسبي في بداية الفترة :(2001-1991) خلال هذه الفترة، بقيت معدلات البطالة في نطاق ضيق ما بين 4.01% و 4.23%، مما يشير إلى استقرار نسبي في سوق العمل خلال هذه الفترة.

التقلبات البسيطة :(2010-2002) في هذه الفترة، بدأت معدلات البطالة تتقلب قليلاً حول النقطة المتوسطة، مع تغيرات طفيفة في النسبة.

انخفاض تدريجي :(2019-2011) منذ عام 2011 وحتى عام 2019، شهدت معدلات البطالة انخفاضًا تدريجيًا، حيث انخفضت من 3.87% في عام 2011 إلى 1.85% في عام 2019. و يشير إلى تحسن في سوق العمل خلال تلك الفترة.

زيادة خلال الفترة :(2021-2020) في ظل تأثير جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي شهدت معظم البلدان زيادة في معدلات البطالة، وهذا ما حدث في سلطنة عمان أيضًا فارتفع معدل البطالة من 1.85% في عام 2019 إلى 2.94% في عام 2020، ثم إلى 3.12% في عام 2021.

إجمالًا، يمكن القول أن سوق العمل في سلطنة عمان قد شهد استقرارًا نسبيًا على مر العقود مع بعض التغيرات الطفيفة والتقلبات، ولكنه شهد تحسنًا في معدلات البطالة خلال فترة معينة، تلاه ارتفاع طفيف نتيجة لتأثيرات الجائحة، وإن نسب البطالة في السلطنة منخفضة مقارنة بنسب البطالة عربيا وعالميا.

وزيادة على التجارب العربية المذكورة في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، يمكننا كذلك ذكر تجارب أخرى عربية لكنها لم تكن فعالة إلى درجة كبيرة مثل التجربة اللبنانية، حيث أن لبنان تعاني من نسب كبيرة من البطالة وخاصة في وسط شبابها، فلقد طورت بالشراكة مع اليونيسف برنامج "جيل من قادة الابتكار" والذي يمكن الشباب الذين يحتاجون إلى رعاية من تطوير مهاراتهم وكفاءتهم الرقمية، وزيادة تدريبهم وتحسين سبل معيشتهم، ويساعدهم هذا البرنامج إلى الوصول إلى الاقتصاد الرقمي سواء كموظفين أو قادة ابتكار يسيرون مؤسسات خاصة، إضافة إلى ذلك فلقد أطلقت لبنان عدة مبادرات خاصة بالشباب وهذا لتطوير التدريب المهني عن طريق عدة مدارس و معاهد مثل "مدرسة الحريري للتعليم التقني" و"مدرسة رينية معوض" و"شبكة القيادات العربية الشابة" والتي تقدم برامج تدريبية في العديد من الدول العربية بالشراكة مع منتديات أوروبية.

أما المملكة الأردنية والتي تصل فيها نسبة البطالة إلى حوالي 21 % حيث أن الشباب هم الفئة الأكثر عرضة للبطالة، وذلك بسبب عزوف الشباب عن العمل في بعض المهن والحرف اليدوية وخاصة بالقطاع الخاص ويفضلون العمل في الوظائف الإدارية بالقطاع العمومي، وذلك بسبب التغطية الاجتماعية فمعظم الشباب يعملون في وظائف 47 % [1] منها غير مغطاة اجتماعيا، لذلك قامت الحكومة بجهود حثيثة لتوفير الغطاء الاجتماعي لكل العمال سواء في القطاع العام أو الخاص، وزيادة على ذلك وبالتنسيق مع المكتب الدولي للعمل قامت المملكة ببرامج تدريبية للشباب طالبي العمل مثل برنامج التلمذة المهنية والذي يكون في مكان العمل، حيث يتم تجهيز هؤلاء الشباب من ورفع قابليتهم للتوظيف في سوق العمل.

وفي البحرين ورغم نسبة البطالة الضئيلة إلا أنها فعلت سنة 1998 برنامج توطين العمالة بهدف توفير 6000 فرصة عمل للعمال البحرنيين، وفي هذا الصدد تقوم الشركات بتوظيف 05 % سنويا من العمالة الوطنية حتى تصل إلى 50 % من إجمالي العمال في الشركة الواحدة[2] .

أما الكويت فخطة توطين العمالة المحلية فيها يهدف إلى تحقيق نسبة عمالة وطنية نسبتها 25 % من إجمالي القوى العاملة، إضافة إلى زيادة مبلغ رسوم تراخيص العمل للعمال الوافدين إضافة إلى منع تعيينهم في بعض الأنشطة الحساسة، وفي قانون العمل لسنة 2000 فرض على الشركات ضريبة قدرها 2.5 % من أجل تمويل سياسة تحسين مهارات العمال الكويتيين[3] .

وإذا ما قمنا بوضع مقارنة بين التجربة الجزائرية وتجارب بعض الدول العربية في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، نجد أن التجربة الجزائرية كانت متنوعة ما بين منح القروض والتسهيلات لمرافقة الشباب لتجسيد مشاريعهم المقاولاتية من خلال أجهزة دعم مخصصة لذلك، وإنشاء حاضنات أعمال ودور للمرافقة المقاولاتية في كل من الجامعات ومراكز ومعاهد التكوين المهني، ودعم الابتكار وتسجيل براءات الاختراع خاصة في الجامعات، وبين خلق أجهزة مساعدة مهنية لمرافقة طالبي العمل المبتدئين للظفر بمناصب عمل قارة وهذا ما تحقق فعلا من خلال قرار السيد رئيس الجمهورية بإدماج كل موظفي عقود الادماج المهنية قبل 31 ديسمبر 2023 في مناصب عمل دائمة، إضافة إلى هذه الإجراءات فلقد قامت الدولة الجزائرية ولرفع الغبن

[1] ttps://www.unicef.org/jordan/media,p 13

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قضايا السياسة العامة في منطقة الاسكوا، مواجهة بطالة الشباب في منطقة الاسكوا، سنة 2006 ، ص 21 .

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

والحرمان على فئة البطالين خاصة الشباب منهم بمنح منحة البطالة قدرها 15000 دج شهريا لكل بطال طالب عمل لأول مرة إلى غاية حصوله على وظيفة، حيث يعتبر هذا الإجراء سابقة في الدول العربية.

أما تجارب بعض الدول العربية فكانت متفاوتة النجاعة من دولة إلى أخرى ويكون هذا دائما على حسب الإمكانيات المادية المتوفرة، فنجد هذه التجربة فعالة إلى حد كبير في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لظروف معينة، أما في مصر وتونس ورغم الجهود المبذولة في محاربة البطالة إلى أن نسب البطالة مازالت مرتفعة.

5-التجربة الماليزية : تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في النهضة الاقتصادية، حيث أصبحت نموذجا يقتدى به في التنويع الاقتصادي، حيث تحولت من دولة مستعمرة شعبها يعاني الفقر والاضطهاد إلى دولة مستقلة تحقق نسبا عالية من النمو الاقتصادي، واعتمدت ماليزيا في بناء نسيجها الصناعي على عدة مراحل، ففي المرحلة الأولى والتي بدأت في سنوات الستينات اعتمدت صناعة إحلال الواردات بالتركيز على القطاع العام والتصدير، وفي سنوات السبعينات من القرن الماضي جاءت المرحلة الثانية والتي عرفت بالصناعات التصديرية، حيث شجعت الدولة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق منح الامتيازات الضريبية وإنشاء مناطق تجارة حرة، أما سنوات الثمانينات ركزت الدولة على الصناعات الثقيلة والصناعات الالكترونية والنسيجية، وفي سنوات التسعينات وفي رؤيتها الاقتصادية 1991-2020 والتي قادها مهاتير محمد، أقامت ماليزيا صناعات عالية التكنولوجيا واعتمدت على الاقتصاد المعرفي والأسواق المالية وحققت التنمية الاقتصادية المرجوة.

جدول رقم 14: معدلات النمو في ماليزيا

1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
9,01	9,55	8,89	9,89	9,21	9,83	10,00	7,32	-7,36	6,14
2000,00	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
8,86	0,52	5,39	5,79	6,78	5,33	5,58	6,30	4,83	-1,51
2010	2011,00	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
7,42	5,29	5,47	4,69	6,01	5,09	4,45	5,81	4,84	4,41
2020	2021	2022							
-5,53	3,09	8,69							

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن ماليزيا استطاعت أن تحقق من خلال نهضتها الاقتصادية معدلات نمو مرتفعة تنافس فيها الدول المتقدمة، حيث أنه :

في الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1999، كان هناك نموًا متفاوتًا في الاقتصاد الماليزي، حيث تراوحت المعدلات ما بين -7.36٪ في سنة 1998 و 10.00٪ في سنة 1996.

وفي سنة 2000، شهد الاقتصاد الماليزي نموًا قدره 8.86٪، ومن ثم اتبع بانخفاض طفيف في سنة 2001 إلى 0.52٪، وارتفع مرة أخرى في السنوات التالية.

أما من سنة 2002 إلى سنة 2007، كان هناك نمو مستدام في معدلات النمو، حيث تراوحت بين 5.39٪ و 6.78٪ نظرا للسياسة الحكيمة المتبعة من طرف الحكومة الماليزية.

وفي سنة 2008، شهد الاقتصاد الماليزي تراجعًا بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض بمعدل 4.83٪.

أما من سنة 2010 إلى عام 2019، تراوحت معدلات النمو بين 4.41٪ و 7.42٪، وهي تعكس استقرارًا نسبيًا في النمو الاقتصادي الماليزي.

وفي سنة 2020، تأثر الاقتصاد الماليزي سلبًا بتداعيات جائحة COVID-19 وشهد تراجعًا بنسبة - 5.53٪.

أما سنة 2021، تعافى الاقتصاد قليلاً وشهد نموًا بنسبة 3.09٪، وفي سنة 2022، سجلت ماليزيا نموًا قويًا بنسبة 8.69٪.

تتأثر معدلات النمو الاقتصادي بعدد من العوامل مثل السياسات الحكومية، والاستثمار، والتجارة الخارجية، والتطورات العالمية والاقليمية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ولقد قاد هذه النهضة الاقتصادية رئيس الوزراء مهاتير محمد من سنة 1981 إلى غاية 2003 إذ استطاع أن يحول ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على أساليب تقليدية إلى دولة متقدمة تعتمد على الصناعة والاقتصاد المعرفي واستطاعت أن تحقق أرقاما قياسية في تصدير السلع وخاصة الالكترونية منها والتي تمثل 3/2 من إجمالي الصادرات الماليزية

إلى الخارج، إضافة إلى ذلك فهي تصدر البترول والغاز وبعض المنتجات الفلاحية، وفي الجدول التالي وبناء على معطيات البنك الدولي نستعرض قيم الصادرات الماليزية من السلع .

جدول رقم 15: صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) في ماليزيا

1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
53,07	48,47	46,04	45,72	44,08	44,90	42,51	40,96	43,23	47,22
1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
45,56	40,46	36,01	41,48	48,31	45,55	51,82	50,14	49,06	56,01
1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
57,54	52,34	50,87	51,53	54,27	54,91	56,30	62,89	66,42	71,38
1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
74,47	77,83	75,98	78,92	89,15	94,09	91,58	93,29	115,74	121,31
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
119,81	110,40	108,31	106,94	115,37	112,90	112,19	106,17	99,50	91,42
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
86,93	85,26	79,30	75,63	73,79	69,45	66,78	70,01	68,55	65,28
2020	2021	2022							
61,60	68,84	73,84							

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي

هذه الأرقام تُظهر نسبة صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا على مدى السنوات الماضية.

في الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1969، كانت نسبة صادرات السلع والخدمات منخفضة تدريجيًا من 53.07٪ إلى 47.22٪، وهذا راجع إلى كون ماليزيا حديثة الاستقلال، ، وهذا راجع إلى كون ماليزيا حديثة الاستقلال، إضافة إلى التغيرات في الاقتصاد العالمي والمحلي خلال تلك الفترة.

أما من سنة 1970 إلى سنة 1989، شهدت ماليزيا زيادة ملحوظة في نسبة الصادرات مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفعت النسبة من 45.56٪ في عام 1970 إلى 71.38٪ في عام 1989، وهذا يشير إلى تركيز متزايد على الصادرات كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1999، شهدت نسبة الصادرات زيادة مستمرة وملحوظة، حيث ارتفعت من 74.47٪ في عام 1990 إلى 121.31٪ في عام 1999. يبدو أن هذه الأعوام شهدت زيادة كبيرة في قيمة الصادرات مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، ويعود ذلك على نتائج النهضة الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الماليزية.

أما من سنة 2000 إلى سنة 2009، استمرت نسبة الصادرات في الارتفاع بشكل عام، ولكن بوتيرة أبطأ. انخفضت النسبة من 119.81٪ في عام 2000 إلى 91.42٪ في عام 2009. ويعود ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية في تلك الفترة.

وخلال الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2020، استمرت نسبة الصادرات في الانخفاض تدريجيًا. انخفضت النسبة من 86.93٪ في عام 2010 إلى 61.60٪ في عام 2020.

أما في سنة 2021 و 2022، شهدت النسبة ارتفاعًا طفيفًا إلى 68.84٪ و 73.84٪ على التوالي.

يُلاحظ أن هناك تقلبات في نسبة الصادرات على مدى السنوات، وتأثرت هذه النسب بعوامل متعددة مثل التغيرات الاقتصادية العالمية، والسياسات الحكومية، والتطورات التكنولوجية، وغيرها.

ولقد اعتمدت ماليزيا كذلك في نهضتها على جلب الاستثمارات الأجنبية والتي ساعدت بشكل كبير في نقل التكنولوجيا و تقليص نسب البطالة، حيث أعط للمستثمرين الأجانب الكثير من الامتيازات والتسهيلات ، فماليزيا يتميز نظامها المالي بالمرونة والسهولة في نقل الأموال من و إلى الخارج، كما يسمح القانون في هذا البلد منح إقامات دائمة وخاصة للمستثمرين إضافة إلى أنه بلد مستقر سياسيا وأمنيا، ومن أهم مجالات الاستثمار في هذا البلد، الاستثمار في السياحة والفندقة وهذا لما تتميز به ماليزيا من جمال طبيعي وثقافات متنوعة وفريدة إضافة إلى طبيعة الانسان الماليزي الذي يتميز بطبعه الهادئ، ويعتبر قطاع التكنولوجيا كذلك من أهم القطاعات التي تستقطب الكثير من المستثمرين الأجانب وهذا من خلال إنشاء الشركات الناشئة ومراكز البحث والتطوير، أما القطاع الصناعي فماليزيا تحتوي على بيئة صناعية قوية تتمثل في بنية تحتية متطورة ويد عاملة ماهرة في هذا المجال إضافة إلى توفر فرص كثيرة في هذا

المجال نظرا لاعتبار ماليزيا اقتصاد ناشئ ، ومن أهم الاستثمارات في هذا القطاع، صناعة السيارات ، وصناعة البتروكيماويات، الالكترونيك والصناعات التحويلية[1] .

[1] Kenneth simler, senior economist, poverty et equity brief, east assia et pacific, malysia, world bank group, 2019, p1

أما قطاع الزراعة فيعتبر قطاع حساس لجلب العديد من المستثمرين نظرا لتوفر المناخ الملائم والأراضي الخصبة وتوفر اليد العاملة، أما قطاع العقارات ونظرا لنمو الاقتصاد الماليزي وحاجة الشركات وخاصة الأجنبية منها إلى الاستقرار في ماليزيا جعل الاستثمار في هذا القطاع ينمو بنسبة كبيرة.

جدول رقم 16:الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، صافي التدفقات الوافدة (الدولار الأمريكي)

1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
94 000 000	100 000 000	114 000 000	172 000 000	570 819 255	350 491 203	381 259 652	405 885 819	499 991 005	573 467 422
1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
933 903 976	1 264 688 331	1 397 196 045	1 260 527 733	797 476 861	694 712 466	488 874 111	422 679 710	719 418 050	1 667 871 569
1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
2 332 455 289	3 998 448 522	5 183 358 086	5 005 642 760	4 341 800 916	4 178 239 335	5 078 414 948	5 136 514 576	2 163 401 816	3 895 263 158
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
3 787 631 579	553 947 368	3 192 894 737	3 218 947 368	4 376 052 632	3 924 786 635	7 690 731 246	9 071 369 835	7 572 512 432	114 664 435
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
10 885 801 852	15 119 439 204	8 895 774 251	11 296 279 514	10 619 431 583	9 857 162 112	13 470 089 921	9 368 469 823	8 304 480 742	9 154 921 685
2020	2021	2022							
4 058 769 679	18 595 649 824	15 113 599 381							

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي

في الفترة من سنة 1970 إلى سنة 1979، كانت صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي تتغير بشكل كبير. بدأت بمستوى منخفض في عام 1970 وتزايدت تدريجياً خلال هذه الفترة. يمكن أن يعكس الزيادة الكبيرة في عام 1974 تفاعل الاقتصاد الماليزي مع التغيرات الاقتصادية العالمية والاهتمام المتزايد بالاستثمار في البلاد.

أما في الفترة من سنة 1980 إلى سنة 1989، شهدت ماليزيا نمواً ملحوظاً في صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي، حيث ارتفعت بشكل مستمر، وتعود هذه الزيادة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والجذب المتزايد للاستثمار الأجنبي.

وخلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1999، استمرت صافي التدفقات الوافدة في الارتفاع بشكل ملحوظ. يُعزى هذا النمو إلى تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية في ماليزيا خلال هذه الفترة.

وخلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2009، كان هناك تقلب كبير في الصافي التدفقات الوافدة. قد تكون التقلبات نتيجة للتحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، بما في ذلك أزمة مالية عام 2008.

وفي الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2019، استمرت صافي التدفقات الوافدة في الزيادة تدريجياً، مما يشير إلى استمرار الاستثمار الأجنبي في ماليزيا.

في سنة 2020، شهدت ماليزيا انخفاضًا في صافي التدفقات الوافدة، وهذا يمكن أن يكون نتيجة تداعيات جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي.

أما في سنة 2021 و 2022، شهدت صافي التدفقات ارتفاعًا كبيرًا، وقد يعكس هذا تعافي الاقتصاد الماليزي واستمرار جذب الاستثمار الأجنبي.

تُظهر هذه البيانات أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتمويل وتطوير الاقتصاد الماليزي على مر العقود، وكيف تأثرت هذه التدفقات بالسياسة الاصلاحية للبلاد.

ومن خلال هذه النهضة الاقتصادية استطاعت ماليزيا تخفيض معدلات الفقر زيادة الدخل الفردي لمواطنيها[1]، حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي 32250 دولار أمريكي لسنة 2023[2] ، لتصبح بذلك من أهم الدول التي يمتلك أفرادها دخل مرتفع، وتماشيا مع هذه الإصلاحات انتهجت الدولة الماليزية سياسة للقضاء على البطالة والفقر كالقيام بدورات تدريبية مهنية للعاطلين عن العمل لدمجهم في سوق الشغل[3] ، ويمكننا تلخيص هذه السياسات في الآتي[4] :

5-1 التدريب المهني : وضعت ماليزيا برامج تدريبية لتأهيل العاطلين عن العمل عي مهن مطلوبة في سوق الشغل، كما تم كذلك تدريب العمال المسرحين لإعادة دمجهم مستقبلا.

5-2 إنشاء مكاتب للتشغيل : أنشأت ماليزيا مكاتب للتشغيل تحتوي على قاعدة بيانات العاطلين عن العمل وتوزيعهم الجغرافي، إضافة إلى توفير معلومات عن عروض العمل التي توفرها المؤسسات.

5-3 برامج تنمية المؤسسات الصغيرة : في هذه البرامج تقوم الدولة بمرافقة أصحاب هذه المشاريع ماليا وتقنيا والعمل على توسعتها.

---

[1] Kenneth simler, senior economist, poverty et equity brief, east assia et pacific, malysia world bank group 2019 ,p1.

[2] Data.albankaldawli.org

[3] Roncongan malaysia ketyjuh, plan 1996-2020, p 73, https://assia pacific energry.org .

[4] Peter auer : tenure, employement tsecurity and transitions on the labor market, the case for protected mobility, meeting, 2003, p 134 .

5-4 برامج الأشغال العامة : ساعدت هذه البرامج التي قامت بها ماليزيا من شق الطرقات وبناء المصانع والسكنات والموانئ إلى امتصاص البطالة.

إضافة إلى هذه البرامج قامت ماليزيا بإنشاء حاضنات مشاريع ساعدت كثيرا المؤسسات الناشئة في النمو والتطور ومن أهمها :

5-5 صندوق فيلور أنجل : وهو صندوق استثماري ماليزي يستثمر في شركات المرحلة المبكرة .

5-6 المكتب الاجتماعي CO3 : هو مؤسسة اجتماعية تتبنى حلولا للأعمال والتكنولوجيا ، وتعتبر حاضنة للشركات الناشئة .

5-7 مجموعة كيديوس : توفر تمويلا وإرشادات للشركات التكنولوجية الناشئة، وتستثمر في الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد والمدن الذكية.

5-7 ماندفالي : هي مؤسسة تعليمية عالمية أسست سنة 2010 تقدم دورات حول التنمية الشخصية ونمو الأعمال وريادتها.

5-8 برج المراقبة والأصدقاء : مقرها ماليزيا توفر التمويل والإرشاد والمساحات للشركات الناشئة.

وعن طريق هذه البرامج الخاصة بترقية التشغيل ومحاربة البطالة استطاعت ماليزيا أن تكون رائدة ونموذجا في هذا المجال، ويتجلى ذلك من خلال نسب البطالة المحققة والتي نعرضها في الجدول أدناه

جدول رقم 17: نسب البطالة في ماليزيا

1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
3,66	3,71	4,11	3,655	3,15	2,52	2,45	3,2	3,43	3
2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
3,53	3,48	3,61	3,54	3,53	3,32	3,23	3,32	3,66	3,39
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
3,05	3,1	3,16	2,88	3,1	3,44	3,41	3,3	3,26	4,54
2021	2022								
4,046	3,73								

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي

في فترة التسعينيات (1999–2000) تراوحت نسبة البطالة في هذه الفترة بين 2.45٪ و 4.11٪، مع تقلبات طفيفة، والنسبة في الأغلب كانت مستقرة ولم تتجاوز الـ 4٪، مما يشير إلى نسبة بطالة منخفضة نسبياً خلال هذه الفترة.

أما في الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2010: استمرت نسبة البطالة في البقاء دون 4٪، مع تراوح طفيف بين 3.23٪ و 3.66٪، كما تُظهر هذه الفترة استقراراً نسبياً في الوضع الاقتصادي وسوق العمل.

وخلال الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2020:شهدت معظم هذه السنوات نسبة بطالة تتراوح حول 3٪.

وفي سنة 2020، ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ إلى 4.54٪، ويمكن أن يُعزى ذلك جزئياً إلى تداعيات جائحة COVID–19 وتأثيرها على الاقتصاد وسوق العمل.

أما في سنة 2021 و 2022:استمرت النسبة في الانخفاض مرة أخرى، حيث انخفضت إلى 3.73٪ في عام 2022.

ومن خلال هذه النتائج يبدو أن ماليزيا قد حافظت على مستويات بطالة منخفضة نسبياً على مر العقود

نظرا للسياسة الحكيمة التي اتبعت من طرف الحكومة، خاصة العناية الحكومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمراكز البحثية وتكنولوجيا المعلومات ، إضافة إلى اهتمام الدولة عن طريق الهيئة المختصة بجمع الزكاة التابعة للمجلس الإسلامي للقطاع الفيدرالي بتمويل مشاريع الأفراد مما يساهم في زيادة الطلب على اليد العاملة وبالتالي المساهمة في انخفاض البطالة[1] .

[1] د مزوري الطيب، أ دقيش جمال، دراسة قياسية حول تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في تخفيض معدل البطالة، دولة ماليزيا أنموذجا، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 04 ، العدد 2 ، جامعة غليزان، 2018، ص 46 .

شكل رقم 45: مقارنة نسب البطالة بين ماليزيا و العالم العربي

المصدر : البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا جليا أن نسب البطالة في ماليزيا تعتبر منخفضة جدا إذا ما قورنت بنسب العالم العربي مجتمعة، فهي في معظمها أقل من نسبة 04 % أما العالم العربي فنسب البطالة فيه أدناها 09 % ، لكن بعض الدول في مجلس التعاون الخليجي نسب البطالة فيها أقل من ماليزيا، وإن في دولة قطر لأكبر مثال على ذلك.

6-التجربة اليابانية :تعتبر اليابان من أكثر الدول تضررا من الحرب العالمية الثانية لكن هذا الأمر لم يكن عائقا أمام نهضتها الاقتصادية، لكن في ستينات القرن الماضي كان النمو الاقتصادي بها بطيء حيث كانت تعتمد كثيرا على قطاع الزراعة، ومع تزايد النمو السكاني أصبحت اليابان تعاني من مشكل البطالة خاصة في وسط شبابها نظرا لعدم تطابق المهارات بين مناهج التعليم ومتطلبات الصناعة[1] لذلك قامت اليابان بجهود حثيثة لتوفير مناصب عمل وخاصة لشبابها عن طريق برامج يمكننا تلخيصها في الآتي :

6-1 تشجيع الاستثمارات الأجنبية : انتهجت اليابان النظام الرأسمالي في اقتصادها حيث شجعت المستثمرين الأجانب عبى الاستثمار في أراضيها عن طريق توفير المناخ القانوني والتنظيمي والتسهيلات المالية والضريبية مما زاد من فرص العمل المتاحة للعمل.

[1] ماكيو يامادا، كيف حثثت اليابان نسبة بطالة 01 % تمهيد من الدخول من التعليم إلى العمل، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2017 ، سنة 06 .

6-2 إنشاء مكاتب لاستقرار الوظيفة : وهي مكاتب أنشأتها الدولة سنة 1947 والتي تقوم بمساعدة الشباب من التحول من التعليم إلى العمل [1]، حيث نظمت هذه المكاتب حركة المتخرجين من المدارس خاصة في الريف إلى أحياء المدينة الصناعية ليحصلوا على عمل ويستقروا فيه، حيث يتم استقبالهم من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومكنت هذه الآلية من توظيف ما بين 60-70 % من خريجي المدارس المتوسطة اليابانية سنوات الخمسينيات والستينيات في وظائف غير زراعية[2] ، الأمر الذي زاد من أمكانية التوظيف لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة اليابانية.

6-3 تطابق التوقعات : رغم العمل التي تقوم به مكاتب استقرار الوظيفة إلا نسبة الشباب المتعلم والذي لم يحصل على وظيفة كانت مرتفعة في سنوات الستينيات والسبعينيات نظرا للعمل بنظام تطابق المهارات والذي لم يعطي الشباب المتعلم معلومات عن سوق العمل، لذلك تم التحول إلى العمل بنظام التوقعات والذي يسمح للطلاب ببناء توقعاتهم عن فرص العمل وتعديلها من خلال المعلومات المتاحة لهم عن سوق العمل، وبالتالي إيجاد فرص للعمل قبل التخرج.

6-4 البرامج التدريبية للشركات : حيث قامت السلطات اليابانية بتدعيم الشركات ماليا للقيام بدورات تدريبية خاصة لموظفيها وهذا ما قامت به الشركات خاصة الكبيرة منها مثل " Mitsubishi " بتطوير فرق الموظفين الماهرين، وكانت تسمى هذه العملية **بتطوير المهندسين** وحذت حذوها العديد من الشركات الكبرى، وكانت الغاية من هذه البرامج هو المحافظة على الموظفين القدامى بدل تسريحهم وإكسابهم مهارات وكفاءات حديثة ليواكبوا التقدم العلمي والتغيرات التي استحدثت في مجال التصنيع.

6-5 التعليم الذي يساهم في إمكانية التدريب : إن قطاع التعليم في اليابان لم يكن قادرا في البداية على منح الطلاب معارف ومهارات متعلقة بالعمل مباشرة، ولكن مع الإصلاحات المطبقة في هذا القطاع أصبح الطلاب في اليابان زيادة على تعلمهم الولاء للإمبراطور وللوالدين أصبحوا يتعلمون أهمية العمل الجاد وقيمته والانسجام والروح الجماعية، حيث ظهر ما يسمى "رجل الراتب" في اليابان ووفائه التام للشركة[3] .

[1] ماكيو يامادا، مرجع سبق ذكره، ص 13 .
[2] ماكيو يامادا، مرجع سبق ذكره، ص 15
[3] ماكيو يامادا، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

ومن خلال الرسم البياني أدناه يتبين لنا تطور نسب البطالة في اليابان بداية من سنة 1999 إلى غاية سنة 2022 بناء على معطيات البنك الدولي ومقارنتها بنسب البطالة في الدول العربية.

شكل رقم 46: تطور نسب البطالة في اليابان ومقارنتها بالدول العربية

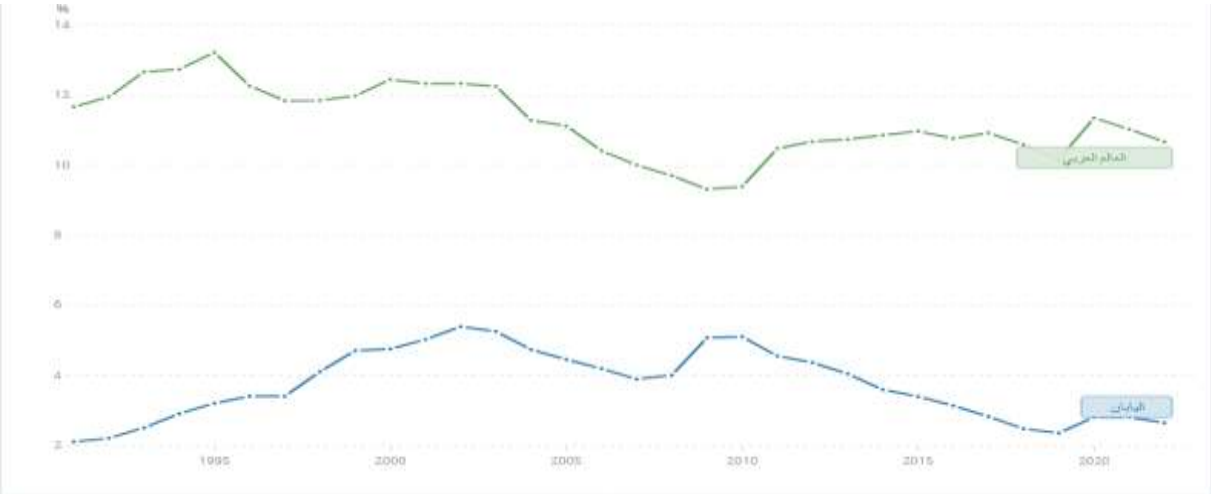

المرجع : البنك الدولي

إن نسب البطالة في اليابان خاصة في سنوات التسعينيات منخفضة إلى حد أنها لم تتعدى حاجز 06 % أما إبتداء من سنة 2013 إلى غاية 2022 كانت أقل من 04 % وهذا يدل على أن السياسة التي اتبعت من طرف اليابان طوال هذه السنين حققت نتائجها، وإذا ما جئنا لمقارنة نسب البطالة في اليابان مع نظيرتها في الدول العربية نجد أن هناك تفاوت كبير بينهما وذلك كون اليابان طبقت إستراتيجية علمية طويلة المدى كانت إنطلاقتها الحقيقية بعد الحرب العالمية الثانية تظافرت فيها كل الجهود الحكومية والخاصة، وهذا عكس جهود العالم العربية التي لم تحقق أهدافها المنشودة ما عدا بعض الدول العربية التي كانت لها برامج حقيقية لمحاربة البطالة، ويمكن نقل التجربة اليابانية إلى الدول العربية و التي تعتمد على تحويل الشباب من التعليم إلى العمل من خلال إيجاد آليات ومؤسسات تلعب دور الوسيط بينهما.

7-التجربة السنغافورية : جمهورية سنغافورة هي عبارة عن 55 جزيرة منها تقع في جنوب شرق آسيا تعرضت للاستعمار ونالت استقلالها سنة 1965 أي دولة حديثة الاستقلال، يبلغ عدد سكانها حوالي 5 ملايين نسمة وتبلغ مساحتها حوالي 719 كيلو متر مربع، ليست لها موارد باطنية مثل دول العالم العربي، خرجت من الاستعمار منهكة يعاني شعبها من الفقر والجهل والبطالة والفساد، لكنها في ظرف قصير

أصبحت مثالا ونموذجا يحتذى به في النجاح الاقتصادي ومحاربة البطالة وكان الفضل في ذلك إلى أول رئيس وزراء للبلاد "لي كوان يو" والذي يعتبر مؤسس الدولة السنغافورية ومن بين السياسات اتي اتبعت في سنغافورة وكان لها الأثر في خفض نسب البطالة ما يلي :

7-1 تأسيس مجلس التنمية الاقتصادية : أوكلت رئاسة هذا المجلس إلى أحد خبراء الأمم المتحدة الدكتور ألبرت وينسيميوس ، وعملت هذه الهيئة بداية على تشجيع صناعة الألعاب والمنسوجات والأزهار الصناعية وتصديرها إلى الدول المجاورة ، ولقد حدد المجلس و اختار الصناعات التي يجب أن تكون لها الأولوية في التنمية بناء على معايير محددة مثل القيمة المضافة، خبرة التصنيع، وكثافة رأس المال، وبسبب ضيق السوق المحلي اضطرت البلاد إلى عملية التصدير وتوسع بشكل كبير مما شجع تدفقات الاستثمار الأجنبي للبلاد، وهذا ما أدى بالضرورة إلى زيادة مناصب العمل وتخفيض نسبة البطالة[1].

7-2 إصلاح النظام المالي : لبناء قاعدة اقتصادية متينة وجلب استثمارات أجنبية يجب توفر قطاع مالي متطور، وهذا فعلا ما قامت به سنغافورة من خلال إنشاء بنوك محلية واستقطاب أخرى دولية، حيث ارتفع عدد البنوك الأوروبية إلى 55 بنكا في سنوات الثمانينيات والبنوك العالمية إلى 116 بنكا كلهم تحت إشراف هيئة النقد المالي السنغافورية[2]، وأقامت البلاد كذلك تشريعات مالية واضحة وشفافة ساعدت على تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، واشتهرت سنغافورة كذلك بالسوق المالية النشطة المعتمدة على التكنولوجيا المالية مما عزز كفاءة السوق المالي السنغافوري.

7-3 الرؤية الرقمية السنغافورية : وانطلقت هذه الرؤية في تسعينيات القرن الماضي بغية تحويل البلاد إلى جزيرة ذكية عن طريق إدخال تقنية المعلومات في التعليم، حيث اتخذت الحكومة قرارا بتعميم الكمبيوتر في كافة المدارس تحت ما يسمى بثورة الكمبيوتر، وتم تعزيز الابتكار وإنشاء حكومة إلكترونية وتوسيع شبكة المواصلات والاتصالات الالكترونية لتصبح بذلك سنغافورة مركز عالمي لخدمات رجال الأعمال.

7-4 الاهتمام بالتعليم : في وقت قصير من الزمن استطاعت ماليزيا من تطوير نظامها التعليمي ليصبح بذلك من أرقى الأنظمة التعليمية في العالم، حيث ساهم في بناء كفاءات وطنية كان لها الدور في نجاح وتطور الدولة، ومن أسباب هذا النجاح ما قاله مؤسس الدولة الحديثة في سنغافورة لي كوان " أظن أنني لم

[1] د ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص 282 .
[2] د ابتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، 283 .

أقم بالمعجزة في سنغافورة، أنا فقط قمت بواجبي فخصصت موارد الدولة للتعليم وغيرت مكانة المعلم من الطبقات الدنيا في المجتمع إلى المكان اللائق بهم، وهم من صنعوا المعجزة التي يعيشها المواطن الآن"[1] ، فميزانية التعليم تشغل نسبة معتبرة من النفقات الحكومية في الدولة، حيث بلغت حوالي 31 % سنة 2013 وهي نسبة مرتفعة جدا إذا مل قورنت بالنسب العالمية، و تهدف برامج التعليم إلى إعطاء الطلبة اختيار التخصص حسب طاقاتهم ومؤهلاتهم ومساعدة الأطفال على اختيار مواهبهم، ويهدف النطام التعليمي بذلك إلى تكوين أيادي عاملة مؤهلة أكاديميا يمكنها إعطاء الإضافة في سوق العمل، وفي الرسم البياني أدناه سنعطي مقارنة بين الانفاق العام على التعليم بين جمهورية سنغافورة والعالم العربي وهذا حسب معطيات البنك الدولي.

ولقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن جمهورية سنغافورة لها نزام تعليمي فائق الجودة، ومن أهم مميزاته القيادة المدرسية الفعالة والتي يمكنها صياغة الرؤى بعيدة المدى، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات منها تقرير اليونيسكو لسنة 2010 ، ودراسة ديموك وتان 2013 ، ودراسة أخرى لزيجيان ووليامز في نفس السنة، بالإضافة إلى دراسة شيخة الدوسري سنة 2011 ، حيث أشارت هذه الأخيرة إلى أن القيادة المدرسية هي أساس التقدم في التعليم بالنسبة لسنغافورة[2].

وتتميز القيادة المدرسية في جمهورية سنغافورة بأنواع متعددة منها: القيادة الخادمة والتي تهتم بتلبية حاجيات الأساتذة والطلبة، والقيادة التحويلية المتمثلة في الإلهام والتحفيز، والقيادة التيسيرية والمتمثلة في مشاركة كل الفريق في جميع المهام والأنشطة التربوية، إضافة إلى القيادة الموزعة والتي مهمتها تكمن في توزيع المهام[3].

[1] د حميد بن مسلم السعيدي، معجزة التعليم في سنغافورة، مجلة الرؤية، مسقط، 2023 ، ص 1 .
[2] د محمد بن علي مسفر الخريزي، القيادة المدرسية في جمهورية سنغافورة (آلياتها و ممارستها، والإفادة منها)، مطبوعات جائزة خليفة التربوية، الكتاب رقم 34 ، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019 ،ص 04 .
[3] د محمد بن علي الخريزي، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

شكل رقم 47 : نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي في سنغافورة والعالم العربي

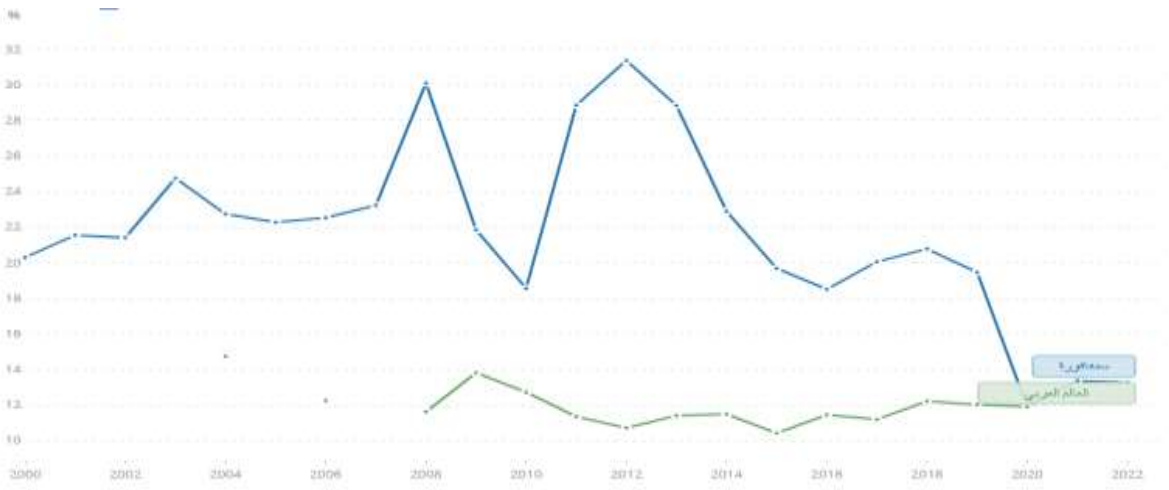

المصدر : البنك الدولي

فالنفقات المخصصة لقطاع التعليم في سنغافورة مرتفعة جدا ففي معظمها تفوق نسب 20 % من النفقات الحكومية وهذا يدل على الاهتمام الكبير التي أولته الحكومة السنغافورية لهذا القطاع الحساس، لكننا لاحظنا أن هذه النسبة انخفضت منذ سنة 2019 ويرجع ذلك إلى جائحة كورونا والتي خصصت لها الدولة نفقات كبيرة، أما العالم العربي فنفقاته المخصصة للتعليم في أغلبها لا تتعدى نسبة 12 % من النفقات الحكومية، لذلك فالتعليم في معظم الدول العربية مازال لم يرقى إلى مصف الدول المتقدمة ما عدا بعض الدول التي جعلت من نفسها استثناء في هذا المجال مثل قطر والامارات العربية المتحدة.

4-7 محاربة الفساد : إن ما وصلت إليه جمهورية سنغافورة من نمو اقتصادي وتحولها من دولة فقيرة إلى متطورة هو نتيجة الحرب التي أعلنتها البلاد على الفساد بكل أنواعه منذ استقلال البلاد وكان هذا أولا عن طريق إنشاء مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد والذي يتبع مباشرة إلى رئيس الوزراء، وتكمن وظيفة هذا الجهاز في مراقبة الإدارات الحكومية والمسؤولين عنها والاداريين وإرسال تقارير دورية إلى السلطات

المعنية، تقديم مقترحات فيمل يخص محاربة الفساد، استقبال شكاوي المواطنين والمؤسسات فيما يخص وقائع الفساد والقيام باستغلالها والرد عليها[1].

كما قامت الدولة وقاية من الفساد بالفصل ما بين الوزارات والإدارات التي تقوم بالتنفيذ ، تبسيط وتسهيل ورقمنة الإجراءات الإدارية، رفع مرتبات الموظفين الحكوميين لجعلهم في منأى عن الفساد، المساواة بين كل المواطنين مع منع استخدام الصفات الإدارية في المعاملات العادية، والفصل بسرعة في قضايا الفساد في مدة لا تتجاوز ستة أشهر مع تسليط العقوبة القاسية ضد كل من تثبت في حقه قضايا فساد[2] .

ومن خلال الجدول أدناه يتضح لنا الترتيب العالمي لسنغافورة في مؤشر الفساد في العالم وهذا حسب بيانات المنظمة العالمية للشفافية، حيث احتلت الرتبة الخامسة بمجموع نقاط 83 من 100نقطة ، وهذا يدل على أن سنغافورة اقتطعت أشواط كبيرة في مكافحة الفساد ، وهذا عكس الدول العربية التي تحتب مراتب ضعيفة ، حيث أن أحسنها رتبة هي الامارات العربية المتحدة في الرتبة 21 بـ71 نقطة.

جدول رقم 18: ترتيب سنغافورة في مؤشر الفساد لسنة 2022

90	↑	Denmark	1
87	↓	Finland	2
87	↓	New Zealand	2
84	↓	Norway	4
83	↓	Singapore	5
83	↓	Sweden	5
82	↓	Switzerland	7
80	↓	Netherlands	8
79	↓	Germany	9
77	↑	Ireland	10
77	↓	Luxembourg	10

https://www.transparency.org/en/cpi/2022

[1] د عبد القادر شارف، واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7 ، العدد 2، 2016 ، جامعة الأغواط، ص 9 .

[2] د لعفيفي الدراجي، د بن الشيخ توفيق، التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد، تجربة تستحق النشر، الملتقى الوطني الأول حول الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، 2018 ، ص 13 .

شكل رقم 47: مقارنة نسب البطالة بين سنغافورة والعالم العربي

المرجع : البنك الدولي

إن نسب البطالة في جمهورية سنغافورة ومن خلال الرسم البياني لمعطيات البنك الدولي لسنوات 1991-2022 منخفضة إلى حد كبير، فهي لا تكاد تعلو سقف 04 % في معظم السنوات، وفي أخرى لامست 02 % وهذا يدل على أن السياسة الاقتصادية الحكيمة التي اتبعتها سنغافورة منذ الاستقلال أتت بنتائج إيجابية على التنمية الاقتصادية، حيث حولت الدولة من متخلفة تعاني ويلات الفقر والبطالة إلى نموذج اقتصادي متطور، وهذا عكس العالم العربي والذي حسب الرسم البياني مازال بعيد كل البعد عن النسب التي حققتها سنغافورة في محاربة البطالة.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تطرقنا إلى الإطار النظري للبطالة وأهم التعاريف لهذه المشكلة والنظريات المفسرة لها وأسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وأهم الحلول المقترحة لها، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشكل البطالة فعرضنا بهذا التجربة الجزائرية في محاربة البطالة وترقية التشغيل، حيث ان الجزائر قامت بجهود حثيثة في هذا الإطار وخصصت مبالغ ضخمة من ميزانياتها على مر عدة سنوات، وفي الدول العربية عرضنا واقع البطالة في بعض الدول حيث وجدنا أن نسبة بطالة الشباب مرتفعة فيها بما فيها الجزائر ، أما بطالة الإناث أعلى مقارنة ببطالة الذكور، ونسبة البطالة الاجمالية في الوطن العربي فهي متفاوتة، حيث أنها منخفضة في دول مجلس التعاون الخليجي ومرتفعة في الدول الأخرى، ثم انتقلنا إلى عرض بعض التجارب الرائدة في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، فاخترنا التجربة الماليزية، اليابانية و السنغافورية، فالتجربة الماليزية أهم ما يميزها هو اعتمادها على اقتصاد المعرفة، أما التجربة اليابانية اشتهرت بربط طلاب المدارس مباشرة بسوق العمل قبل تخرجهم، أما التجربة السنغافورية فزيادة على الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها بعد استقلالها مباشرة قامت بمحاربة ظاهرة الفساد، حيث أصبحت هذه الظاهرة علامة تميزها عن باقي الدول، واخترنا هذه الدول نظرا لكونها حديثة البناء مثل الدول العربية وليس لها موارد طبيعية ومواقع إستراتيجية توازي ما تمتلكه الدول العربية، فرغم الميزانيات المخصصة لسياسات محاربة البطالة في الجزائر والدول العربية إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي لتسجل نسبا منخفضة.

الفصل الثالث

قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر

(2022-1990)

تمهيد:

بعدما تم التطرق إلى الجانب النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم النظريات المفسرة له وتحليل واقعه في الجزائر وفي بعض دول المنطقة العربية مع التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تصدرها منظمات عالمية بناء على تقارير ميدانية، حيث سلطنا الضوء على أهم سلبياته و إيجابياته على الدول المضيفة خاصة على مؤشرات الاقتصاد الكلي منها البطالة والنمو الاقتصادي.

فموضع البطالة تم التطرق إليها في الجانب النظري من حيث التعاريف وأهم النظريات المفسرة لها مع ذكر أهم أسبابها ونتائجها، كما بينا واقع البطالة وأسبابها في الجزائر وبعض الدول العربية محليين بذلك البيانات المتعلقة بها، مع ذكرنا لسياسات التشغيل وترقيته وأهم الأجهزة التي استحدثتها الجزائر في محاربة ظاهرة البطالة ، وتم التطرق في هذا الجزء النظري كذلك تجارب بعض الدول العربية في محاربة التشغيل ومحاربة البطالة، وعلى المستوى العالمي عرضنا كذلك تجارب رائدة مثل تجارب ماليزيا واليابان وسنغافورة والتي يمكن تطبيقها على الدول العربية.

أما في هذا الفصل سنقوم بنمذجة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر، ويكون هذا عن طريق قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نسب البطالة، وقياس أثره على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قياس أثره على جهود التكوين (المهني و الجامعي)، لذلك قمنا بتقسيم هذا الجزء إلى :

I.منهجية نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)

II.قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1990 -2022.

III.قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1990 -2022.

IV.قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين(الجامعي والمهني) في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1990 -2022.

المبحث الأول: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)

منهجية نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) تعد واحدة من الأساليب الإحصائية الشائعة في تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الزمنية. يتميز هذا النموذج بقدرته على التعامل مع البيانات الاقتصادية التي غالباً ما تكون غير مستقرة (غير مستقرة على المستوى)، ويمكّن من دراسة التفاعلات بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل بشكل متزامن.

تتمثل الفكرة الأساسية لمنهجية ARDL في استخدام كل من المتغيرات المستقلة والمتباطئة من نفس المتغير المستقل لتفسير السلوك الديناميكي للمتغير التابع. يتم ذلك من خلال تضمين المتغيرات المفسرة في صورتها الحالية والمتباطئة في النموذج، مما يتيح إمكانية تحديد تأثير كل متغير على المدى الطويل والمدى القصير.

1-تعريف نموذج ARDL

نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) والتي طورت من طرف pesaran et al سنة 2001 [1]، يستخدم في تحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المتعددة على المدى القصير والبعيد، حيث يتضمن التغييرات التصحيحية والمتباطئة في البيانات من مزيج المتغيرات المستوية والمتباطئة.

فنماذج ARDL هي نماذج سلاسل زمنية خطية يرتبط فيها كل من المتغيرات التابعة والمستقلة ليس فقط بشكل متزامن ، ولكن عبر القيم التاريخية (المتأخرة) أيضًا.

ويمكن تطبيق هذا النموذج في السلاسل الزمنية المستقرة عند مستوى (0) أو (1) أو مزيج بينهما، باستثناء أن لا تكون هذه السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية(2)[2].

[1] د جلولي نسيمة، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأحد تطبيقات الاقتصاد القياسي، مداخلة، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات الاقتصاد القياسي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت،2019 ، ص 2 .

[2] أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة، 2017 ، ص 215 .

فنموذج الانحدار الذاتي ذات المتباطئات الموزعة ARDL هو مزيج بين نموذج الانحدار الذاتي(AR) ونموذج المتباطئات الموزعة(DLM) ،حيث أنه نموذج ديناميكي أكثر عمومية[1].

2-كتابة نموذج ARDL (p,q):

يمكن كتابة نموذج ARDL على الشكل التالي:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^{p} A_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} B_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث :

P : تمثل حدود الانحدار الذاتي.

q : تمثل حدود المتباطئات الموزعة.

Y : المتغير التابع.

X : المتغير المستقل.

Bi : معاملات المتباطئات للمتغير المعتمد.

A_0 : الثابت

ε_t : الخطأ العشوائي

إن نموذج ARDL هو في الواقع حالة خاصة لـ .CECM، وأن إحدى مزاياه الرئيسية ترجع إلى قدرته على تقدير العلاقة طويلة المدى أو علاقة التكامل المشترك ويتم هذا باستخدام اختبار " bound test"[2]، حيث أن هذا التقدير قد لا يكون دائمًا معرّفًا أو معقولًا ، وحتى لو كان كذلك ، فقد يكون منحطًا ؛ وهذا يبدو مستقرًا على المدى القصير ، لكنه يتبدد على المدى الطويل. وهنا يأتي دور اختبار Bounds في دائرة الضوء: إنه طريقة للكشف الإحصائي عن وجود الاندماج المشترك، ميزة الإجراء هي أنه يستخدم

[1] بودالي سليمان، استقلالية البنك المركزي ودورها في استهداف التضخم دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غليزان،2023 ، ص 262 .

[2] د بشيكر عابد، علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل نمذجة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022 ، ص122 .

CECM (ARDL) كمنصة. وبالتالي ، عند تقدير CECM (ARDL) ، يمكننا اختبار التكامل المشترك وتقدير علاقة الموازنة في وقت واحد.

فإذا كان التكامل المشترك موجودًا ، فيمكن للمرء تقدير سرعة التقارب إلى التوازن وإجراء استنتاج بشأنها.

والشكل التالي يلخص هذه الخطوات[1]:

شكل 49: خطوات التقدير في نموذج ARDL

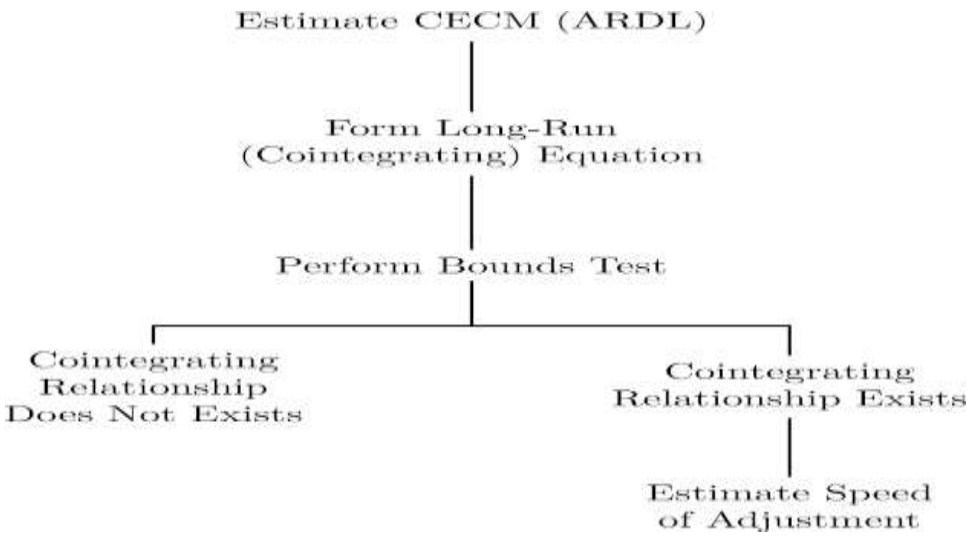

المصدر: https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

3-خطوات النمذجة القياسية لمنهجية ARDL[2]

1. التعرف على طبيعة البيانات.
2. التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الدرجة الثانية، باستخدام جذر الوحدة.
3. صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد .
4. تحديد فترة التباطؤ المناسب للنموذج.
5. التأكد من استقلالية أخطاء النموذج ذاتيا.
6. التأكد من إستقرارية النموذج ديناميكيا.
7. القيام باختبار الحدود لإثبات وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

[1] https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

[2] أ بن عمرة عبد الرزاق، خطوات تطبيق تقنيةARDL باستخدام برنامج aviews10 ، مطبوعة جامعية، جامعة سطيف، 2018 ، ص 1 .

8. تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل ، وفصل نموذج تصحيح الخطأ عن النموذج.
9. قياس تأثيرات العلاقة بين المتغيرات.

وفي الشكل أدناه مخطط تفصيلي يبين كيفية استعمال نموذج ARDL على حسب موقع eviews

شكل رقم 50 : مخطط تفصيلي لمنهجية عمل ARDL

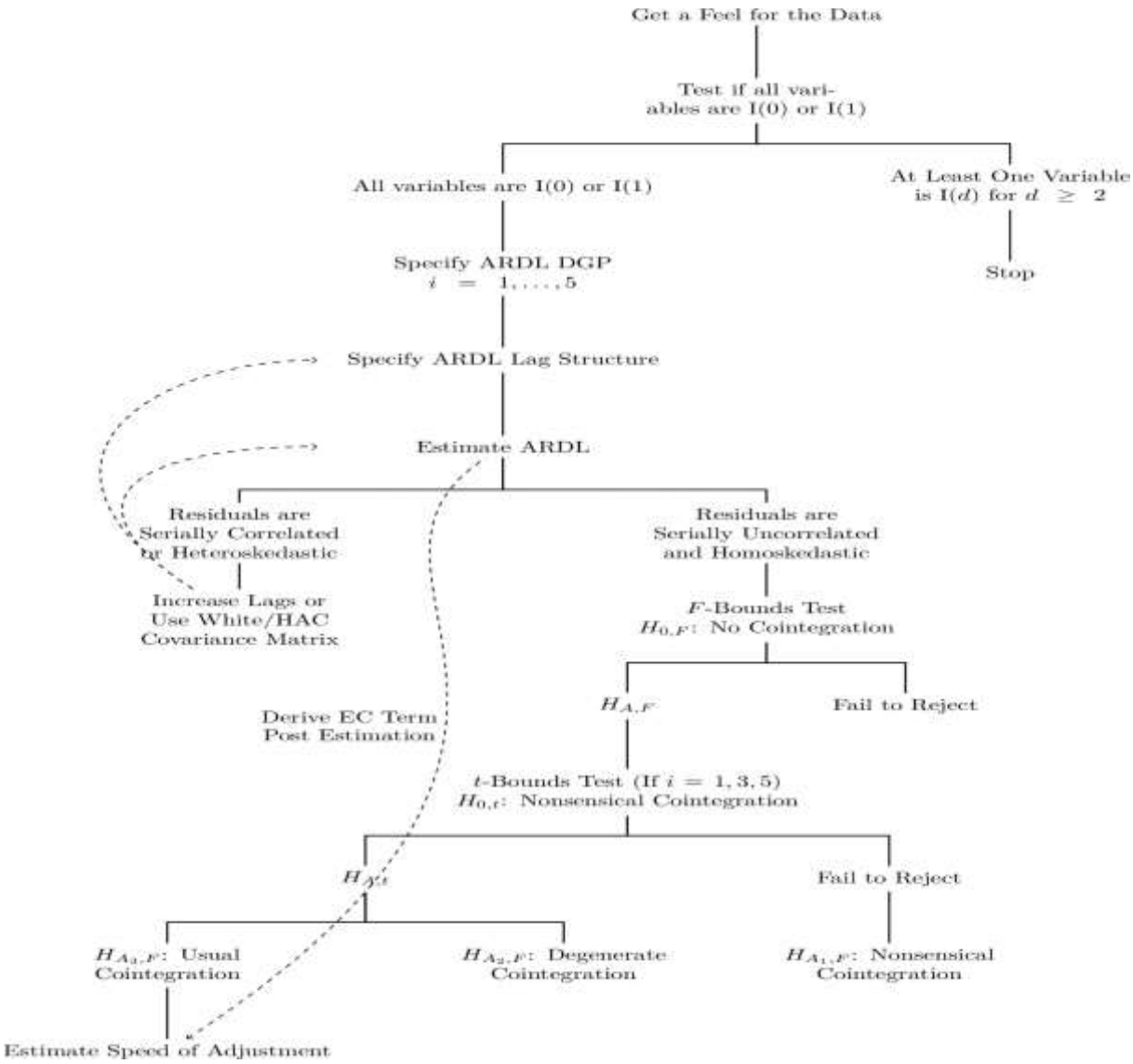

https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

ومن الشكل أعلاه يمكننا تعديد خطوات استخدام نموذج ARDL كالتالي :

1- التعرف على طبيعة البيانات

2- التأكد من أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (0) أو (1) أو مزيج بينهما.

3- نحدد مكونات نماذج ARDL .نختار DGP i=1,…,5

الخمس حالات لـ DGP هي[1]:

1) معادلة بدون حد ثابت وبدون اتجاه
2) معادلة بحد ثابت مقيد وبدون اتجاه
3) معادلة بوجود حد ثابت عادي وبدون اتجاه
4) معادلة باتجاه مقيد
5) معادلة بوجود حد ثابت عادي واتجاه عادي

4- تحديد درجات إبطاء النموذج ARDL

5- تقدير النموذج ARDL

6- تقدير سرعة التصحيح أو التعديل

- في المرحلة 5 إذا كانت البواقي بها ارتباط تسلسلي وتباين الأخطاء غير متجانس، المعالجة بزيادة فترات الابطاء أو استخدام HAC ، اشتقاق معامل تصحيح الخطأ من مرحلة التقديرات البعدية واستخدامها في التقدير.

- في المرحلة 5 إذا كانت البواقي غير مرتبطة تسلسلي وتباين الأخطاء متجانس ، نقوم باختبار الحدود في الفرض (H0) ، إذا قبلنا الفرض العدمي فإنه لا يوجد تكامل مشترك. وفي حالة العكس وقبلنا الفرض (H1) فإنه يوجد تكامل مشترك، نجري اختبار الحدود الثاني ، إذا فشلنا في رفض الفرض العدمي (H0)فإنه يوجد تكامل مشترك غير منطقي ، أما إذا قبلنا الفرض البديل (H1) فإنه يكون تكامل منطقي وننتقل إلى المرحلة 6 .

[1] https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2022)

لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)، نقوم بقياس العلاقة والتعرف على طبيعة الأثر بين المتغيرات المختلفة وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL).

1- تحديد متغيرات النموذج : لإجراء دراسة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر، يجب تحديد متغيرات النموذج والعوامل المؤثرة، وبناء على النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية والتي أجريت في العديد من الدراسات السابقة[1]، يمكننا تحديد النموذج باستخدام بيانات سلاسل زمنية للمتغيرات المستهدفة للفترة الزمنية (1990-2022).

ويمكننا صياغة الدالة بشكلها الأصلي على النحو التالي:

$$TCHO = f\ (\ FDI_t, DG_t, INF_t, CE_t, \varepsilon_t\ ) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

TCHO : معدل البطالة ويحسب بعدد العاطلين عن العمل مقسوما على حجم قوة العمل مضروبا في مائة.

FDI_t **:** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالدولار أمريكي.

DG_t **:** النفقات الحكومية بليار دولار أمريكي.

INF_t **:** معدل التضخم وهو النسبة المئوية للتغير في الأسعار نسبة التغير ، ويحسب بالعلاقة ((سعر النهاية - سعر البداية) / سعر البداية)100 ، أو هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار ويحسب بالعلاقة ((مؤشر نهاية الفترة - مؤشر بداية الفترة) / مؤشر بداية الفترة) 100.

CE_t **:** معدل النمو الاقتصادي (نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

[1] أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017 ، ص 258 .

ε_t **:** حد الخطأ العشوائي.

ونقوم بصياغة المعادلة (01) بشكلها القياسي على الشكل التالي :

$$TCHO_i=\beta 0 + \beta 1 \cdot FDI_i + \beta 2 \cdot DG_i + \beta 3 \cdot INF_i + \beta 4 \cdot CE_i + \varepsilon_t$$

$\beta 0$ **:** يمثل الحد الثابت.

$\beta 1, \beta 2, \beta 3, \beta 4$ **:** هي معاملات الاستجابة (coefficients) التي يتم تقديرها من خلال التحليل الإحصائي وتمثل العلاقة بين المتغيرات التفسيرية ومعدل البطالة.

i **:** تمثل عدد المشاهدات من سنة 1990-2022 .

ونقوم باستخدام نموذج ARDL بتحديد أثر المتغيرات المستقلة المذكورة على المتغير التابع والذي هو معدلات البطالة في المديين القصير والطويل وفي نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم التأثير المباشر والتراكمي في المدى الطويل[1].

- مصادر البيانات ووحدة القياس:

معدل البطالة($TCHO$) : إحصائيات البنك الدولي، الوحدة نسبة مئوية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) : إحصائيات البنك الدولي والوحدة الدولار الأمريكي.

النفقات الحكومية(DG) : إحصائيات البنك الدولي والوحدة الدولار الأمريكي.

التضخم(INF) : إحصائيات البنك الدولي، الوحدة نسبة مئوية.

النمو الاقتصادي(CE) : إحصائيات البنك الدولي، الوحدة نسبة مئوية.

والشكل التالي يبين لنا تطور المتغيرات المفسرة والمتغير التابع خلال فترة الدراسة

[1] بودالي سليمان، استقلالية البنك المركزي ودورها في استهداف التضخم دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ، مرجع سبق ذكره، ص273 .

الجدول رقم19 : العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات (غرانجر)

الزوج	Null Hypothesis	الاحتمالية (Prob.)
CE و CHO	CHO لا يسبب Granger CE	0.2753
CHO و CE	CE لا يسبب Granger CHO	0.0069
CE و DG	DG لا يسبب Granger CE	0.7476
DG و CE	CE لا يسبب Granger DG	0.7382
CE و FDI	FDI لا يسبب Granger CE	0.9196
FDI و CE	CE لا يسبب Granger FDI	0.2081
CE و INF	INF لا يسبب Granger CE	0.6202
INF و CE	CE لا يسبب Granger INF	0.0154
CHO و DG	DG لا يسبب Granger CHO	0.8375
DG و CHO	CHO لا يسبب Granger DG	0.2251
CHO و FDI	FDI لا يسبب Granger CHO	0.2996
FDI و CHO	CHO لا يسبب Granger FDI	0.0021
CHO و INF	INF لا يسبب Granger CHO	0.7469
INF و CHO	CHO لا يسبب Granger INF	0.6298
DG و FDI	FDI لا يسبب Granger DG	0.7469
FDI و DG	DG لا يسبب Granger FDI	0.9791
DG و INF	INF لا يسبب Granger DG	0.6298
INF و DG	DG لا يسبب Granger INF	0.9181
FDI و INF	INF لا يسبب Granger FDI	0.6298
INF و FDI	FDI لا يسبب Granger INF	0.9181

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

في الجدول أعلاه بما أن الاحتمال ما بين معدل النمو و الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من 05 % نقول أن المتغيرين المستقلين يسببان المتغير التابع والذي هو معدل البطالة.

الجدول رقم 20 : العلاقة السببية طويلة الأجل بين المتغيرات

المتغير التابع : معدل البطالة

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

المتغير المستبعد	قيمة الكاي-مربع	(df) درجات الحرية	(p-value) قيمة الاحتمال
CE	6.774888	2	0.0338
DG	0.647373	2	0.7235
FDI	1.237354	2	0.5387
INF	0.144441	2	0.9303

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

قيم الاحتمال (p-value) هي القيم التي تقيس الدلالة الإحصائية. إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05، فهذا يشير إلى وجود دلالة إحصائية. وبناءً على القيم المقدمة، يبدو أن هناك دلالة إحصائية فقط للمتغير CE ، والذي يقدر بقيمة 0.0338.

الشكل رقم 51 : تطور متغيرات النموذج في الفترة 1990-2022

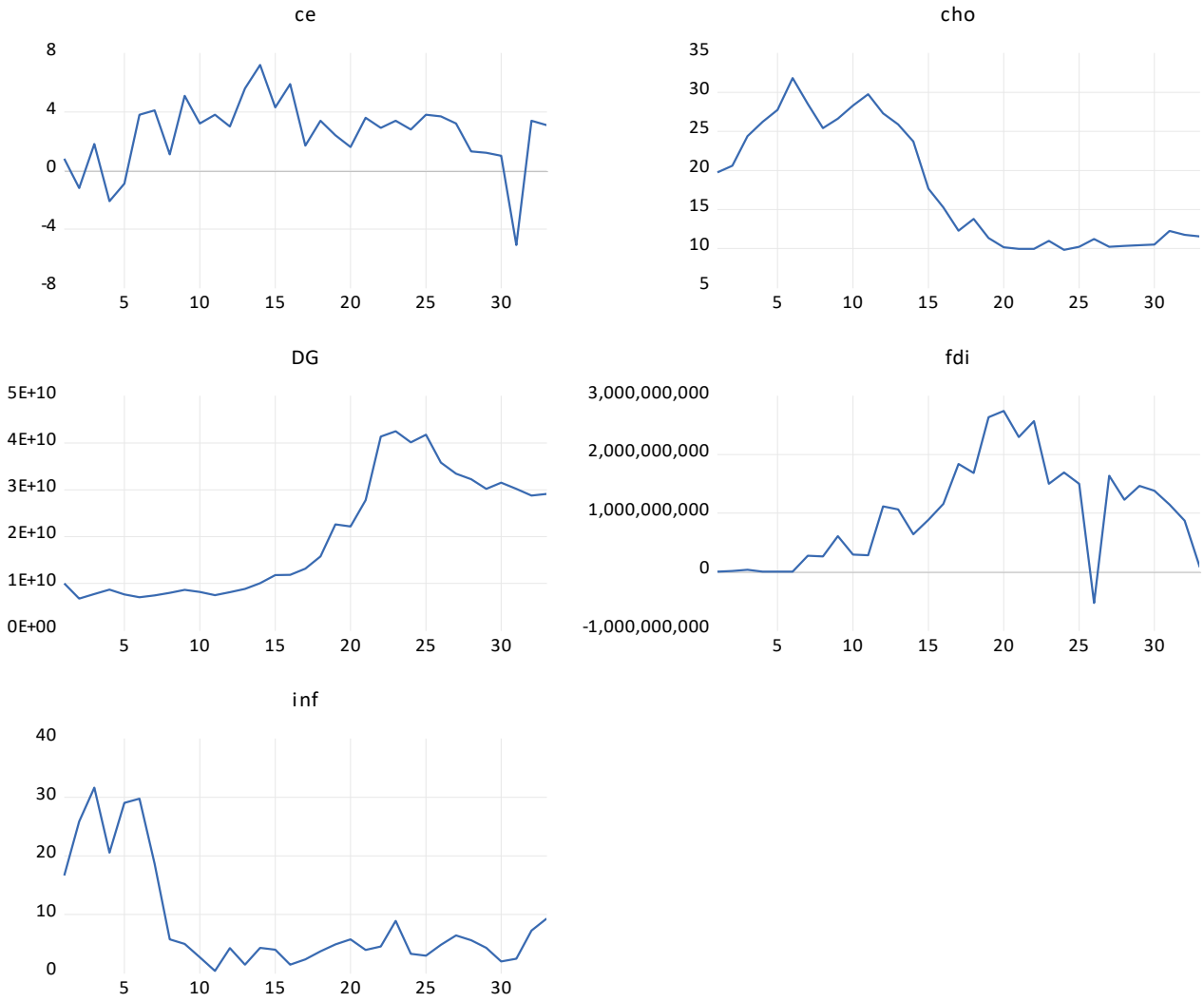

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

من خلال النظر في الأشكال البيانية لمتغيرات السلسلة الزمنية، نجد أنها غير مستقرة وغير ساكنة وثابتة في المستوى، ومنها ننطلق إلى المرحلة الثانية والتي هي دراسة استقرار السلاسل الزمنية.

2- دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

في هذه المرحلة سنقوم بدراسة السلاسل الزمنية من حيث استقرارها ودرجة تكاملها وقبل إجراء اختبار التكامل المشترك في تحليل الانحدار الذاتي للتصحيح الخطي (ARDL) والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية المدروسة تعبر عن علاقة وتوازن طويل الأجل بينها وهذا بغض النظر عن الاختلافات الزمنية القصيرة الأجل بين هذه السلاسل، نقوم بفحص ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات تكاملية من

النظام نفسه من التفاضل، نستخدم اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) أو اختبار Phillips-Perron (PP)لهذا الغرض.

الجدول رقم 21: اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى (0)

سلسلة	Prob.	Max Lag	Obs
CE	0.0052	7	32
CHO	0.8630	7	32
DG	0.8203	7	32
FDI	0.1719	7	32
INF	0.4337	7	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

النتائج التي تأتي من اختبار تكامل المشترك باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)

فعند المستوى At level نلاحظ أن :

- سلسلة **CE** ($p-value = 0.0052 < 0.05$) نرفض فرضية العدم.

- سلسلة **CHO**: ($p-value = 0.8630 > 0.05$) نقبل فرضية العدم.

- سلسلة **DG**: ($p-value = 0.8203 > 0.05$) نقبل فرضية العدم.

- سلسلة **FDI**: ($p-value = 0.1719 > 0.05$) نقبل فرضية العدم.

-سلسلة **INF**: ($p-value = 0.4337 > 0.05$)نقبل فرضية العدم.

فمن خلال هذه النتائج نقول أن المتغيرات (CHO,FDI,DG,INF)عند المستوى At level تحتوي على جذور الوحدة ، وبالتالي فهي غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5 % .

أما سلسلة المتغير CE فهو لا يحتوي على جذر الوحدة عند المستوى At level، فهي مستقرة عند مستوى المعنوية 5 % .

الجدول رقم 22 : اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى(1)

سلسلة	Prob.	Max Lag	Obs
D(CE)	0.0000	7	31
D(CHO)	0.0048	7	31
D(DG)	0.0029	7	31
D(FDI)	0.0000	7	31
D(INF)	0.0001	7	31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى باختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) نلاحظ أن السلاسل الزمنية(D(CE ، D(CHO)، D(DG)، D(FDI)، D(INF): والتي تمثل التفاضل الأول للمتغيرات المذكورةCE ، CHO، DG، FDI، INF ، حيث تظهر قيم **p** منخفضة بشكل كبير في جميع هذه السلاسل، والتي كانت أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ونقول أنه يوجد هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية مما يشير إلى استقرارها ووجود علاقة طويلة الأجل بينها، وهي نفس النتائج التي تحصلنا عليها في اختبار Phillips-Perron (PP)

الجدول رقم 23 : اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(0)

سلسلة	Prob.	Bandwidth	Obs
CE	0.0047	3.0	32
CHO	0.7920	3.0	32
DG	0.7438	4.0	32
FDI	0.1921	3.0	32
INF	0.4464	2.0	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

من خلال الجدول أعلاه تظهر قيم **p** مرتفعة في جميع هذه السلاسل، حيث كانت أكبر من 5 % ماعدا المتغير CE، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي لا يوجد هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية وبالتالي فهي غير مستقرة.

الجدول رقم 24 : اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1)

سلسلة	Prob.	Bandwidth	Obs
D(CE)	0.0000	3.0	31
D(CHO)	0.0052	1.0	31
D(DG)	0.0023	4.0	31
D(FDI)	0.0000	2.0	31
D(INF)	0.0001	0.0	31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

أما في الجدول رقم 22 تظهر قيم **p** منخفضة بشكل كبير في جميع هذه السلاسل، حيث كانت أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية وبالتالي فهي مستقرة، وتوجد علاقة طويلة الأجل بينها.

3- تقدير النموذج (منهجية الحدود):

في هذه المرحلة نقوم بالكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام طريقة الحدود، ويتم هذا عن طريق المراحل التالية :

3-1 استخراج فترات الإبطاء المثلى للنموذج : لتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج نقوم بالاعتماد على معيار AKaiKe للمقارنة بين النتائج المستخرجة.

الجدول رقم 25 : تقدير نموذج

Dependent Variable: CHO
Selected Model: ARDL(3, 3, 4, 2, 4)
Dynamic Regressors: FDI, INF, DG, CE
Fixed Regressor: C
Variable | Coefficient | Std. Error | Prob. | |
CHO(-1) | 0.444396 | 0.172437 | 0.0328| |

CHO(-2)	1.240269	0.298045	0.0032
CHO(-3)	-0.626980	0.219736	0.0214
FDI	-1.67E-09	5.73E-10	0.0194
C	-9.800109	4.364524	0.0550
R-squared: 0.995			
Adjusted R-squared: 0.984			
F-statistic: 85.77 (Prob: 0.000)			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا معامل "Adjusted R-squared" وهو إحدى قياسات جودة النموذج الإحصائي، ويتم استخدامه لتقييم مدى قوة وفعالية النموذج في تفسير التباين في المتغير المعتمد باستخدام المتغيرات المستقلة، حيث يُظهر معامل "Adjusted R-squared" قيمة تقديرية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فيشير إلى مدى ملائمة النموذج للبيانات وتتراوح قيمته ما بين 0 و1، وكلما اقتربت القيمة من 1، كلما كان النموذج أكثر قوة في تفسير البيانات.

وفي هذه الحالة، القيمة المُعلنة لمعامل "Adjusted R-squared" هي 0.983753، وهذا يشير إلى أن النموذج الذي تم استخدامه يمكنه تفسير ما يقرب من 98.38٪ من التباين في المتغير التابع باستخدام المتغيرات المستقلة المُدرجة في النموذج. وبما أن القيمة قريبة جدًا من 1، فإن هذا يشير إلى أن النموذج قد قدم تمثيلًا جيدًا للعلاقة بين المتغيرات وأنه يمكن استخدامه للتنبؤ بالبيانات بشكل فعال.

فالمعنوية الكلية للنموذج بلغت من خلال الإحصائية F قيمة 85.77 ، أما احتمالية (P)للإحصائية F تقترب من صفر (0.000000)، أي أنها أقل من 01 % وهذا يشير إلى وجود تأثير إحصائي معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، وبشكل عام، إذا كانت إحصائية F مرتفعة واحتمالية الإحصائية Fمنخفضة، فإن هذه النتائج تشير إلى أن النموذج الإحصائي يمكنه تفسير البيانات بشكل جيد وأن هناك تأثيرات إحصائية معنوية للمتغيرات المستقلة، وباستخدام معيارAIC تم تحديد النموذج الأمثل بتكوين

(3, 3, 4, 2, 4)ARDL، وهذا يشير إلى أنه تم استخدام 3 فترات إبطاء في الأجل القصير و3 في الأجل الطويل، و4 متغيرات مدخلة في الأجل القصير و2 في الأجل الطويل، وهذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم 52 : تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار Akaike

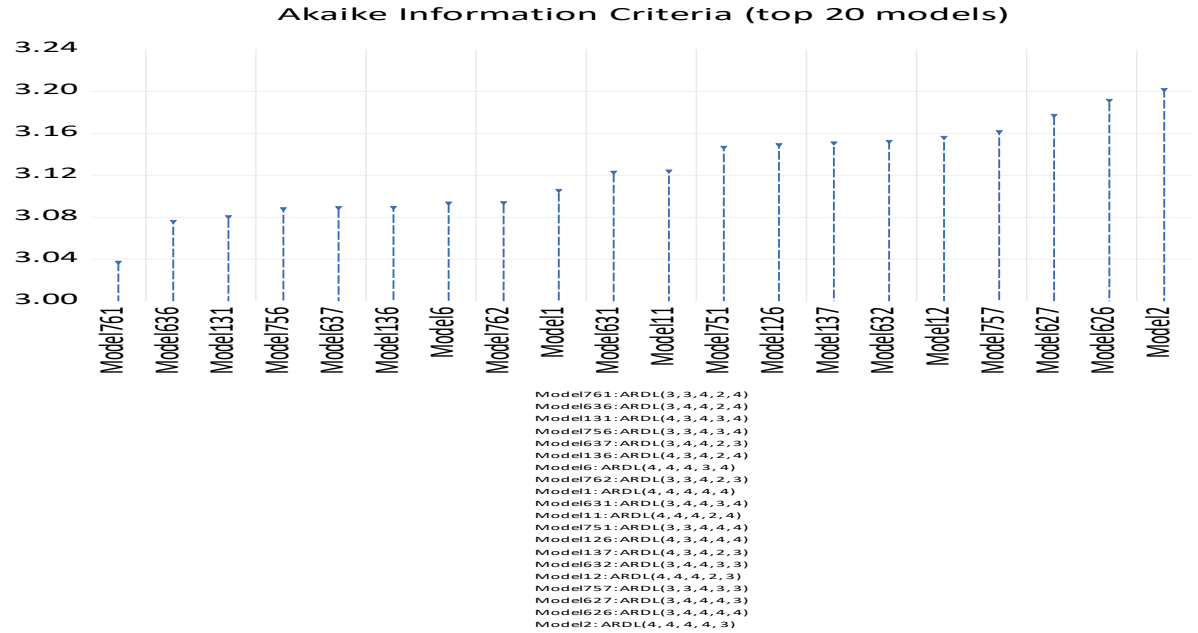

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

3-2 إختبار التكامل المشترك (إختبار الحدود)

لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حيث توجد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين البطالة والمتغيرات المستقلة الأخرى، نستعمل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والذي يمكن كتابته على الشكل التالي :

$$\Delta TCHOt = \alpha + \sum_{i=0}^{P1} AiTCHOt - i + \sum_{i=0}^{q1} \beta iFDIt - i + \sum_{i=0}^{q2} \gamma iINFt - i + \sum_{i=0}^{q3} \delta iDGt - i + \sum_{i=0}^{q4} \theta iCEt - i + \vartheta 1TCHOt - 1 + \vartheta 2FDIt - 1 + \vartheta 3INFt - 1 + \vartheta 4DGt - 1 + \vartheta 5CEt - 1$$

حيث:

- $\Delta TCHOi$ تمثل التغير في المتغير التابع TCHOi في الزمن t.
- $\Delta FDIi$، ΔDGi، $\Delta INFi$، ΔCEiتمثل التغير في المتغيرات المستقلةFDIi ، DGi، INFi، CEiفي الزمن t.
- αهو الثابت.
- A_i، β_i، γ_i، δ_i ، θ_iهم معاملات التوجيه التي تقيس التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ϑ_1، ϑ_2، ϑ_3، ϑ_4، ϑ_5 هم متغيرات التصحيح للخطأ الزمني في الفترات السابقة.
- εtهو الخطأ العشوائي في الزمن t.

هذه المعادلة تمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع تصحيح الأخطاء الزمنية.

لاختبار التكامل المشترك في ARDL نقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \vartheta_1 = \vartheta_2 = \vartheta_3 = \vartheta_4 = \vartheta_5 = 0$$
$$H_1: \vartheta_1 \neq 0; \vartheta_2 \neq 0; \vartheta_3 \neq 0; \vartheta_4 \neq 0; \vartheta_5 \neq 0$$

الجدول رقم 26: إختبار الحدود

F-Bounds Test:				
Test Statistic: 7.67				
Critical Values:				
%1	%2.5	%5	%10	
I(0):	2.2	2.56	2.88	3.29
I(1):	3.09	3.49	3.87	4.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

بما أن قيمة **F-statistic** أكبر من قيم الحدود الدنيا و القصوى I(0) و I(1) عند مستويات الثقة 05 % ، 10 % ،2.5 % ،01 % نقوم برفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، أي يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (توجد علاقة طويلة الأجل).

3-3 اختبار فحص بواقي تقدير النموذج : في هذه المرحلة نقوم بأهم الاختبارات لفحص بواقي تقدير النموذج[1] للتأكد من أنه خالي من المشاكل القياسية ومن هذه الاختبارات ما يلي :

3-3-1 إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

اختبار Jarque-Bera هو اختبار لفحص مدى تناسب توزيع البواقي مع التوزيع الطبيعي. إذا كانت قيمة p-value صغيرة بشكل ملحوظ (أقل من مستوى الدلالة المعتاد)، فقد تشير إلى أن هناك دلالة إحصائية على أن التوزيع ليس طبيعيًا. وفي هذه الحالة، يمكن أن يكون هناك تحسين أو تعديل للنموذج المستخدم، أما إذا كانت أكبر من 05 % (أكبر من مستوى الدلالة) فهذا يدل على أن توزيع البواقي يتناسب مع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 53 : إختبار Jarque-Bera

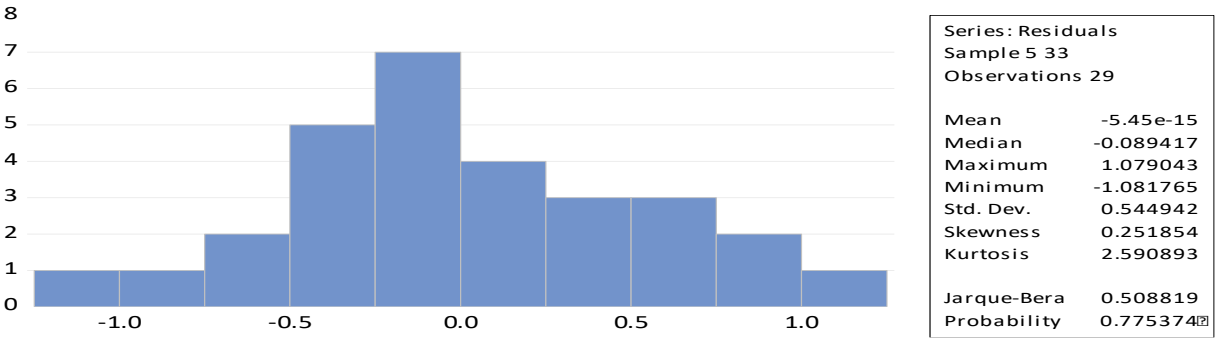

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن F=0.508 و Prob.F= 0.77 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي يمكننا القول أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

[1] د بشيكر عابد، مرجع سبق ذكره، ص 125 .

3-3-2 إختبار الذاتي للأخطاء(Breusch-Godfrey LM Test)

اختبار (Breusch-Godfrey LM Test)هو اختبار إحصائي يُستخدم لاختبار وجود تسلسل زمني متوقع (Autocorrelation) في البيانات ، ويمكننا هذا الاختبار من التحقق مما إذا كانت الأخطاء المتبقية تعتمد على الوقت أو تظهر تسلسل زمني.

الجدول رقم 27 : نتائج إختبار الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
- F-statistic: 4.30 (Prob: 0.0695)
- Obs*R-squared: 17.08 (Prob: 0.0002)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

من الجدول رقم 21 نلاحظ أن4.29 = F-statistic و 0.06= Prob. F أي أنها أكبر من مستوى المعنوية 05 % وبالتالي نقبل فرضية العدم (عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء).

3-3-3 إختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfre

اختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfrey هو اختبار إحصائي يُستخدم في تحليل البيانات للكشف عن وجود عدم ثبات في التباين في البيانات. يشير عدم ثبات التباين إلى أن تباين الأخطاء في النموذج الإحصائي يتغير بطريقة غير ثابتة عبر مستويات القيم المستقلة، مما يعني أن توزيع الأخطاء ليس ثابتًا وقد يختلف من حالة لأخرى. يعتبر هذا الأمر غير مرغوب فيه في تحليل البيانات الإحصائية لأنه يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات غير صحيحة حول العلاقات بين المتغيرات.

الجدول رقم 28 : نتائج إختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfre

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
F-statistic: 0.51 (Prob: 0.89) -
Obs*R-squared: 16.32 (Prob: 0.70) -
Scaled explained SS: 0.99 (Prob: 1.00) -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

بما أن F-statistic =0.51 و Prob. F =0.89 أي أنها أكبر من مستوى المعنوية 05 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بوجود ثبات في التباين.

والشكل التالي يبين مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ

الشكل رقم 54 : مقارنة القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ

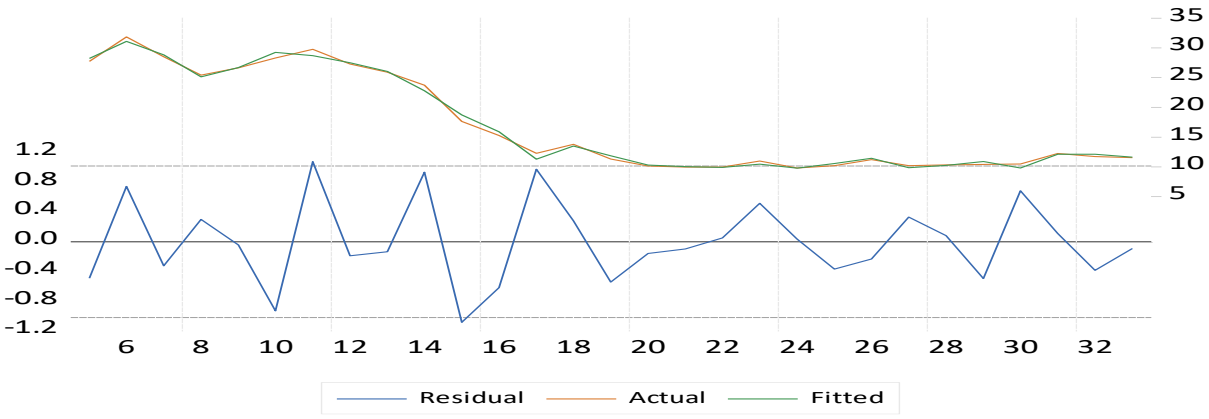

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

3-4 تقدير النموذج

يمكننا تقدير النموذج في الأجلين الطويل والقصير من خلال النتائج المتوصل إليها.

3-4-1 تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

وتعتمد على مدى استطاعة النموذج في تصحيح الاختلالات في الأجل القصير وتتوازن في الأجل الطويل، فإذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة وذو معنوية فتوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم 29 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

المتغير	القيمة المعاملة
CHO(-1)	0.444396
CHO(-2)	1.240269
CHO(-3)	-0.626980
FDI	-1.67E-09
FDI(-1)	2.04E-09

المتغير	القيمة المعاملة
FDI(-2)	1.30E-09
FDI(-3)	-1.04E-09
INF	0.414828
INF(-1)	-0.215553
INF(-2)	-0.120427
INF(-3)	-0.122574
INF(-4)	0.439452
DG	2.82E-10
DG(-1)	-3.78E-10
DG(-2)	2.28E-10
CE	-0.388182
CE(-1)	-0.156529
CE(-2)	0.223521
CE(-3)	0.668379
CE(-4)	0.199062
C	-9.800109

الإحصائيات	القيمة
R-squared	0.995358
Adjusted R-squared	0.983753
Standard Error of Regression	1.019492
Akaike Information Criterion (AIC)	3.036908
F-statistic	85.77182
Prob(F-statistic)	0.000000

التفسير الإحصائي:

قيمة R-squared هي 0.931063، فهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة وتشير إلى أن النموذج يشرح تقريبًا كل التباين في البيانات.

معامل التحديد قيمته 0.851520، أي أن 85 % من التغيرات في المتغير التابع تحدده المتغيرات المستقلة المذكورة أما 15 % فتحدده متغيرات أخرى ليست مذكورة ومن شأنها أن تحسن في أداء النموذج، كما نلاحظ أن معاملات المتغيرات في معظمها سالبة و احتمالها أقل من 05 % أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

التفسير الاقتصادي :

- معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة t هو -1.67 واحتماله أقل من 0.005 أي له معنوية إحصائية، فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 1.67 وحدة في نفس الفترة. أما في الفترة t-1 ينخفض بـ 2.66 وحدة، وفي الفترة t-2 تصبح العلاقة موجبة بين المتغيرين فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يرتفع معدل البطالة بـ 1.04 وحدة.

- معامل التضخم في الفترة t هو 0.41 واحتماله هو 0.002 أي له دلالة إحصائية، فكلما ارتفع التضخم بوحدة واحدة يرتفع معدل البطالة بـ 0.41 وحدة ولكن بشرط ثبات المعاملات الأخرى، أما في الفترة t-1 و t-2 وt-3 فتوجد علاقة عكسية بين المتغيرين، أي أنه كلما زاد التضخم بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة بـ 0.19 ، 0.31 ،0.43 على التوالي.

- معامل النفقات العمومية في الفترة t هو 2.28 والاحتمال 0.0024 أي ذو دلالة إحصائية لأنه أقل من 0.05 ، فكلما ارتفعت النفقات العامة بوحدة واحدة يرتفع معدل البطالة بـ 2.28 وحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، وفي الفترة t-1 تصبح العلاقة عكسية بين المتغيرين، فكلما ارتفعت النفقات العامة بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة بـ 2.28 وحدة.

- معامل النمو الاقتصادي في الفترة t -0.38 والاحتمال 0.0017 أي ذو معنوية إحصائية، فكلما ارتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة بـ 0.38 وحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، وفي الفترات t-1 وt-2 و t-3 فإذا ارتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة بـ 1.09 و 086 و 0.19 على التوالي مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة.

3-4-2 تقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

في هذا الجزء نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث وبعد تحليلنا للنتائج السابقة والتي أظهرت وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي أن هناك علاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم 30: تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Error Correction Regression:
Model: ARDL(3, 3, 4, 2, 4) -
Dependent Variable: D(CHO) -
ECM Regression Case: Restricted Constant and No Trend -
Coefficients:
C: -9.800 (Prob: 0.0550) -
CHO(-1)*: 0.058 (Prob: 0.6966) -
FDI(-1): 6.32E-10 (Prob: 0.5240) -
INF(-1): 0.396 (Prob: 0.0007) -
- ... (المتغيرات الأخرى)
Levels Equation:
FDI: -1.10E-08 -
INF: -6.860 -
DG: -2.30E-09 -
CE: -9.470 -
C: 169.890 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

- من الجدول أعلاه يمكننا قراءة النتائج التالية :

- وجود أثر سلبي وغير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة انخفض معدل البطالة 1.10 وحدة.

- وجود أثر سلبي وغير معنوي للتضخم على معدل البطالة في الأجل الطويل ، فبارتفاع التضخم بوحدة واحدة تنخفض البطالة بـ 6.86 وحدة.

– وجود أثر سلبي وغير معنوي للنفقات العمومية على معدل البطالة في الأجل الطويل، فحين ترتفع النفقات العمومية بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة بـ 2.30 وحدة.

– وجود أثر سلبي وغير معنوي للنمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأجل الطويل ، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي بوحدة واحدة تنخفض معدلات البطالة بـ 9.46 وحدة.

3-5 إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (CUSUM ,COSUM of Squares)

ويتم رسم الرسم البياني الذي يبين اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUMو المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares عبر الزمن بهدف رصد أي انحرافات كبيرة أو تغير هيكلي في هذه الإحصاءات، فإذا وقع الشكل البياني للاختبارات داخل منطقة الحدود الحرجة عند 05 % يتحقق الاستقرار الهيكلي[1]، أما ظهرت تغيرات كبيرة أو انحرافات كبيرة في الرسم البياني لإحصاءات CUSUM وCUSUM of Squares، فإن ذلك يمكن أن يشير إلى وجود تغير هيكلي في النموذج و في هذه الحالة، يجب مراجعة النموذج والبيانات والتحقق من مصداقية العلاقات المقدرة.

فاختبار CUSUM و CUSUM of Squaresيساعد في رصد وتحليل التغير الهيكلي في النماذج الزمنية والتأكد من أن النموذج لا يفقد قدرته على التنبؤ بشكل صحيح مع تغير البيانات عبر الزمن.

الشكل رقم 55 : إختبار (CUSUM ,COSUM of Squares)

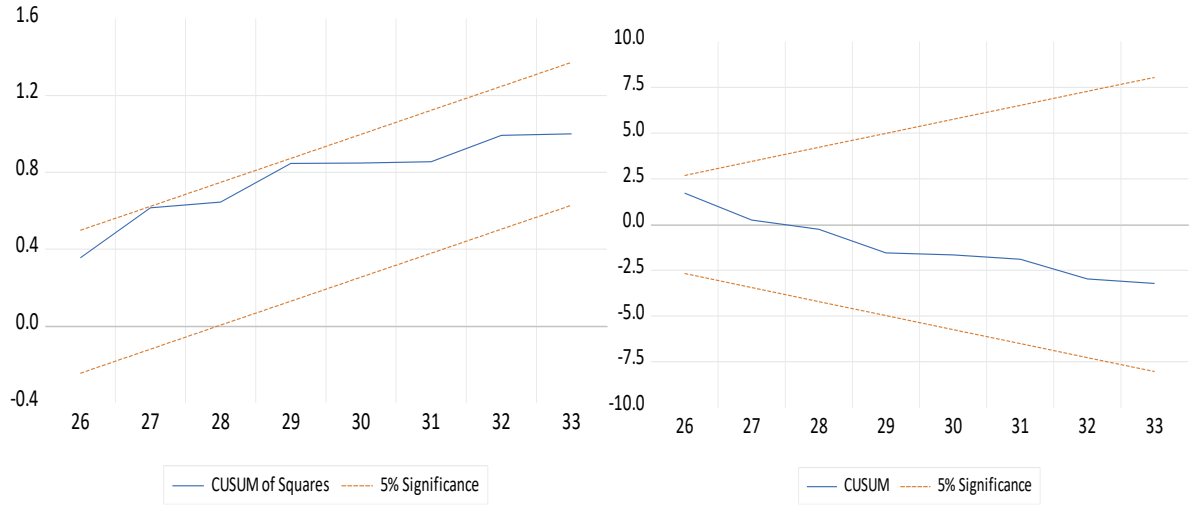

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

[1] د عابد بشيكر، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن المعلمات المقدرة كانت ثابتة في كل فترات الدراسة وأن النموذج يقع داخل الحدود مما نستنتج أنه لا يوجد تغير هيكلي عبر الزمن وبالتالي لا يفقد قدرته على التنبؤ، ولا توجد أكثر من معادلة مقدرة للنموذج طبقا لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي[1].

المبحث الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2022)

في هذا المبحث تطرقنا إلى العنصر الثاني من سياسة ترقية التشغيل ومدى تأثره بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل هذا العنصر في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتبيان هذا الأثر استخدمنا نموذج ARDL لتبيان العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ونتبع في ذلك نفس منهجية المبحث الثاني.

1- تحديد متغيرات النموذج : لدراسة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نقوم بتحديد متغيرات النموذج والعوامل المؤثرة فيه، وبناء على النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية ، يمكننا تحديد النموذج باستخدام بيانات سلاسل زمنية للمتغيرات المستهدفة للفترة الزمنية (1990-2022).

و صياغة الدالة بشكلها الأصلي يكون على النحو التالي:

$$PME = f\ (\ FDI_t, DGP_t, INF_t, CHO_t, \varepsilon_t\ ) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

PME : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

FDI_t : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالدولار أمريكي.

DGP_t : الناتج المحلي الإجمالي.

INF_t :نسبة التضخم السنوي.

CHO_t : معدل البطالة السنوي.

[1] رملي محمد، نزعي عزالدين، سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر تحقيق تجريبي، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 12 ، العدد 03 ، جامعة سعيدة، 2020 ، 358 .

ε_t **:** حد الخطأ العشوائي.

ونقوم بصياغة المعادلة (01) بشكلها القياسي على الشكل التالي :

$$PME_i=\beta 0 + \beta 1 \cdot FDI_i + \beta 2 \cdot DGP_i + \beta 3 \cdot CHO_i + \beta 4 \cdot INF_i + \varepsilon_t$$

$\beta 0$ **:** يمثل الحد الثابت.

$\beta 1, \beta 2, \beta 3, \beta 4$ **:** هي معاملات الاستجابة (coefficients) التي يتم تقديرها من خلال التحليل الإحصائي وتمثل العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

i **:** تمثل عدد المشاهدات من سنة 1990-2022 .

ونقوم باستخدام نموذج ARDL بتحديد أثر المتغيرات المستقلة المذكورة على المتغير التابع

- مصادر البيانات ووحدة القياس:

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME) : نشرات وإحصائيات وزارة الصناعة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) : إحصائيات البنك الدولي والوحدة الدولار الأمريكي.

الناتج المحلي الإجمالي(DGP) : إحصائيات البنك الدولي، الوحدة الدولار الأمريكي.

التضخم (INF) : إحصائيات البنك الدولي والوحدة نسبة مئوية.

البطالة(CHO) : إحصائيات البنك الدولي، الوحدة نسبة مئوية.

الجدول 31 : العلاقة السببية قصيرة الأجل (غرانجر)

Null Hypothesis	الاحتمالية (Prob.)
FDI لا يسبب Granger CHO	0.2251
CHO لا يسبب Granger FDI	0.6049
GDP لا يسبب Granger CHO	0.3234
CHO لا يسبب Granger GDP	0.0527
INF لا يسبب Granger CHO	0.2996
CHO لا يسبب Granger INF	0.6068
PME لا يسبب Granger CHO	0.0399
CHO لا يسبب Granger PME	0.1975
GDP لا يسبب Granger FDI	0.7749
FDI لا يسبب Granger GDP	0.1226

Null Hypothesis	الاحتمالية (Prob.)
INF لا يسبب Granger FDI	0.6298
FDI لا يسبب Granger INF	0.9181
PME لا يسبب Granger FDI	0.6735
FDI لا يسبب Granger PME	0.5533
INF لا يسبب Granger GDP	0.3997
GDP لا يسبب Granger INF	0.9275
PME لا يسبب Granger GDP	0.5626
GDP لا يسبب Granger PME	0.0729
PME لا يسبب Granger INF	0.2154
INF لا يسبب Granger PME	0.0010

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

حسب الجدول أعلاه هناك علاقة سببية قصيرة الأجل بين الناتج الداخلي الخام والتضخم وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لأن قيمة الاحتمال أقل من 05 % .

الجدول 32 : العلاقة السببية طويلة الأجل

المتغير التابع : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/12/24 Time: 01:53
Sample: 1 33
Included observations: 31
Dependent variable: PME

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CHO	2.909880	2	0.2334
FDI	1.063536	2	0.5876
GDP	9.135285	2	0.0104
INF	23.68199	2	0.0000
All		4	---

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

يوضح الجدول أعلاه العلاقة السببية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، حيث أن قيمة الاحتمال أقل من 05 % للمتغيرين المستقلين الإنتاج الداخلي الخام والتضخم مما يوحي إلى علاقة بينهما وبين المتغير التابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

والشكل التالي يبين لنا تطور المتغيرات المفسرة والمتغير التابع خلال فترة الدراسة

الشكل رقم 56 : تطور متغيرات النموذج في الفترة 1990-2022

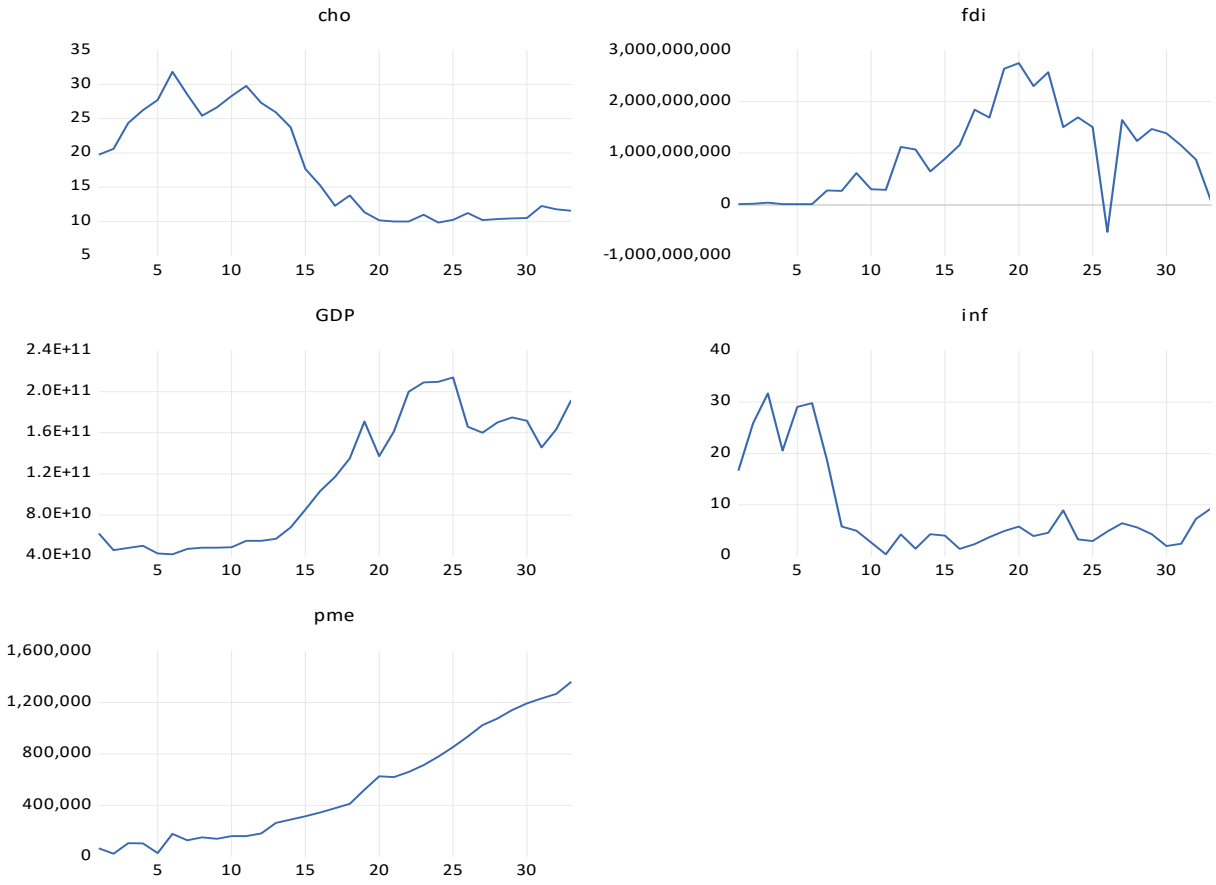

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

إن الأشكال البيانية لمتغيرات السلسلة الزمنية حسب الشكل أعلاه غير مستقرة وغير ساكنة وثابتة في المستوى، فالمتغير التابع والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر عبر سنوات الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فهي متذبذبة ما بين صعود ونزول.

2- دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

نقوم بفحص ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات تكاملية من النظام نفسه من التفاضل، نستخدم اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) أو اختبار Phillips-Perron (PP) لهذا الغرض.

الجدول رقم 33 : اختبار السلاسل الزمنية ADFعند المستوى (0)

Unit Root Test (ADF):
Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process) -
Series: CHO, FDI, GDP, INF, PME -
Method: ADF - Fisher Chi-square, ADF - Choi Z-stat -
Test Statistics:
ADF - Fisher Chi-square: 5.77110 (Prob: 0.8341) -
ADF - Choi Z-stat: 2.06800 (Prob: 0.9807) -
Intermediate ADF Test Results:
CHO: Prob: 0.8630 -
FDI: Prob: 0.1719 -
GDP: Prob: 0.8678 -
INF: Prob: 0.4337 -
PME: Prob: 0.9998 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

عند المستوى At level نلاحظ أن :

- سلسلة **CHO** ($p-value = 0.86 > 0.05$) نقبل فرضية العدم.
- سلسلة **FDI:** ($p-value = 0.17 > 0.05$) نقبل فرضية العدم.
- سلسلة **GDP:**($p-value = 0.86 > 0.05$) نقبل فرضية العدم.
- سلسلة **PME:** ($p-value = 0.99 > 0.05$) نقبل فرضية العدم.
- سلسلة **INF:** ($p-value = 0.43 > 0.05$)نقبل فرضية العدم.

فمن خلال هذه النتائج نقول أن المتغيرات (PME,FDI,GDP,CHO,INF)عند المستوى At level تحتوي على جذور الوحدة ، وبالتالي فهي غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5 % .

الجدول رقم 34 : اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى(1)

Unit Root Test (ADF):
Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process) -
Series: CHO, FDI, GDP, INF, PME -
Method: ADF - Fisher Chi-square, ADF - Choi Z-stat -
Test Statistics:
ADF - Fisher Chi-square: 102.555 (Prob: 0.0000) -
ADF - Choi Z-stat: -8.69610 (Prob: 0.0000) -
Intermediate ADF Test Results:
D(CHO): Prob: 0.0048 -
D(FDI): Prob: 0.0000 -
D(GDP): Prob: 0.0003 -
D(INF): Prob: 0.0001 -
D(PME): Prob: 0.0000 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

من خلال الجدول أعلاه تظهر قيم **p** منخفضة بشكل كبير في جميع هذه السلاسل، و أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ونقول أن السلاسل الزمنية مستقرة وتوجد علاقة طويلة الأجل بينها، وهي نفس النتائج التي تحصلنا عليها في اختبار Phillips-Perron (PP) والتي تظهر في الجدول أدناه.

الجدول رقم 35 : اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1)

Phillips-Perron Test (PP):
Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process) -
Series: CHO, FDI, GDP, INF, PME -
Method: PP - Fisher Chi-square, PP - Choi Z-stat -
Test Statistics:
PP - Fisher Chi-square: 102.204 (Prob: 0.0000) -
PP - Choi Z-stat: -8.67255 (Prob: 0.0000) -
Intermediate PP Test Results:
D(CHO): Prob: 0.0052 (Bandwidth: 1.0, Obs: 31) -
D(FDI): Prob: 0.0000 (Bandwidth: 2.0, Obs: 31) -
D(GDP): Prob: 0.0003 (Bandwidth: 0.0, Obs: 31) -
D(INF): Prob: 0.0001 (Bandwidth: 0.0, Obs: 31) -
D(PME): Prob: 0.0000 (Bandwidth: 3.0, Obs: 31) -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

أما في الجدول رقم 20 تظهر قيم **p** منخفضة بشكل كبير في جميع هذه السلاسل، حيث كانت أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية وبالتالي فهي مستقرة، وتوجد علاقة طويلة الأجل بينها.

3- تقدير النموذج (منهجية الحدود):

في هذه المرحلة نكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة الحدود.

3-1 استخراج فترات الإبطاء المثلى للنموذج : لتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج نقوم بالاعتماد على معيار AKaiKe للمقارنة بين النتائج المستخرجة.

الجدول رقم 36 : تقدير نموذج ARDL

متغير	معامل	الانحراف المعياري	t الإحصائية	الاحتمالية
PME(-1)	-0.017040	0.457100	-0.037278	0.9715
PME(-2)	0.923261	0.437220	2.111664	0.0792
FDI	7.46E-06	1.93E-05	0.386465	0.7125
FDI(-1)	2.43E-05	2.49E-05	0.976291	0.3666
FDI(-2)	-9.94E-07	1.43E-05	-0.069562	0.9468
FDI(-3)	-4.51E-05	1.99E-05	-2.266399	0.0640
FDI(-4)	-4.09E-05	1.93E-05	-2.119568	0.0783

متغير	معامل	الانحراف المعياري	t الإحصائية	الاحتمالية
GDP	-2.84E-07	6.74E-07	-0.420823	0.6885
GDP(-1)	1.88E-06	6.60E-07	2.850911	0.0291
GDP(-2)	4.49E-07	8.32E-07	0.539189	0.6092
GDP(-3)	1.02E-06	5.94E-07	1.722940	0.1357
GDP(-4)	-4.49E-07	4.99E-07	-0.899800	0.4029
CHO	-13326.87	9093.710	-1.465504	0.1931
CHO(-1)	631.6117	6843.452	0.092294	0.9295
CHO(-2)	17985.56	8362.118	2.150838	0.0750
CHO(-3)	6171.318	7575.492	0.814643	0.4464
CHO(-4)	-8019.226	7547.090	-1.062559	0.3289
INF	7091.289	3990.723	1.776943	0.1259
INF(-1)	1356.196	3130.210	0.433260	0.6800
INF(-2)	-6534.935	2786.715	-2.345032	0.0574
INF(-3)	-6665.524	5486.773	-1.214835	0.270

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

قيمة "Adjusted R-squared"هي 0.99، وهذا يشير إلى أن النموذج الذي تم استخدامه يمكنه تفسير ما يقرب من 99٪ من التباين في المتغير التابع باستخدام المتغيرات المستقلة المُدرجة في النموذج. وبما أن القيمة قريبة جدًا من 1، فإن هذا يشير إلى أن النموذج قد قدم تمثيلًا جيدًا للعلاقة بين المتغيرات وأنه يمكن استخدامه للتنبؤ بالبيانات بشكل فعال.

فالمعنوية الكلية للنموذج بلغت من خلال الإحصائية F قيمة 244.75 ، أما احتمالية (P)للإحصائية F تقترب من صفر (0.000000)، أي أنها أقل من 01 % وهذا يشير إلى وجود تأثير إحصائي معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، وباستخدام معيارAIC تم تحديد النموذج الأمثل بتكوين ARDL(2, 4, 4, 4, 4)، وهذا يشير إلى أنه تم استخدام 2فترات إبطاء في الأجل القصير 4 في الأجل الطويل، و4 متغيرات مدخلة في الأجل القصير و4 في الأجل الطويل، وهذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم 57 : تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار Akaike

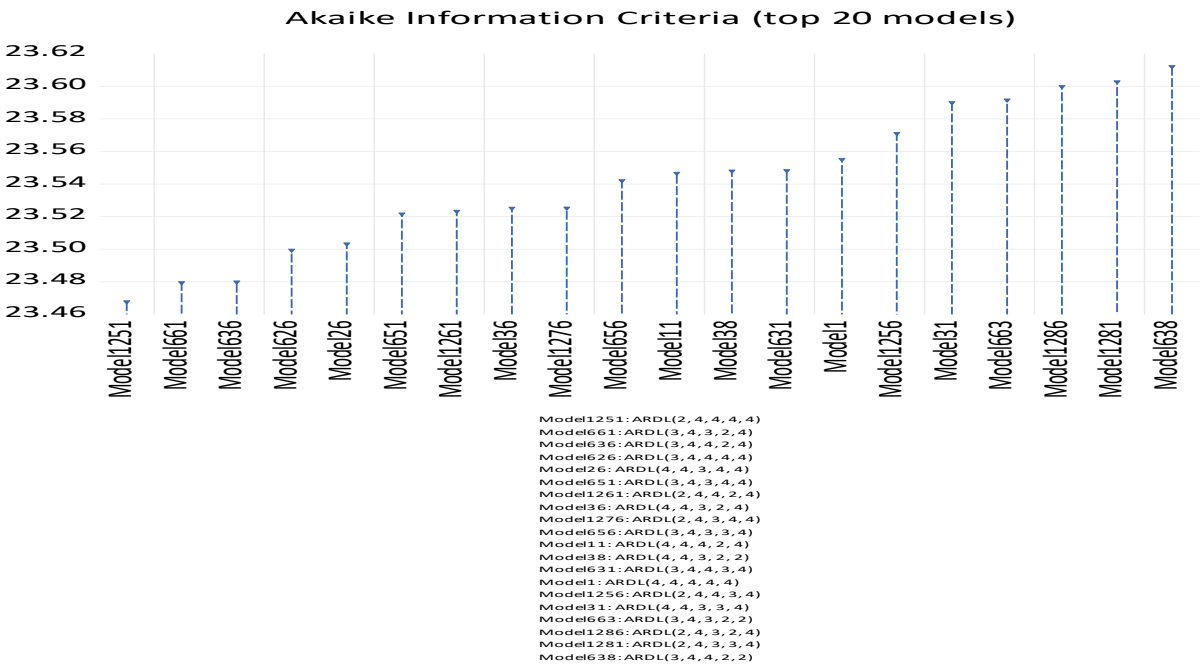

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

3-2 إختبار التكامل المشترك (إختبار الحدود)

لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حيث توجد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين البطالة والمتغيرات المستقلة الأخرى، نستعمل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والذي يمكن كتابته على الشكل التالي :

$$\Delta PMEt = \alpha + \sum_{i=0}^{P1} AiPMEt - i + \sum_{i=0}^{q1} \beta iFDIt - i + \sum_{i=0}^{q2} \gamma iGDPt - i + \sum_{i=0}^{q3} \delta iCHOt - i + \sum_{i=0}^{q4} \theta iINFt - i + \vartheta 1PMEt - 1 + \vartheta 2FDIt - 1 + \vartheta 3GDPt - 1 + \vartheta 4CHOt - 1 + \vartheta 5INF - 1$$

- ΔPMEiتمثل التغير في المتغير التابع PME في الزمن t.
- ΔFDIi، ΔDGPi، ΔINFi، ΔCHOiتمثل التغير في المتغيرات المستقلةFDIi ، DGPi، INFi، CHOiفي الزمن t.
- αهو الثابت.

- A_i، β_i، γ_i، δ_i ، θ_iهم معاملات التوجيه التي تقيس التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ϑ_1،ϑ_2، ϑ_3، ϑ_4، ϑ_5 هم متغيرات التصحيح للخطأ الزمني في الفترات السابقة.
- εtهو الخطأ العشوائي في الزمن t.

هذه المعادلة تمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع تصحيح الأخطاء الزمنية.

لاختبار التكامل المشترك في ARDL نقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \vartheta_1 = \vartheta_2 = \vartheta_3 = \vartheta_4 = \vartheta_5 = 0$$
$$H_1: \vartheta_1 \neq 0; \vartheta_2 \neq 0; \vartheta_3 \neq 0; \vartheta_4 \neq 0; \vartheta_5 \neq 0$$

الجدول رقم 37: إختبار الحدود

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.051570	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

بما أن قيمة **F-statistic** أكبر من قيم الحدود الدنيا و القصوى I(0) و I(1) عند مستويات الثقة 05 % ، 10 % ،2.5 % نقوم برفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، أي يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

3-3 اختبار فحص بواقي تقدير النموذج نقوم بأهم الاختبارات لفحص بواقي تقدير النموذج للتأكد من أنه خالي من المشاكل القياسية:

3-3-1 إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

إذا كانت أكبر من 05 % (أكبر من مستوى الدلالة) فهذا يدل على أن توزيع البواقي يتناسب مع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 58: إختبار Jarque-Bera

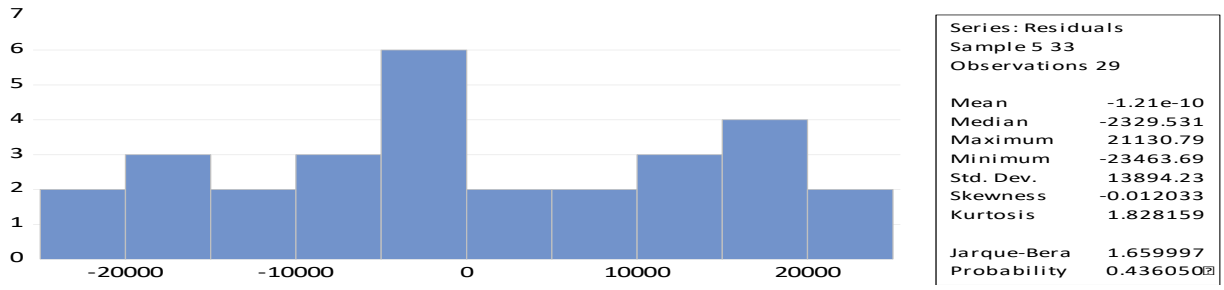

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن F=1.65 و Prob.F= 0.43 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي يمكننا القول أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

3-3-2 إختبار الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey LM Test)

اختبار (Breusch-Godfrey LM Test)هو اختبار إحصائي يُستخدم لاختبار وجود تسلسل زمني متوقع (Autocorrelation) في البيانات ، ويمكننا هذا الاختبار من التحقق مما إذا كانت الأخطاء المتبقية تعتمد على الوقت أو تظهر تسلسل زمني.

الجدول رقم 38: نتائج إختبار الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Test Statistic	Value	Prob.
F-statistic	5.312664	0.0693
Obs*R-squared	14.93962	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

من الجدول رقم 21 نلاحظ أن F-statistic = 1.5 و Prob. F =0.06 أي أنها أكبر من مستوى المعنوية 05 % وبالتالي نقبل فرضية العدم (عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء).

3-3-3 إختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfre

الجدول رقم 39 : نتائج إختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfre

Test Statistic	Value	Prob.
F-statistic	1.278392	0.4071
Obs*R-squared	23.90104	0.3524

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

بما أن F-statistic = 22.6 و Prob. F =0.4 أي أنها أكبر من مستوى المعنوية 05 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بوجود ثبات في التباين.

والشكل التالي يبين مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ

الشكل رقم 59: مقارنة القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ

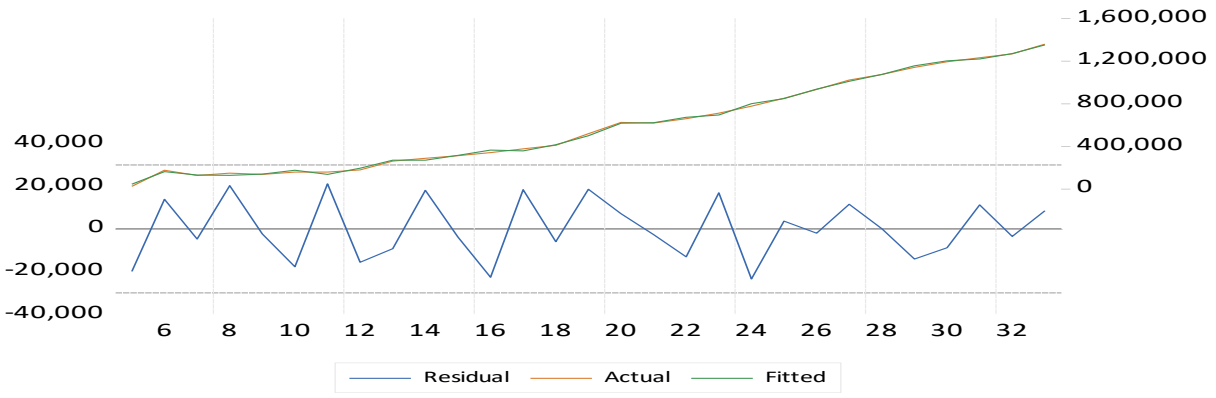

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

3-4 تقدير النموذج

يمكننا تقدير النموذج في الأجلين الطويل والقصير من خلال النتائج المتوصل إليها.

3-4-1 تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

وتعتمد على مدى استطاعة النموذج في تصحيح الاختلالات في الأجل القصير وتتوازن في الأجل الطويل، فإذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة وذو معنوية فتوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم 40: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PME(-1))	-0.923261	0.266946	-3.458609	0.0135
D(FDI)	7.46E-06	8.12E-06	0.918261	0.3939
D(FDI(-1))	8.69E-05	1.74E-05	5.001864	0.0024
D(FDI(-2))	8.59E-05	1.59E-05	5.414881	0.0016
D(FDI(-3))	4.09E-05	1.24E-05	3.297553	0.0165
D(GDP)	-2.84E-07	3.11E-07	-0.912507	0.3967
D(GDP(-1))	-1.02E-06	4.46E-07	-2.291322	0.0618
D(GDP(-2))	-5.74E-07	2.92E-07	-1.966425	0.0968
D(GDP(-3))	4.49E-07	2.95E-07	1.522891	0.1786
D(CHO)	-13326.87	3847.885	-3.463426	0.0134
D(CHO(-1))	-16137.65	3153.874	-5.116771	0.0022
D(CHO(-2))	1847.908	3247.325	0.569055	0.5900
D(CHO(-3))	8019.226	2923.035	2.743459	0.0336
D(INF)	7091.289	1609.148	4.406859	0.0045
D(INF(-1))	5027.928	973.5206	5.164686	0.0021
D(INF(-2))	-1507.007	1587.524	-0.949281	0.3791
D(INF(-3))	-8172.530	2148.069	-3.804594	0.0089
CointEq(-1)*	-0.093779	0.014047	-6.675872	0.0005

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

التفسير الإحصائي:

قيمة R-squared هي 0.91، فهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة .

معامل التحديد قيمته 0.77، أي أن77 % من التغيرات في المتغير التابع تحدده المتغيرات المستقلة المذكورة أما 23 % فتحدده متغيرات أخرى ليست مذكورة ومن شأنها أن تحسن في أداء النموذج، كما

نلاحظ أن معاملات المتغيرات في معظمها سالبة و احتمالها أقل من 05 % أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

التفسير الاقتصادي :

- معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة t هو7.46 فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7.46 وحدة في نفس الفترة، وفي الفترة t-1 ترتفع بـ 8.69 وحدة مع احتمال أقل من 05 % أي ذو دلالة إحصائية، وفي الفترة t-2 يرتفع عدد المؤسسات بـ8.59 وحدة وهذا دائما بارتفاع وحدة واحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر مع وجود دلالة إحصائية، أما في الفترة t-3 ترتفع المؤسسات إلى 4.09 وحدة مع احتمال أقل من 05 % .

- معامل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t هو 2.48- ، فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تنخفض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 2.48 وحدة، أما في الفترة t-1 و t-2 كلما زاد التضخم بوحدة واحدة ينخفض عدد المؤسسات بـ 1.02، 5.74 وحدة على التوالي، أما فترة t-3 فالعلاقة طردية بين المتغيرين فزيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يرتفع عدد المؤسسات بـ 4.49 وحدة.

- معامل البطالة في الفترة t هو -13326.87 ، أي أنه كلما ارتفعت نسبة البطالة بوحدة واحدة تنخفض المؤسسات بـ 13326.87 وحدة، وفي الفترة t-1 ينخفض عدد المؤسسات إلى 1637.65 ، أما في الفترة t-2 يرتفع عدد المؤسسات إلى 1847090 وحدة ، أما في الفترة t-3 فبارتفاع نسبة البطالة بوحدة واحدة يرتفع عدد المؤسسات بـ 8019.22 وحدة.

- معامل التضخم في الفترة t هو 7091.28 مع احتمال أقل من 05 % أي ذو دلالة إحصائية ، فكلما ارتفع التضخم بوحدة واحدة يرتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 7.91.28 وحدة، وفي الفترات t-1 و t-2 و t-3 فإذا ارتفع التضخم بوحدة واحدة يرتفع عدد المؤسسات بـ 5.27.92 في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية ينخفض بـ 1507 وحدة ، وفي الفترة الثالثة ينخفض العدد إلى 8172.5 وحدة .

- إشارة معلمة تصحيح الخطأ *CointEq(-1) سالبة وذات معنوية إحصائية، وهذا ما يوكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وفي هذه الحالة كذلك يمكننا القول أن نموذج تصحيح الخطأ مقبول، أي أن النموذج يصحح ما نسبته 9.37 % من الاختلال في التوازن كل سنة.

3-4-2 تقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم 41 : تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-214425.3	369710.2	-0.579982	0.5830
PME(-1)*	-0.093779	0.083185	-1.127352	0.3026
FDI(-1)	-5.51E-05	3.52E-05	-1.563836	0.1689
GDP(-1)	2.62E-06	1.11E-06	2.359077	0.0564
CHO(-1)	3442.396	10783.94	0.319215	0.7604
INF(-1)	3419.557	3235.217	1.056979	0.3312
D(PME(-1))	-0.923261	0.437220	-2.111664	0.0792
D(FDI)	7.46E-06	1.93E-05	0.386465	0.7125
D(FDI(-1))	8.69E-05	3.09E-05	2.809671	0.0308
D(FDI(-2))	8.59E-05	2.94E-05	2.922563	0.0265
D(FDI(-3))	4.09E-05	1.93E-05	2.119568	0.0783
D(GDP)	-2.84E-07	6.74E-07	-0.420823	0.6885
D(GDP(-1))	-1.02E-06	9.02E-07	-1.133046	0.3004
D(GDP(-2))	-5.74E-07	5.14E-07	-1.116619	0.3069
D(GDP(-3))	4.49E-07	4.99E-07	0.899800	0.4029
D(CHO)	-13326.87	9093.710	-1.465504	0.1931
D(CHO(-1))	-16137.65	8922.208	-1.808706	0.1205
D(CHO(-2))	1847.908	8035.044	0.229981	0.8257
D(CHO(-3))	8019.226	7547.090	1.062559	0.3289
D(INF)	7091.289	3990.723	1.776943	0.1259
D(INF(-1))	5027.928	2022.854	2.485561	0.0474
D(INF(-2))	-1507.007	2907.302	-0.518352	0.6228
D(INF(-3))	-8172.530	4550.568	-1.795936	0.1226
CointEq(-1)*	-0.093779	0.014047	-6.675872	0.0005
FDI	-0.000588	0.000351	-1.675213	0.1449
GDP	2.79E-05	3.02E-05	0.926644	0.3899
CHO	36707.71	141465.5	0.259482	0.8039
INF	36464.17	55900.81	0.652301	0.5384

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

- وجود أثر سلبي ضئيل للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأجل الطويل، فكلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة انخفض عدد المؤسسات0.0005 وحدة.

- وجود أثر إيجابي للناتج الداخلي الإجمالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأجل الطويل، فبارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بوحدة واحدة يرتفع عدد المؤسسات بـ 2.79 وحدة.

- وجود أثر إيجابي لمعدل البطالة على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأجل الطويل، فبارتفاع معدل البطالة بوحدة واحدة يرتفع عدد المؤسسات بـ 36707.71 وحدة.

- وجود أثر إيجابي للتضخم على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأجل الطويل، فبارتفاع التضخم بوحدة واحدة يرتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 36464.17وحدة.

3-5 إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (CUSUM ,COSUM of Squares)

الشكل 60: إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

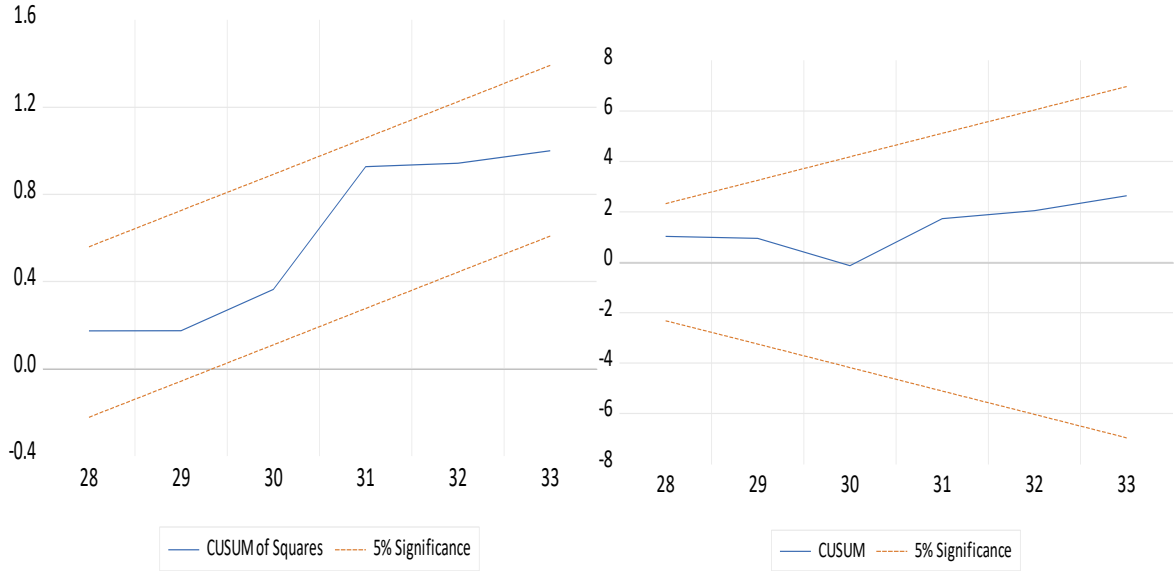

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

نلاحظ أن الخط الأزرق والذي يمثل نموذج الدراسة يقع داخل الحدود مما نستنتج أنه لا يوجد تغير هيكلي عبر الزمن، مما يجعله قادرا على التنبؤ.

المبحث الرابع : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2022)

في هذا المبحث عالجنا تأثر المتغير الثالث من سياسة ترقية التشغيل والذي يتمثل في التكوين سواء المهني أو الجامعي بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولتبيان هذا الأثر استخدمنا نموذج ARDL لتبيان العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

1- تحديد متغيرات النموذج :

و صياغة الدالتين يكون على النحو التالي:

$$UNI = f\ (FDI_t, DGP_t, DG_t, CE_t, \varepsilon_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

$$FPA = f\ (FDI_t, DGP_t, DG_t, CE_t, \varepsilon_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

UNI_t : النفقات العامة المخصصة لوزارة التعليم العالي في الجزائر بالدينار الجزائري.

FPA_t : النفقات العامة المخصصة لوزارة التكوين المهني في الجزائر بالدينار الجزائري

FDI_t : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالدولار أمريكي.

DGP_t : الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بالدولار الأمريكي.

DG_t :النفقات العمومية الجزائرية بالدولار الأمريكي.

CE_t : معدل النمو الاقتصادي (نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ونقوم بصياغة المعادلة (01) ، (02) بشكلها القياسي على الشكل التالي :

$$UNI_i = \beta 0 + \beta 1 \cdot FDI_i + \beta 2 \cdot DGP_i + \beta 3 \cdot DG_i + \beta 4 \cdot CE_i + \varepsilon_t$$

$$FPA_i = \beta 0 + \beta 1 \cdot FDI_i + \beta 2 \cdot DGP_i + \beta 3 \cdot DG_i + \beta 4 \cdot CE_i + \varepsilon_t$$

- مصادر البيانات ووحدة القياس:

النفقات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي : قوانين المالية في الجزائر.

النفقات المخصصة لقطاع التكوين المهني : قوانين المالية في الجزائر.

الجدول رقم 42 : العلاقة السببية قصيرة الأجل (غرانجر) نفقات التكوين المهني

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/12/24 Time: 01:58
Sample: 1 33
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CFPA does not Granger Cause CE	31	0.25659	0.7756
CE does not Granger Cause CFPA		0.55762	0.5793
DG does not Granger Cause CE	31	0.29414	0.7476
CE does not Granger Cause DG		0.30718	0.7382
FDI does not Granger Cause CE	31	0.08409	0.9196
CE does not Granger Cause FDI		1.66864	0.2081
GDP does not Granger Cause CE	31	0.57344	0.5706
CE does not Granger Cause GDP		0.18321	0.8337
DG does not Granger Cause CFPA	31	4.00709	0.0304
CFPA does not Granger Cause DG		0.10172	0.9036
FDI does not Granger Cause CFPA	31	1.38524	0.2681
CFPA does not Granger Cause FDI		0.40140	0.6735
GDP does not Granger Cause CFPA	31	2.84306	0.0764
CFPA does not Granger Cause GDP		0.03389	0.9667
FDI does not Granger Cause DG	31	7.89108	0.0021
DG does not Granger Cause FDI		1.74611	0.1943
GDP does not Granger Cause DG	31	2.67944	0.0875
DG does not Granger Cause GDP		0.38225	0.6861
GDP does not Granger Cause FDI	31	0.25748	0.7749
FDI does not Granger Cause GDP		2.27805	0.1226

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

هذا الجدول يبين علاقة سببية قصيرة الأجل بين النفقات العمومية ونفقات التكوين المهني لأن الاحتمال يساوي اقل من 05 % ، أما المتغيرات الأخرى فلا تسبب المتغير التابع لأن الاحتمال أكبر من 05 % .

الجدول رقم 43 : العلاقة السببية طويلة الأجل نفقات التكوين المهني

CE	1.495481	2	0.4734
DG	2.087162	2	0.3522
FDI	0.830564	2	0.6602
GDP	0.615171	2	0.7352

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

بما أن قيمة الاحتمال كلها أكبر من 05 % نقول أن المتغيرات المستقلة لا تسبب المتغير التابع في الأجل الطويل.

الجدول رقم 44: العلاقة السببية قصيرة الأجل (غرانجر) نفقات التعليم العالي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/12/24 Time: 02:02
Sample: 1 33
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DG does not Granger Cause CE	31	0.29414	0.7476
CE does not Granger Cause DG		0.30718	0.7382
FDI does not Granger Cause CE	31	0.08409	0.9196
CE does not Granger Cause FDI		1.66864	0.2081
GDP does not Granger Cause CE	31	0.57344	0.5706
CE does not Granger Cause GDP		0.18321	0.8337
UNI does not Granger Cause CE	31	0.36200	0.6997
CE does not Granger Cause UNI		0.51148	0.6055
FDI does not Granger Cause DG	31	7.89108	0.0021
DG does not Granger Cause FDI		1.74611	0.1943
GDP does not Granger Cause DG	31	2.67944	0.0875
DG does not Granger Cause GDP		0.38225	0.6861
UNI does not Granger Cause DG	31	0.06970	0.9329
DG does not Granger Cause UNI		4.53301	0.0205
GDP does not Granger Cause FDI	31	0.25748	0.7749
FDI does not Granger Cause GDP		2.27805	0.1226
UNI does not Granger Cause FDI	31	0.56230	0.5767
FDI does not Granger Cause UNI		1.82124	0.1819
UNI does not Granger Cause GDP	31	0.17389	0.8414
GDP does not Granger Cause UNI		2.78295	0.0803

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

الجدول أعلاه يبين العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع حيث أظهرت النتائج على أن النفقات العمومية تسبب نفقات التعليم العالي في الأجل القصير، أما المتغيرات الأخرى لا تسببها

الجدول رقم 45: العلاقة السببية طويلة الأجل نفقات التعليم العالي

CE	1.271201	2	0.5296
DG	4.772269	2	0.0920
FDI	1.287935	2	0.5252
GDP	2.675909	2	0.2624

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

يبين الجدول أعلاه العلاقة السببية طويلة الأجل بين المتغيرات ، فمن خلال قراءتنا لقيمة الاحتمال والذي هو أكبر من 05 % ، نقول أنه لا توجد سببية في الأجل الطويل.

والشكل التالي يبين لنا تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة

الشكل رقم 61 : تطور متغيرات النموذج في الفترة 1990-2022

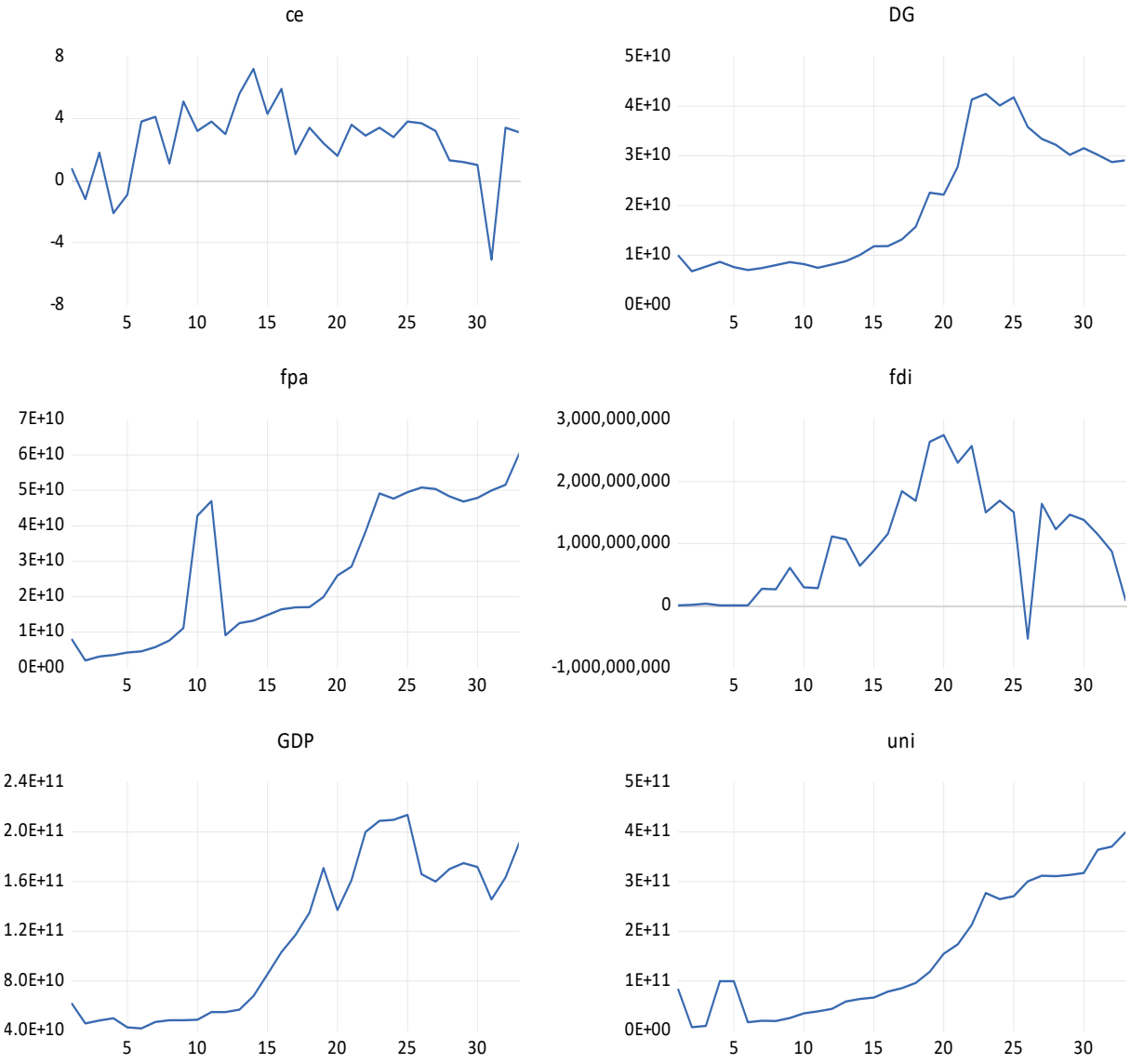

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

إن الأشكال البيانية لمتغيرات السلسلة الزمنية حسب الشكل أعلاه غير مستقرة وغير ساكنة وثابتة في المستوى.

- دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

نقوم بفحص ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات تكاملية من النظام نفسه من التفاضل، نستخدم اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) أو اختبار Phillips-Perron (PP) لهذا الغرض.

الجدول رقم 46 : اختبار السلاسل الزمنية ADFعند المستوى (1)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(CE)	0.0000	0	7	31
D(DG)	0.0029	0	7	31
D(FPA)	0.0001	1	7	30
D(FDI)	0.0000	0	7	31
D(GDP)	0.0003	0	7	31
D(UNI)	0.0000	0	7	31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة 1 بالاعتماد على إختبار ديكي فولر (ADF)، وهذا ما أثبته إختبار فيليب بيرون (PP).

الجدول رقم 47: اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(CE)	0.0000	3.0	31
D(DG)	0.0023	4.0	31
D(FPA)	0.0000	12.0	31
D(FDI)	0.0000	2.0	31
D(GDP)	0.0003	0.0	31
D(UNI)	0.0000	2.0	31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

3- تقدير النموذج (منهجية الحدود):

3-1 استخراج فترات الإبطاء المثلى للنموذج : لتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج نقوم بالاعتماد على معيار AKaiKe للمقارنة بين النتائج المستخرجة.

1-بالنسبة لنفقات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

الجدول رقم 48 : تقدير نموذج ARDL

ARDL(4, 4, 3, 4, 4)	
R-squared	0.999273
Adjusted R-squared	0.995928
Mean dependent var	1.69E+11
S.D. dependent var	1.29E+11
S.E. of regression	8.24E+09
Akaike info criterion	48.40070
Sum squared resid	3.40E+20
Schwarz criterion	49.53226
Log likelihood	-677.8102
Hannan-Quinn criter.	48.75509
F-statistic	298.7487
Durbin-Watson stat	3.324718
Prob(F-statistic)	0.000002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

قيمة "Adjusted R-squared"هي 0.99، أي أن النموذج يفسر 99٪ من التباين في المتغير التابع باستخدام المتغيرات المستقلة المُدرجة في النموذج، F-statistic قيمتها 298.78 ، واحتماليتها تقترب من صفر (0.000002)، أي أنها أقل من 01 % وهذا يشير إلى وجود تأثير إحصائي معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، النموذج الأمثل بتكوين(4, 4, 3, 4, 4)ARDL

2-بالنسبة لنفقات قطاع التكوين المهني

الجدول رقم 49 : تقدير نموذج ARDL

ARDL(4, 4, 4, 4, 3)	
R-squared	0.951910
Adjusted R-squared	0.730695
Mean Dependent Variable	3.06E+10
Standard Deviation of Dependent Variable	1.87E+10
Standard Error of Regression	9.71E+09
Akaike Information Criterion	48.72796

ARDL(4, 4, 4, 4, 3)	
Sum Squared Residuals	4.71E+20
Schwarz Criterion	49.85952
Log Likelihood	-682.5555
Hannan-Quinn Criterion	49.08235
F-statistic	4.303102
Durbin-Watson Statistic	2.566807
Prob(F-statistic)	0.055643

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

فترات الابطاء المثلى للنموذج هي ARDL(4, 4, 4, 4, 3)

3-2 إختبار التكامل المشترك (إختبار الحدود)

لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حيث توجد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين البطالة والمتغيرات المستقلة الأخرى، نستعمل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والذي يمكن كتابته على الشكل التالي :

1- نفقات التعليم العالي والبحث العلمي

$$\Delta UNIt = \alpha + \sum_{i=0}^{P1} AiUNIt - i + \sum_{i=0}^{q1} \beta iFDIt - i + \sum_{i=0}^{q2} \gamma iGDPt - i + \sum_{i=0}^{q3} \delta iDGt - i + \sum_{i=0}^{q4} \theta iCEt - i + \vartheta 1UNIt - 1 + \vartheta 2FDIt - 1 + \vartheta 3GDPt - 1 + \vartheta 4DGt - 1 + \vartheta 5CEt - 1$$

3-نفقات التكوين المهني

$$\Delta FPAt = \alpha + \sum_{i=0}^{P1} AiFPAt - i + \sum_{i=0}^{q1} \beta iFDIt - i + \sum_{i=0}^{q2} \gamma iGDPt - i + \sum_{i=0}^{q3} \delta iDGt - i + \sum_{i=0}^{q4} \theta iCEt - i + \vartheta 1FPAt - 1 + \vartheta 2FDIt - 1 + \vartheta 3GDPt - 1 + \vartheta 4DGt - 1 + \vartheta 5CEt - 1$$

هاتين المعادلتين تمثلان العلاقة بين المتغيرين التابعين والمتغيرات المستقلة مع تصحيح الأخطاء الزمنية.

لاختبار التكامل المشترك في ARDL نقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \vartheta_1 = \vartheta_2 = \vartheta_3 = \vartheta_4 = \vartheta_5 = 0$$
$$H_1: \vartheta_1 \neq 0; \vartheta_2 \neq 0; \vartheta_3 \neq 0; \vartheta_4 \neq 0; \vartheta_5 \neq 0$$

الجدول رقم 50: إختبار الحدود(نفقات التعليم العالي)

F-Bounds Test	
Null Hypothesis	No levels relationship
Test Statistic	15.72080
Significance Level	
10%	2.2
5%	2.56
2.5%	2.88
1%	3.29

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

بما أن قيمة **F-statistic** أكبر من قيم الحدود الدنيا و القصوى I(0) و I(1) عند مستويات الثقة 05 % ، 10 % ،2.5 % ،01 % نقوم برفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، أي يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم 51: إختبار الحدود(نفقات التكوين المهني)

F-Bounds Test	
Null Hypothesis	No levels relationship
Test Statistic	2.234900
Significance Level	
10%	2.2
5%	2.56
2.5%	2.88
1%	3.29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

نلاحظ أن قيمة **F** أصغر من قيم الحدود الدنيا و القصوى I(0) و I(1) عند مستويات الثقة 05 % 2.5 % ،01 % ، أما في مستوى 10 % فهي أقل من قيمة الحد الأدنى وأعلى من الحد الأقصى وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة بعدم وجود تكامل مشترك.

3-3 اختبار فحص بواقي تقدير النموذج

جدول رقم 52: اختبارات فحص بواقي تقدير النموذج

	UNI		FPA	
الارتباط الذاتي للأخطاء-Breusch Godfrey LM Test	F=2.3	P=0.13	F=2.3	P=0.38
اختبار عدم تبات التباين Breusch-Pagan-Godfre	F=23.5	P=0.74	F=23.5	P=0.93
التوزيع الطبيعي للبواقيJarque-Bera	F=0.86	P=0.65	F=5.21	P=0.07

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع الاحتمالات P الخاصة بالإحصائية F أكبر من مستوى المعنوية 05 % ، أي أننا نقبل فرضية العدم في كل الحالات فالبواقي موزعة طبيعيا، عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ووجود ثبات التباين.

3-4 تقدير النموذج

3-4-1 تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

1- نفقات التعليم العالي والبحث العلمي

جدول رقم 53: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNI(-1))	-0.444504	0.090613	-4.905493	0.0045
D(UNI(-2))	-0.488544	0.062247	-7.848421	0.0005
D(UNI(-3))	-0.688824	0.076067	-9.055535	0.0003
D(FDI)	8.749458	3.045386	2.873021	0.0349
D(FDI(-1))	-151.6682	10.82720	-14.00807	0.0000
D(FDI(-2))	-108.8667	9.500139	-11.45948	0.0001
D(FDI(-3))	-41.39612	4.879292	-8.484043	0.0004

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	0.687190	0.141836	4.844967	0.0047
D(GDP(-1))	2.382024	0.260374	9.148463	0.0003
D(GDP(-2))	0.892048	0.157173	5.675587	0.0024
D(DG)	-7.255829	1.484755	-4.886885	0.0045
D(DG(-1))	-16.02843	2.045104	-7.837464	0.0005
D(DG(-2))	-11.08190	1.039638	-10.65938	0.0001
D(DG(-3))	-7.879834	1.306701	-6.030328	0.0018
D(CE)	-2.94E+09	6.80E+08	0.000000	0.0000
D(CE(-1))	7.50E+09	9.85E+08	0.000000	0.0000
D(CE(-2))	-2.69E+09	8.82E+08	0.000000	0.0000
D(CE(-3))	-5.80E+09	7.21E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.557435	0.040585	-13.73498	0.0000

Additional Statistics	
R-squared	0.979628
Mean dependent var	1.04E+10
Adjusted R-squared	0.942959
S.D. dependent var	2.44E+10
S.E. of regression	5.83E+09
Akaike info criterion	48.05587
Sum squared resid	3.40E+20
Schwarz criterion	48.95169
Log likelihood	-677.8102
Hannan-Quinn criter.	48.33643
Durbin-Watson stat	3.324718

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

التفسير الإحصائي:

قيمة معامل الارتباط هي 0.97، فهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة .

معامل التحديد قيمته 0.94، أي أن94 % من التغيرات في المتغير التابع تحدده المتغيرات المستقلة المذكورة أما 06 % فتحدده متغيرات أخرى ليست مذكورة ومن شأنها أن تحسن في أداء النموذج، الاحتمالات كلها أقل من 05 % أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

التفسير الاقتصادي :

- معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة t هو 8.74 واحتماله 0.004 أي ذو دلالة إحصائية كبيرة، فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع نفقات التعليم العالي بـ 8.74 وحدة في نفس الفترة، وفي الفترة t-1 ، t-2، t-3 تصبح العلاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات المخصصة إلى قطاع التعليم العالي لتبلغ بذلك 151.66- و 108.86- و 41.39- على التوالي مع وجود احتمالات أقل من 05 % في كل الفترات.

- معامل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t هو 0.68 واحتماله 0.004 أي ذو دلالة إحصائية، فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة ترتفع نفقات التعليم العالي والبحث العلمي بـ 0.68 وحدة، أما في الفترة t-1 و t-2 كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة ترتفع نفقات التعليم العالي والبحث العلمي إلى 2.38 و 0.89 على التوالي مع وجود احتمال أقل من 05 % في كل الحالات.

- معامل النفقات العامة في الفترة t هو 7.25- واحتماله 0.0045 أقل من 05 % أي ذو معنوية احصائية، فكلما ارتفعت النفقات العامة بوحدة واحدة تنخفض النفقات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي بـ 7.25 وحدة، وفي الفترة t-1 تنخفض نفقات التعليم العالي إلى 16.02 وحدة، أما في الفترة t-2 تنخفض إلى 11.08 وحدة ، أما في الفترة t-3 فتنخفض إلى 7.87 وحدة.

- معامل النمو الاقتصادي في الفترة t هو2.94- مع احتمال أقل من 05 % أي ذو دلالة إحصائية ، فكلما ارتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة تنخفض نفقات التعليم العالي بـ 2.94 وحدة، وفي الفترات t-1 و t-2 و t-3 فإذا ارتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة ترتفع نفقات التعليم العالي بـ 7.50 في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية تنخفض بـ 2.69 وحدة ، وفي الفترة الثالثة تنخفض النفقات إلى5.8وحدة .

- إشارة معلمة تصحيح الخطأ *CointEq(-1) سالبة وذات معنوية إحصائية، وهذا ما يوكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وفي هذه الحالة كذلك يمكننا القول أن نموذج تصحيح الخطأ مقبول، أي أن النموذج يصحح ما نسبته 55.74 % من الاختلال في التوازن كل سنة.

- نفقات التكوين المهني

جدول رقم 54: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FPA(-1))	0.423447	0.204988	2.065711	0.0937
D(FPA(-2))	0.408997	0.212469	1.924971	0.1122
D(FPA(-3))	1.140770	0.260829	4.373636	0.0072
D(FDI)	-0.716617	3.217755	-0.222707	0.8326
D(FDI(-1))	-15.95249	4.967850	-3.211146	0.0237
D(FDI(-2))	23.95891	7.159658	3.346376	0.0204
D(FDI(-3))	31.90934	6.822756	4.676899	0.0054
D(GDP)	1.090274	0.227905	4.783902	0.0050
D(GDP(-1))	-0.912594	0.216272	-4.219653	0.0083
D(GDP(-2))	-1.101073	0.251836	-4.372186	0.0072
D(GDP(-3))	-0.392976	0.181991	-2.159318	0.0833
D(DG)	-12.31828	2.458944	-5.009581	0.0041
D(DG(-1))	3.933654	1.332409	2.952288	0.0318
D(DG(-2))	-1.140948	0.943814	-1.208869	0.2808
D(DG(-3))	4.966837	1.385905	3.583823	0.0158
D(CE)	-5.74E+09	1.23E+09	0.000000	0.0000
D(CE(-1))	-3.00E+09	1.03E+09	0.000000	0.0000
D(CE(-2))	-2.47E+09	9.16E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-1.485211	0.286793	-5.178687	0.0035

Adjusted R-squared	0.518973	S.D. dependent var	9.90E+09
S.E. of regression	6.87E+09	Akaike info criterion	48.38314
Sum squared resid	4.71E+20	Schwarz criterion	49.27895
Log likelihood	-682.5555	Hannan-Quinn criter.	48.66370
Durbin-Watson stat	2.566807		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

التفسير الإحصائي:

قيمة معامل الارتباط هي 82.0، وهو ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة .

معامل التحديد قيمته 0.51، أي أن51 % من التغيرات في المتغير التابع تحدده المتغيرات المستقلة المذكورة أما 49 % فتحدده متغيرات أخرى ليست مذكورة ومن شأنها أن تحسن في أداء النموذج، كما نلاحظ أن الاحتمالات معظمها أقل من 05 % أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

التفسير الاقتصادي :

- معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة t هو 0.71- واحتماله 0.08 أي ليست له دلالة إحصائية فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تنخفض نفقات التكوين المهني بـ 0.71 وحدة في نفس الفترة، وفي الفترة t-1، t-2، t-3 احتمالاتها أقل من 05 % أي ذات دلالة إحصائية، فكلما ارتفع الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة تنخفض نفقات التكوين المهني بـ 15.95 وحدة في الفترة الأولى، وترتفع بـ 23.95 وحدة في الفترة الثانية ، و بـ 31.90 في الفترة الثالثة.

- معامل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t هو1.09 واحتماله 0.005 أي ذو دلالة إحصائية، فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة ترتفع نفقات التكوين المهني بـ 1.09 وحدة، أما في الفترة t-1 و t-2 و t-3 كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تنخفض نفقات التكوين المهني إلى 0.91و 1.1 و 0.39 على التوالي مع وجود احتمال أقل من 05 % في كل الحالات.

- معامل النفقات العامة في الفترة t هو 12.31- واحتماله 0.0041 أقل من 05 % أي ذو معنوية احصائية، فكلما ارتفعت النفقات العامة بوحدة واحدة تنخفض النفقات المخصصة للتكوين المهني بـ 12.31 وحدة، وفي الفترة t-1 ترتفع نفقات التكوين المهني إلى3.93 وحدة، أما في الفترة t-2 تنخفض إلى 1.14 وحدة ، أما في الفترة t-3 فترتفع إلى 4.96 وحدة.

- معامل النمو الاقتصادي في الفترة t هو5.74- مع احتمال أقل من 05 % أي ذو دلالة إحصائية ، فكلما ارتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة تنخفض نفقات التكوين المهني بـ 5.74 وحدة.

وفي الفترات t-1 و t-2 فإذا ارتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة نفقات التكوين المهني بـ 3 وحدات في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية تنخفض بـ 2.47 وحدة .

- إشارة معلمة تصحيح الخطأ *CointEq(-1) سالبة وذات معنوية إحصائية، وهذا ما يوكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3-4-2 تقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

1-نفقات التعليم العالي والبحث العلمي

الجدول رقم 55 : تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	337.4087	61.59294	5.478042	0.0028
GDP	-4.162255	1.001434	-4.156296	0.0089
DG	16.36452	2.995899	5.462308	0.0028
CE	-2.75E+10	3.62E+09	-7.585777	0.0006
C	1.10E+11	2.10E+10	5.241019	0.0034

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

- وجود أثر موجب ومعنوي طويل الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، فكلما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة ترتفع النفقات المخصصة للتعليم العالي بـ 337.4 وحدة.

- وجود أثر سالب ومعنوي طويل الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التعليم العالي، حيث وبارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تنخفض نفقات التعليم العالي بـ 4.16 وحدة.

- وجود أثر موجب ومعنوي طويل الأجل بين النفقات العامة ونفقات التعليم العالي، فكلما ارتفعت النفقات العامة بوحدة واحدة ترتفع نفقات التعليم العالي بـ 16.36 وحدة.

- وجود أثر سالب ومعنوي طويل الأجل بين النمو الاقتصادي ونفقات التعليم العالي، فحين يرتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة تنخفض النفقات المخصصة للتعليم العالي بـ 2.75 وحدة.

2-نفقات التكوين المهني

الجدول رقم 56 : تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	12.63645	26.12082	0.483769	0.6490
GDP	0.120412	0.670209	0.179664	0.8645
DG	-0.255609	2.453523	-0.104180	0.9211
CE	-4.28E+08	1.73E+09	-0.247399	0.8144
C	9.79E+09	1.04E+10	0.936740	0.3919

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

- وجود أثر موجب وغير معنوي طويل الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التكوين المهني، فبارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة ترتفع نفقات التكوين المهني بـ 12.63 وحدة.
- وجود أثر موجب ضئيل وغير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التكوين المهني، حيث وبارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة ترتفع نفقات التكوين المهني بـ 0.12 وحدة.
- وجود سالب وضئيل وغير معنوي بين النفقات العامة ونفقات التكوين المهني، فكلما ارتفعت النفقات العامة بوحدة واحدة تنخفض نفقات التكوين المهني بـ 0.25وحدة.
- وجود أثر سالب وغير معنوي ل بين النمو الاقتصادي ونفقات التكوين المهني، فحين يرتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة تنخفض النفقات المخصصة للتكوين المهني بـ 4.28 وحدة.

3-5 إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (CUSUM ,COSUM of Squares)

1-نفقات التعليم العالي والبحث العلمي

الشكل62: إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

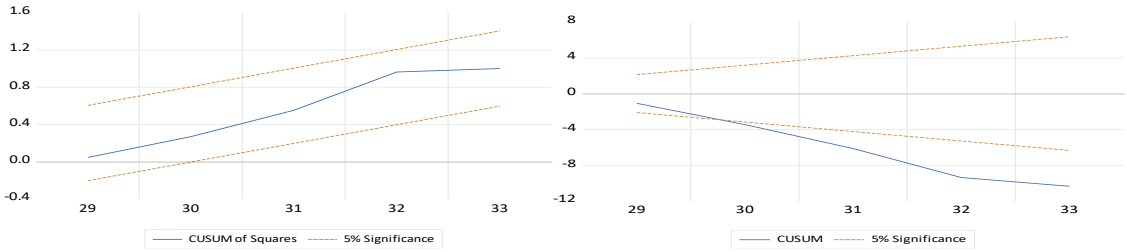

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEViews12

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن المعلمات المقدرة كانت ثابتة في كل فترات الدراسة وأن النموذج يقع داخل الحدود بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي أما اختبار المجموع التراكمي للبواقي فالنموذج في آخر السنوات يخرج عن الحدود مما نستنتج أنه يوجد تغير هيكلي عبر الزمن.

2-نفقات التكوين المهني

الشكل 63: إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

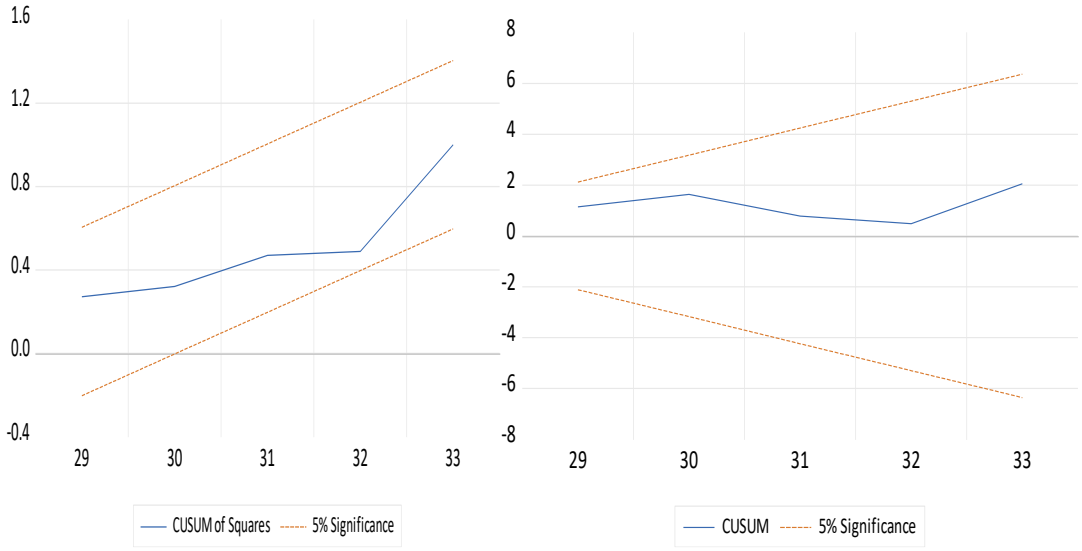

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

المعلمات المقدرة كانت ثابتة في كل فترات الدراسة وأن النموذج يقع داخل الحدود مما نستنتج أنه لا يوجد تغير هيكلي عبر الزمن وبالتالي لا يفقد قدرته على التنبؤ.

خلاصة الفصل :

قمنا بتخصيص هذا الفصل للدراسة القياسية بتبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)، ففي الفصل الأول سلطنا الضوء على الإطار النظري للاقتصاد القياسي ومراحل تطبيق واستخدام نموذج ARDL ، أما في المبحث الثاني قمنا بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة، والتي أظهرت عن وجود علاقة عكسية لكن بنسب ضئيلة بين المتغيرين، أما في المبحث الثالث وباستعمال نفس النموذج بينا أثر الاستثمار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أبانت عن وجود علاقة في الأجل القصير بين المتغيرين، أما في الأجل الطويل فأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيل إلى يكاد ينعدم، وفي المبحث الرابع درسنا أثر الاستثمار على نفقات التكوين في الجزائر في نفس فترة الدراسة والتي أضفت إلى وجود أثر قصير وطويل الأجل على نفقات التعليم العالي، أما أثره على نفقات التكوين المهني فليست لها دلالة إحصائية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر التي اعتمدت عليها الدول في نهضتها الاقتصادية لا سيما من حيث أنه يعتبر مصدر من مصادر التمويل، وعنصر جذب للتكنولوجيا المتطورة لذلك سعت معظم الدول لسن قوانين وتشريعات فيها عدة امتيازات وتسهيلات لجلب المستثمرين الأجانب.

والجزائر ليست بمنأى عن هذه الإجراءات، لذلك قامت منذ الاستقلال لسن عدة قوانين كان آخرها سنة 2022 لوضع كل التسهيلات أمام المستثمرين الأجانب للولوج إلى السوق الجزائرية، ورغم كل هذه الجهود إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي مازالت ضئيلة، وتحتاج إلى إصلاح إقتصادي وإداري ومالي وضريبي، والنظر في قاعدة الاستثمار 51/49 وجعلها أكثر مرونة مع التطورات الاقتصادية، مع الحفاظ على السيادة الوطنية.

وقمنا في هذه الدراسة بتسليط الضوء على مشكلة البطالة في الجزائر، مع إبرازنا للجهود التي قامت بها الدولة من خلال سياسة ترقية التشغيل إلى خلق مناصب شغل، وتشجيع الشباب لإنجاز مشاريعهم الخاصة من خلال مرافقة الدولة لهم إداريا وماليا عن طريق عدة أجهزة استحدثت لهذا الغرض، إضافة إلى دعم التكوين المهني والجامعي وجعله أكثر ملائمة مع متطلبات سوق الشغل، مع إشارتنا إلى تجارب عدة دول رائدة في محاربة البطالة.

وركزت هذه الدراسة على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر من خلال خلق مناصب شغل، والمساهمة في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا سيما شركات المناولة، إضافة إلى تأثيره على عملية التكوين المهني والجامعي من خلال خلق ودعم تخصصات تكوينية ذات علاقة بنشاط الشركات الأجنبية مثل ما حدث في ولاية غليزان، حيث شهدت التخصصات المتعلقة بالخياطة إقبال كبير من طرف المتربصين في هذه الولاية وما جاورها نتيجة نشاط المجمع التركي الجزائري للنسيج والذي ساهم في اهتمام الشباب ومراكز التكوين بشعبة الخياطة.

ولقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر من سنة 1990 إلى غاية سنة 2022 ، الإجابة عن الإشكالية المطروحة عالجنا هذا الموضوع في فصلين نظريين وفصل تطبيقي قياسي استخدمنا فيه نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) من خلال استغلال مخرجات Eviews 12 ومختلف البيانات لعدة متغيرات اقتصادية حديثة.

أولا) نتائج الدراسة

1- الجانب النظري :

- تعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر على حسب تنوع المدارس الاقتصادية والانتماءات الأيديولوجية المختلفة، فمنهم من يرى إيجابياته اكثر من سلبياته وآخرون يرون العكس في ذلك، وفريق آخر يرى في الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور قاعدة رابح رابح.
- تأثر حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي بعدة عوامل منها السياسية والاقتصادية والأمنية والصحية وهذا ما حدث بعد أزمة كوفيد 19 التي ضربت معظم دول العالم وتسببت في انحصار هذه التدفقات.
- قيام الجزائر بتعديل القوانين الخاصة بالاستثمار وهذا منذ الاستقلال لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين وكان آخرها قانون 18/22 المؤرخ في 2022/07/24
- إنشاء الجزائر عدة أجهزة تقوم بتسهيل الإجراءات الإدارية والمالية للمستثمرين ومرافقتهم في إنشاء مشاريعهم، ومن أهم هذه الأجهزة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.
- يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم لتوافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا بناء على تحليل عدة مؤشرات مثل مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية، مؤشر المخاطر، مؤشر الشفافية، فالبيئة الاستثمارية في الجزائر ورغم جهود الدولة في تحسينها إلا أنها ما زالت ضئيلة مقارنة مع بعض الدول العربية وخاصة الخليجية منها.
- للجزائر مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية هامة تؤهلها لتكون قبلة للمستثمرين الأجانب، مما يجعل فرص الاستثمار في الجزائر كثيرة ومتعددة.
- معظم الاستثمارات الأجنبية الكبيرة في الجزائر ترتكز في قطاع المحروقات، وتليها الصناعة لكن بنسب قليلة، اما القطاع الفلاحي والذي تمتلك فيه الجزائر مقومات ضخمة فالاستثمارات الأجنبية فيه نادرة.
- إن فترة 2000-2010 شهدت تدفقات استثمارات أجنبية إلى الجزائر ارتفاعا مقارنة بالفترات السابقة واللاحقة، حيث سجلت قيمة 2.7 مليار دولار.

- تعتبر البطالة مشكل عالمي تعاني منه كل دول العالم بما فيها البلدان المتقدمة، ولكن تتفاوت آثارها من بلد إلى آخر.
- معدلات البطالة في الجزائر تقريبا أخذت منحنى متناقص عبر سنوات الدراسة 1990-2022 ، وإذا ما قورنت بالدول العربية فهي في نفس المستوى تقريبا مع دول المغرب العربي ومصر والأردن ومنخفضة مقارنة مع دول مثل السودان والعراق واليمن ولبنان وسوريا، ومرتفعة مقارنة مع دول الخليج العربي.
- قيام الجزائر بعدة جهود لمحاربة البطالة واستحداثها لعدة أجهزة ترافق الشباب البطال في إيجاد منصب عمل أو إنشاء مؤسسات مصغرة، ولعل من أهم هذه التدابير استحداث منحة البطالة سنة 2022 ، حيث تعتبر هذه التجربة رائدة مقارنة مع الدول الإفريقية والعربية.
- إن تجارب بعض الدول العربية بعضها كانت له نتائج إيجابية في محاربة البطالة، وهذا عكس بعض الدول الأخرى التي لم تكن فيها التجارب ناجحة، إضافة إلى الدول العربية هناك تجارب أخرى رائدة مثل تجربة اليابان وسنغافورة والتي كانت لها نتائج جيدة في تقليص نسب البطالة.

2- الجانب التطبيقي : من خلال الدراسة القياسية واستخدام نموذج ARDL تبين

- في الأجل القصير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسب البطالة علاقة عكسية وذات معنوية لكنها ضئيلة جدا، فتدفقات الاستثمار إلى الاقتصاد الجزائري لا تؤثر تأثيرا حقيقيا على معدلات البطالة لأنها لا تساهم في خلق مناصب بكمية كبيرة، وهذا راجع لعدة أسباب منها اعتماد المستثمرين على العمالة الأجنبية والتي يتم تشغيلها بناء على رخصة من السلطات الجزائرية والذين يتقاضون أجورا مرتفعة مقارنة مع العمال الجزائريين الذين يتقاضون أجورا زهيدة وهذا ما لا يحفزهم للعمل لدى الأجانب وخاصة في ورشات البناء، إضافة إلى ذلك فنوعية الاستثمارات الوافدة لا تتطلب الكثير من الأيدي العاملة، أما في الأجل الطويل فالعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية ومعدلات البطالة فهي تقريبا منعدمة وليست لها دلالة إحصائية.
- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتأثر بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، حيث وبارتفاع الاستثمار بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 7.5 وحدات مع وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة، أما في الأجل الطويل تصبح هذه العلاقة ضئيلة جدا إلى تكاد تنعدم، وهذا راجع إلى كون الاستثمار الأجنبي المباشر لا

يساهم مساهمة حقيقية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما شركات المناولة والتي تفرضها العديد من الدول على المستثمرين في دفاتر الشروط، وهذا ما لم نلتمسه في الجزائر، فمثلا الشركات الأجنبية الخاصة بصناعة السيارات لم تساهم في خلق شركات مناولة لصناعة اللواحق واللوازم الثانوية والتي يمكن تصنيعها محليا.

- بالنسبة لتأثر التكوين في الجزائر سواء المهني أو الجامعي بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي الأجل القصير تتأثر نفقات التعليم العالي بالإيجاب فبزيادة وحدة واحدة من تدفقات الاستثمار يؤدي هذا إلى فبزيادة وحدة واحدة من تدفقات الاستثمار يؤدي هذا إلى ارتفاع نفقات التعليم العالي بـ 8.74 وحدة ، أما نفقات التكوين المهني لا تتأثر بهذه التدفقات، وفي الأجل الطويل فزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نفقات التعليم العالي والبحث العلمي بـ 337.4 وحدة، أما تأثير هذه التدفقات على نفقات التكوين المهني في الأجل الطويل فليست لها دلالة إحصائية.

ثانيا) إختبار الفرضيات :

من خلال نتائج الدراسة نختبر فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** إن البيئة الاستثمارية للجزائر وعند دراستنا لمختلف المؤشرات فهي غير مشجعة للمستثمرين الأجانب للدخول إلى الاقتصاد الجزائري.
- **الفرضية الثانية :** إن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا عكسيا على معدلات البطالة في الجزائر لكنه تأثير ضئيل في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فلا يوجد تأثير.
- **الفرضية الثالثة:** يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثيرا إيجابيا في الأجل القصير.
- **الفرضية الرابعة :** تأثر نفقات التعليم العالي والبحث العلمي بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن نفقات التكوين المهني لا تتأثر بهذه التدفقات.

ثالثا) الاقتراحات :

- تسهيل وتبسيط الإجراءات الخاصة بدخول الاستثمارات إلى الجزائر .
- منح المستثمرين المحليين والأجانب امتيازات جبائية و تسهيلات مالية .

- توجيه المستثمرين الأجانب إلى القطاعات التي يمكنها امتصاص البطالة والاستفادة من تجاربهم العلمية في هذه المجالات مثل القطاع الفلاحي.
- الترويج للمقومات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر عن طريق إقامة معارض داخل وخارج الوطن لجلب المستثمرين الأجانب.
- عدم منح تراخيص العمل للأجانب إلا في المهن النادرة والتي لا توجد في السوق الوطنية.
- إعادة النظر ي القاعدة الاستثمارية 51/49 وجعلها أكثر مرونة.
- ربط الجامعة والتكوين المهني مع متطلبات سوق الشغل والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الاستثماري.
- وضع دفاتر شروط للمستثمرين الأجانب تحتوي على التزامهم بخلق مناصب معتبرة للشغل ومؤسسات مناولة تقوم بإنتاج الملحقات الخاصة بالإنتاج .
- إلزام المستثمرين الأجانب بتكوين الشباب والطلبة الجامعيين وتمكينهم من الاستفادة من التكنولوجيات المتوفرة.

رابعا) آفاق الدراسة : تتمثل آفاق هذه الدراسة

- أثر منحة البطالة المستحدثة على التشغيل في الجزائر.
- مدى مساهمة منحة البطالة في تقليص معدلاتها.
- دور المناطق الصناعية في جلب المستثمرين الأجانب.

أثر أسعار المحروقات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا) المراجع باللغة العربية :

✓ **الكتب :**

– موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحدث تعديلاتها، دار مريني الجزائر، 2006.

– د فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية، الطبعة 1 ، عالم الكتب الحديثة للنشر، عمان الأردن، 2008

– د محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1999 .

– جون ميتارد كينز، نظرية الشغل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عبداروس، ط1، دار العين للنشر أبو ظبي، 2010.

– فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

– محمد الحناوي، نهال فريد مصطفي، مبادئ و أساسيات الاستثمار، جامعة الأقصى، فلسطين، .

– أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005.

– د علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن ، 2010 .

– جيل برنارد، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص22 .

– جيرالد بوكسبرغر هارالد كليمنتا، الكذبات العشرة للعولمة بدائل دكتاتورية السوق، ترجمة عدنان سليمان، دار سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، 2014 .

– د محمد صالح القريشي، المالية العامة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

– محمد عبد العزيز ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 .

– خليل محمد خليل عطية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 ، القاهرة، 1995 .

– سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، القاهرة، 1992 .

– عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2002 .

– عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2008 .

– رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة كل من الشرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2007 .

– د مصطفى عراقي، البطالة نظرة واقعية..وحلول عملية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 2009

–محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل منشورات الحلبي الحقوقية،ط1 ، بيروت ، سنة 2004 .

–عبد الخالق عفيفي، بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة، الأهرام، القاهرة، 1993 .

– نبيل عبد الفتاح، فاطمة عبد العزيز، سيكولوجية العلاقات وخدمة البيئة في التعليم الثانوي التجاري، مطبعة الاشراف، 1995 .

– د أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

– مصطفى سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2000 .

– د طارق عبد الرؤوف محمد عامر، أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

– محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلم الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، وتحديات الإصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، كلية الزراعة، الإسكندرية ، 2003 .

– أ إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، سنة 2016 .

– د هيثم الزغبي حسن أبو الزين، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، مصر، سنة 2000 .

– أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية (الأسباب، الآثار والحلول)، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، سنة 2008.

– مجيد عبي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2004 .

– مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2008 .

– ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994 .

– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، سنة 1997 .

– حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث للطبع والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، سنة 1992 .

– د إسماعيل سفر، د عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الكتاب، دمشق، 1994 .

– أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، سنة 1998 .

– عبدالرحمن علي، العمالة الأجنبية واثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، سنة 1997 .

– بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، سنة 2003 .

– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النشر و التوزيع، عمان، سنة2001 .

– د محمد بن علي مسفر الخريزي، القيادة المدرسية في جمهورية سنغافورة (آلياتها و ممارستها، والإفادة منها)، مطبوعات جائزة خليفة التربوية، الكتاب رقم 34 ، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019 .

أ.د حسين علي بخيت د سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

– أ.د إسماعيل الفقي، د محمد قايد عبد الجواد، د مرفت مهدي، التحليل االإحصائي للبيانات باستخدام spss–win ، العبيكان للنشر،2012 .

– مجيد علي حسن عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2004 .

– أحمد رمضان، نعمة الله عفاف عبد العزيز، عابد إيمان، عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2004.

– رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1988 .

- أحمد زكي بدوي، علاقات العمل في الدول العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1985

– بوزيدي عبد المجيد. تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، سنة 1999 .

– بوثلجة عياث، التكوين المهني والتشغيل بالجزائر، دار العرب، وهران، الجزائر

– وورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة، ط1 ، بنغازي، سنة 1997 .

– أحمد السعودي أحمد طاهر، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1 ، القاهرة، سنة 2008 .

✓ **الرسائل والأطروحات :**

– بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990–2018، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة1– 2022 .

– محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية(حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004 .

– قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، سنة 2010 .

– قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل و فعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990–2004)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006 .

– د عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر (2001–2012)، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف، سنة 2019 .

– أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة، 2017 .

– بودالي سليمان، استقلالية البنك المركزي ودورها في استهداف التضخم دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2020 ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غليزان،2023 .

✓ البحوث والمقالات والتقارير والمداخلات:

– حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، جامعة الزقازيق، مصر، 2017 .

– رمضان الشراح، دور الاستثمارات الأجنبية في ظل الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 14 ، 2003 .

– د حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، مجلة التنمية الإنسانية، ع 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

– تقرير الاستثمار العالمي الاونكتاد، 2000 .

– د عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، 1993 .

– أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1 ، المجلد 38 ، مارس 2001.

– عبد المطلب عبد المجيد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد 6 ، القاهرة ، 1998 .

– زين منصوري ، واقع و آفاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 2 ، جامعة شلف ، 2005 .

– ناجي بن حسيني، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31 ، جامعة قسنطينة ، 2009 .

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، الكويت، 2011 .

– أحمد سريدي، حمزة ضريفي، أثر الشفافية في القطاع العام على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(2003 –2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2021 .

– برسلولي فوزية، محمد جوير، الشفافية والافصاح كآليتين لمكافحة الفساد الاداري والمالي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1 ،العدد 2 ، 2018 .

– محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 32 ، جامعة الكويت، سنة 2000 .

–محجوب بن حمودة إسماعيل بن قادة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2007 .

– عياد سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 04، العدد 08 العراق، سنة 2012 .

– د معن خليل عمر عبد اللطيف العاني، المشكلات الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، سنة 1991 .

– رحيمي عيسى قرقاد عادل العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها و آثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، سنة 2018 .

– الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا ستزيد البطالة العالمية لأكثر من 200 مليون شخص في عام 2022 ،الأمم المتحدة،/https://news.un.org

– الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19)، تقرير عن التنمية في العالم سنة 2002 ، البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org/

– م د يزن خلوق محمد ساجد، الاثار الاجتماعية للحروب والنزاعات الأهلية على المجتمعات، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 15، العدد 04 ، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، سنة 2019 .

– بثينة توفيق الرحى، أمال عبد الرحيم، البطالة والسلوك المنحرف، دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 74 ، سنة 2002 .

– محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 32، العدد 2، سنة 2004 .

– يسين سعيدة، محاضرات في السياسات الاقتصادية، جامعة الوادي، سنة 2021 .

– د الحيالي ولد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.

– د عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي، أسبابها و سبل معالجتها، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 ، العدد 8 ،سنة 2012 .

– سياسات التشغيل الوطنية دليل استرشادي، منظمة العمل الدولية/https://www.ilo.org

– نور رسول عبد اللطيف، دور سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق الامكانات والتحديات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 69 ، حزيران، 2021 .

– مجدة أبو زنط، عثمان غنيم، دراسة النظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، مصر ،سنة 2006.

– د محمد عدنان وديع، سياسة التشغيل في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط والتكوين، سنة 2010

– صاحب نعمة والجناحي، العكايشي، رائد جواد كاظم، سياسة التوظيف في العراق للفترة من (2003 – 2012) إشكاليات وتحديات، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 ، العدد 38 ، سنة 2016 .

– معتصم دحو، سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر، البحث والحوكمة والاقتصاد، سنة 2016 .

– أ سعدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13 ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2017 .

– أ د مجد الدين خمش، الأسباب الاجتماعية للبطالة وسبل معالجتها، المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان، سنة 2009 .

– تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 30 كانون الأول 2022

– الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013–2017 ، وزارة التكوين المهني والتشغيل في تونس، سنة 2013

– د محمود فاروق محمد غراب، إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، سنة 2019.

صندوق النقد العربي، الفصل العاشر، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية.

– أ معيوف عشوي العنزي، دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 ، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 18 ، جامعة الفيوم، مصر.

– فعاليات ورشة عمل البطالة في جول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نحو استراتيجية للحد من آثارها، الدوحة، سنة 2008 .

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قضايا السياسة العامة في منطقة الاسكوا، مواجهة بطالة الشباب في منطقة الاسكوا، سنة 2006 .

د مزوري الطيب، أ دقيش جمال، دراسة قياسية حول تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في تخفيض معدل البطالة، دولة ماليزيا أنموذجا، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 04 ، العدد 2 ، جامعة غليزان، 2018.

– ماكيو يامادا، كيف حثثت اليابان نسبة بطالة 01 % تمهيد من الدخول من التعليم إلى العمل، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2017.

– د ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2018.

– د حميد بن مسلم السعيدي، معجزة التعليم في سنغافورة، مجلة الرؤية، مسقط، 2023 .

– د عبد القادر شارف، واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7 ، العدد 2، 2016 ، جامعة الأغواط.

– د لعفيفي الدراجي، د بن الشيخ توفيق، التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد، تجربة تستحق النشر، الملتقى الوطني الأول حول الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، 2018 .

– د. عياد هشام، الاقتصاد القياسي محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة بيداغوجية، المركز الجامعي مغنية، تلمسان، 2021 .

– د رحالي بلقاسم، محاضرات في الاقتصاد القياسي المالي، مطبوعة محكمة، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021 .

د صغيري سيد علي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، مطبوعة جامعية، جامعة يحيى فارس، المدية ،2020 .

– د مصطفى طويطي، د عبد الرحيم شنيني، د أحمد علماوي، منهجية تحليل الانحدار اللوجيستي ثنائي الاستجابة في تصنيف المؤسسات–دراسة ميدانية على عينة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد 21 ، السنة 2019 .

– بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،2017 ، ص 97 .

– د لزهر ساحلي، د سهام بوصبع، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي في البلاد العربية: دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل للفترة 2005–2018 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد17 ، العدد 01 ، 2023 .

– د جلولي نسيمة، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأحد تطبيقات الاقتصاد القياسي، مداخلة، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات الاقتصاد القياسي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت،2019 .

– د بشيكر عابد، علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل نمذجة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980–2018)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022 .

– أ بن عمرة عبد الرزاق، خطوات تطبيق تقنيةARDL باستخدام برنامج aviews10 ، مطبوعة جامعية، جامعة سطيف .

– رملي محمد، نزعي عزالدين، سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر تحقيق تجريبي، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 12 ، العدد 03 ، جامعة سعيدة، 2020 .

– بطالة الشباب، المعهد العربي للتخطيط، العدد 87، الكويت، سنة 2009 .

✓ **التقارير والقوانين والأوامر :**

– القانون رقم 63–277 ، المؤرخ في 26 جويلية 1963 ، ج ر عدد 53 ، 02 أوت 1963 .

– القانون رقم 66–248 ، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ، ج ر عدد 80 ، 17 سبتمبر 1966 .

– القانون رقم 82–11 ، المؤرخ في 21 أوت 1982 ، ج ر عدد 43 ، 1982 .

– القانون رقم 90–10 ، المؤرخ في 14 أفريل 1190 ، ج ر عدد 18 ، 1990 .

– القانون رقم 93–12 ، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، ج ر عدد 64 ، 1993

– قانون رقم 01–03 ، المؤرخ في 20 أوت 2001 ، ج ر عدد 47 ، 2001 .

– القانون رقم 06–08 ، المؤرخ في 03 أوت 2006 ، ج ر عدد 47 ، 19 جويلية 2006 .

– القانون رقم 16–09 ، المؤرخ في 03 أوت 2016 ، ج ر عدد 46 ، 03 أوت 2016 .

– القانون رقم 22–18 ، المؤرخ في 24 جويلية 2022 ، ج ر عدد 50 ، 24 جويلية 2022 .

– الأمر الرئاسي رقم 01–03 ، المؤرخ في 20 أوت 2003 .

– المرسوم التنفيذي رقم 06–77 ،المؤرخ في 18 فيفري 2006 ، ج ر رقم 09، 19 فبراير 2006.

- المرسوم التنفيذي رقم 126-08 ، المؤرخ في 19 أفريل 2008 .
- مرسوم تنفيذي، رقم 22-70 ، المؤرخ في 10 فبراير 2022 ، ج ر رقم 11 ، سنة 2022 .
- المرسوم التنفيذي رقم 254 22 المؤرخ في 02 جويلية 2022 ، ج ر رقم 46 ، سنة 2022 .
- المرسوم التنفيذي رقم 20-329 ، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ،ج ر رقم 70 ، 2022 .
- المرسوم التنفيذي رقم 04-03 ، المؤرخ في 03 جانفي 2003 .
- المرسوم التشريعي رقم 94 11 ، المؤرخ في 26 ماي 1994 .
- المرسوم التنفيذي رقم 02-273 ، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، ج ر رقم 74 ،13 نوفمبر 2002
- المرسوم التنفيذي رقم 94-04 ، المؤرخ في 26 ماي 1994 ، ج ر رقم 33 ، 27 ماي 1994 .
- قانون رقم 06-21 ، المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، ج ر رقم 88 ، 11 ديسمبر 2006 .
- المرسوم التنفيذي رقم 07-386 ، المؤرخ في 05 ديسمبر 2007 ، ج ر رقم 77 ،09 ديسمبر 2007
- أمر رقم 03-01 ، المؤرخ في 20 أوت 2001 ، ج ر رقم 47 ، 22 أوت 2001 .

✓ **المواقع الالكترونية**

-www.mtp.gov.dz(05/11/2022)
-https://www.el-mouradia.dz/
-https://oapecorg.org
-https://madr.gov.dz
-https://www.mta.gov.dz/
-https://www.industrie.gov.dz/
-https://www.unido.org
-https://www.industrie.gov.dz/
-www.tosyali.com
-http://www.oecd.org/dataoecd/15/24/38335554.pdf
-https://www.fgar.dz/portal/ar
-www.angem.dz
-https://news.un.org/or/story/2022
-ttps://www.unicef.org/jordan/media,
-https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

-https://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

-https://www.transparency.org
-Data.albankaldawli.org

ثانيا) المراجع باللغة الأجنبية :

-Paul Samuelson, William nordhaus, économie, Edition economica, paris, 2000.

-Mohamed al arian « attracting foreign direct investment to arab contries « getting right,economic research forum, working paper, n 9718, egxpt, july 1997 .
-Frédérique sachwald et serge Perrin, multinationales et développement le rôle des politiques nationales, Ed megellon, paris, 2003 .
-International financial company , world bank , doing business ,report algerie 2014.

- Olivier béllego, mokhtar lakehal, guy caire, christelle jannot-robert, éditeur le harmattan, paris, 2005.
- David begg, stonly fischer, rudiger dornbusch, macro économie, dunod, paris, 2 édition, 2002.
- Régis bénichi, marc noushi, la croissance au sixième siècles, 2 édition, France, 1990 .
- HANS-HEINRICH BASS, ROBERT KAPPEL ET KARL OHLMUTH, Approches relatives à une stratégie nationale pour l'emploi en Tunisie, Impression Publié par Friedrich-Ebert-Stifung, 2016
- ILO2003, «saudi arabia :managing labor markets trasition, report of the ilo mission on employement polieiers, genera, july 2003 .
- Kenneth simler, senior economist, poverty et equity brief, east assia et pacific, malysia, world bank group, 2019,
-Roncongan malaysia ketyjuh, plan 1996-2020https://assia pacific energry.org
- Peter auer : tenure, employement tsecurity and transitions on the labor market, the case for protected mobility, meeting, 2003
-A Koutsyiannis, the thero of Econometrics, 2 edition, the macmillan press LTD , london, 1997 .
-Damodar N. Gujarati, Dawn C. porter, BASIC ECONOMETRICS , fifth edition, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2008.

الملاحق

الملحق رقم (1): اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى (0)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CE, CHO, DG, FDI, INF
Date: 09/16/23 Time: 00:56
Sample: 1 33
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Total (balanced) observations: 160
Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	16.4041	0.0886
ADF - Choi Z-stat	-0.74509	0.2281

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results UNTITLED

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
CE	0.0052	0	7	32
CHO	0.8630	0	7	32
DG	0.8203	0	7	32
FDI	0.1719	0	7	32
INF	0.4337	0	7	32

الملحق رقم (2) : اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى(1)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CE, CHO, DG, FDI, INF
Date: 09/16/23 Time: 01:00
Sample: 1 33
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Total (balanced) observations: 155
Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	108.142	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-8.83728	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.
Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(CE)	0.0000	0	7	31
D(CHO)	0.0048	0	7	31
D(DG)	0.0029	0	7	31
D(FDI)	0.0000	0	7	31
D(INF)	0.0001	0	7	31

الملحق رقم (3): اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(0)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CE, CHO, DG, FDI, INF
Date: 08/31/23 Time: 16:06
Sample: 1 33
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 160
Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	16.6945	0.0814
PP - Choi Z-stat	-0.95446	0.1699

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results UNTITLED

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
CE	0.0047	3.0	32
CHO	0.7920	3.0	32
DG	0.7438	4.0	32
FDI	0.1921	3.0	32
INF	0.4464	2.0	32

الملحق رقم (4): اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CE, CHO, DG, FDI, INF
Date: 08/31/23 Time: 16:06
Sample: 1 33
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 155
Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	110.849	0.0000
PP - Choi Z-stat	-8.95354	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(CE)	0.0000	3.0	31
D(CHO)	0.0052	1.0	31
D(DG)	0.0023	4.0	31
D(FDI)	0.0000	2.0	31
D(INF)	0.0001	0.0	31

الملحق رقم (5): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: CHO
Method: ARDL
Date: 09/01/23 Time: 12:55
Sample (adjusted): 5 33
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI INF DG CE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(3, 3, 4, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CHO(-1)	0.444396	0.172437	2.577149	0.0328
CHO(-2)	1.240269	0.298045	4.161345	0.0032
CHO(-3)	-0.626980	0.219736	-2.853336	0.0214
FDI	-1.67E-09	5.73E-10	-2.917696	0.0194
FDI(-1)	2.04E-09	6.16E-10	3.306621	0.0108
FDI(-2)	1.30E-09	5.42E-10	2.404790	0.0429
FDI(-3)	-1.04E-09	5.29E-10	-1.961421	0.0855
INF	0.414828	0.101581	4.083702	0.0035
INF(-1)	-0.215553	0.090089	-2.392668	0.0437
INF(-2)	-0.120427	0.079148	-1.521534	0.1666
INF(-3)	-0.122574	0.094077	-1.302908	0.2289
INF(-4)	0.439452	0.083236	5.279586	0.0007
DG	2.82E-10	1.16E-10	2.425865	0.0415
DG(-1)	-3.78E-10	1.43E-10	-2.651258	0.0292
DG(-2)	2.28E-10	1.15E-10	1.991380	0.0816
CE	-0.388182	0.161499	-2.403618	0.0429
CE(-1)	-0.156529	0.155135	-1.008980	0.3425
CE(-2)	0.223521	0.154959	1.442453	0.1872
CE(-3)	0.668379	0.270914	2.467123	0.0389
CE(-4)	0.199062	0.192331	1.034992	0.3309
C	-9.800109	4.364524	-2.245402	0.0550

R-squared	0.995358	Mean dependent var	17.06031
Adjusted R-squared	0.983753	S.D. dependent var	7.998389
S.E. of regression	1.019492	Akaike info criterion	3.036908
Sum squared resid	8.314915	Schwarz criterion	4.027019
Log likelihood	-23.03517	Hannan-Quinn criter.	3.346998
F-statistic	85.77182	Durbin-Watson stat	2.680491
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (6): إختبار الحدود

F-Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.670222	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم (7) : نتائج إختبار الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	4.298175	Prob. F(2,6)	0.0695
Obs*R-squared	17.07921	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

الملحق رقم (8): نتائج إختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfre

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.514876	Prob. F(20,8)	0.8908
Obs*R-squared	16.32068	Prob. Chi-Square(20)	0.6965
Scaled explained SS	0.987946	Prob. Chi-Square(20)	1.0000

الملحق رقم (9) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(CHO)
Selected Model: ARDL(3, 3, 4, 2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/09/23 Time: 00:46
Sample: 1 33
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHO(-1))	-0.613290	0.133353	-4.598994	0.0018
D(CHO(-2))	0.626980	0.114413	5.479985	0.0006
D(FDI)	-1.67E-09	3.14E-10	-5.323223	0.0007
D(FDI(-1))	-2.66E-10	3.29E-10	-0.809280	0.4418
D(FDI(-2))	1.04E-09	3.20E-10	3.244298	0.0118
D(INF)	0.414828	0.065743	6.309855	0.0002
D(INF(-1))	-0.196451	0.044270	-4.437524	0.0022
D(INF(-2))	-0.316878	0.041502	-7.635251	0.0001
D(INF(-3))	-0.439452	0.061619	-7.131765	0.0001
D(DG)	2.82E-10	6.47E-11	4.363747	0.0024
D(DG(-1))	-2.28E-10	6.26E-11	-3.649928	0.0065
D(CE)	-0.388182	0.084149	-4.613019	0.0017
D(CE(-1))	-1.090962	0.127925	-8.528148	0.0000
D(CE(-2))	-0.867441	0.149700	-5.794509	0.0004
D(CE(-3))	-0.199062	0.108609	-1.832828	0.1042
CointEq(-1)*	0.057685	0.006670	8.647813	0.0000

R-squared	0.931063	Mean dependent var	-0.506207
Adjusted R-squared	0.851520	S.D. dependent var	2.075504
S.E. of regression	0.799755	Akaike info criterion	2.692080
Sum squared resid	8.314915	Schwarz criterion	3.446450
Log likelihood	-23.03517	Hannan-Quinn criter.	2.928340
Durbin-Watson stat	2.680491		

الملحق رقم (10): تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CHO)
Selected Model: ARDL(3, 3, 4, 2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/05/23 Time: 01:13
Sample: 1 33
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.800109	4.364524	-2.245402	0.0550
CHO(-1)*	0.057685	0.142663	0.404345	0.6966
FDI(-1)	6.32E-10	9.49E-10	0.666249	0.5240
INF(-1)	0.395727	0.073732	5.367070	0.0007
DG(-1)	1.33E-10	7.67E-11	1.732189	0.1215
CE(-1)	0.546251	0.344101	1.587476	0.1511
D(CHO(-1))	-0.613290	0.239775	-2.557766	0.0338
D(CHO(-2))	0.626980	0.219736	2.853336	0.0214
D(FDI)	-1.67E-09	5.73E-10	-2.917696	0.0194
D(FDI(-1))	-2.66E-10	7.54E-10	-0.352665	0.7335
D(FDI(-2))	1.04E-09	5.29E-10	1.961421	0.0855
D(INF)	0.414828	0.101581	4.083702	0.0035
D(INF(-1))	-0.196451	0.074097	-2.651274	0.0292
D(INF(-2))	-0.316878	0.061915	-5.117926	0.0009
D(INF(-3))	-0.439452	0.083236	-5.279586	0.0007
D(DG)	2.82E-10	1.16E-10	2.425865	0.0415
D(DG(-1))	-2.28E-10	1.15E-10	-1.991380	0.0816
D(CE)	-0.388182	0.161499	-2.403618	0.0429
D(CE(-1))	-1.090962	0.350944	-3.108651	0.0145
D(CE(-2))	-0.867441	0.369836	-2.345475	0.0470
D(CE(-3))	-0.199062	0.192331	-1.034992	0.3309

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-1.10E-08	2.66E-08	-0.411971	0.6912
INF	-6.860114	16.76405	-0.409216	0.6931
DG	-2.30E-09	4.61E-09	-0.499293	0.6310
CE	-9.469535	26.19509	-0.361500	0.7271
C	169.8897	351.5973	0.483194	0.6419

EC = CHO - (-0.0000*FDI -6.8601*INF -0.0000*DG -9.4695*CE + 169.8897)

الملحق رقم (11) : اختبار السلاسل الزمنية ADFعند المستوى (0)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CHO, FDI, GDP, INF, PME
Date: 09/16/23 Time: 01:20
Sample: 1 33
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Total (balanced) observations: 160
Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	5.77110	0.8341
ADF - Choi Z-stat	2.06800	0.9807

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results UNTITLED

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
CHO	0.8630	0	7	32
FDI	0.1719	0	7	32
GDP	0.8678	0	7	32
INF	0.4337	0	7	32
PME	0.9998	0	7	32

الملحق رقم (12) : اختبار السلاسل الزمنية (ADF) عند المستوى(1)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CHO, FDI, GDP, INF, PME
Date: 09/16/23 Time: 01:24
Sample: 1 33
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Total (balanced) observations: 155
Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	102.555	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-8.69610	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.
Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(CHO)	0.0048	0	7	31
D(FDI)	0.0000	0	7	31
D(GDP)	0.0003	0	7	31
D(INF)	0.0001	0	7	31
D(PME)	0.0000	0	7	31

الملحق رقم (13): اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CHO, FDI, GDP, INF, PME
Date: 09/16/23 Time: 01:26
Sample: 1 33
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 155
Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	102.204	0.0000
PP - Choi Z-stat	-8.67255	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(CHO)	0.0052	1.0	31
D(FDI)	0.0000	2.0	31
D(GDP)	0.0003	0.0	31
D(INF)	0.0001	0.0	31
D(PME)	0.0000	3.0	31

الملحق رقم (14): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: PME
Method: ARDL
Date: 09/16/23 Time: 13:15
Sample (adjusted): 5 33
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI GDP CHO INF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PME(-1)	-0.017040	0.457100	-0.037278	0.9715
PME(-2)	0.923261	0.437220	2.111664	0.0792
FDI	7.46E-06	1.93E-05	0.386465	0.7125
FDI(-1)	2.43E-05	2.49E-05	0.976291	0.3666
FDI(-2)	-9.94E-07	1.43E-05	-0.069562	0.9468
FDI(-3)	-4.51E-05	1.99E-05	-2.266399	0.0640
FDI(-4)	-4.09E-05	1.93E-05	-2.119568	0.0783
GDP	-2.84E-07	6.74E-07	-0.420823	0.6885
GDP(-1)	1.88E-06	6.60E-07	2.850911	0.0291
GDP(-2)	4.49E-07	8.32E-07	0.539189	0.6092
GDP(-3)	1.02E-06	5.94E-07	1.722940	0.1357
GDP(-4)	-4.49E-07	4.99E-07	-0.899800	0.4029
CHO	-13326.87	9093.710	-1.465504	0.1931
CHO(-1)	631.6117	6843.452	0.092294	0.9295
CHO(-2)	17985.56	8362.118	2.150838	0.0750
CHO(-3)	6171.318	7575.492	0.814643	0.4464
CHO(-4)	-8019.226	7547.090	-1.062559	0.3289
INF	7091.289	3990.723	1.776943	0.1259
INF(-1)	1356.196	3130.210	0.433260	0.6800
INF(-2)	-6534.935	2786.715	-2.345032	0.0574
INF(-3)	-6665.524	5486.773	-1.214835	0.2701
INF(-4)	8172.530	4550.568	1.795936	0.1226
C	-214425.3	369710.2	-0.579982	0.5830

R-squared	0.998887	Mean dependent var	589641.3
Adjusted R-squared	0.994806	S.D. dependent var	416468.3
S.E. of regression	30014.97	Akaike info criterion	23.46745
Sum squared resid	5.41E+09	Schwarz criterion	24.55186
Log likelihood	-317.2780	Hannan-Quinn criter.	23.80707
F-statistic	244.7596	Durbin-Watson stat	2.811321
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (15): إختبار الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.051570	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم (16): نتائج إختبار الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	5.312664	Prob. F(1,5)	0.0693
Obs*R-squared	14.93962	Prob. Chi-Square(1)	0.0001

الملحق رقم (17): نتائج إختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfre

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.278392	Prob. F(22,6)	0.4071
Obs*R-squared	23.90104	Prob. Chi-Square(22)	0.3524
Scaled explained SS	0.423650	Prob. Chi-Square(22)	1.0000

الملحق رقم (18): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PME)
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/17/23 Time: 00:00
Sample: 1 33
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PME(-1))	-0.923261	0.266946	-3.458609	0.0135
D(FDI)	7.46E-06	8.12E-06	0.918261	0.3939
D(FDI(-1))	8.69E-05	1.74E-05	5.001864	0.0024
D(FDI(-2))	8.59E-05	1.59E-05	5.414881	0.0016
D(FDI(-3))	4.09E-05	1.24E-05	3.297553	0.0165
D(GDP)	-2.84E-07	3.11E-07	-0.912507	0.3967
D(GDP(-1))	-1.02E-06	4.46E-07	-2.291322	0.0618
D(GDP(-2))	-5.74E-07	2.92E-07	-1.966425	0.0968
D(GDP(-3))	4.49E-07	2.95E-07	1.522891	0.1786
D(CHO)	-13326.87	3847.885	-3.463426	0.0134
D(CHO(-1))	-16137.65	3153.874	-5.116771	0.0022
D(CHO(-2))	1847.908	3247.325	0.569055	0.5900
D(CHO(-3))	8019.226	2923.035	2.743459	0.0336
D(INF)	7091.289	1609.148	4.406859	0.0045
D(INF(-1))	5027.928	973.5206	5.164686	0.0021
D(INF(-2))	-1507.007	1587.524	-0.949281	0.3791
D(INF(-3))	-8172.530	2148.069	-3.804594	0.0089
CointEq(-1)*	-0.093779	0.014047	-6.675872	0.0005

R-squared	0.913074	Mean dependent var	43379.81
Adjusted R-squared	0.778733	S.D. dependent var	47125.85
S.E. of regression	22167.53	Akaike info criterion	23.12262
Sum squared resid	5.41E+09	Schwarz criterion	23.97129
Log likelihood	-317.2780	Hannan-Quinn criter.	23.38841
Durbin-Watson stat	2.811321		

الملحق رقم (19) : تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PME)
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/16/23 Time: 13:41
Sample: 1 33
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-214425.3	369710.2	-0.579982	0.5830
PME(-1)*	-0.093779	0.083185	-1.127352	0.3026
FDI(-1)	-5.51E-05	3.52E-05	-1.563836	0.1689
GDP(-1)	2.62E-06	1.11E-06	2.359077	0.0564
CHO(-1)	3442.396	10783.94	0.319215	0.7604
INF(-1)	3419.557	3235.217	1.056979	0.3312
D(PME(-1))	-0.923261	0.437220	-2.111664	0.0792
D(FDI)	7.46E-06	1.93E-05	0.386465	0.7125
D(FDI(-1))	8.69E-05	3.09E-05	2.809671	0.0308
D(FDI(-2))	8.59E-05	2.94E-05	2.922563	0.0265
D(FDI(-3))	4.09E-05	1.93E-05	2.119568	0.0783
D(GDP)	-2.84E-07	6.74E-07	-0.420823	0.6885
D(GDP(-1))	-1.02E-06	9.02E-07	-1.133046	0.3004
D(GDP(-2))	-5.74E-07	5.14E-07	-1.116619	0.3069
D(GDP(-3))	4.49E-07	4.99E-07	0.899800	0.4029
D(CHO)	-13326.87	9093.710	-1.465504	0.1931
D(CHO(-1))	-16137.65	8922.208	-1.808706	0.1205
D(CHO(-2))	1847.908	8035.044	0.229981	0.8257
D(CHO(-3))	8019.226	7547.090	1.062559	0.3289
D(INF)	7091.289	3990.723	1.776943	0.1259
D(INF(-1))	5027.928	2022.854	2.485561	0.0474
D(INF(-2))	-1507.007	2907.302	-0.518352	0.6228
D(INF(-3))	-8172.530	4550.568	-1.795936	0.1226

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.000588	0.000351	-1.675213	0.1449
GDP	2.79E-05	3.02E-05	0.926644	0.3899
CHO	36707.71	141465.5	0.259482	0.8039
INF	36464.17	55900.81	0.652301	0.5384
C	-2286507.	5584219.	-0.409459	0.6964

EC = PME - (-0.0006*FDI + 0.0000*GDP + 36707.7121*CHO + 36464.1663 *INF - 2286506.5378)

الملحق رقم (20): اختبار السلاسل الزمنية ADFعند المستوى (1)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CE, DG, FPA, FDI, GDP, UNI
Date: 09/23/23 Time: 12:17
Sample: 1 33

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	133.514	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-9.99869	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
D(CE)	0.0000	0	7	31
D(DG)	0.0029	0	7	31
D(FPA)	0.0001	1	7	30
D(FDI)	0.0000	0	7	31
D(GDP)	0.0003	0	7	31
D(UNI)	0.0000	0	7	31

الملحق رقم (21) : اختبار السلاسل الزمنية (PP) عند المستوى(1)

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(CE)	0.0000	3.0	31
D(DG)	0.0023	4.0	31
D(FPA)	0.0000	12.0	31
D(FDI)	0.0000	2.0	31
D(GDP)	0.0003	0.0	31
D(UNI)	0.0000	2.0	31

الملحق رقم (22) : تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: UNI
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI GDP DG CE
Method: ARDL

Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4, 4)

R-squared	0.999273	Mean dependent var	1.69E+11
Adjusted R-squared	0.995928	S.D. dependent var	1.29E+11
S.E. of regression	8.24E+09	Akaike info criterion	48.40070
Sum squared resid	3.40E+20	Schwarz criterion	49.53226
Log likelihood	-677.8102	Hannan-Quinn criter.	48.75509
F-statistic	298.7487	Durbin-Watson stat	3.324718
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم (23): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: FPA
Method: ARDL
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI GDP DG CE
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3)

R-squared	0.951910	Mean dependent var	3.06E+10
Adjusted R-squared	0.730695	S.D. dependent var	1.87E+10
S.E. of regression	9.71E+09	Akaike info criterion	48.72796
Sum squared resid	4.71E+20	Schwarz criterion	49.85952
Log likelihood	-682.5555	Hannan-Quinn criter.	49.08235
F-statistic	4.303102	Durbin-Watson stat	2.566807
Prob(F-statistic)	0.055643		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

الملحق رقم (24): إختبار الحدود(نفقات التعليم العالي)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	15.72080	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم (25): إختبار الحدود(نفقات التكوين المهني)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.234900	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم (26): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(UNI)
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/22/23 Time: 18:28
Sample: 1 33
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNI(-1))	-0.444504	0.090613	-4.905493	0.0045
D(UNI(-2))	-0.488544	0.062247	-7.848421	0.0005
D(UNI(-3))	-0.688824	0.076067	-9.055535	0.0003
D(FDI)	8.749458	3.045386	2.873021	0.0349
D(FDI(-1))	-151.6682	10.82720	-14.00807	0.0000
D(FDI(-2))	-108.8667	9.500139	-11.45948	0.0001
D(FDI(-3))	-41.39612	4.879292	-8.484043	0.0004
D(GDP)	0.687190	0.141836	4.844967	0.0047
D(GDP(-1))	2.382024	0.260374	9.148463	0.0003
D(GDP(-2))	0.892048	0.157173	5.675587	0.0024
D(DG)	-7.255829	1.484755	-4.886885	0.0045
D(DG(-1))	-16.02843	2.045104	-7.837464	0.0005
D(DG(-2))	-11.08190	1.039638	-10.65938	0.0001
D(DG(-3))	-7.879834	1.306701	-6.030328	0.0018
D(CE)	-2.94E+09	6.80E+08	0.000000	0.0000
D(CE(-1))	7.50E+09	9.85E+08	0.000000	0.0000
D(CE(-2))	-2.69E+09	8.82E+08	0.000000	0.0000
D(CE(-3))	-5.80E+09	7.21E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.557435	0.040585	-13.73498	0.0000

R-squared	0.979628	Mean dependent var	1.04E+10
Adjusted R-squared	0.942959	S.D. dependent var	2.44E+10
S.E. of regression	5.83E+09	Akaike info criterion	48.05587
Sum squared resid	3.40E+20	Schwarz criterion	48.95169
Log likelihood	-677.8102	Hannan-Quinn criter.	48.33643
Durbin-Watson stat	3.324718		

الملحق رقم (27): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FPA)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/23/23 Time: 23:06
Sample: 1 33
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FPA(-1))	0.423447	0.204988	2.065711	0.0937
D(FPA(-2))	0.408997	0.212469	1.924971	0.1122
D(FPA(-3))	1.140770	0.260829	4.373636	0.0072
D(FDI)	-0.716617	3.217755	-0.222707	0.8326
D(FDI(-1))	-15.95249	4.967850	-3.211146	0.0237
D(FDI(-2))	23.95891	7.159658	3.346376	0.0204
D(FDI(-3))	31.90934	6.822756	4.676899	0.0054
D(GDP)	1.090274	0.227905	4.783902	0.0050
D(GDP(-1))	-0.912594	0.216272	-4.219653	0.0083
D(GDP(-2))	-1.101073	0.251836	-4.372186	0.0072
D(GDP(-3))	-0.392976	0.181991	-2.159318	0.0833
D(DG)	-12.31828	2.458944	-5.009581	0.0041
D(DG(-1))	3.933654	1.332409	2.952288	0.0318
D(DG(-2))	-1.140948	0.943814	-1.208869	0.2808
D(DG(-3))	4.966837	1.385905	3.583823	0.0158
D(CE)	-5.74E+09	1.23E+09	0.000000	0.0000
D(CE(-1))	-3.00E+09	1.03E+09	0.000000	0.0000
D(CE(-2))	-2.47E+09	9.16E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-1.485211	0.286793	-5.178687	0.0035

R-squared	0.828205	Mean dependent var	1.97E+09
Adjusted R-squared	0.518973	S.D. dependent var	9.90E+09
S.E. of regression	6.87E+09	Akaike info criterion	48.38314
Sum squared resid	4.71E+20	Schwarz criterion	49.27895
Log likelihood	-682.5555	Hannan-Quinn criter.	48.66370
Durbin-Watson stat	2.566807		

الملحق رقم (28) : تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	337.4087	61.59294	5.478042	0.0028
GDP	-4.162255	1.001434	-4.156296	0.0089
DG	16.36452	2.995899	5.462308	0.0028
CE	-2.75E+10	3.62E+09	-7.585777	0.0006
C	1.10E+11	2.10E+10	5.241019	0.0034

EC = UNI - (337.4087*FDI -4.1623*GDP + 16.3645*DG -27462233670.6454
*CE + 109858789124.1806)

الملحق رقم (29): تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	12.63645	26.12082	0.483769	0.6490
GDP	0.120412	0.670209	0.179664	0.8645
DG	-0.255609	2.453523	-0.104180	0.9211
CE	-4.28E+08	1.73E+09	-0.247399	0.8144
C	9.79E+09	1.04E+10	0.936740	0.3919

الملحق رقم (30): إختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/12/24 Time: 01:03
Sample: 1 33
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CHO does not Granger Cause CE	31	1.35615	0.2753
CE does not Granger Cause CHO		6.05953	0.0069
DG does not Granger Cause CE	31	0.29414	0.7476
CE does not Granger Cause DG		0.30718	0.7382
FDI does not Granger Cause CE	31	0.08409	0.9196
CE does not Granger Cause FDI		1.66864	0.2081
INF does not Granger Cause CE	31	0.48665	0.6202
CE does not Granger Cause INF		4.92110	0.0154
DG does not Granger Cause CHO	31	0.17857	0.8375
CHO does not Granger Cause DG		4.08253	0.0287
FDI does not Granger Cause CHO	31	1.58024	0.2251
CHO does not Granger Cause FDI		0.51251	0.6049
INF does not Granger Cause CHO	31	1.26312	0.2996
CHO does not Granger Cause INF		0.50922	0.6068
FDI does not Granger Cause DG	31	7.89108	0.0021
DG does not Granger Cause FDI		1.74611	0.1943
INF does not Granger Cause DG	31	0.29515	0.7469
DG does not Granger Cause INF		0.02118	0.9791
INF does not Granger Cause FDI	31	0.47066	0.6298
FDI does not Granger Cause INF		0.08576	0.9181

الملحق رقم (31): إختبار VAR

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/12/24 Time: 01:41
Sample: 1 33
Included observations: 31

Dependent variable: CE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CHO	10.19370	2	0.0061
DG	3.095388	2	0.2127
FDI	3.692885	2	0.1578
INF	4.273590	2	0.1180
All		4	---

Dependent variable: CHO

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	6.774888	2	0.0338
DG	0.647373	2	0.7235
FDI	1.237354	2	0.5387
INF	0.144441	2	0.9303
All		4	---

Dependent variable: DG

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	1.953440	2	0.3765
CHO	1.832365	2	0.4000
FDI	6.414897	2	0.0405
INF	1.752549	2	0.4163
All		6	---

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	3.211430	2	0.2007
CHO	3.405234	2	0.1822
DG	6.097133	2	0.0474
INF	0.075369	2	0.9630
All		6	---

Dependent variable: INF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	7.298770	2	0.0260

CHO	1.213851	2	0.5450
DG	3.327707	2	0.1894
FDI	2.778840	2	0.2492
All		4	---

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

Pme

الملحق رقم (32): إختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/12/24 Time: 01:49
Sample: 1 33
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FDI does not Granger Cause CHO	31	1.58024	0.2251
CHO does not Granger Cause FDI		0.51251	0.6049
GDP does not Granger Cause CHO	31	1.17940	0.3234
CHO does not Granger Cause GDP		3.30349	0.0527
INF does not Granger Cause CHO	31	1.26312	0.2996
CHO does not Granger Cause INF		0.50922	0.6068
PME does not Granger Cause CHO	31	3.65644	0.0399
CHO does not Granger Cause PME		1.72758	0.1975
GDP does not Granger Cause FDI	31	0.25748	0.7749
FDI does not Granger Cause GDP		2.27805	0.1226
INF does not Granger Cause FDI	31	0.47066	0.6298
FDI does not Granger Cause INF		0.08576	0.9181
PME does not Granger Cause FDI	31	0.40129	0.6735
FDI does not Granger Cause PME		0.60562	0.5533
INF does not Granger Cause GDP	31	0.95004	0.3997
GDP does not Granger Cause INF		0.07548	0.9275
PME does not Granger Cause GDP	31	0.58808	0.5626
GDP does not Granger Cause PME		2.90027	0.0729
PME does not Granger Cause INF	31	1.62953	0.2154
INF does not Granger Cause PME		9.14754	0.0010

الملحق رقم (33): إختبار VAR

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/12/24 Time: 01:53
Sample: 1 33
Included observations: 31

Dependent variable: CHO

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
FDI	3.403065	2	0.1824
GDP	1.442920	2	0.4860
INF	0.603260	2	0.7396
PME	7.400804	2	0.0247
All		4	---

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CHO	3.394447	2	0.1832
GDP	1.114109	2	0.5729
INF	1.665736	2	0.4348
PME	2.221947	2	0.3292
All		6	---

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CHO	2.331556	2	0.3117
FDI	3.185061	2	0.2034
INF	0.128050	2	0.9380
PME	1.557723	2	0.4589
All		6	---

Dependent variable: INF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CHO	4.330455	2	0.1147
FDI	0.598345	2	0.7414
GDP	0.567641	2	0.7529
PME	3.815240	2	0.1484
All		4	---

Dependent variable: PME

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CHO	2.909880	2	0.2334
FDI	1.063536	2	0.5876

GDP	9.135285	2	0.0104
INF	23.68199	2	0.0000
All		4	---

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

Formation

الملحق رقم (34): إختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/12/24 Time: 01:58
Sample: 1 33
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CFPA does not Granger Cause CE	31	0.25659	0.7756
CE does not Granger Cause CFPA		0.55762	0.5793
DG does not Granger Cause CE	31	0.29414	0.7476
CE does not Granger Cause DG		0.30718	0.7382
FDI does not Granger Cause CE	31	0.08409	0.9196
CE does not Granger Cause FDI		1.66864	0.2081
GDP does not Granger Cause CE	31	0.57344	0.5706
CE does not Granger Cause GDP		0.18321	0.8337
DG does not Granger Cause CFPA	31	4.00709	0.0304
CFPA does not Granger Cause DG		0.10172	0.9036
FDI does not Granger Cause CFPA	31	1.38524	0.2681
CFPA does not Granger Cause FDI		0.40140	0.6735
GDP does not Granger Cause CFPA	31	2.84306	0.0764
CFPA does not Granger Cause GDP		0.03389	0.9667
FDI does not Granger Cause DG	31	7.89108	0.0021
DG does not Granger Cause FDI		1.74611	0.1943
GDP does not Granger Cause DG	31	2.67944	0.0875
DG does not Granger Cause GDP		0.38225	0.6861
GDP does not Granger Cause FDI	31	0.25748	0.7749
FDI does not Granger Cause GDP		2.27805	0.1226

الملحق رقم (35): إختبار VAR

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/12/24 Time: 02:01
Sample: 1 33
Included observations: 31

Dependent variable: CE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CFPA	0.489487	2	0.7829
DG	2.376708	2	0.3047
FDI	4.288224	2	0.1172
GDP	3.991358	2	0.1359
All	5.816209	8	0.6678

Dependent variable: CFPA

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	1.495481	2	0.4734
DG	2.087162	2	0.3522
FDI	0.830564	2	0.6602
GDP	0.615171	2	0.7352
All		2	---

Dependent variable: DG

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	1.247684	2	0.5359
CFPA	0.343617	2	0.8421
FDI	7.793792	2	0.0203
GDP	0.342604	2	0.8426
All		2	---

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	3.109086	2	0.2113
CFPA	0.483167	2	0.7854
DG	5.784207	2	0.0555
GDP	3.337782	2	0.1885
All		2	---

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	0.413179	2	0.8134
CFPA	0.017040	2	0.9915
DG	2.847793	2	0.2408
FDI	6.907689	2	0.0316
All		2	---

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

Uni

الملحق رقم (36): إختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/12/24 Time: 02:02
Sample: 1 33
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DG does not Granger Cause CE	31	0.29414	0.7476
CE does not Granger Cause DG		0.30718	0.7382
FDI does not Granger Cause CE	31	0.08409	0.9196
CE does not Granger Cause FDI		1.66864	0.2081
GDP does not Granger Cause CE	31	0.57344	0.5706
CE does not Granger Cause GDP		0.18321	0.8337
UNI does not Granger Cause CE	31	0.36200	0.6997
CE does not Granger Cause UNI		0.51148	0.6055
FDI does not Granger Cause DG	31	7.89108	0.0021
DG does not Granger Cause FDI		1.74611	0.1943
GDP does not Granger Cause DG	31	2.67944	0.0875
DG does not Granger Cause GDP		0.38225	0.6861
UNI does not Granger Cause DG	31	0.06970	0.9329
DG does not Granger Cause UNI		4.53301	0.0205
GDP does not Granger Cause FDI	31	0.25748	0.7749
FDI does not Granger Cause GDP		2.27805	0.1226
UNI does not Granger Cause FDI	31	0.56230	0.5767
FDI does not Granger Cause UNI		1.82124	0.1819
UNI does not Granger Cause GDP	31	0.17389	0.8414
GDP does not Granger Cause UNI		2.78295	0.0803

الملحق رقم (37): إختبار VAR

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/12/24 Time: 02:03
Sample: 1 33
Included observations: 31

Dependent variable: CE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DG	2.114373	2	0.3474
FDI	4.364759	2	0.1128
GDP	3.977147	2	0.1369
UNI	0.549677	2	0.7597
All	5.892047	8	0.6593

Dependent variable: DG

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	1.024801	2	0.5991
FDI	7.804038	2	0.0202
GDP	0.288413	2	0.8657
UNI	0.374617	2	0.8292
All		2	---

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	2.010506	2	0.3660
DG	6.062223	2	0.0483
GDP	3.456345	2	0.1776
UNI	0.142450	2	0.9313
All		2	---

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	0.170523	2	0.9183
DG	1.373734	2	0.5031
FDI	7.239588	2	0.0268
UNI	1.414782	2	0.4929
All		2	---

Dependent variable: UNI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CE	1.271201	2	0.5296
DG	4.772269	2	0.0920
FDI	1.287935	2	0.5252
GDP	2.675909	2	0.2624
All		2	---

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions